

مَجْمُوعُ فَنَائِي



مَجْمُوعُ فَنَائِي

شيخ الإسلام أحمد بن تيمية
طيب الله ثراه

جمع وترتيب الفقير إلى الله

عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر

رحم الله همه

وساعده ابنه محمد وفقه الله

المجلد الثالث

مجموع فتاوى
شيخ الاسلام احمد بن تيمية
قدس الله روحه

جمع وترتيب الفقير إلى الله
عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي
وساعده ابنه محمد وفقرهما الله

المجلد الثالث

كتاب
مجال التَّحَفُّلِ السَّالِفِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده والصلاة والسلام

على من لا نبي بعده

قال الشيخ الامام ، العالم العلامة ، شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس ،
أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني ، رضى الله عنه وأرضاه :

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ به من شرور أنفسنا ، ومن
سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ؛ وأشهد
أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله
عليه وعلى آله وصحبه وسلم^(١) .

أما بعد : فقد سألتني من تعينت اجابتهم أن أكتب لهم مضمون ما سمعوه
منى في بعض المجالس ؛ من الكلام (في التوحيد) (والصفات) (وفي الشرع)
(والقدر) لمسيس الحاجة إلى تحقيق هذين الأصلين ، وكثرة الاضطراب

(١) تسمى التدمرية .

فيهما . فانهما مع حاجة كل أحد اليهما ، ومع أن أهل النظر ، والعلم ، والإرادة ، والعباد : لا بد أن يخطر لهم في ذلك من الخواطر ، والاقوال ما يحتاجون معه الى بيان الهدى من الضلال لا سيما مع كثرة من خاض في ذلك بالحق تارة ، وبالباطل تارات ، وما يعترى القلوب في ذلك : من الشبه التي توقعها في أنواع الضلالات .

فالكلام في باب (التوحيد) (والصفات) : هو من باب الخبر الدائر بين النفي والإثبات .

والكلام في (الشرع والقدر) : هو من باب الطلب ، والإرادة : الدائر بين الارادة والمحبة ، وبين الكراهة والبغض : نقياً ، وإثباتاً .

والإنسان يجد في نفسه الفرق بين النفي والإثبات ؛ والتصديق والتكذيب ، وبين الحب والبغض ، والحض والمنع ؛ حتى إن الفرق بين هذا النوع وبين النوع الآخر معروف عند العامة والخاصة ، ومعروف عند أصناف المتكلمين في العلم ، كما ذكر ذلك الفقهاء في كتاب الايمان ، وكما ذكره المقسمون للكلام ؛ من أهل النظر ، والنحو ، والبيان ، فذكروا أن الكلام نوعان : خبر ، وإنشاء ، والخبر دائر بين النفي والإثبات ، والإنشاء أمر ، أو نهى ، أو إباحة .

واذا كان كذلك : فلا بد للبعد أن يثبت لله ما يجب اثباته له من صفات الكمال ، وينفي عنه ما يجب نفيه عنه مما يضاد هذه الحال ، ولا بد له في أحكامه

من أن يثبت خلقه وأمره ، فيؤمن بخلق المتضمن كمال قدرته ، وعموم مشيئته
ويثبت أمره المتضمن بيان ما يحبه ويرضاه : من القول والعمل ، ويؤمن
بشرعه وقدره إيماناً خالياً من الزلل .

وهذا يتضمن (التوحيد في عبادته) وحده لا شريك له : وهو التوحيد
في القصد والإرادة والعمل ، والأول يتضمن (التوحيد في العلم والقول) كما دل
على ذلك سورة (قل هو الله أحد) ودل على الآخر سورة : (قل يا أيها الكافرون)
وهما سورتا الاخلاص ، وبهما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ بعد الفاتحة
في ركعتي الفجر ، وركعتي الطواف ، وغير ذلك .

فأما الأول وهو (التوحيد في الصفات) فالأصل في هذا الباب أن يوصف
الله بما وصف به نفسه ، وبما وصفته به رسله : نقياً وإثباتاً ؛ فيثبت لله ما أثبتته
لنفسه ، وينفي عنه ما نفاه عن نفسه .

وقد علم أن طريقة سلف الأمة وأئمتها إثبات ما أثبتته من الصفات ، من غير
تكيف ولا تمثيل ، ومن غير تحريف ولا تعطيل .

وكذلك ينفون عنه ما نفاه عن نفسه ، مع إثبات ما أثبتته من الصفات ،
من غير إلحاد : لا في أسمائه ولا في آياته ، فإن الله تعالى ذم الذين يلحدون
في أسمائه وآياته ، كما قال تعالى : (والله الأسماء الحسنی فادعوه بها وذروا الذين
يلحدون في أسمائه سيجزون ما كانوا يعملون) وقال تعالى : (إن الذين يلحدون

في آياتنا لا يخفون علينا أفمن يلقى في النار خير أم من يأتي آمناً يوم القيامة؟ اعملوا ما شئتم ١) الآية .

فطريقتهم تتضمن اثبات الأسماء والصفات ، مع نفي مماثلة المخلوقات : اثباتاً بلا تشبيه ، وتنزيهاً بلا تعطيل ، كما قال تعالى : (ليس كمثل شيء وهو السميع البصير) .

ففي قوله (ليس كمثل شيء) : رد للتشبيه والتمثيل ، وقوله : (وهو السميع البصير) : رد للحاد والتعطيل .

والله سبحانه : بعث رسله (بإثبات مفصل ، ونفي بحمل) فأثبتوا الله الصفات على وجه التفصيل ، ونفوا عنه ما لا يصلح له من التشبيه والتمثيل ، كما قال تعالى (فاعبدوه واصطبر لعبادته هل تعلم له سمياً) . قال أهل اللغة : هل تعلم له سمياً أى فظيراً يستحق مثل اسمه . ويقال : مسامياً يساميه ، وهذا معنى ما يروى عن ابن عباس (هل تعلم له سمياً) مثيلاً أو شبيهاً .

وقال تعالى (لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد) وقال تعالى : (فلا تجعلوا لله أنداداً وأنتم تعلمون) وقال تعالى : (ومن الناس من يتخذ من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حبا لله) وقال تعالى : (وجعلوا لله شركاء الجن وخلقهم وخرقوا له بنين وبنات بغير علم سبحانه وتعالى عما

يصفون * بديع السموات والأرض أنى يكون له ولد ولم تكن له صاحبة وخلق كل شيء وهو بكل شيء عليم ؟) .

وقال تعالى : (تبارك الذى نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً * الذى له ملك السموات والأرض ولم يتخذ ولداً ولم يكن له شريك فى الملك) وقال تعالى : (فاستفتهم أربك النبات ولهم البنون * أم خلقنا الملائكة إناثاً وهم شاهدون ؟ * ألا إنهم من أفسكهم ليقولون * ولد الله وأنهم لكاذبون * أصطفى النبات على البين * ما لكم كيف تحكمون * أفلا تذكرون * أم لكم سلطان مبين ؟ فأتوا بكتابكم إن كنتم صادقين * وجعلوا بينه وبين الجنة نسياً ولقد علت الجنة إنهم لمحضرون * سبحان الله عما يصفون * إلا عباد الله المخلصين) إلى قوله : (سبحان ربك رب العزة عما يصفون * وسلام على المرسلين * والحمد لله رب العالمين) .

فسبح نفسه عما يصفه المفترون المشركون ، وسلم على المرسلين ، لسلامة ما قالوه من الإفك والشرك ، وحمد نفسه ؛ اذ هو سبحانه المستحق للحمد بما له من الاسماء والصفات ، وبديع المخلوقات .

وأما (الايات المفصل) : فانه ذكر من أسمائه وصفاته ، ما أنزله فى محكم آياته كقوله : (الله لا إله إلا هو الحى القيوم) الآية بكاملها . وقوله : (قل هو الله أحد * الله الصمد) السورة ، وقوله : (وهو العليم الحكيم) (وهو العليم القدير) (وهو السميع البصير) (وهو العزيز الحكيم) (وهو الغفور الرحيم)

(وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد) (هو الأول والآخِر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم * هو الذى خلق السموات والأرض فى ستة أيام ثم استوى على العرش يعلم ما يلج فى الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها وهو معكم أينما كنتم والله بما تعملون بصير) .

وقوله : (ذلك بأنهم اتبعوا ما أسخط الله وكرهوا رضوانه فأحبط أعمالهم)
وقوله : (فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعززة على الكافرين) الآية ، وقوله : (رضى الله عنهم ورضوا عنه ذلك لمن خشى ربه)
وقوله : (ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالدآ فيها وغضب الله عليه ولعنه) وقوله : (إن الذين كفروا ينادون لمقت الله أكبر من مقتكم أنفسكم إذ تدعون إلى الايمان فكفرون) وقوله : (هل ينظرون الا أن يأتهم الله فى ظلل من الغمام والملائكة) وقوله : (ثم استوى الى السماء وهى دخان فقال لها وللارض اتبيا طوعاً أو كرهاً قالتا أتينا طائعين)

وقوله : (وكلم الله موسى تكليماً) وقوله : (وناديناه من جانب الطور الأيمن وقربناه نجياً) وقوله : (ويوم يناديهم فيقول أين شركائى الذين كنتم تزعمون) وقوله (انما أمره اذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون) وقوله : (هو الله الذى لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم * هو الله الذى لا اله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر سبحان

الله عما يشركون * هو الله الخالق البارى المصور له الاسماء الجسدى يسبح له
ما فى السموات والارض وهو العزيز الحكيم).

الى امثال هذه الآيات ، والا حادىث الثابته عن النبى صلى الله عليه وسلم
فى أسماء الرب تعالى وصفاته ، فان فى ذلك من اثبات ذاته وصفاته على وجه
التفصيل ، واثبات وحدانيته بنى التمثيل ، ما هدى الله به عباده الى سواء السبيل
فهذه طريقة الرسل صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين .

وأما من زاعغ وحاد عن سبيلهم ، من الكفار والمشركون ، والذين أوتوا
الكتاب ، ومن دخل فى هؤلاء من الصابئة والمتفلسفة ، والجهمية والقرامطة
والباطنية ونحوهم : فانهم على ضد ذلك ، يصفونه بالصفات السلبية على وجه
التفصيل ، ولا يثبتون الا وجوداً مطلقاً لا حقيقة له عند التحصيل ، وانما
يرجع الى وجود فى الأذهان ، يتمتع تحققه فى الأعيان .

فقولهم يستلزم غاية التعطيل وغاية التمثيل ؛ فانهم يمثلونه بالمتعاع ،
والمعدومات ، والجمادات ؛ ويعطلون الأسماء والصفات ، تعطيلاً يستلزم
نفى الذات .

فغلاتهم يسلبون عنه التقيضين ، فيقولون : لا موجود ولا معدوم ،
ولا حى ولا ميت ، ولا عالم ولا جاهل ، لانهم يزعمون أنهم إذا وصفوه
بالاثبات شبهوه بالموجودات ، وإذا وصفوه بالنفى شبهوه بالمعدومات ،

فسلبوا النقيضين ، وهذا يمتنع في بداهة العقول ؛ وحرفوا ما أنزل الله من الكتاب ، وما جاء به الرسول ، فوقعوا في شر مما فروا منه ، فأنهم شبهوه بالمتععات ، اذ سلب النقيضين بجمع النقيضين ، كلاهما من المتععات .

وقد علم بالاضطرار : أن الوجود لا بدله من موجد ، واجب بذاته ؛ غنى عما سواه ؛ قديم أزلى ؛ لا يجوز عليه الحدوث ولا العدم ، فوصفوه بما يمتنع وجوده ، فضلا عن الوجوب أو الوجود أو القدم .

وقاربهم طائفة من الفلاسفة وأتباعهم فوصفوه بالسلوب والاضافات ، دون صفات الإثبات ، وجعلوه هو الوجود المطلق بشرط الاطلاق ، وقد علم بصريح العقل أن هذا لا يكون إلا في الذهن ، لا فيما خرج عنه من الموجودات وجعلوا الصفة هي الموصوف . فجعلوا العلم عين العالم ، مكابرة للقضايا البديهيات وجعلوا هذه الصفة هي الاخرى ، فلم يميزوا بين العلم والقدرة والمشيئة ، جحدآ للعلوم الضروريات .

وقاربهم طائفة ثالثة من أهل الكلام ، من المعتزلة ومن اتبعهم ؛ فأثبتوا لله الاسماء دون ما تتضمنه من الصفات — فمنهم من جعل العليم ، والقدير ؛ والسميع ؛ والبصير ؛ كالأعلام المحضة المترادفات ، ومنهم من قال عليم بلا علم ، قدير بلا قدرة ، سميع بصير بلا سمع ولا بصر ، فأثبتوا الاسم دون ما تضمنه من الصفات .

والسلام على فساد مقالة هؤلاء ويان تناقضها بصريح العقول المطابق
لصحيح المنقول : مذكور في غير هذه الكلمات .

وهؤلاء جميعهم يفرون من شيء فيقعون في نظيره ، وفي شرمه ، مع
ما يلزمهم من التحريف والتعطيل ، ولو أمعنوا النظر لسوا بين التماثلات ،
وفرقوا بين المختلفات ، كما تقتضيه المعقولات ؛ ولكانوا من الذين أوتوا
العلم ، الذين يرون أنما أنزل الى الرسول هو الحق من ربه ، ويهدى الى
صراط العزيز الحميد .

ولكنهم من أهل الجهولات ، المشبهة بالمعقولات ، يفسطون في
العقليات ، ويقرمطون في السمعيات .

وذلك أنه قد علم بضرورة العقل أنه لا بد من موجود قديم ، غنى عما
سواه ، اذن نحن نشاهد حدوث المحدثات : كالحیوان والمعدن والنبات ،
والحادث يمكن ليس بواجب ولا ممتنع ، وقد علم بالاضطرار أن المحدث لا بد
له من محدث والممكن لا بد له من موجد ، كما قال تعالى : (أم خلقوا من غير
شيء أم هم الخالقون ؟) فإذا لم يكونوا خلقوا من غير خالق ولا هم الخالقون
لأنفسهم تعين أن لهم خالقاً خلقهم .

واذا كان من المعلوم بالضرورة أن في الوجود ما هو قديم واجب بنفسه ،
وما هو محدث ممكن ، يقبل الوجود والعدم : فعلوم أن هذا موجود ، وهذا

موجود ، ولا يلزم من اتفاقهما في مسمى الوجود أن يكون وجود هذا مثل وجود هذا ، بل وجود هذا يخصه ووجود هذا يخصه ، واتفاقهما في اسم عام : لا يقتضي تماثلهما في مسمى ذلك الاسم عند الإضافة والتخصيص والتقييد ولا في غيره .

فلا يقول عاقل اذا قيل ان العرش شيء موجود ، وان البعوض شيء موجود : ان هذا مثل هذا ؛ لاتفاقهما في مسمى الشيء والوجود ، لانه ليس في الخارج شيء موجود غيرهما يشتركان فيه ، بل الذهن يأخذ معنى مشتركا كلياً ، هو مسمى الاسم المطلق ، واذا قيل هذا موجود وهذا موجود : فوجود كل منهما يخصه لا يشركه فيه غيره ؛ مع أن الإسم حقيقة في كل منهما .

ولهذا سمي الله نفسه بأسماء ، وسمى صفاته بأسماء ؛ وكانت تلك الاسماء مختصة به اذا أضيفت إليه لا يشركه فيها غيره ، وسمى بعض مخلوقاته بأسماء مختصة بهم ، مضافة اليهم ، توافق تلك الأسماء اذا قطعت عن الإضافة والتخصيص ؛ ولم يلزم من اتفاق الإسمين ، وتماثل مساهما واتحاده عند الإطلاق والتجريد عن الإضافة والتخصيص : اتفاقهما ، ولا تماثل المسمى عند الإضافة والتخصيص ، فضلاً عن أن يتحد مساهما عند الإضافة والتخصيص .

فقد سمي الله نفسه حياً ، فقال : (الله لا إله الا هو الحي القيوم) وسمى بعض عباده حياً ؛ فقال : (يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي) وليس هذا الحي مثل هذا الحي ، لأن قوله الحي اسم لله مختص به ، وقوله :

(يخرج الحي من الميت) اسم للحي المخلوق مختص به ، وإنما يتفقان إذا أطلقا
وجردا عن التخصيص ؛ ولكن ليس للطلق مسمى موجود في الخارج ، ولكن
العقل يفهم من المطلق قدراً مشتركاً بين المسميين ، وعند الاختصاص يقيد ذلك
بما يميز به الخالق عن المخلوق ، والمخلوق عن الخالق .

ولا بد من هذا في جميع أسماء الله وصفاته ، يفهم منها ما دل عليه الاسم
بالمواطأة والإتفاق ، وما دل عليه بالإضافة والاختصاص : المانعة من مشاركة
المخلوق للخالق في شيء من خصائصه - سبحانه وتعالى .

وكذلك سمي الله نفسه علياً حليماً ، وسمى بعض عباده علياً فقال :
(وبشرناه بغلام عليم) يعني اسحق ، وسمى آخر حليماً فقال : (وبشرناه بغلام
حليم) يعني اسماعيل ، وليس العليم كالعليم ، ولا الحليم كالحليم .

وسمه نفسه سمياً بصيراً ، فقال : (ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى
أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ان الله نعماً يعظكم به ان الله كان
سمياً بصيراً) . وسمى بعض عباده سمياً بصيراً فقال : (انا خلقنا الإنسان
من نطفة أمشاج نبتليه فجعلناه سمياً بصيراً) (وليس السميع كالسميع ولا
البصير كالبصير) .

وسمي نفسه بالرؤوف الرحيم . فقال : (ان الله بالناس لرؤوف رحيم)
وسمي بعض عباده بالرؤوف الرحيم فقال : (لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز

عليه ما عثم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم) وليس الرؤوف كالرؤوف ولا الرحيم كالرحيم .

وسمى نفسه بالملك . فقال : (الملك القدوس) ، وسمى بعض عباده بالملك فقال (وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصاً) (وقال الملك اتوني به) . وليس الملك كالملك .

وسمى نفسه بالمؤمن المهيمن ، وسمى بعض عباده بالمؤمن فقال : (أفمن كان مؤمناً كن كان فاسقاً ؟ لا يستوون) وليس المؤمن كالؤمن .

وسمى نفسه بالعزیز فقال : (العزيز الجبار المتكبر) وسمى بعض عباده بالعزیز ، فقال : (وقالت امرأة العزيز) وليس العزيز كالعزيز .

وسمى نفسه الجبار المتكبر ، وسمى بعض خلقه بالجبار المتكبر فقال : (كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار) وليس الجبار كالجبار ، ولا المتكبر كالمتكبر ، ونظائر هذا متعددة .

وكذلك سمي صفاته بأسماء ، وسمى صفات عباده بنظير ذلك ، فقال : (ولا يحيطون بشيء من علمه الا بما شاء) (أنزله بعلمه) وقال : (ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين) وقال : (أولم يروا أن الله الذي خلقهم هو أشد منهم قوة) . وسمى صفة المخلوق علماً وقوة ، فقال : (وما أوتيتم من العلم الا قليلا) وقال : (وفوق كل ذي علم عليم) وقال : (فرحوا بما عندهم من العلم) وقال : (الله الذي

خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفاً وشية (وقال : (ويزدكم قوة الى قوتكم) وقال : (والسما بيناها بأيد) أى بقوة ، وقال : (واذكر عبدنا داود ذا الأيد) أى ذا القوة وليس العلم كالعلم ، ولا القوة كالقوة .

ووصف نفسه بالمشيئة ووصف عبده بالمشيئة ، فقال : (لمن شاء منكم أن يستقيم * وما تشاؤون إلا أن يشاء الله رب العالمين) وقال : (إن هذه تذكرة فمن شاء اتخذ الى ربه سبيلاً * وما تشاؤون الا أن يشاء الله ان الله كان عليماً حكماً) .

وكذلك وصف نفسه بالإرادة وعبده بالإرادة ، فقال : (تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة والله عزيز حكيم) .

ووصف نفسه بالمحبة ووصف عبده بالمحبة فقال : (فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه) وقال : (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعونى يحببكم الله) .

ووصف نفسه بالرضا ووصف عبده بالرضا ، فقال : (رضى الله عنهم ورضوا عنه) ومعلوم أن مشيئة الله ليست مثل مشيئة العبد ، ولا ارادته مثل ارادته ، ولا محبته مثل محبته ، ولا رضاه مثل رضاه .

وكذلك وصف نفسه بأنه يمقت الكفار ، ووصفهم بالمقت ، فقال : (ان ان الذين كفروا ينادون لمقت الله أكبر من مقتكم أنفسكم اذ تدعون الى الإيمان فكفرون) وليس المقت مثل المقت .

وهكذا وصف نفسه بالمكر والكيد ، كما وصف عبده بذلك ، فقال :
(ويمكرون ويمكر الله) وقال : (إنهم يكيدون كيداً وأكيد كيداً) وليس المكر
كالمكر . ولا الكيد كالكيد .

ووصف نفسه بالعمل ، فقال : (أولم يروا أنا خلقناهم مما عملت أيدينا
أنعاماً فهم لها مالكون ؟) ووصف عبده بالعمل فقال (جزاء بما كنتم تعملون)
وليس العمل كالعمل .

ووصف نفسه بالمناداة والمناجاة ، فقال : (وناديتاه من جانب الطور
الأيمن وقريناه نجياً) وقال : (ويوم يناديهم) وقال : (وناداهما ربهما) ووصف
عباده بالمناداة والمناجاة ، فقال : (إن الذين ينادونك من وراء الحجرات أكثرهم
لا يعقلون) وقال : (إذا ناجيتهم الرسول) وقال : (إذا تاجيتهم فلا تتناجوا بالإثم
والعدوان) . وليس المنادة ولا المناجاة كاللناجاة والمنادات .

ووصف نفسه بالتكليم في قوله : (وكلم الله موسى تكليماً) وقوله : (ولما جاء
موسى لميقاتنا وكلمه ربه) وقوله : (تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض منهم من
كلم الله) ووصف عبده بالتكليم في قوله : (وقال الملك اتقوني به أستخلصه لنفسي
فلما كلمه قال إنك اليوم لدينا مكين أمين) وليس التكليم كالتكليم . ووصف نفسه
بالنبئة ، ووصف بعض الخلق بالنبئة فقال : (وإذا أسر النبي إلى بعض أزواجه
حديثاً فلما نبات به وأظهره الله عليه عرف بعضه وأعرض عن بعض فلما
نبأها به قالت من أنبأك هذا قال نبأني العليم الخبير) وليس الانباء كالانباء .

ووصف نفسه بالتعليم ، ووصف عبده بالتعليم ، فقال : (الرحمن * علم القرآن * خلق الانسان * علمه البيان) وقال : (تعلمون مما علمكم الله) وقال : (لقد منّ الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة) وليس التعليم كالتعليم .

وهكذا وصف نفسه بالغضب فقال : (وغضب الله عليهم ولعنهم) ووصف عبده بالغضب في قوله : (ولما رجع موسى الى قومه غضبان أسفاً) وليس الغضب كالغضب .

ووصف نفسه بأنه استوى على عرشه ، فذكر ذلك في سبع مواضع من كتابه ، أنه استوى على العرش ، ووصف بعض خلقه بالاستواء على غيره في مثل قوله : (لتستروا على ظهوره) وقوله : (فاذا استويت أنت ومن معك على الفلك) وقوله : (واستويت على الجودي) وليس الاستواء كالاستواء .

ووصف نفسه ببسط اليدين فقال : (وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء) .

ووصف بعض خلقه ببسط اليد في قوله : (ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط) وليس اليد كاليد ، ولا البسط كاللبسط ؛ وإذا كان المراد بالبسط الاعطاء والجود : فليس اعطاء الله كاعطاء خلقه ، ولا جوده كجودهم ، ونظائر هذا كثيرة .

فلا بد من اثبات ما أثبتته الله لنفسه ، ونفى مماثلته بخلقه .

فن قال : ليس لله علم ، ولا قوة ولا رحمة ولا كلام ، ولا يحب ولا يرضى ولا نادى ، ولا ناجى ، ولا استوى : كان معطلا جاحداً ، مثلاً لله بالمعدومات والجمادات .

ومن قال له علم كعلمي ، أو قوة كقوتي ، أو حب كحبي ، أو رضاء كرضائي أو يدان كيداي أو استواء كاستوائي كان مشبهاً مثلاً لله بالحيوانات ؛ بل لا بد من اثبات بلا تمثيل ، وتنزيه بلا تعطيل .

ويتبين هذا (بأصلين) شريطين .

(ومثلين) مضروبين - والله المثل الأعلى - .

و (بخاتمة جامعة)

فصل

فأما الاصلان : فأحدهما أن يقال : (القول في بعض الصفات كالقول في بعض) فإن كان المخاطب ممن يقول : بأن الله حي ب حياة ، عليم بعلم ، قدير بقدره ، سميع بسمع ، بصير ببصر متكلم بكلام ، مرید بإرادة ، ويجعل ذلك كله حقيقة ، وينازع في محبته ورضاه ، وغضبه وكراهته ، فيجعل ذلك مجازاً ، ويفسره إما بالارادة ، وإما ببعض المخلوقات ، من النعم والعقوبات .

فيقال له : لا فرق بين ما نفيت ، وبين ما أثبت ، بل القول في أحدهما كالقول في الآخر ؛ فإن قلت : إن ارادته مثل إرادة المخلوقين فكذلك محبته ورضاه وغضبه وهذا هو التمثيل .

وإن قلت : إن له إرادة تليق به ؛ كما أن للمخلوق ارادة تليق به . قيل لك : وكذلك له محبة تليق به ، وللمخلوق محبة تليق به ، وله رضا وغضب يليق به ، وللمخلوق رضا وغضب يليق به .

وان قلت : الغضب غليان دم القلب لطلب الانتقام ، فيقال له : والإرادة

ميل النفس الى جلب منفعة ، أو دفع مضرة ، فان قلت : هذه ارادة المخلوق
قيل لك : وهذا غضب المخلوق .

وكذلك يلزم القول في كلامه وسمعه وبصره وعلمه وقدرته ؛ ان نفى عنه
الغضب ، والمحبة ، والرضا ، ونحو ذلك مما هو من خصائص المخلوقين ؛ فهذا
متنف عن السمع والبصر ، والكلام وجميع الصفات .

وان قال : انه لا حقيقة لهذا الا ما يختص بالمخلوقين ؛ فيجب نفيه عنه .
قيل له : وهكذا السمع ، والبصر ، والكلام ، والعلم ، والقدرة .

فهذا المفرق بين بعض الصفات وبعض يقال له : فيما نفاه كما يقوله هو
لما نازعه فيما أثبتته .

فاذا قال المعتزلى : ليس له ارادة ، ولا كلام قائم به ؛ لان هذه الصفات لا تقوم
إلا بالمخلوقات ، فانه يبين للمعتزلى أن هذه الصفات يتصف بها القديم ، ولا
تكون كصفات المحدثات ، فكذا يقول له المثبتون لسائر الصفات من المحبة
والرضا ونحو ذلك .

فان قال : تلك الصفات أثبتها بالعقل ، لان الفعل الحادث دل على القدرة ،
والتخصيص دل على الارادة ، والإحكام دل على العلم ، وهذه الصفات
مستزمنة للحياة ، والحى لا يخلو عن السمع ، والبصر ، والكلام ،
أو ضد ذلك .

قال له سائر أهل الانبات : لك جوابان :-

أحدهما أن يقال : عدم الدليل المعين لا يستلزم عدم المدلول المعين ، فهب
أن ما سلكت من الدليل العقلي لا يثبت ذلك ، فانه لا ينفيه .

وليس لك أن تنفيه بغير دليل ، لان النافي عليه الدليل كما على المثبت ،
والسمع قد دل عليه ، ولم يعارض ذلك معارض عقلي ولا سمعي ، فيجب
اثبات ما أثبتته الدليل ، السالم عن المعارض المقاوم .

الثاني أن يقال : يمكن اثبات هذه الصفات بنظير ما أثبت به تلك
من العقليات .

فيقال نفع العباد بالإحسان اليهم يدل على الرحمة ، كدلالة التخصيص
على المشيئة ، وإكرام الطائعين يدل على محبتهم ، وعقاب الكافرين يدل على
بعضهم ، كما قد ثبت بالشهادة والخبر : من اكرام أوليائه وعقاب أعدائه ،
والغايات المحمودة في مفعولاته ومأموراته - وهى ما تنتهى اليه مفعولاته
ومأموراته من العواقب الحميدة - تدل على حكمته البالغة ؛ كما يدل التخصيص
على المشيئة ، وأولى : لقوة العلة الغائية ؛ ولهذا كان ما فى القرآن من بيان
ما فى مخلوقاته من النعم والحكم : أعظم مما فى القرآن من بيان ما فيها من الدلالة
على محض المشيئة .

وان كان المخاطب ممن ينكر الصفات ويقر بالاسماء ، كالمعتزلى الذى يقول :
انه حى عليم قدير ، وينكر أن يتصف بالحياة والعلم والقدرة .

قيل له : لا فرق بين اثبات الاسماء ، وإثبات الصفات ، فإنك ان قلت :
اثبات الحياة والعلم والقدرة يقتضى تشبيهاً أو تجسيماً ، لانا لا نجد فى الشاهد
متصفاً بالصفات الا ما هو جسم ، قيل لك : ولا نجد فى الشاهد ما هو مسمى
حى عليم قدير الا ما هو جسم ، فان نفيت ما نفيت لكونك لم تجده
فى الشاهد الا للجسم فاقف الاسماء ، بل وكل شيء لانك لا تجده فى الشاهد
الا للجسم .

فكل ما يحتاج به من نفي الصفات يحتاج به نافي الاسماء الحسنى ؛ فإنا كان جواباً
لذلك كان جواباً لمنهى الصفات .

وإن كان المخاطب من الغلاة نفاة الاسماء والصفات ، وقال لا أقول : هو
موجود ، ولا حى ، ولا عليم ، ولا قدير ؛ بل هذه الاسماء لمخلوقاته ، اذ هى مجاز ،
لان اثبات ذلك يستلزم التشبيه بالموجود الحى العليم .

قيل له : وكذلك اذا قلت : ليس بموجود ، ولا حى ، ولا عليم ، ولا
قدير : كان ذلك تشبيهاً بالمعدومات ، وذلك أقبح من التشبيه بالموجودات .

فإن قال : أنا أنفى النفي والإثبات . قيل له : فيلزمك التشبيه بما اجتمع فيه
التقيضان من المستعات ، فإنه يمتنع أن يكون الشيء موجوداً معدوماً ،

أو لا موجوداً ولا معدوماً ، ويمتنع أن يكون يوصف ذلك باجتماع الوجود والعدم ، أو الحياة والموت ، أو العلم والجهل ، أو يوصف بنى الوجود والعدم ، ونفى الحياة والموت ، ونفى العلم والجهل .

فإن قلت إنما يمتنع نفي التقيضين عما يكون قابلاً لهما ، وهذان يتقابلان تقابل العدم والمملكة ؛ لا تقابل السلب والإيجاب ، فإن الجدار لا يقال له أعنى ولا بصير ، ولا حى ولا ميت ، إذ ليس بقابل لهما .

قيل لك : أولاً هذا لا يصح فى الوجود والعدم ، فانهما متقابلان تقابل السلب والإيجاب باتفاق العقلاء ؛ فيلزم من رفع أحدهما ثبوت الآخر .

وأما ما ذكرته من الحياة والموت ، والعلم والجهل : فهذا اصطلاح اصطلحت عليه المتفلسفة المشاءون والاصطلاحات اللفظية ليست دليلاً على نفي الحقائق العقلية ، وقد قال الله تعالى : (والذين يدعون من دون الله لا يخلقون شيئاً وهم يخلقون أموات غير أحياء وما يشعرون أيا ن يعثون ؟) فسمى الجماد ميتاً ، وهذا مشهور فى لغة العرب وغيرهم .

وقيل لك ثانياً : فما لا يقبل الاتصاف بالحياة والموت والعنى والبصر ونحو ذلك من المتقابلات أنقص مما يقبل ذلك - فالأعنى الذى يقبل الإتصاف بالبصر أكل من الجماد الذى لا يقبل واحداً منهما ، فأنت فررت من تشبيهه بالحيوانات القابلة لصفات الكمال ، ووصفته بصفات الجمادات التى لا تقبل ذلك .

وأيضاً فالأقبل الوجود والعدم : أعظم امتاعاً من التقابل للوجود والعدم ؛ بل ومن اجتماع الوجود والعدم ، وفيهما جميعاً فساقت عنه قبول الوجود والعدم : كان أعظم امتاعاً مما نقت عنه الوجود والعدم ، وإذا كان هذا امتاعاً في صرائع العقول فذاك أعظم امتاعاً ؛ فجعلت الوجود الواجب الذي لا يقبل العدم هو أعظم الممتعات . وهذا غاية التناقض والفساد .

وهؤلاء الباطنية منهم من يصرح برفع النقيضين : الوجود والعدم ؛ ورفعها كجملتهما . ومن يقول لا أثبت واحداً منهما فامتاعه عن إثبات احدهما في نفس الأمر لا يمنع تحقق واحد منهما في نفس الأمر، وإنما هو كجهل الجاهل وسكوت الساكت الذي لا يعبر عن الحقائق. وإذا كان ما لا يقبل الوجود ولا العدم أعظم امتاعاً مما يقدر قبوله لهما - مع نفيهما عنه - فساقد لا يقبل الحياة ولا الموت ، ولا العلم ولا الجهل ، ولا القدرة ولا العجز ، ولا الكلام ولا الخرس ، ولا العمى ولا البصر ، ولا السمع ولا الصمم : أقرب إلى المعدم الممتنع مما يقدر قابلاً لهما - مع نفيهما عنه - وحيث أن نفيهما مع كونه قابلاً لهما أقرب إلى الوجود والممكن ، وما جاز لواجب الوجود - قابلاً - وجب له ؛ لعدم توقف صفاته على غيره ؛ فإذا جاز القبول وجب ؛ وإذا جاز وجود القبول وجب ؛ وقد بسط هذا في موضع آخر . وبين وجوب اتصافه بصفات الكمال التي لا نقص فيها بوجه من الوجوه .

وقيل له أيضاً : اتفاق المسميين في بعض الأسماء والصفات : ليس هو

التشبيه والتثليل ، الذى نفته الأدلة السمعية والعقلية ، وإنما نفت ما يستلزم اشتراكهما فيما يختص به الخالق مما يختص بوجوبه أو جوازه أو امتناعه ؛ فلا يجوز أن يشركه فيه مخلوق ، ولا يشركه مخلوق فى شيء من خصائصه — سبحانه وتعالى .

وأما ما نفيت فهور ثابت بالشرع والعقل ، وتسميتك ذلك تشبيهاً وتجبساً تمويه على الجهال ، الذين يظنون أن كل معنى سماه مسم بهذا الاضم يجب نفيه ؛ ولو ساغ هذا : لكان كل مبطل يسمى الحق بأسماء ينفر عنها بعض الناس ليكذب الناس بالحق المعلوم بالسمع والعقل ، وبهذه الطريقة : أفسدت الملاحدة على طوائف الناس عقولهم ، ودينهم ، حتى أخرجوهم إلى أعظم الكفر والجهالة ، وأبلغ النقي والضلالة .

وإن قال نفاة الصفات : اثبات العلم والقدرة والإرادة مستلزم تعدد الصفات ، وهذا تركيب ممتنع . قيل : وإذا قلتم : هو موجود واجب ، وعقل وعاقل ومعقول وعاشق ومعشوق ولذيق وملئذ ولذة . أفليس المفهوم من هذا هو المفهوم من هذا ؟ فهذه معان متعددة متغايرة فى العقل ، وهذا تركيب عندكم ، وأتم تثبتونه وتسمونه توحيداً .

فإن قالوا : هذا توحيد فى الحقيقة وليس هذا تركيباً ممتنعاً . قيل لهم : واتصاف الذات بالصفات اللازمة لها توحيد فى الحقيقة ؛ وليس هو تركيباً ممتنعاً .

وذلك أنه من المعلوم في صريح العقول أنه ليس معنى كون الشيء عالماً هو معنى كونه قادراً ، ولا نفس ذاته هو نفس كونه عالماً قادراً ؛ فمن جوز أن تكون هذه الصفة هي الموصوف فهو من أعظم الناس سفسطة ، ثم إنه متناقض ، فانه ان جوز ذلك جاز أن يكون وجود هذا هو وجود هذا ، فيكون الوجود واحداً بالعين لا بالتوع ، وحينئذ فإذا كان وجود الممكن هو وجود الواجب كان وجود كل مخلوق يعدم بعدم وجوده ، ويوجد بعد عدمه : هو نفس وجود الحق القديم الدائم الباقي ، الذي لا يقبل العدم ، وإذا قدر هذا كان الوجود الواجب موصوفاً بكل تشبيه وتجسيم ، وكل نقص وكل عيب ؛ كما يصرح بذلك (أهل وحدة الوجود) الذين طردوا هذا الأصل الفاسد ، وحينئذ فتكون أقوال نقاة الصفات باطلة على كل تقدير .

وهذا باب مطرد ، فان كل واحد من النقاة لما أخبر به الرسول من الصفات : لا ينفي شيئاً فراراً عما هو محذور إلا وقد أثبت ما يلزمه فيه نظير ما فرمه ، فلا بد في آخر الأمر من أن يثبت موجوداً واجباً قديماً ، متصفاً بصفات تميزه عن غيره ، ولا يكون فيها مماثلاً لخلقه .

فيقال له : هكذا القول في جميع الصفات ، وكل ما تثبتته من الأسماء والصفات : فلا بد أن يدل على قدر تتواطأ فيه المسميات ، ولولا ذلك لما فهم الخطاب ؛ ولكن نعلم أن ما اختص الله به ، وامتاز عن خلقه : أعظم مما يخطر بالبال ، أو يدور في الخيال .

وهذا يتبين (بالاصل الثاني).

وهو أن يقال : (القول في الصفات كالقول في الذات) ، فإن الله ليس كمثل شيء لا في ذاته ، ولا في صفاته ، ولا في أفعاله . فإذا كان له ذات حقيقة لا تماثل الذوات . فالذات متصفة بصفات حقيقة لا تماثل سائر الصفات .

فإذا قال السائل : كيف استوى على العرش ؟ قيل له كما قال ربعة ومالك وغيرهما رضى الله عنهما : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عن الكيفية بدعة ، لأنه سؤال عما لا يعلمه البشر ، ولا يمكنهم الإجابة عنه .

وكذلك إذا قال : كيف ينزل ربنا إلى السماء الدنيا ؟ قيل له : كيف هو ؟ فإذا قال : لا أعلم كيفيته ، قيل له : ونحن لا نعلم كيفية نزوله ، اذ العلم بكيفية الصفة يستلزم العلم بكيفية الموصوف ، وهو فرع له وتابع له ؛ فكيف تطالبني بالعلم بكيفية سمعه وبصره ، وتكليمه ، واستوائه ونزوله ، وأنت لا تعلم كيفية ذاته .

وإذا كنت تقر بأن له حقيقة ثابتة في نفس الأمر مستوجبة لصفات الكمال

لا يماثلها شيء ، فسمعه وبصره وكلامه ، ونزوله واستواؤه : ثابت في نفس الأمر ، وهو متصف بصفات الكمال التي لا يشابه فيها سمع المخلوقين وبصرهم وكلامهم ، ونزولهم واستواؤهم .

وهذا الكلام لازم لهم في العقليات ، وفي تأويل السمعيات : فان من أثبت شيئاً ونفى شيئاً بالعقل - اذاً - ألزم فيما نقاه من الصفات التي جاء بها الكتاب والسنة نظير ما يلزمه فيما أثبته ، ولو طوب بالفرق بين المحذور في هذا وهذا : لم يجد بينهما فرقاً .

ولهذا لا يوجد لنفاة بعض الصفات دون بعض - الذين يوجبون فيما نفوه : اما التفويض ؛ واما التأويل المخالف لمقتضى اللفظ - قانون مستقيم . فاذا قيل لهم : لم تأولتم هذا وأقررت هذا والسؤال فيهما واحد ؟ لم يكن لهم جواب صحيح ، فهذا تناقضهم في النفي .

وكذا تناقضهم في الإثبات ؛ فان من تأول النصوص على معنى من المعاني التي يثبتها ، فانهم اذا صرفوا النص عن المعنى الذي هو مقتضاه الى معنى آخر : لزمتهم في المعنى المصروف اليه ما كان يلزمهم في المعنى المصروف عنه .

فاذا قال قائل : تأويل محبته ورضاه ، وغضبه وسخطه : هو ارادته للثواب والعقاب ؛ كان ما يلزمه في الإرادة نظير ما يلزمه في الحب والمقت ، والرضا والسخط .

ولو فسر ذلك بمفعولاته ، وهو ما يخلفه من الثواب والعقاب ، فإنه يلزمه في ذلك نظير ما فر منه ، فإن الفعل لا بد أن يقوم أولاً بالفاعل ، والثواب والعقاب المفعول انما يكون على فعل ما يحبه ويرضاه ، ويسخطه ويغضبه المثير المعاقب ، فهم إن أثبتوا الفعل على مثل الوجه المعقول في الشاهد للعبد مثلوا ، وإن أثبتوه على خلاف ذلك فكذلك الصفات .

فصل

وأما (المثلان المضروبان) : فإن الله — سبحانه وتعالى — أخبرنا عما في الجنة من المخلوقات : من أصناف المطاعم والملابس ، والمناكح والمساكن ؛ فأخبرنا أن فيها لبناً وعسلاً ، وخرماً وماء ، ولحماً وحريراً وذهباً وفضة ، وفاكهة وحوراً وقصوراً .

وقد قال ابن عباس رضى الله عنهما : ليس في الدنيا شيء مما في الجنة إلا الأسماء .

وإذا كانت تلك الحقائق التي أخبر الله عنها هي موافقة في الأسماء للحقائق الموجودة في الدنيا وليست بمماثلة لها ؛ بل بينهما من التباين ما لا يعلبه إلا الله تعالى : فالخالق — سبحانه وتعالى — أعظم مبانة للمخلوقات من مبانة المخلوق للمخلوق ، ومبانته لمخلوقاته : أعظم من مبانة موجود الآخرة لموجود الدنيا ، إذ المخلوق أقرب إلى المخلوق الموافق له في الاسم من الخالق إلى المخلوق ، وهذا بين واضح ، ولهذا اختلف الناس في هذا المقام ثلاث فرق :

فالسلف والأئمة وأتباعهم : آمنوا بما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم

الآخر ، مع عليهم بالمباينة التي بين ما في الدنيا وبين ما في الآخرة ، وأن مباينة الله خلقه أعظم .

والفرق الثاني : الذين اثبتوا ما أخبر الله به في الآخرة من الثواب والعقاب ، ونفوا كثيراً مما أخبر به من الصفات ؛ مثل طوائف من أهل الكلام .

والفرق الثالث : نفوا هذا وهذا ، كالقرامطة ، والباطنية ، والفلاسفة أتباع المشائين ، ونحوهم من الملاحدة الذين ينكرون حقائق ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر .

ثم إن كثيراً منهم يجعلون الأمر والنهي من هذا الباب ؛ فيجعلون الشرائع المأمور بها ، والمحظورات المنهى عنها ؛ لها تأويلات باطنة تخالف ما يعرفه المسلمون منها ، كما يتأولون من الصلوات الخمس ، وصيام شهر رمضان ، وحج البيت . فيقولون : ان الصلوات الخمس معرفة أسرارهم ، وان صيام رمضان كتمان أسرارهم ، وان حج البيت السفر الى شيوخهم ، ونحو ذلك من التأويلات التي يعلم بالاضطرار انها كذب واقتراء على الرسل صلوات الله عليهم ، وتحريف لكلام الله ورسوله عن مواضعه ، والحاد في آيات الله .

وقد يقولون الشرائع تلزم العامة دون الخاصة ، فاذا صار الرجل

من عارفيهم ومحققهم وموحيديهم : رفعوا عنه الواجبات ، وأباحوا له المحظورات ، وقد يدخل في المنتسبين الى التصوف والسلوك من يدخل في بعض هذه المذاهب .

وهؤلاء الباطنية : هم الملاحدة الذين أجمع المسلمون على أنهم أكفر من اليهود والنصارى ، وما يحتاج به على الملاحدة أهل الإيمان والاثبات : يحتاج به كل من كان من أهل الإيمان والاثبات على من يشرك هؤلاء في بعض الحادهم ، فإذا أثبت الله تعالى الصفات ونفى عنه مائثة المخلوقات — كما دل على ذلك الآيات اليينات — كان ذلك هو الحق الذي يوافق المعقول والمنقول ، ويهدم أساس الاتحاد والضلالات .

والله سبحانه لا تضرب له الأمثال التي فيها مائثة الخلقه ، فان الله لا مثيل له ؛ بل له « المثل الأعلى » فلا يجوز أن يشرك هو والمخلوقات في قياس تمثيل ، ولا في قياس شمول تستوى أفرادها ، ولكن يستعمل في حقه المثل الأعلى ، وهو أن كل ما اتصف به المخلوق من كمال فالخالق أولى به ، وكل ما ينزه عنه المخلوق من نقص فالخالق أولى بالتنزيه عنه ، فإذا كان المخلوق منزهاً عن مائثة المخلوق مع الموافقة في الاسم : فالخالق أولى أن ينزه عن مائثة المخلوق ، وان حصلت موافقة في الاسم .

وهكذا القول في (المثل الثاني) .

وهو أن (الروح) التي فينا — فإنها قد وصفت بصفات ثبوتية وسلبية ، وقد أخبرت النصوص أنها تخرج وتصدر من سماء إلى سماء ، وأنها تقبض من البدن وتسل منه كما تسل الشعرة من العجينة .

والناس مضطربون فيها ؛ فمنهم طوائف من أهل الكلام يجعلونها جزءاً من البدن ، أو صفة من صفاته ، كقول بعضهم : إنها النفس أو الريح التي تردد في البدن ، وقول بعضهم : إنها الحياة أو المزاج ، أو نفس البدن .

ومنهم طوائف من أهل الفلسفة يصفونها بما يصفون به واجب الوجود عندهم ، وهي أمور لا يتصف بها إلا تمتع الوجود ، فيقولون : لا هي داخلة في البدن ولا خارجة ، ولا مباينة له ولا مداخله له ، ولا متحركة ولا ساكنة ، ولا تصعد ولا تهبط ، ولا هي جسم ولا عرض .

وقد يقولون : إنها لا تدرك الأمور المعينة والحقائق الموجودة في الخارج وإنما تدرك الأمور الكلية المطلقة .

وقد يقولون : إنها لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا مباينة له ولا مداخله ، وربما قالوا ليست داخلة في أجسام العالم ولا خارجة عنها ، مع تفسيرهم للجسم بما لا يقبل الإشارة الحسية ، فيصفونها بأنها لا يمكن الإشارة إليها ، ونحو ذلك من الصفات السلبية ، التي تلحقها بالمعدوم والممتنع .

وإذا قيل لهم : إثبات مثل هذا ممتنع في ضرورة العقل ، قالوا : بل هذا ممكن بدليل أن الكليات ممكنة موجودة وهي غير مشار إليها ، وقد غفلوا عن كون الكليات لا توجد كلية إلا في الأذهان لا في العيان ؛ فيعتمدون فيما يقولونه في المبدأ والمعاد على مثل هذا الخيال ، الذي لا يخفى فساد على غالب الجهال .

واضطراب النفاة والمثبتة في الروح كثير .

وسبب ذلك أن الروح - التي تسمى بالنفس الناطقة عند الفلاسفة - ليست هي من جنس هذا البدن ، ولا من جنس العناصر والمولدات منها ؛ بل هي من جنس آخر مخالف لهذه الأجناس ، فصار هؤلاء لا يعرفونها إلا بالسلوب التي توجب مخالفتها للأجسام المشهودة ، وأولئك يجعلونها من جنس الأجسام المشهودة وكلا القولين خطأ .

وإطلاق القول عليها بأنها جسم أو ليست بجسم يحتاج إلى تفصيل .

فإن لفظ الجسم للناس فيه أقوال متعددة اصطلاحية غير معناه اللغوي .

فإن أهل اللغة يقولون : الجسم هو الجسد والبدن ، وبهذا الاعتبار فالروح ليست جسماً ؛ ولهذا يقولون : الروح والجسم ؛ كما قال تعالى : (وإذا رأيتهم تعجبك أجسامهم ، وإن يقولوا تسمع لقولهم) وقال تعالى : (وزاده بسطة في العلم والجسم) .

وأما أهل الكلام : ففهم من يقول الجسم هو الموجود ؛ ومنهم من يقول : هو القائم بنفسه ، ومنهم من يقول : هو المركب من الجواهر المفردة ومنهم من يقول : هو المركب من المادة والصورة ، وكل هؤلاء يقولون : انه مشار إليه إشارة حسية ، ومنهم من يقول : ليس مركباً من هذا ولا من هذا ، بل هو مما يشار إليه ، ويقال : انه هنا أو هناك ؛ فعلى هذا ان كانت الروح مما يشار اليها ويتبعها بصر الميت - كما قال : صلى الله عليه وسلم : « ان الروح إذا خرجت تبعها البصر » ، وانها تقبض ويعرج بها الى السماء - كانت الروح جسماً بهذا الاصطلاح .

والمقصود : أن الروح اذا كانت موجودة حية ، عالمة قادرة ، سميعة بصيرة : تصعد وتنزل ، وتذهب وتجيء ، ونحو ذلك من الصفات ، والعقول قاصرة عن تكيفها وتحديدتها ؛ لانهم لم يشاهدوا لها نظيراً . والشئ انما تدرك حقيقته بمشاهدته ، أو مشاهدة نظيره .

فإذا كانت الروح متصفة بهذه الصفات مع عدم مماثلتها لما يشاهد من المخلوقات :

فالخالق أولى بمبايسته لمخلوقاته مع اتصافه بما يستحقه من أسمائه وصفاته ؛ وأهل العقول هم أعجز عن أن يحدوه أو يكتفوه منهم عن أن يحدوا الروح أو يكتفوها .

فإذا كان من نفي صفات الروح جاحداً معطلا لها ، ومن مثلها بما يشاهده
من المخلوقات جاهلاً بمثلها لها بغير شكلها ، وهي مع ذلك ثابتة بحقيقة الإثبات ،
مستحقة لما لها من الصفات : فالخالق — سبحانه وتعالى — أولى أن يكون من
نفي صفاته جاحداً معطلا ، ومن قاسه بخلقه جاهلاً به بمثلاً ، وهو — سبحانه
وتعالى — ثابت بحقيقة الإثبات ، مستحق لما له من الأسماء والصفات .

فصل

(وأما الخاتمة الجامعة ففيها قواعد نافعة)

القاعدة الأولى

أن الله سبحانه موصوف بالإثبات والنفي .

فالإثبات كإخباره بأنه بكل شيء عليم ، وعلى كل شيء قدير ، وأنه سميع بصير ، ونحو ذلك .

والنفي كقوله لا تأخذه سنة ولا نوم .

ويبغي أن يعلم أن النفي ليس فيه مدح ولا كمال إلا إذا تضمن إثباتاً ، وإلا فجرد النفي ليس فيه مدح ولا كمال ؛ لأن النفي المحض عدم محض ؛ والعدم المحض ليس بشيء ، وما ليس بشيء فهو كما قيل : ليس بشيء ؛ فضلاً عن أن يكون مدحاً أو كمالاً .

ولأن النفي المحض يوصف به المعدوم والممتع ، والمعدوم والممتع لا يوصف بمدح ولا كمال .

فلذا كان عامة ما وصف الله به نفسه من النبي متضمناً لإثبات مدح ،
كقوله : (الله لا اله الا هو الحى القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم) الى قوله : (ولا
يؤوده حفظهما) ففى السنة والنوم : يتضمن كمال الحياة والقيام ؛ فهو مبين لكمال
أنه الحى القيوم ، وكذلك قوله : (ولا يؤوده حفظهما) أى لا يكرهه ولا يثقله
وذلك مستلزم لكمال قدرته وتامها ، بخلاف المخلوق القادر اذا كان يقدر على
الشيء بنوع كلفة ومشقة ، فإن هذا نقص فى قدرته وعيب فى قوته .

وكذلك قوله : (لا يعزب عنه مثقال ذرة فى السموات ولا فى الأرض)
فإن نفي العزوب مستلزم لعلبه بكل ذرة فى السموات والأرض .

وكذلك قوله : (ولقد خلقنا السموات والأرض وما بينهما فى ستة أيام
وما مسنا من لغوب) فإن نفي مس اللغوب ، الذى هو التعب والاعياء
دل على كمال القدرة ونهاية القوة ، بخلاف المخلوق الذى يلحقه من التعب
والكلال ما يلحقه .

وكذلك قوله : (لا تدركه الابصار) انما نفي الإدراك الذى هو الإحاطة ،
كما قاله أكثر العلماء ، ولم ينف مجرد الرؤية ؛ لان المعدوم لا يرى ، وليس
فى كونه لا يرى مدح ؛ إذ لو كان كذلك لكان المعدوم معدوحاً ، وانما المدح
فى كونه لا يحاط به وإن روى ؛ كما أنه لا يحاط به وإن علم ، فكما أنه اذا علم
لا يحاط به علماً : فكذلك اذا روى لا يحاط به رؤية .

فكان في نقي الإدراك من إثبات عظمته ما يكون مدحاً وصفة كمال ، وكان ذلك دليلاً على إثبات الرؤية لأعلى نفيها ، لكنه دليل على إثبات الرؤية مع عدم الإحاطة ، وهذا هو الحق الذي اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها .

وإذا تأملت ذلك : وجدت كل نقي لا يستلزم ثبوتاً هو عما لم يصف الله به نفسه ، فالذين لا يصفونه إلا بالسلوب : لم يثبتوا في الحقيقة الها محموداً ، بل ولا موجوداً وكذلك من شاركهم في بعض ذلك ، كالذين قالوا لا يتكلم أو لا يرى أو ليس فوق العالم ، أو لم يستوعب العرش .

ويقولون : ليس بداخل العالم ولا خارجه ، ولا مابين للعالم ولا محايث له ؛ اذ هذه الصفات يمكن أن يوصف بها المعدوم ؛ وليست هي صفة مستلزمة صفة ثبوت .

ولهذا «قال محمود بن سبكتكين» لمن ادعى ذلك في الخالق : ميز لنا بين هذا الرب الذي تثبته وبين المعدوم . وكذلك كونه لا يتكلم ، أو لا ينزل ليس في ذلك صفة مدح ولا كمال ؛ بل هذه الصفات فيها تشبيه له بالمنقوصات أو المعدومات . فهذه الصفات : منها ما لا يتصف به إلا المعدوم ، ومنها ما لا يتصف به إلا الجادات والناقص .

فن قال : لا هو مابين للعالم ولا مداخل للعالم فهو بمنزلة من قال : لا هو قائم بنفسه ولا بغيره ، ولا قديم ولا محدث ، ولا متقدم على العالم ولا مقارن له .

ومن قال : انه ليس بحى ، ولا ميت ولا سميع ولا بصير ، ولا متكلم :
لزمه أن يكون ميتاً أصم أعمى أبكم .

فان قال : العمى عدم البصر عما من شأنه أن يقبل البصر ، وما لم يقبل
البصر كالحائط لا يقال له أعمى ولا بصير .

قيل له : هذا اصطلاح اصطلاحتموه ، وإلا فسا يوصف بعدم الحياة
والسمع والبصر والكلام : يمكن وصفه بالموت والعمى ، والخرس والعجمة .

وأيضاً فكل موجود يقبل الاتصاف بهذه الأمور ونقائضها ، فان الله
قادر على جعل الجاد حياً كما جعل عصى موسى حية ابتلعت الجبال والعصى ،
وأيضاً فالذى لا يقبل الاتصاف بهذه الصفات أعظم نقصاً ممن لا يقبل الاتصاف
بها مع اتصافه بنقائضها .

فالجاد الذى لا يوصف بالبصر ولا العمى ، ولا الكلام ولا الخرس :
أعظم نقصاً من الحى الأعمى الآخرس .

فاذا قيل : إن البارى لا يمكن اتصافه بذلك : كان فى ذلك من وصفه
بالنقص أعظم مما اذا وصف بالخرس والعمى والصمم ونحو ذلك ؛ مع انه إذا
جعل غير قابل لها كان تشبيهاً له بالجاد الذى لا يقبل الاتصاف بواحد منها .
وهذا تشبيه بالجمادات ؛ لا بالحيوانات . فكيف من قال ذلك على غيره مما
يزعم أنه تشبيه بالحى .

وأيضاً فنفس نفي هذه الصفات نقص ، كما أن اثباتها كمال ، فالحياة من حيث هي : هي مع قطع النظر عن تعيين الموصوف بها صفة كمال . وكذلك العلم والقدرة ، والسمع والبصر ، والكلام والفعل ونحو ذلك ؛ وما كان صفة كمال : فهو سبحانه أحق أن يتصف به من المخلوقات ، فلو لم يتصف به مع اتصاف المخلوق به : لكان المخلوق أكمل منه .

واعلم أن الجهمية المحضة كالقرامطة ومن ضاهاهم : ينفون عنه تعالى اتصافه بالنقيضين ، حتى يقولون ليس بوجود ولا ليس بوجود ، ولا حي ولا ليس بحي . ومعلوم أن الخلق عن النقيضين تمتع في بدائه العقول كالجمع بين النقيضين .

وآخرون وصفوه بالثني فقط ، فقالوا ليس بحي ولا سميع ولا بصير ؛ وهؤلاء أعظم كفراً من أولئك من وجه وأولئك أعظم كفراً من هؤلاء من وجه ، فإذا قيل هؤلاء هذا مستلزم وصفه بنقيض ذلك ، كالموت والصمم والبكم ، قالوا إنما يلزم ذلك لو كان قابلاً لذلك ، وهذا الاعتذار يزيد قولهم فساداً .

وكذلك من ضاهى هؤلاء - وهم الذين يقولون : ليس بداخل العالم ولا خارجه ، إذا قيل هذا تمتع في ضرورة العقل ، كما إذا قيل : ليس بتقديم ولا محدث - ولا واجب ولا يمكن ، ولا قائم بنفسه ، ولا قائم بغيره ، قالوا هذا إنما يكون إذا كان قابلاً لذلك ، والقبول إنما يكون من المتحيز ، فإذا اتفق التحيز اتفق قبول هذين المتناقضين .

فيقال لهم علم الخلق يامتاع الخلو من هذين التقيضين : هو علم مطلق لا يستثنى منه موجود . والتحيز المذكور : إن أريد به كون الأحياء الموجودة تحيط به فهذا هو الداخل في العالم ؛ وإن أريد به أنه منحاز عن المخلوقات ؛ أى مبين لها متميز عنها فهذا هو الخروج ، فالتحيز يراد به تارة ما هو داخل العالم ، وتارة ما هو خارج العالم ، فإذا قيل ليس بمتحيز كان معناه ليس بداخل العالم ولا خارجه .

فهم غيروا العبارة ليوهمو أن لا يفهم حقيقة قولهم أن هذا معنى آخر ، وهو المعنى الذى علم فساد به ضرورة العقل ؛ كما فعل أولئك بقولهم : ليس بحى ولا ميت ، ولا موجود ولا معدوم ، ولا عالم ولا جاهل .

القاعدة الثانية

أن ما أخبر به الرسول عن ربه فانه يجب الإيمان به - سواء عرفنا معناه أو لم نعرف - لأنه الصادق المصدوق ؛ فاجاء في الكتاب والسنة وجب على كل مؤمن الإيمان به وان لم يفهم معناه .

وكذلك ما ثبت باتفاق سلف الأمة وأئمتها ، مع أن هذا الباب يوجد عامته منصوصا في الكتاب والسنة ، متفق عليه بين سلف الأمة .

وما تنازع فيه المتأخرون نفيًا وإثباتًا فليس على أحد ، بل ولاله : أن يوافق أحداً على إثبات لفظه أو نفيه حتى يعرف مراده ، فإن أراد حقاً قبل ، وإن أراد باطلاً رد ، وإن اشتمل كلامه على حق وباطل لم يقبل مطلقاً ولم يرد جميع معناه ، بل يوقف اللفظ ويفسر المعنى ، كما تنازع الناس في الجهة والتحيز وغير ذلك .

لفظ الجهة قد يراد به شيء موجود غير الله فيكون مخلوقاً ، كما إذا أريد بالجهة نفس العرش ، أو نفس السموات ، وقد يراد به ما ليس بوجود غير الله تعالى ، كما إذا أريد بالجهة ما فوق العالم .

ومعلوم انه ليس في النص إثبات لفظ الجهة ولا نفيه ، كما فيه إثبات العلو والاستواء ، والفوقية والعروج اليه ونحو ذلك ، وقد علم أن ما ثم موجود

الا الخالق والمخلوق ، والخالق مبين للمخلوق — سبحانه وتعالى — ليس في مخلوقاته شيء من ذاته ؛ ولا في ذاته شيء من مخلوقاته .

فيقال لمن نقي الجهة : أتريد بالجهة أنها شيء موجود مخلوق ؟ فالله ليس داخلًا في المخلوقات ، أم تريد بالجهة ما وراء العالم ؟ فلا ريب أن الله فوق العالم مبين للمخلوقات .

وكذلك يقال لمن قال الله في جهة : أتريد بذلك أن الله فوق العالم ؟ أو تريد به أن الله داخل في شيء من المخلوقات ؟ فإن أردت الأول فهو حق ، وإن أردت الثاني فهو باطل .

وكذلك لفظ التحيز: إن أراد به أن الله تحوزه المخلوقات فالله أعظم وأكبر؛ بل قد وسع كرسية السموات والأرض ، وقد قال الله تعالى : (وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه) .

وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « يقبض الله الأرض ويطوى السموات بيمينه ثم يقول : أنا الملك أين ملوك الأرض ؟ » وفي حديث آخر : « وإنه ليدحوها كما يدحو الصياني بالكرة » وفي حديث ابن عباس : « ما السموات السبع والأرضون السبع وما فيهن في يد الرحمن إلا كحردلة في يد أحدكم » .

وإن أراد به أنه متحاز عن المخلوقات ؛ أي مبين لها منفصل عنها ليس حالاً فيها : فهو سبحانه كما قال أئمة السنة : فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه .

القاعدة الثالثة

إذا قال القائل : ظاهر النصوص مراد أو ظاهرها ليس بمراد .

فإنه يقال : لفظ الظاهر فيه اجمال واشتراك ؛ فإن كان القائل يعتقد أن ظاهرها التمثيل بصفات المخلوقين أو ما هو من خصائصهم فلا ريب أن هذا غير مراد ؛ ولكن السلف والأئمة لم يكونوا يسمون هذا ظاهرها ، ولا يرتضون أن يكون ظاهر القرآن والحديث كفرأ وباطلا ، والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم من أن يكون كلامه الذى وصف به نفسه لا يظهر منه إلا ما هو كفر أو ضلال ، والذين يجعلون ظاهرها ذلك يغلطون من وجهين :

تارة يجعلون المعنى الفاسد ظاهر اللفظ ، حتى يجعلوه محتاجاً إلى تأويل يخالف الظاهر ، ولا يكون كذلك .

وتارة يردون المعنى الحق الذى هو ظاهر اللفظ ، لاعتقادهم أنه باطل .

(فالأول) كما قالوا فى قوله : «عبدى جعت فلم تطعمنى» الحديث، وفى الأثر الآخر : «الحجر الاسود بين الله فى الارض ، فمن صاخفه أو قبله فكأثما صافح الله وقبل يمينه» وقوله : «قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن» فقالوا : قد علم أن ليس فى قلوبنا أصابع الحق .

فيقال لهم : لو أعطيتم النصوص حقها من الدلالة لعلتم أنها لم تدل إلا على حق . أما (الواحد) فقوله : « الحجر الأسود يمين الله في الأرض فمن صاغه وقبله فكأنما صاغ الله وقبل يمينه » صريح في أن الحجر الأسود ليس هو صفة لله ولا هو نفس يمينه ؛ لانه قال : « يمين الله في الأرض » وقال : « فمن قبله وصاغه فكأنما صاغ الله وقبل يمينه » ومعلوم أن المشبه ليس هو المشبه به .

ففي نفس الحديث بيان أن مسئله ليس مصافاً لله ؛ وأنه ليس هو نفس يمينه ؛ فكيف يجعل ظاهره كقراً لأنه محتاج إلى التأويل . مع أن هذا الحديث إنما يعرف عن ابن عباس ؟

وأما الحديث الآخر : فهو في الصحيح مفسراً : « يقول الله عبي ! جعت فلم تطعمني ، فيقول : رب ! كيف أطعمك وأنت رب العالمين ؟ فيقول : أما علمت أن عبي فلاناً جاع فلو أطعمته لوجدت ذلك عندي ، عبي ! مرضت فلم تعدني ، فيقول : رب ! كيف أعودك وأنت رب العالمين ؟ فيقول : أما علمت أن عبي فلاناً مرض فلو عدته لوجدتني عنده » .

وهذا صريح في أن الله سبحانه لم يمرض ولم يجع ، ولكن مرض عبده وجاع عبده ، فجعل جوعه جوعه ، ومرضه مرضه ، مفسراً ذلك بأنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندي ، ولو عدته لوجدتني عنده ؛ فلم يبق في الحديث لفظ يحتاج إلى تأويل .

وأما قوله قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن : فإنه ليس في ظاهره أن القلب متصل بالأصابع ، ولا تماس لها ، ولا أنها في جوفه ، ولا في قول القائل هذا بين يدي ما يقتضى مباشرته ليديه ؟ وإذا قيل : السحاب المسخر بين السماء والأرض لم يقتض أن يكون تماساً للسماء والأرض ونظائر هذا كثيرة .

وعما يشبه هذا القول أن يجعل اللفظ نظيراً لما ليس مثله ، كما قيل في قوله (ما منعك أن تسجد لما خلقت يدي) ؟ فقيل هو مثل قوله : (أو لم يروا أنا خلقنا لهم مما عملت أيدينا أنعاماً) ؟ فهذا ليس مثل هذا ؛ لأنه هنا أضاف الفعل إلى الأيدي ؛ فصار شيئاً بقوله : (بما كسبت أيديهم) وهنا أضاف الفعل إليه فقال : (لما خلقت) ثم قال : (يدي) .

وأيضاً : فإنه هنا ذكر نفسه المقدسة بصيغة المفرد ، وفي اليمين ذكر لفظ الثانية ، كما في قوله : (بل يدها مبسوطتان) وهناك أضاف الأيدي إلى صيغة الجمع ، فصار كقوله : (تجرى بأعيننا) .

وهذا في (الجمع) نظير قوله : (يده الملك) ، (ويده الخير) في (المفرد) فأنه سبحانه وتعالى يذكر نفسه تارة بصيغة المفرد مظهراً أو مضمرأ ، وتارة بصيغة الجمع ، كقوله : (أنا فتحنا لك فتحاً مبيناً) وأمثال ذلك .

ولا يذكر نفسه بصيغة الثانية قط ؛ لأن صيغة الجمع تقتضى التعظيم الذي يستحقه ؛ وربما تدل على معاني أسمائه .

وأما صيغة التثنية فندل على العدد المحصور وهو مقدس عن ذلك ، فلو قال :
(ما منعك أن تسجد لما خلقت يَدَي) لما كان كقوله : (بما عملت أيدينا) وهو
نظير قوله : (بيده الملك ، وبيده الخير) ولو قال (خلقت) بصيغة الإفراد لكان
مفارقاً له ؛ فكيف اذا قال خلقت يدي ؟ بصيغة التثنية .

هذا مع دلالات الأحاديث المستفيضة بل المتواترة واجماع السلف على
مثل ما دل عليه القرآن ، كما هو مبسوط في موضعه ، مثل قوله : « المقسطون
عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن وكلتا يديه يمين : الذين يعدلون في
حكمهم وأهلهم وما ولوا » وأمثال ذلك .

وان كان القائل يعتقد أن ظاهر النصوص المتنازع في معناها من جنس
ظاهر النصوص المتفق على معناها - والظاهر هو المراد في الجميع - فإن الله لما
أخبر أنه بكل شيء عليم ، وأنه على كل شيء قدير ، واتفق أهل السنة وأئمة
المسلمين على أن هذا على ظاهره ، وان ظاهر ذلك مراد : كان من المعلوم أنهم
لم يريدوا بهذا الظاهر أن يكون عليه كعلنا وقدرته كقدرتنا .

وكذلك لما اتفقوا على أنه حي حقيقة ، عالم حقيقة ، قادر حقيقة ؛ لم
يكن مرادهم أنه مثل المخلوق الذي هو حي عليم قدير ؛ فكذلك اذا قالوا في قوله
تعالى : (يحبهم ويحبونه) (رضى الله عنهم ورضوا عنه) ، وقوله : (ثم استوى
على العرش) انه على ظاهره لم يقتض ذلك أن يكون ظاهره استواء كاستواء
المخلوق ، ولا جأ كجبه ، ولا رضا كرضاه .

فان كان المستمع يظن أن ظاهر الصفات تماثل صفات المخلوقين لزمه أن لا يكون شيء من ظاهر ذلك مراداً . وان كان يعتقد أن ظاهرها ما يليق بالخالق ويختص به لم يكن له نفي هذا الظاهر ، ونفى أن يكون مراداً إلا بدليل يدل على النفي ؛ وليس في العقل ولا السمع ما ينفي هذا إلا من جنس ما ينفي به سائر الصفات ، فيكون الكلام في الجميع واحداً .

وبيان هذا أن صفاتها منها ما هي أعيان وأجسام ، وهي ابعاض لنا ، كالوجه ، واليد : ومنها ما هو معان وأعراض ، وهي قائمة بنا : كالسمع والبصر والكلام والعلم والقدرة .

ثم إن من المعلوم أن الرب لما وصف نفسه بأنه حي عليم قدير : لم يقل المسلمون إن ظاهر هذا غير مراد ، لأن مفهوم ذلك في حقه مثل مفهومه في حقنا ؛ فكذلك لما وصف نفسه بأنه خلق آدم يديه لم يوجب ذلك أن يكون ظاهره غير مراد ، لأن مفهوم ذلك في حقه ك مفهومه في حقنا . بل صفة الموصوف تناسبه .

فاذا كانت نفسه المقدسة ليست مثل ذوات المخلوقين ، فصفاته كذاته ليست كصفات المخلوقين ، ونسبة صفة المخلوق إليه كنسبة صفة الخالق اليه وليس المنسوب كالمنسوب ، ولا المنسوب اليه كالمنسوب اليه ؛ كما قال صلى الله عليه وسلم « ترون ربكم كما ترون الشمس والقمر » فشبه الرؤية بالرؤية ، ولم يشبه المرئي بالمرئي .

وهذا يتبين

بالقاعة الرابعة

وهو أن كثيرا من الناس يتوهم في بعض الصفات أو كثير منها ؛ أو أكثرها أو كلها ، أنها تماثل صفات المخلوقين ، ثم يريد أن ينفي ذلك الذي فهمه ، فيقع في (أربعة أنواع) من المحاذير : —

(أحدها) كونه مثل ما فهمه من النصوص بصفات المخلوقين ، وظن أن مدلول النصوص هو التمثيل .

(الثاني) أنه إذا جعل ذلك هو مفهومها وعطله بقيت النصوص معطلة عما دلت عليه من إثبات الصفات اللاتقة بالله . فيبقى مع جنايته على النصوص ؛ وظنه السيء الذي ظنه بالله ورسوله — حيث ظن أن الذي يفهم من كلامهما هو التمثيل الباطل — قد عطل ما أودع الله ورسوله في كلامهما من إثبات الصفات لله ، والمعاني الإلهية اللاتقة بجلال الله تعالى .

(الثالث) أنه ينفي تلك الصفات عن الله عز وجل بغير علم ؛ فيكون معطلا لما يستحقه الرب .

(الرابع) أنه يصف الرب بنقيض تلك الصفات ، من صفات الأموات والجمادات ، أو صفات المعدومات ، فيكون قد عطل به صفات الكمال التي يستحقها الرب ، ومثله بالمنقوصات والمعدومات ، وعطل النصوص عما دلت عليه من الصفات ، وجعل مدلولها هو التمثيل بال مخلوقات . فيجمع في كلام الله وفي الله بين التعطيل والتمثيل ؛ فيكون ملحداً في أسماء الله وآياته .

(مثال) ذلك أن النصوص كلها دلت على وصف الإله ، بالعلو والفوقية على المخلوقات ، واستوائه على العرش — فأما علوه ومباينته للمخلوقات فيعلم بالعقل الموافق للسمع ؛ وأما الاستواء على العرش فطريق العلم به هو السمع . وليس في الكتاب والسنة وصف له بأنه لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا مباينه ولا مداخله .

فيظن المتوهم أنه اذا وصف بالاستواء على العرش : كان استواؤه كاستواء الإنسان على ظهور الفلك والأنعام ؛ كقوله : (وسخر لكم من الفلك والأنعام ما تركبون ؛ لتستروا على ظهوره) .

فيتخيل له أنه اذا كان مستوياً على العرش كان محتاجاً إليه ، كحاجة المستوى على الفلك والأنعام ، فلو غرقت السفينة لسقط المستوى عليها ولو عثرت الدابة لخر المستوى عليها . فقياس هذا أنه لو عدم العرش لسقط الرب سبحانه وتعالى .

ثم يريد بزعمه أن ينفي هذا فيقول : ليس استواؤه بقعود ولا استقرار ،

ولا يعلم أن مسمى القعود والاستقرار يقال فيه ما يقال في مسمى الاستواء ؛
فإن كانت الحاجة داخلة في ذلك : فلا فرق بين الاستواء والقعود والاستقرار ،
وليس هو بهذا المعنى مستوياً ولا مستقراً ولا قاعداً ، وإن لم يدخل في مسمى
ذلك إلا ما يدخل في مسمى الاستواء فإثبات أحدهما ونفي الآخر تحكم .

وقد علم أن بين مسمى الاستواء والاستقرار والقعود فروقاً معروفة .

ولكن المقصود هنا أن يعلم خطأ من ينفي الشيء مع إثبات نظيره ، وكان
هذا الخطأ من خطئه في مفهوم استوائه على العرش ، حيث ظن أنه مثل استواء
الإنسان على ظهور الأنعام والفلك ، وليس في هذا اللفظ ما يدل على ذلك ؛
لأنه أضاف الاستواء إلى نفسه الكريمة كما أضاف إليه سائر أفعاله وصفاته .

فذكر أنه خلق ثم استوى ، كما ذكر أنه قدر فهدى ، وأنه بنى السماء بأيده ،
وكما ذكر أنه مع موسى وهرون يسمع ويرى وأمثال ذلك .

فلم يذكر استواء مطلقاً يصلح للمخلوق ، ولا عاماً يتناول المخلوق
كما لم يذكر مثل ذلك في سائر صفاته ، وإنما ذكر استواءاً أضافه إلى
نفسه الكريمة .

فلو قدر - على وجه الفرض الممتنع - أنه هو مثل خلقه - تعالى عن ذلك -
لكان استوائه مثل استواء خلقه ، أما إذا كان هو ليس بمائلاً لخلق بل قد علم
أنه الغنى عن الخلق ، وأنه الخالق للعرش ولغيره ، وأن كل ما سواه مفتقر إليه

وهو الغنى عن كل ما سواه ، وهو لم يذكر إلا استواءا يخصه ، لم يذكر استواءا يتناول غيره ولا يصلح له - كما لم يذكر في عله وقدرته ورويته وسمعه وخلقه إلا ما يختص به - فكيف يجوز أن يتوهم أنه إذا كان مستوياً على العرش كان محتاجاً إليه ، وأنه لو سقط العرش لخر من عليه ؟ سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون والجاحدون علواً كبيراً .

هل هذا إلا جهل محض وضلال من فهم ذلك وتوهمه ، أو ظنه ظاهر اللفظ ومدلوله ، أو جواز ذلك على رب العالمين الغنى عن الخلق ؟ .

بل لو قدر أن جاهلا فهم مثل هذا وتوهمه لين له أن هذا لا يجوز ، وأنه لم يدل اللفظ عليه أصلاً ، كما لم يدل على نظائره في سائر ما وصف به الرب نفسه .

فلما قال سبحانه وتعالى : (والسماء بنيناها بأيدي) فهل يتوهم متوهم أن بناءه مثل بناء الآدمي المحتاج ، الذي يحتاج إلى زئيل ومجارف وضرب لبن وجبل طين وأعوان ؟

ثم قد علم أن الله تعالى خلق العالم بعضه فوق بعض ، ولم يجعل عاليه مفتقراً إلى سافله ، فالهواء فوق الأرض وليس مفتقراً إلى أن تحمله الأرض ، والسحاب أيضاً فوق الأرض وليس مفتقراً إلى أن تحمله ، والسموات فوق الأرض وليست مفتقرة إلى حمل الأرض لها ؛ فالعلى الاعلى رب كل شيء

ومليكه إذا كان فوق جميع خلقه : كيف يجب أن يكون محتاجاً الى خلقه
أو عرشه؟ أو كيف يستلزم علوه على خلقه هذا الافتقار وهو ليس بمستلزم
في المخلوقات ؟ وقد علم أن مائتة لمخلوق من الغنى عن غيره فالخالق سبحانه وتعالى
أحق به وأولى .

وكذلك قوله : (أأنتم من في السماء أن يخسف بكم الارض فاذا هي تمور)
من توهم أن مقتضى هذه الآية أن يكون الله في داخل السموات فهو جاهل ضال
بالاتفاق ، وإن كنا إذا قلنا : إن الشمس والقمر في السماء يقتضى ذلك ، فإن
حرف (في) متعلق بما قبله وبما بعده - فهو بحسب المضاف اليه .

ولهذا يفرق بين كون الشيء في المكان ، وكون الجسم في الحيز ، وكون
العرض في الجسم ، وكون الوجه في المرأة ، وكون الكلام في الورق ، فإن لكل نوع
من هذه الانواع خاصة يتميز بها عن غيره ، وإن كان حرف (في) مستعملاً في ذلك .

فلو قال قائل : العرش في السماء أو في الارض ؟ لقليل في السماء ، ولو قيل :
الجنة في السماء أم في الارض ؟ لقليل الجنة في السماء ؛ ولا يلزم من ذلك أن يكون
العرش داخل السموات ، بل ولا الجنة .

فقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إذا سألت الله
الجنة فاسألوه الفردوس ، فإنه أعلى الجنة ، وأوسط الجنة ، وسقفها عرش
الرحمن ، فهذه الجنة سقفها الذي هو العرش فوق الافلاك . مع أن الجنة في

السماء يراد به العلو ، سواء كان فوق الافلاك أو تحتها ، قال تعالى : (فليمدد
بسبب الى السماء) وقال تعالى : (وانزلنا من السماء ماء آ طهورا) .

ولما كان قد استقر في نفوس المخاطبين أن الله هو العلي الأعلى ؛ وأنه
فوق كل شيء كان المفهوم من قوله : إنه في السماء أنه في العلو ، وأنه فوق
كل شيء .

وكذلك الجارية لما قال لها أين الله ؟ قالت في السماء ، إنما أرادت العلو ،
مع عدم تخصيصه بالاجسام المخلوقة وحلوله فيها ، واذا قيل : العلو فانه يتناول
ما فوق المخلوقات كلها ، فما فوقها كلها هو في السماء ، ولا يقتضى هذا أن يكون
هناك ظرف وجودى يحيط به ، اذ ليس فوق العالم شيء موجود الا الله .

كما لو قيل : العرش في السماء ، فانه لا يقتضى أن يكون العرش في شيء
آخر موجود مخلوق ، وان قدر أن السماء المراد بها الافلاك : كان المراد انه
عليها ، كما قال : (ولا صلبنكم في جذوع النخل) وكما قال : (فسيروا في الارض)
وكما قال : (فسيحوا في الارض) ويقال : فلان في الجبل ، وفي السطح ، وإن
كان على أعلى شيء فيه .

القاعدة الخامسة

أنا نعلم لما أخبرنا به من وجه دون وجه .

فإن الله قال : (أفلا يتدبرون القرآن ؟ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً) وقال : (أظلم يدبروا القول ؟) وقال : (كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته وليتذكر أولوا الألباب) وقال : (أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها ؟) .

فأمر بتدبر الكتاب كله .

وقد قال تعالى : (هو الذى أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات ، فأما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون فى العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولوا الألباب) .

وجمهور سلف الأمة وخلفها على أن الوقف على قوله : (وما يعلم تأويله إلا الله) وهذا هو المأثور عن أبى بن كعب ، وابن مسعود ، وابن عباس وغيرهم .

وروى عن ابن عباس أنه قال : التفسير على أربعة أوجه ، تفسير تعرفه العرب من كلامها ، وتفسير لا يعذر أحد بجهالة ، وتفسير تعلمه العلماء ، وتفسير لا يعلمه إلا الله ، من ادعى علمه فهو كاذب .

وقد روى عن مجاهد وطائفة : أن الراشدين في العلم يعلمون تأويله وقد قال مجاهد : عرضت المصحف على ابن عباس من فاتحته إلى خاتمته ، أقفه عند كل آية وأسأله عن تفسيرها . ولا منافاة بين القولين عند التحقيق .

فإن لفظ (التأويل) قد صار بتعدد الاصطلاحات مستعملا في ثلاثة معان : —

(أحدها) — وهو اصطلاح كثير من المتأخرين من المتكلمين في الفقه وأصوله — أن (التأويل) هو صرف اللفظ عن الإحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح ؛ لدليل يقتضيه ، وهذا هو الذي عناه أكثر من تكلم من المتأخرين في تأويل نصوص الصفات ، وترك تأويلها ؛ وهل ذلك محمود أو مذموم ، أو حق أو باطل ؟ ...

(الثاني) : أن التأويل بمعنى التفسير ، وهذا هو الغالب على اصطلاح المفسرين للقرآن ، كما يقول ابن جرير وأمثاله — من المصنفين في التفسير — واختلف علماء التأويل ، ومجاهد إمام المفسرين ؛ قال الثوري إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به ، وعلى تفسيره يعتمد الشافعي وأحمد والبخاري وغيرهما ، فإذا ذكر أنه يعلم تأويل المتشابه فالمراد به معرفة تفسيره .

(الثالث) من معاني التأويل : هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام ، كما قال الله تعالى : (هل ينظرون إلا تأويله ؟ يوم يأتي تأويله يقول الذين نسوه من قبل قد جاءت رسل ربنا بالحق) .

فتأويل ما في القرآن من أخبار المعاد هو ما أخبر الله به فيه مما يكون : من القيامة والحساب والجزاء والجنة والنار ونحو ذلك ، كما قال الله تعالى في قصة يوسف لما سجد أبواه وأخوته ، قال : (يا أبت هذا تأويل رؤياي من قبل) فجعل عين ما وجد في الخارج هو تأويل الرؤيا .

الثاني : هو تفسير الكلام ، وهو الكلام الذي يفسر به اللفظ حتى يفهم معناه ، أو تعرف علته أو دليله .

وهذا (التأويل الثالث) هو عين ما هو موجود في الخارج ، ومنه قول عائشة : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في ركوعه وسجوده : سبحانك ، اللهم ربنا وبحمدك ، اللهم اغفر لي » ، يتأول القرآن يعنى قوله : (فسبح بحمد ربك واستغفره) .

وقول سفيان بن عيينة : السنة هي تأويل الأمر والنهي ، فإن نفس الفعل المأمور به : هو تأويل الأمر به ، ونفس الموجود المخبر عنه ، هو تأويل الخبر . والكلام خبر وأمر .

ولهذا يقول أبو عبيد وغيره : الفقهاء أعلم بالتأويل من أهل اللغة ، كما

ذكروا ذلك في تفسير اشتغال الصماء ؛ لأن الفقهاء يعلون تفسير ما أمر به ونهى عنه ؛ لعلهم بمقاصد الرسول صلى الله عليه وسلم ، كما يعلم أتباع بقراط وسيبويه ونحوهما من مقاصدهما ما لا يعلم بمجرد اللغة ؛ ولكن تأويل الأمر والنهى لا بد من معرفته ، بخلاف تأويل الخبر .

إذا عرف ذلك : فتأويل ما أخبر الله تعالى به عن نفسه المقدسة المتصفة بما لها من حقائق الأسماء والصفات ، هو حقيقة لنفسه المقدسة ، المتصفة بما لها من حقائق الصفات ، وتأويل ما أخبر الله به تعالى من الوعد والوعيد ، هو نفس ما يكون من الوعد والوعيد .

ولهذا ما يجيء في الحديث نعمل بحكمة وتؤمن بمتشابهه . لأن ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر ، فيه ألفاظ متشابهة يشبه معانيها ما نعله في الدنيا ، كما أخبر أن في الجنة لحماً ولبناً ، وعسلاً وخمراً ونحو ذلك ، وهذا يشبه ما في الدنيا لفظاً ومعنى ؛ ولكن ليس هو مثله ولا حقيقته .

فأسماء الله تعالى وصفاته أولى ، وإن كان بينهما وبين أسماء العباد وصفاتهم تشابه أن لا يكون لأجلها الخالق مثل المخلوق ، ولا حقيقته كحقيقته .

والاخبار عن الغائب لا يفهم إن لم يعبر عنه بالاسماء المعلومة معانيها في الشاهد ، ويعلم بها ما في الغائب بواسطة العلم بما في الشاهد ؛ مع العلم بالفارق المميز ، وأن ما أخبر الله به من الغيب أعظم مما يعلم في الشاهد ، وفي الغائب

ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ، فنحن إذا أخبرنا الله بالغيب الذى اختص به : من الجنة والنار علنا معنى ذلك وفهمنا ما أريد منا فهمه بذلك الخطاب وفسرنا ذلك .

وأما نفس الحقيقة المخبر عنها مثل التى لم تكن بعد ؛ وإنما تكون يوم القيامة فذلك من التأويل الذى لا يعلمه إلا الله .

ولهذا لما سئل مالك وغيره من السلف عن قوله تعالى : (الرحمن على العرش استوى) قالوا : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة ، وكذلك قال ربيعة شيخ مالك قبله : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، ومن الله البيان ، وعلى الرسول البلاغ ، وعلينا الإيمان .

فبين أن الاستواء معلوم ، وأن كيفية ذلك مجهول ، ومثل هذا يوجد كثيراً فى كلام السلف والأئمة : ينفون علم العباد بكيفية صفات الله ، وأنه لا يعلم كيف الله إلا الله ، فلا يعلم ما هو إلا هو ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك » وهذا فى صحيح مسلم وغيره . وقال فى الحديث الآخر : « اللهم إني أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك ، أو أنزلته فى كتابك ، أو علمته أحداً من خلقك ، أو استأثرت به فى علم الغيب عندك » وهذا الحديث فى المسند وصحيح أبى حاتم ، وقد أخبر فيه أن الله من الأسماء ما استأثر به فى علم الغيب عنده .

فعانى هذه الأسماء التى استأثرت بها فى علم الغيب عنده لا يعلمها غيره .

والله سبحانه أخبرنا أنه عليم قدير ، سميع بصير ، غفور رحيم ؛ الى غير ذلك من أسمائه وصفاته . فتحن نفهم معنى ذلك ، ونميز بين العلم والقدرة ، وبين الرحمة والسمع والبصر ، ونعلم أن الأسماء كلها اتفقت فى دلالتها على ذات الله ، مع تنوع معانيها ، فهى متفقة متواطئة من حيث الذات ، متباينة من جهة الصفات .

وكذلك أسماء النبى صلى الله عليه وسلم ، مثل محمد وأحمد والماسح والحاشر والعاقب .

وكذلك أسماء القرآن مثل القرآن والفرقان والهدى والنور والتزليل والشفاء وغير ذلك .

ومثل هذه الأسماء تنازع الناس فيها ، هل هى من قبيل المترادفة — لاتحاد الذات — أو من قبيل المتباينة لتعدد الصفات ؟ كما إذا قيل : السيف والصارم والمهند ، وقصد بالصارم معنى الصرم ، وفى المهند النسبة الى الهند ؛ والتحقيق أنها مترادفة فى الذات متباينة فى الصفات .

وعما يوضح هذا أن الله وصف القرآن كله بأنه محكم وبأنه متشابه ، وفى موضع آخر جعل منه ما هو محكم ومنه ما هو متشابه ، فينبغى أن يعرف الإحكام والتشابه الذى يعمله ؛ والإحكام والتشابه الذى يخص بعضه ، قال

الله تعالى : (الركتاب أحكت آياته ثم فصلت) فأخبر أنه أحكم آياته كلها ، وقال تعالى : (الله نزل أحسن الحديث كتاباً متشابهاً مثاني) فأخبر أنه كله متشابه .

والحكم هو الفصل بين الشئين ، فالحكم يفصل بين الخصمين ، والحكم فصل بين المتشابهات ، علماً وعملاً ، اذا ميز بين الحق والباطل ، والصدق والكذب ، والتافع والضار ، وذلك يتضمن فعل النافع وترك الضار ، فيقال : حكمت السفه وأحكمتها ، اذا أخذت على يديه ، وحكمت الدابة وأحكمتها ، اذا جعلت لها حكمة ، وهو ما أحاط بالخنك من اللجام ، واحكام الشئ اتقانه .

فإحكام الكلام إتقانه بتمييز الصدق من الكذب في أخباره ، وتمييز الرشد من الغي في أوامره ، والقرآن كله محكم بمعنى الاتقان ، فقد سماه الله حكماً بقوله : (الر تلك آيات الكتاب الحكيم) فالحكيم بمعنى الحاكم ؛ كما جعله يقص بقوله : (إن هذا القرآن يقص على بني اسرائيل أ كثر الذى هم فيه يختلفون) . وجعله مفتياً فى قوله : (قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم فى الكتاب) أى ما يتلى عليكم يفتيكم فيهن ، وجعله هادياً ومبشراً فى قوله : (إن هذا القرآن يهدى للى هى أقوم ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات) .

وأما التشابه الذى يعمه فهو ضد الاختلاف المنفى عنه فى قوله : (ولو كان

من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً) وهو الاختلاف المذكور في قوله :
(إنكم لفي قول مختلف . يؤفك عنه من أفك) .

فالتشابه هنا : هو تمائل الكلام وتناسبه : بحيث يصدق بعضه بعضاً ؛
فإذا أمر بأمر لم يأمر بنقيضه في موضع آخر ؛ بل يأمر به أو بنظيره
أو بملزوماته ؛ وإذا نهى عن شيء لم يأمر به في موضع آخر ، بل ينهى عنه أو عن
نظيره أو عن ملزوماته ، إذا لم يكن هناك نسخ .

وكذلك إذا أخبر بثبوت شيء لم يخبر بنقيض ذلك ، بل يخبر بثبوته
أو بثبوت ملزوماته ، وإذا أخبر بنفي شيء لم يثبت ، بل ينفيه أو ينفي لوازمه ،
بخلاف القول المختلف الذي ينقض بعضه بعضاً ، فيثبت الشيء تارة وينفيه
أخرى أو يأمر به وينهى عنه في وقت واحد ، ويفرق بين التماثلين فيمدح
أحدهما ويذم الآخر .

فالأقوال المختلفة هنا : هي المتضادة . والمتشابهة : هي المتوافقة .

وهذا التشابه يكون في المعاني وإن اختلفت الالفاظ ، فإذا كانت المعاني
يوافق بعضها بعضاً ، ويعضد بعضها بعضاً ، ويناسب بعضها بعضاً ، ويشهد
بعضها لبعض ، ويقتضى بعضها بعضاً : كان الكلام متشابهاً ؛ بخلاف الكلام
المتفاض الذي يضاد بعضه بعضاً .

فهذا التشابه العام : لا ينافي الإحكام العام ؛ بل هو مصدق له ، فإن الكلام

المحكم المتقن يصدق بعضه بعضاً لا يناقض بعضه بعضاً ، بخلاف الأحكام الخاص ؛ فانه ضد التشابه الخاص ، والتشابه الخاص هو مشابهة الشيء لغيره من وجه مع مخالفته له من وجه آخر ، بحيث يشتبه على بعض الناس انه هو أو هو مثله وليس كذلك .

والإحكام هو الفصل بينهما ، بحيث لا يشتبه أحدهما بالآخر ، وهذا التشابه إنما يكون بقدر مشترك بين الشيئين مع وجود الفاصل بينهما .

ثم من الناس من لا يهتدى للفصل بينهما فيكون مشتبهاً عليه ، ومنهم من يهتدى إلى ذلك ؛ فالتشابه الذى لا يتميز معه قد يكون من الأمور النسبية الإضافية ، بحيث يشتبه على بعض الناس دون بعض ، ومثل هذا يعرف منه أهل العلم ما يزيل عنهم هذا الاشتباه ، كما إذا اشتبه على بعض الناس ما وعدوا به فى الآخرة بما يشهدونه فى الدنيا فظن أنه مثله ، فلم العلماء أنه ليس مثله وان كان مشبهاً له من بعض الوجوه .

ومن هذا الباب الشبه التى يضل بها بعض الناس ، وهى ما يشتبه فيها الحق والباطل ، حتى تشتبه على بعض الناس ؛ ومن أوقى العلم بالفصل بين هذا وهذا لم يشتبه عليه الحق بالباطل ، والقياس الفاسد إنما هو من باب التشبهات ، لأنه تشبيه للشيء فى بعض الأمور بما لا يشبهه فيه .

فن عرف الفصل بين الشيئين : اهتدى للفرق الذى يزول به الاشتباه

والقياس الفاسد ؛ وما من شيئين الا ويجتمعان في شيء ويفترقان في شيء ،
فبينهما اشتباه من وجه وافتراق من وجه ، فلهذا كان ضلال بني آدم من قبل
التشابه ، والقياس الفاسد لا ينضبط كما قال الإمام أحمد : أكثر ما يخطئ الناس
من جهة التأويل والقياس ؛ فالتأويل في الأدلة السمعية ، والقياس في الأدلة
العقلية ، وهو كما قال ، والتأويل الخطأ إنما يكون في الألفاظ المتشابهة ، والقياس
الخطأ إنما يكون في المعاني المتشابهة .

وقد وقع بنو آدم في عامة ما يتناوله هذا الكلام من أنواع الضلالات ،
حتى آل الأمر الى من يدعى التحقيق والتوحيد والعرفان منهم الى أن اشتبه
عليهم وجود الرب بوجود كل موجود ، فظنوا أنه هو ، فجعلوا وجود
المخلوقات عين وجود الخالق ، مع أنه لا شيء أبعد عن مماثلة شيء ، وأن يكون
إياه أو متحدآ به ؛ أو حالاً فيه ، من الخالق مع المخلوق .

فن اشتبه عليه وجود الخالق بوجود المخلوقات كلها ، حتى ظنوا وجودها
وجوده ؛ فهم أعظم الناس ضلالاً من جهة الاشتباه .

وذلك أن الموجودات تشترك في مسمى الوجود ، فأروا الوجود
واحداً ولم يفرقوا بين الواحد بالعين والواحد بالنوع .

وآخرون توهموا أنه اذا قيل : الموجودات تشترك في مسمى الوجود لزم

التشبية والتركيب ، فقالوا : لفظ الوجود مقول بالاشتراك اللفظي ، بخالفه ما اتفق عليه العقلاء مع اختلاف أصنافهم ؛ من أن الوجود ينقسم الى قديم ومحدث ، ونحو ذلك من أقسام الموجودات .

وطائفة ظنت أنه اذا كانت الموجودات تشترك في مسمى الوجود لزم أن يكون في الخارج عن الأذهان موجود مشترك فيه ، وزعموا أن في الخارج عن الأذهان كليات مطلقة ، مثل وجود مطلق ، وحيوان مطلق ، وجسم مطلق ونحو ذلك ، بخالفوا الحس والعقل والشرع ، وجعلوا ما في الأذهان ثابتاً في الالعيان وهذا كله من نوع الاشتباه .

ومن هده الله فرق بين الأمور وإن اشتركت من بعض الوجوه ، وعلم ما بينهما من الجمع والفرق ، والتشابه والإختلاف ؛ وهؤلاء لا يضلون بالمتشابه من الكلام ، لانهم يجمعون بينه وبين المحكم الفارق الذي يبين ما بينهما من الفصل والافتراق .

وهذا كما أن لفظ (إنا) و (نحن) وغيرهما من صيغ الجمع يتكلم بها الواحد له شركاء في الفعل ، ويتكلم بها الواحد العظيم الذي له صفات تقوم كل صفة مقام واحد ، وله أعوان تابعون له ؛ لا شركاء له . فاذا تمسك النصراني بقوله تعالى : (إنا نحن نزلنا الذكر) ونحوه على تعدد الآلهة ، كان المحكم كقوله تعالى : (وإلهكم إله واحد) ونحو ذلك مما لا يحتمل الا معنى واحداً يزيل ما هناك من

الاشتباه ؛ وكان ما ذكره من صيغة الجمع مبنياً لما يستحقه من العظمة والاسماء والصفات وطاعة المخلوقات من الملائكة وغيرهم .

وأما حقيقة ما دل عليه ذلك من حقائق الاسماء والصفات ، وماله من الجنود الذين يستعملهم في أفعاله ، فلا يعلمهم إلا هو (وما يعلم جنود ربك إلا هو) وهذا من تأويل المتشابه الذى لا يعلمه إلا الله ، بخلاف الملك من البشر إذا قال : قد أمرنا لك بغطاء ، فقد علم أنه هو وأعوانه ، مثل كاتبه وحاجبه وخادمه ونحو ذلك أمروا به ، وقد يعلم ما صدر عنه ذلك الفعل من اعتقاداته وإراداته ونحو ذلك .

والله — سبحانه وتعالى — لا يعلم عباده الحقائق التى أخبر عنها من صفاته وصفات اليوم الآخر ، ولا يعلمون حقائق ما أراد بخلقه وأمره من الحكمة ولا حقائق ما صدرت عنه من المشيئة والقدرة .

وبهذا يتبين أن التشابه يكون في الألفاظ المتواطئة ، كما يكون في الالفاظ المشتركة التى ليست بمتواطئة ، وإن زال الإشتباه بما يميز أحد النوعين : من اضافة أو تعريف ، كما إذا قيل : فيها أنهار من ماء ، فهناك قد خص هذا الماء بالجنة ، فظهر الفرق بينه وبين ماء الدنيا .

لكن حقيقة ما امتاز به ذلك الماء غير معلوم لنا ، وهو مع ما أعده الله لعباده الصالحين — بما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر — من التأويل الذى لا يعلمه إلا الله .

وكذلك مدلول أسمائه وصفاته الذى يختص بها ، التى هى حقيقة لا يعلمها الا هو ؛ ولهذا كان الأئمة كالإمام أحمد وغيره ينكرون على الجهمية وأمثالهم — من الذين يحرفون الكلم عن مواضعه — تأويل ما تشابه عليهم من القرآن على غير تأويله ، كما قال أحمد : فى كتابه الذى صنّفه فى الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكّت فيه من متشابه القرآن وتأويله على غير تأويله .

وانما ذمهم لكونهم تأولوه على غير تأويله ، وذكر فى ذلك ما يشبهه عليهم معناه ، وان كان لا يشبهه على غيرهم وذمهم على أنهم تأولوه على غير تأويله ، ولم ينف مطلق لفظ التأويل كما تقدم : من أن لفظ التأويل يراد به التفسير المبين لمراد الله به فذلك لا يعاب بل يحمد ، ويراد بالتأويل الحقيقية التى استأثر الله بعلمها ، فذاك لا يعلمه الا هو ، وقد بسطنا هذا فى غير هذا الموضع .

ومن لم يعرف هذا : اضطربت أقواله ، مثل طائفة يقولون إن التأويل باطل ، وانه يجب اجراء اللفظ على ظاهره ، ويحتجون بقوله تعالى : (وما يعلم تأويله الا الله) ويحتجون بهذه الآية على ابطال التأويل ، وهذا تناقض منهم ؛ لان هذه الآية تقتضى أن هناك تأويلا لا يعلمه الا الله ، وهم ينفون التأويل مطلقاً .

وجه الغلط أن التأويل الذى استأثر الله بعلمه هو الحقيقة التى لا يعلمها الا هو .

وأما التأويل المذموم والباطل : فهو تأويل أهل التحريف والبدع ، الذين يتأولونه على غير تأويله ، ويدعون صرف اللفظ عن مدلوله الى غير مدلوله بغير دليل يوجب ذلك ، ويدعون أن في ظاهره من المحذور ما هو نظير المحذور اللازم فيما أثبتوه بالعقل ، ويصرفونه الى معان هي نظير المعاني التي نفوها عنه ، فيكون مانفوه من جنس ما أثبتوه ، فإن كان الثابت حقاً ممكناً كان المنفي مثله ، وإن كان المنفي باطلاً ممتعاً كان الثابت مثله .

وهؤلاء الذين ينفون التأويل مطلقاً ، ويحتجون بقوله تعالى : (وما يعلم تأويله إلا الله) قد يظنون أنا خاطبنا في القرآن بما لا يفهمه أحد ؛ أو بما لا معنى له ، أو بما لا يفهم منه شيء .

وهذا مع أنه باطل فهو متناقض ، لانا اذا لم نفهم منه شيئاً لم يجوز لنا أن نقول له تأويل يخالف الظاهر ولا يوافقه ؛ لا مكان أن يكون له معنى صحيح ، وذلك المعنى الصحيح : لا يخالف الظاهر المعلوم لنا ، فانه لا ظاهر له على قولهم فلا تكون دلالة على ذلك المعنى دلالة على خلاف الظاهر ، فلا يكون تأويلاً .

ولا يجوز نفي دلالة على معان لا نعرفها على هذا التقدير .

فان تلك المعاني التي دل عليها قد لا نكون عارفين بها ، ولانا إذا لم نفهم اللفظ ومدلوله فلا نعرف المعاني التي لم يدل عليها اللفظ أولى ؛ لأن اشعار اللفظ بما يراده أقوى من اشعاره بما لا يراده ؛ فاذا كان اللفظ لا اشعار له بمعنى

من المعاني ولا يفهم منه معنى أصلاً لم يكن مشعراً بما أريد به ، فلأن لا يكون مشعراً بما لم يرد به أولى .

فلا يجوز أن يقال : إن هذا اللفظ متأول ، بمعنى أنه مصروف عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح ، فضلاً عن أن يقال : إن هذا التأويل لا يعمله إلا الله .

اللهم إلا أن يراد بالتأويل ما يخالف ظاهره المختص بالخلق .

فلا ريب أن من أراد بالظاهر هذا لا بد وأن يكون له تأويل يخالف ظاهره . لكن إذا قال هؤلاء : إنه ليس لها تأويل يخالف الظاهر ، أو أنها تجري على المعاني الظاهرة منها كانوا متناقضين .

وإن أرادوا بالظاهر هنا معنى ، وهناك معنى : في سياق واحد من غير بيان كان تليساً .

وإن أرادوا بالظاهر مجرد اللفظ أى تجرى على مجرد اللفظ الذى يظهر من غير فهم لمعناه كان ابطالهم للتأويل أو اثباته تناقضاً ؛ لأن من أثبت تأويله أو نفيه فقد فهم معنى من المعاني .

وهذا التقسيم : يتبين تناقض كثير من الناس من نفاة الصفات ومثبتيها في هذا الباب .

القاعدة السادسة

انه لقائل أن يقول : لابد في هذا الباب من ضابط ، يعرف به ما يجوز على الله مما لا يجوز في النفي والإثبات ، اذ الاعتماد في هذا الباب على مجرد نفي التشبيه ، أو مطلق الإثبات من غير تشبيه ليس بسديد ، وذلك أنه ما من شيئين الا بينهما قدر مشترك وقدر يميز .

فالنافي إن اعتمد فيما ينفيه على أن هذا تشبيه قيل له : إن أردت أنه مماثل له من كل وجه فهذا باطل ؛ وإن أردت أنه مشابه له من وجه دون وجه أو مشارك له في الاسم لزمك هذا في سائر ما تثبته . وأتم انما أقمت الدليل على إبطال التشبيه والتماثل الذي فسرتموه بأنه يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر ، ويمتنع عليه ما يمتنع عليه ، ويجب له ما يجب له .

ومعلوم أن اثبات التشبيه بهذا التفسير مما لا يقوله عاقل يتصور ما يقول ؛ فانه يعلم بضرورة العقل امتناعه ، ولا يلزم من نفي هذا نفي التشابه من بعض الوجوه ، كما في الاسماء والصفات المتواطئة . ولكن من الناس من يجعل التشبيه مفسراً بمعنى من المعاني ، ثم ان كل من أثبت ذلك المعنى قالوا : انه مشبه ، ومنازعهم يقول : ذلك المعنى ليس من التشبيه .

وقد يفرق بين لفظ التشبيه والتمثيل .

وذلك أن المعتزلة ونحوهم من نفاة الصفات يقولون : كل من أثبت لله صفة قديمة فهو مشبه بمثل ، فمن قال ان لله علما قديماً أو قدرة قديمة كان عندهم مشبهاً بمثلاً ، لأن القديم عند جمهورهم هو أخص وصف الإله ، فمن أثبت له صفة قديمة فقد أثبت لله مثلاً قديماً ، ويسمونه مثلاً بهذا الاعتبار ، ومثبتة الصفات لا يوافقونهم على هذا بل يقولون : أخص وصفه ما لا يتصف به غيره مثل كونه رب العالمين ، وأنه بكل شيء عليم ، وأنه على كل شيء قدير ، وأنه إله واحد ونحو ذلك ؛ والصفة لا توصف بشيء من ذلك .

ثم من هؤلاء الصفاتية من لا يقول في الصفات انها قديمة بل يقول : الرب بصفاته قديم .

ومنهم من يقول : هو قديم وصفته قديمة ، ولا يقول : هو وصفاته قديم .

ومنهم من يقول : هو وصفاته قديمان ؛ ولكن يقول : ذلك لا يقتضي مشاركة الصفة له في شيء من خصائصه ، فإن القدم ليس من خصائص الذات المجردة ، بل من خصائص الذات الموصوفة بصفات ، والا فالذات المجردة لا وجود لها عندهم ، فضلاً عن أن تختص بالقدم .

وقد يقولون : الذات متصفة بالقدم ، والصفات متصفة بالقدم ، وليست الصفات الهاً ولاربا ، كما أن النبي محدث وصفاته محدثة ، وليست صفاته نبياً .

فهؤلاء اذا أطلقوا على الصفات اسم التشبيه والتمثيل : كان هذا بحسب اعتقادهم الذى ينازعهم فيه أولئك ، ثم تقول لهم أولئك : هب أن هذا المعنى قد يسمى فى اصطلاح بعض الناس تشبيها ، فهذا المعنى لم يفه عقل ولا سمع ، وإنما الواجب نفي ما نفته الأدلة الشرعية والعقلية .

والقرآن قد نفي مسمى المثل والكفء والند ونحو ذلك .
ولكن يقولون الصفة فى لغة العرب ليست مثل الموصوف ، ولا كنؤه ولا نده ، فلا يدخل فى النص .

وأما العقل : فلم يف مسمى التشبيه فى اصطلاح المعتزلة .
وكذلك أيضاً يقولون : إن الصفات لا تقوم إلا بجسم متحيز ، والأجسام ممثلة ، فلو قامت به الصفات للزم أن يكون ممثلاً لسائر الاجسام ، وهذا هو التشبيه .

وكذلك يقول : هذا كثير من الصفاتية ، الذين يثبتون الصفات وينفون علوه على العرش ، وقيام الافعال الاختيارية به ونحو ذلك ، ويقولون : الصفات قد تقوم بما ليس بجسم ، وأما العلو على العالم فلا يصح إلا اذا كان جسماً فلو أثبتنا علوه للزم أن يكون جسماً وحينئذ فالاجسام ممثلة فيلزم التشبيه .

فلهذا تجد هؤلاء يسمون من أثبت العلو ونحوه مشبهاً ، ولا يسمون من أثبت السمع والبصر ، والكلام ونحوه مشبهاً ، كما يقول صاحب الإرشاد وأمثاله

وكذلك يوافقهم على القول بتمائل الاجسام القاضى أبو يعلى وأمثاله من
مثبتة الصفات والعلو ؛ لكن هؤلاء يجعلون العلو صفة خبرية ، كما هو أول قولى
القاضى أبي يعلى ، فيكون الكلام فيه كاللحام فى الوجه .

وقد يقولون : ان ما يثبتونه لا ينافى الجسم ، كما يقولونه فى سائر الصفات .
والعقل إذ تأمل وجد الأمر فيما نفوه كلاماً فيما أثبتوه لا فرق .

وأصل كلام هؤلاء كلهم على أن اثبات الصفات مستلزم للتجسيم ،
والاجسام متماثلة .

والمنتبون يحيون عن هذا تارة بمنع المقدمة الاولى ، وتارة بمنع المقدمة
الثانية ، وتارة بمنع كل من المقدمتين ، وتارة بالاستفصال .

ولا ريب أن قولهم بتمائل الاجسام قول باطل ، سواء فسروا الجسم
بما يشار اليه أو بالقائم بنفسه أو بالموجود ، أو بالركب من الهوى والصورة
ونحو ذلك ، فأما اذا فسروه بالركب من الجواهر المفردة ، وعلى أنها متماثلة
فهذا يبنى على صحة ذلك ؛ وعلى اثبات الجوهر الفرد ، وعلى أنه متماثل ، وجمهور
العقلاء يخالفونهم فى ذلك .

(والمقصود) هنا أنهم يطلقون التشبيه على ما يعتقدونه تجسيمياً بناء على
تمائل الاجسام ، والمنتبون ينازعونهم فى اعتقادهم ؛ كاطلاق الرافضة النصب على

من تولى أبا بكر وعمر رضى الله عنهما ؛ بناء على أن من أحبهما فقد أبغض علياً
رضى الله عنه ؛ ومن أبغضه فهو ناصي .

وأهل السنة ينازعونهم في المقدمة الأولى ؛ ولهذا يقول هؤلاء : إن الشيتين
لا يشتبهان من وجه ويختلفان من وجه ، وأكثر العقلاء على خلاف ذلك ،
وقد بسطنا الكلام على هذا في غير هذا الموضع ، وبيننا فيه حجج من يقول بتمائل
الاجسام ، وحجج من نفي ذلك ، وبيننا فساد قول من يقول بتمائلها .

وأيضاً فالاعتماد بهذا الطريق على نفي التشبيه اعتماد باطل ، وذلك
أنه اذا أثبت تماثل الاجسام ، فهم لا ينفون ذلك الا بالحجة التي ينفون
بها الجسم .

وإذا ثبت أن هذا يستلزم الجسم ، وثبت امتناع الجسم : كان هذا وحده
كافياً في نفي ذلك ، لا يحتاج نفي ذلك إلى نفي مسمى التشبيه ، لكن نفي التجسيم
يكون مبنياً على نفي هذا التشبيه بأن يقال : لو ثبت له كذا وكذا لكان جسماً ؛
ثم يقال : والاجسام متماثلة ، فيجب اشتراكها فيما يجب ويجوز ويمتنع ، وهذا
ممتنع عليه .

لكن حينئذ يكون من سلك هذا المسلك معتمداً في نفي التشبيه على نفي
التجسيم ؛ فيكون أصل نفيه نفي الجسم ، وهذا مسلك آخر ستكلم عليه إن
شاء الله .

وإنما المقصود هنا : أن مجرد الإعتماد في نفي ما ينفي على مجرد نفي التشبيه لا يفيد
إذا ما من شيتين إلا يشتبهان من وجه ويفترقان من وجه ، بخلاف الاعتماد على
نفي النقص والعيب ونحو ذلك ، مما هو سبحانه مقدس عنه ، فإن هذه
طريقة صحيحة .

وكذلك إذا أثبت له صفات الكمال ونفي مماثلة غيره له فيها ، فإن هذا نفي
المماثلة فيما هو مستحق له ، وهذا حقيقة التوحيد : وهو أن لا يشركه شيء من
الاشياء فيما هو من خصائصه . وكل صفة من صفات الكمال فهو متصف بها على
وجه لا يماثله فيه أحد ؛ ولهذا كان مذهب سلف الأمة وأئمتها إثبات ما وصف
به نفسه من الصفات ، ونفي مماثله بشيء من المخلوقات .

(فإن قيل) إن الشيء إذا شابه غيره من وجه جاز عليه ما يجوز عليه من
ذلك الوجه ، ووجب له ما وجب له ، وامتنع عليه ما امتنع عليه .

(قيل) هب أن الأمر كذلك ، ولكن إذا كان ذلك القدر المشترك
لا يستلزم إثبات ما يمتنع على الرب سبحانه ، ولا نفي ما يستحقه لم يكن ممتنعاً ،
كما إذا قيل : انه موجود حي عليم سميع بصير ، وقد سمي بعض المخلوقات حياً
سميعاً عليماً بصيراً فإذا قيل : يلزم انه يجوز عليه ما يجوز على ذلك من جهة كونه
موجوداً حياً عليماً سميعاً بصيراً . قيل : لازم هذا القدر المشترك ليس ممتنعاً على
الرب تعالى ، فإن ذلك لا يقتضى حدوثاً ولا امكاناً ، ولا نقصاً ولا شيئاً مما
ينافي صفات الربوبية .

وذلك أن القدر المشترك هو مسمى الوجود أو الموجود ، أو الحياة أو الحى ، أو العلم أو العليم ، أو السمع أو البصر ، أو السميع أو البصير ، أو القدرة أو القدير ، والقدر المشترك مطلق كلى لا يختص بأحدهما دون الآخر ؛ فلم يقع بينهما اشتراك لا فيما يختص بالممكن المحدث ، ولا فيما يختص بالواجب القديم ، فإن ما يختص به أحدهما يتمتع اشتراكهما فيه .

فإذا كان القدر المشترك الذى اشتركا فيه صفة كمال ، كالوجود والحياة ، والعلم والقدرة ، ولم يكن فى ذلك شيء مما يدل على خصائص المخلوقين ، كما لا يدل على شيء من خصائص الخالق ، لم يكن فى اثبات هذا محذور أصلاً ؛ بل اثبات هذا من لوازم الوجود ، فكل موجودين لابد بينهما من مثل هذا ، ومن نفي هذا لزمه تعطيل وجود كل موجود .

ولهذا لما اطلع الأئمة على أن هذا حقيقة قول الجهمية سموهم معطلة ، وكان جهم ينكر أن يسمى الله شيئاً ، وربما قالت الجهمية هو شيء لا كالأشياء ، فإذا نفي القدر المشترك مطلقاً لزم التعطيل العام .

والمعانى التى يوصف بها الرب تعالى كالحياة ، والعلم والقدرة ، بل الوجود والثبوت ، والحقيقة ونحو ذلك : يجب لوازمها ، فإن ثبوت الملزوم يقتضى ثبوت اللازم ، وخصائص المخلوق التى يجب تنزيه الرب عنها ليست من لوازم ذلك أصلاً ، بل تلك من لوازم ما يختص بالمخلوق من وجود وحياة ، وعلم ونحو ذلك .

والله سبحانه منزه عن خصائص المخلوقين وملزومات خصائصهم .

وهذا الموضع من فهمه فيها جيداً وتدبره : زالت عنه عامة الشبهات ، وانكشف له غلط كثير من الأذكياء في هذا المقام ، وقد بسط هذا في مواضع كثيرة .

وبين فيها أن القدر المشترك الكلي لا يوجد في الخارج إلا معيئاً مقيداً ، وإن معنى اشتراك الموجودات في أمر من الأمور هو تشابهها من ذلك الوجه ، وإن ذلك المعنى العام يطلق على هذا وهذا ؛ لأن الموجودات في الخارج لا يشارك أحدهما الآخر في شيء موجود فيه ، بل كل موجود متميز عن غيره بذاته وصفاته وأفعاله .

ولما كان الأمر كذلك كان كثير من الناس متناقضاً في هذا المقام ؛ فتارة يظن أن إثبات القدر المشترك يوجب التشبيه الباطل ، فيجعل ذلك له حجة فيما يظن نفيه من الصفات حذراً من ملزومات التشبيه ، وتارة يتفطن أنه لا بد من إثبات هذا على تقدير فيجيب به فيما يثبت من الصفات لمن احتج به من النفاة .

ولكثرة الاشتباه في هذا المقام : وقعت الشبهة في أن وجود الرب هل هو عين ماهيته ، أو زائد على ماهيته ؟ وهل لفظ الوجود مقول بالاشتراك اللفظي أو التواطؤ أو التشكيك ؟ كما وقع الاشتباه في إثبات الأحوال ونفيها ،

وفى أن المعدوم هل هو شيء أم لا ؟ وفى وجود الموجودات هل هو زائد على ماهيتها أم لا ؟

وقد كثر من أئمة النظر الاضطراب والتناقض فى هذه المقامات ؛ فتارة يقول أحدهم القولين المتناقضين ، ويحكى عن الناس مقالاتٍ ما قالوها ؛ وتارة يبقى فى الشك والتحير .

وقد بسطنا من الكلام فى هذه المقامات ، وما وقع من الاشتباه والغلط والحيرة فيها لأئمة الكلام والفلسفة ما لا تنسع له هذه الجمل المختصرة .

وبينا أن الصواب هو أن وجود كل شيء فى الخارج هو ماهيته الموجودة فى الخارج ؛ بخلاف الماهية التى فى الذهن ، فإنها مغايرة للوجود فى الخارج ؛ وأن لفظ الذات والشيء والماهية والحقيقة ونحو ذلك فهذه الالفاظ كلها متواطئة .

فإذا قيل : أنها مشككة لنفاضل معانيها ، فالمشكك نوع من المتواطئ العام ، الذى يراعى فيه دلالة اللفظ على القدر المشترك ، سواء كان المعنى متفاضلا فى موارده أو متماثلا .

وبينا أن المعدوم شيء أيضاً فى العلم والذهن لا فى الخارج ، فلا فرق بين الثبوت والوجود ، لكن الفرق ثابت بين الوجود العلى والعينى ، مع أن ما فى العلم ليس هو الحقيقة الموجودة ، ولكن هو العلم التابع للعالم القائم به .

وكذلك الأحوال التى تتماثل فيها الموجودات وتختلف : لها وجود فى

الأذهان ، وليس في الأعيان إلا الأعيان الموجودة وصفاتها القائمة بها المعينة ، فتشابه بذلك وتختلف به .

وأما هذه الجملة المختصرة فإن المقصود بها التنبيه على جمل مختصرة جامعة ، من فهمها علم قدر نفعها ، وانفتح له باب الهدى ، وامكان اغلاق باب الضلال؛ ثم بسطها وشرحها له مقام آخر؛ إذ لكل مقام مقال .

«والمقصود» : هنا أن الاعتماد على مثل هذه الحجة فيما ينفي عن الرب وينزه عنه — كما يفعله كثير من المصنفين — خطأ لمن تدبر ذلك ، وهذا من طرق النفي الباطلة .

فصل

وأفسد من ذلك : ما يسلكه نفاة الصفات ، أو بعضها اذا أرادوا أن ينزهوه عما يجب تنزيهه عنه ، مما هو من أعظم الكفر ، مثل أن يريدوا تنزيهه عن الحزن والبكاء ونحو ذلك ، ويريدون الرد على اليهود : الذين يقولون أنه بكى على الطوفان حتى رمد وعادته الملائكة ، والذين يقولون بالهية بعض البشر وأنه الله .

فإن كثيراً من الناس يحتج على هؤلاء بنفي التجسيم والتحيز ونحو ذلك ، ويقولون لو اتصف بهذه النقائص والآفات لكان جسماً أو متحيزاً وذلك ممتنع ، وبسلوكهم مثل هذه الطريق استظهر عليهم هؤلاء الملاحدة ، نفاة الأسماء والصفات ، فإن هذه الطريقة لا يحصل بها المقصود لوجوه :—

(أحدها) أن وصف الله تعالى بهذه النقائص والآفات أظهر فساداً في العقل والدين من نفي التحيز والتجسيم ؛ فإن هذا فيه من الإشتباه والنزاع والخفاء ما ليس في ذلك ، وكفر صاحب ذلك معلوم بالضرورة من دين الإسلام ، والدليل معرف للدلول ومبين له ؛ فلا يجوز أن يستدل على الأظهر الآيين بالأخفى ، كما لا يفعل مثل ذلك في الحدود .

(الوجه الثاني) أن هؤلاء الذين يصفونه بهذه الصفات : يمكنهم أن يقولوا نحن لا نقول بالتجسيم والتحيز ، كما يقوله من يثبت الصفات وينفي التجسيم ، فيصير نزاعهم مثل نزاع مثبتة الكلام وصفات الكمال ، فيصير كلام من وصف الله بصفات الكمال وصفات النقص واحداً ، ويبقى رد النفاة على الطائفتين بطريق واحد ، وهذا في غاية الفساد .

(الثالث) أن هؤلاء ينفون صفات الكمال بمثل هذه الطريقة ، واتصافه بصفات الكمال واجب ثابت بالعقل والسمع ، فيكون ذلك دليلاً على فساد هذه الطريقة .

(الرابع) أن سالكي هذه الطريقة متناقضون، فكل من أثبت شيئاً منهم ألزمه الآخر بما يوافقه فيه من الإثبات ، كما أن كل من نفي شيئاً منهم ألزمه الآخر بما يوافقه فيه من النفي .

فثبتت الصفات - كالحياة والعلم ، والقدرة والكلام ، والسمع والبصر - اذا قالت لهم النفاة كالمعتزلة : هذا تجسيم ؛ لأن هذه الصفات أعراض والعرض لا يقوم الا بالجسم ، أو لأننا لانعرف موصوفاً بالصفات الا جسماً .

قالت لهم المثبتة : وأتم قد قلتم : انه حي عليم قدير . وقلتم : ليس بجسم ؛ وأتم لا تعلمون موجوداً حياً عالماً قادراً الا جسماً ، فقد أثبتموه على خلاف ما علمتم ، فكذلك نحن ، وقالوا لهم : أتم أثبتتم حياً عالماً قادراً ؛ بلا حياة ولا علم ولا قدرة ، وهذا تناقض يعلم بضرورة العقل .

ثم هؤلاء المثبتون إذا قالوا لمن أثبت أنه يرضى ويغضب ، ويجب ويغض ، أو من وصفه بالاستواء والنزول ، والإتيان والجيء ، أو بالوجه واليد ونحو ذلك إذا قالوا : هذا يقتضى التجسيم ؛ لانا لا نعرف ما يوصف بذلك إلا ما هو جسم .

قالت لهم المثبتة : فأتتم قد وصفتموه بالحياة والعلم والقدرة ، والسمع والبصر والكلام ، وهذا هكذا ؛ فإذا كان هذا لا يوصف به إلا الجسم فالآخر كذلك ، وإن أمكن أن يوصف بأحدهما ما ليس بجسم فالآخر كذلك ؛ فالتفريق بينهما تفريق بين المتماثلين .

ولهذا لما كان الرد على من وصف الله تعالى بالقائص بهذه الطريق طريقاً فاسداً : لم يسلكه أحد من السلف والأئمة ، فلم ينطق أحد منهم في حق الله بالجسم لا نفياً ولا اثباتاً ، ولا بالجوهر والتحيز ونحو ذلك ، لأنها عبارات بجملة لا تحقق حقاً ولا تبطل باطلا .

ولهذا لم يذكر الله في كتابه فيما أنكره على اليهود وغيرهم من الكفار: ما هو من هذا النوع ؛ بل هذا هو من الكلام المبتدع ، الذى أنكره السلف والأئمة .

فصل

وأما في طرق الإثبات : فعلوم أيضاً أن المثبت لا يمكن في إثباته مجرد نفي التشبيه ، إذ لو كن في إثباته مجرد نفي التشبيه لجاز أن يوصف سبحانه من الأعضاء والأفعال ، بما لا يكاد يحصى مما هو ممتنع عليه — مع نفي التشبيه ، وأن يوصف بالنقائص التي لا تجوز عليه مع نفي التشبيه .

كما لو وصفه مفتر عليه بالبكاء والحزن ، والجوع والعطش ، مع نفي التشبيه . وكما لو قال المفترى : يأكل لا كأكل العباد ، ويشرب لا كشربهم ، ويكي ويحزن لا كبكائهم ولا حزنهم ؛ كما يقال يضحك لا كضحكهم ، ويفرح لا كفرحهم ، ويتكلم لا ككلامهم . ولجاز أن يقال : له أعضاء كثيرة لا كأعضائهم ، كما قيل : له وجه لا كوجوههم ، ويدان لا كأيديهم . حتى يذكر المعدة والأمعاء والذكر ، وغير ذلك مما يتعالى الله عز وجل عنه سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً .

فانه يقال لمن نفي ذلك مع اثبات الصفات الخيرية وغيرها من الصفات : ما الفرق بين هذا وما أثبتته إذا نفيت التشبيه وجعلت مجرد نفي التشبيه كافياً في الإثبات ، فلا بد من اثبات فرق في نفس الأمر .

فان قال : العدة في الفرق هو السمع فسا جاء به السمع أثبتة دون ما لم يحجى به السمع .

قليل له أولاً : السمع هو خبر الصادق عما هو الامر عليه في نفسه ، فسا أخبر به الصادق فهو حق من نبي أو اثبات ؛ والخبر دليل على المخبر عنه ، والدليل لا ينعكس ؛ فلا يلزم من عدمه عدم المدلول عليه ، فسا لم يرد به السمع يجوز أن يكون ثابتاً في نفس الامر ، وان لم يرد به السمع ؛ اذا لم يكن نقاه .

ومعلوم أن السمع لم ينف هذه الامور بأسمائها الخاصة ، فلا بد من ذكر ما ينفيها من السمع ، وإلا فلا يجوز حيثئذ نفيها كما لا يجوز اثباتها .

وأيضاً : فلا بد في نفس الامر من فرق بين ما ثبت له وينفي ، فإن الامور المتماثلة في الجواز ، والوجوب ، والإمتاع : يمتنع اختصاص بعضها دون بعض ، في الجواز والوجوب والإمتاع ، فلا بد من اختصاص المنق عن المثبت بما يخصه بالنقي ، ولا بد من اختصاص الثابت عن المنق بما يخصه بالثبوت .

وقد يعبر عن ذلك بأن يقال : لا بد من أمر يوجب نفي ما يجب نفيه عن الله ، كما أنه لا بد من أمر يثبت له ما هو ثابت ، وان كان السمع كافياً كان مخبراً عما هو الامر عليه في نفسه ، فسا الفرق في نفس الامر بين هذا وهذا ؟ .

فيقال : كلما نفي صفات الكمال الثابتة لله فهو منزعه عنه ، فإن ثبوت أحد

الضدين يستلزم نفي الآخر ، فإذا علم أنه موجود واجب الوجود بنفسه ، وأنه قديم واجب القدم : علم امتناع العدم والحدوث عليه ، وعلم أنه غنى عما سواه . فالفقتر إلى ما سواه في بعض ما يحتاج إليه لنفسه : ليس هو موجوداً بنفسه ، بل بنفسه وبذلك الآخر الذي أعطاه ما تحتاج إليه نفسه فلا يوجد إلا به .

وهو سبحانه غنى عن كل ما سواه فكل ما نافي عنه فهو منزعه عنه ؛ وهو سبحانه قدير قوى فكل ما نافي قدرته وقوته فهو منزعه عنه ، وهو سبحانه حي قيوم ، فكل ما نافي حياته وقيوميته فهو منزعه عنه .

وبالجملة فالسمع قد أثبت له من الاسماء الحسنی وصفات الكمال ما قد ورد ، فكل ما ضاد ذلك فالسمع ينفيه كما ينفي عنه المثل والكفو فإن اثبات الشيء نفي لضده ، ولما يستلزم ضده ، والعقل يعرف نفي ذلك كما يعرف اثبات ضده ، فأثبت أحد الضدين نفي للآخر ولما يستلزمه .

فطرق العلم بنفي ما ينزه عنه الرب متسعة ، لا يحتاج فيها الى الإقتصار على مجرد نفي التشبيه والتجسيم ، كما فعله أهل القصور والتقصير : الذين تناقضوا في ذلك ، وفرقوا بين المماثلين ، حتى ان كل من أثبت شيئاً احتج عليه من نفاه بأنه يستلزم التشبيه .

وكذلك احتج القرامطة على نفي جميع الامور ، حتى نفوا النفي ، فقالوا :

لا يقال لا موجود ولا ليس بموجود ، ولا حي ولا ليس بحي ؛ لأن ذلك تشبيه بالموجود أو المعدم فلزم نفي التقيضين : وهو أظهر الأشياء امتناعاً .

ثم إن هؤلاء يلزمهم من تشبيه بالمعدومات ، والمتعates ، والجمادات : أعظم مما فروا منه من التشبيه بالاحياء الكاملين ، فطرق تنزيهه وتقديسه عما هو منزّه عنه متسعة لا تحتاج إلى هذا .

وقد تقدم أن ما ينفي عنه — سبحانه — النفي المتضمن للإيجابات ؛ إذ مجرد النفي لا مدح فيه ولا كمال ، فإن المعدم يوصف بالنفي ، والمعدم لا يشبه الموجودات ، وليس هذا مدحاً له ، لأن مشابهة الناقص في صفات النقص نقص مطلقاً كما أن ماثلة المخلوق في شيء من الصفات : تمثيل وتشبيه ينزه عنه الرب تبارك وتعالى .

والنقص ضد الكمال ؛ وذلك مثل أنه قد علم أنه حي والموت ضد ذلك فهو منزّه عنه ؛ وكذلك النوم والسنه ضد كمال الحياة ، فإن النوم أخو الموت ، وكذلك اللغوب نقص في القدرة والقوة ، والأكل والشرب ونحو ذلك من الأمور فيه افتقار إلى موجود غيره ، كما أن الإستعانة بالغير والإعتضاد به ونحو ذلك تتضمن الإفتقار إليه والإحتياج إليه .

وكل من يحتاج إلى من يحمله أو يعينه على قيام ذاته وأفعاله فهو مفتقر إليه

ليس مستغنياً عنه بنفسه فكيف من يأكل ويشرب ، والآكل والشارب
أجوف ، والمصمت الصمد أكمل من الآكل والشارب .

ولهذا كانت الملائكة صمداً لا تأكل ولا تشرب ، وقد تقدم أن كل كمال
ثبت لمخلوق فالخالق أولى به ، وكل نقص تنزه عنه المخلوق فالخالق أولى بتنزيهه
عن ذلك ، والسمع قد نفي ذلك في غير موضع ، كقوله تعالى : (الله الصمد)
والصمد الذي لا جوف له ، ولا يأكل ولا يشرب ، وهذه السورة هي نسب
الرحمن ، أو هي الأصل في هذا الباب .

وقال في حق المسيح وأمه : (ما المسيح بن مريم إلا رسول قد خلت من
قبله الرسل ، وأمه صديقة كانا يأكلان الطعام) فجعل ذلك دليلاً على نفي
الآلوهية ، فدل ذلك على تنزيهه عن ذلك بطريق الأولى والآخرى .

والكبد والطحال ونحو ذلك : هي أعضاء الأكل والشرب ، فالغنى المنزه
عن ذلك : منزّه عن آلات ذلك ، بخلاف اليد فإنها للعمل والفعل ، وهو
سبحانه موصوف بالعمل والفعل ؛ إذ ذاك من صفات الكمال ؛ فمن يقدر أن
يفعل أكمل ممن لا يقدر على الفعل .

وهو سبحانه منزّه عن الصاحبة والولد ، وعن آلات ذلك وأسبابه .
وكذلك البكاء والحزن : هو مستلزم الضعف والعجز ، الذي ينزه عنه سبحانه ؛
بخلاف الفرح والغضب : فإنه من صفات الكمال ، فكما يوصف بالقدرة دون

العجز ، وبالعلم دون الجهل ، وبالحياة دون الموت ، وبالسمع دون الصمم ، وبالبصر دون العمى ، وبالكلام دون البكم : فكذلك يوصف بالفرح دون الحزن ، وبالضحك دون البكاء ونحو ذلك .

وأيضاً فقد ثبت بالعقل ما أثبتته السمع ، من أنه سبحانه لا كفؤ له ولا سميّ له وليس كمثل شيء ، فلا يجوز أن تكون حقيقته حقيقة شيء من المخلوقات ، ولا حقيقة شيء من صفاته حقيقة شيء من صفات المخلوقات ، فيعلم قطعاً أنه ليس من جنس المخلوقات ، لا الملائكة ولا السموات ، ولا الكواكب ولا الهواء ، ولا الماء ولا الأرض ، ولا الآدميين ولا أبدانهم ولا أنفسهم ، ولا غير ذلك ، بل يعلم أن حقيقته عن مماثلات شيء من الموجودات أبعد من سائر الحقائق ، وأن مماثلته لشيء منها أبعد من مماثلة حقيقة شيء من المخلوقات لحقيقة مخلوق آخر .

فإن الحقيقتين إذا تماثلتا : جاز على كل واحدة ما يجوز على الأخرى ، ووجب لها ما وجب لها . فيلزم أن يجوز على الخالق القديم الواجب بنفسه ما يجوز على المحدث المخلوق ، من العدم والحاجة ، وأن يثبت لهذا ما يثبت لذلك من الوجوب والفناء ، فيكون الشيء الواحد واجباً بنفسه غير واجب بنفسه ، موجوداً معدوماً ، وذلك جمع بين التقيضين .

وهذا مما يعلم به بطلان قول المشبهة الذين يقولون : بصر كبرى ، أو يد كيدى ونحو ذلك ، تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً .

وليس المقصود هنا استيفاء ما يثبت له ولا ما ينزه عنه ، واستيفاء طرق ذلك ؛ لأن هذا مبسوط في غير هذا الموضع .

وانما المقصود هنا التنبيه على جوامع ذلك وطرقه .

وما سكت عنه السمع نقياً واثباتاً ، ولم يكن في العقل ما يثبت ولا ينفيه سكتاً عنه ، فلا تثبه ولا تنفيه .

فثبت ما علمنا ثبوته ، وتنق ما علمنا نفيه ، ونسكت عما لا نعلم نفيه ولا إثباته والله أعلم .

القاعدة السابعة

أن يقال : إن كثيراً مما دل عليه « السمع » يعلم « بالعقل » أيضاً ،
والقرآن يبين ما يستدل به العقل ، ويرشد إليه وينبه عليه ؛ كما ذكر الله ذلك
في غير موضع .

فإنه سبحانه وتعالى : بين من الآيات الدالة عليه ، وعلى وحدانيته ،
وقدرته ، وعلمه ، وغير ذلك : ما أرشد العباد إليه ودلهم عليه ؛ كما بين أيضاً
ما دل على نبوة أنبيائه ؛ وما دل على المعاد وإمكانه .

فهذه المطالب هي شرعية من جهتين : —

من جهة أن الشارع أخبر بها .

ومن جهة أنه بين الأدلة العقلية التي يستدل بها عليها . والأمثال المضروبة
في القرآن ، هي « أقيسة عقلية » وقد بسط في غير هذا الموضع ، وهي أيضاً
عقلية من جهة أنها تعلم بالعقل أيضاً .

وكثير من أهل الكلام يسمى هذه « الأصول العقلية » لاعتقاده أنها

لا تعلم الا بالعقل فقط . فإن السمع هو مجرد إخبار الصادق وخبر الصادق ،
الذى هو النبي لا يعلم صدقه إلا بعد العلم بهذه الأصول بالعقل .

ثم إنهم قد يتنازعون في الأصول التي تتوقف اثبات النبوة عليها .

« فطائفة » تزعم : أن تحسين العقل وتقييحه داخل في هذه الأصول ،
وأنه لا يمكن إثبات النبوة بدون ذلك ، ويجعلون التكذيب بالقدر مما
ينفيه العقل .

و« طائفة » تزعم أن حدوث العالم من هذه الأصول ، وأن العلم بالصانع
لا يمكن الا بإثبات حدوثه ، وإثبات حدوثه لا يمكن الا بحدوث الاجسام ،
وحدوثها يعلم اما بحدوث الصفات ، واما بحدوث الافعال القائمة بها ،
فيجعلون نفى أفعال الرب ، ونفى صفاته من الأصول التي لا يمكن اثبات
النبوة الا بها .

ثم هؤلاء لا يقبلون الإستدلال بالكتاب والسنة على تقيض قولهم ، لظنهم
أن العقل عارض السمع - وهو أصله - فيجب تقديمه عليه . والسمع : اما أن
يؤول ، واما أن يفوض ، وهم أيضاً عند التحقيق لا يقبلون الإستدلال
بالكتاب والسنة على وفق قولهم لما تقدم .

وهؤلاء يضلون من وجوه : —

(منها) : ظنهم أن السمع بطريق الخبر تارة ، وليس الامر كذلك ، بل القرآن بين من الدلائل العقلية - التي تعلم بها المطالب الدينية - ما لا يوجد مثله في كلام أئمة النظر ، فتكون هذه المطالب : شرعية عقلية .

(ومنها) : ظنهم أن الرسول لا يعلم صدقه الا بالطريق المعينة التي سلكوها ، وهم مخطئون قطعاً في انحصار طريق تصديقه فيما ذكروه ، فإن طرق العلم بصدق الرسول كثيرة ، كما قد بسط في غير هذا الموضوع .

(ومنها) : ظنهم أن تلك الطريق التي سلكوها صحيحة ، وقد تكون باطلة .

(ومنها) : ظنهم أنما عارضوا به السمع معلوم بالعقل ، ويكونون غالطين في ذلك ؛ فإنه إذا وزن بالميزان الصحيح وجد ما يعارض الكتاب والسنة ، من المجهولات ؛ لا من المعقولات . وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضوع .

والمقصود هنا : أن من « صفات الله تعالى » ما قد يعلم بالعقل ، كما يعلم أنه عالم ، وأنه قادر ، وأنه حي ؛ كما أرشد الى ذلك قوله : (ألا يعلم من خلق ؟) .

وقد اتفق النظار من مثبتة الصفات : على أنه يعلم بالعقل (عند المحققين) أنه حي ؛ عليم ؛ قدير ؛ مريد ؛ وكذلك السمع ؛ والبصر ، والكلام : يثبت

بالعقل عند المحققين منهم ، بل وكذلك الحب ، والرضا ، والغضب . يمكن إثباته بالعقل . وكذلك علوه على المخلوقات ومباينته لها عما يعلم بالعقل ، كما أثبتته بذلك الأئمة : مثل أحمد بن حنبل ، وغيره .

ومثل : عبد العالى المكي ، وعبد الله بن سعيد بن كلاب ؛ بل وكذلك إمكان الرؤية : يثبت بالعقل ، لكن منهم من أثبتها بأن كل موجود تصح رؤيته .

ومنهم من أثبتها بأن كل قائم بنفسه يمكن رؤيته . وهذه الطريق أصح من تلك .

وقد يمكن إثبات الرؤية ، بغير هذين الطريقين ، بتقسيم دائريين النقي والإثبات ، كما يقال : إن الرؤية لا تتوقف إلا على أمور وجودية ، فإن ما لا يتوقف إلا على أمور وجودية يكون الموجود الواجب القديم : أحق به من الممكن المحدث .

والكلام على هذه الأمور مبسوط في غير هذا الموضع .

والمقصود هنا : أن من الطرق التي يسلكها الأئمة ومن اتبعهم من نظار السنة في هذا الباب : أنه لو لم يكن موصوفاً بإحدى الصفتين المتقابلتين : للزم اتصافه بالآخرى ؛ فلو لم يوصف بالحياة لوصف بالموت ؛ ولو لم يوصف

بالقدرة لوصف بالعجز ؛ ولو لم يوصف بالسمع والبصر والكلام لوصف بالصمم والخرس والبكم.

وطرد ذلك أنه لو لم يوصف بأنه مباين للعالم لكان داخل فيه . فسلب إحدى الصفتين المتقابلتين عنه يستلزم ثبوت الأخرى ، وتلك صفة نقص ينزه عنها الكامل من المخلوقات ، فتزويه الخالق عنها أولى .

وهذه الطريق غير قولنا ان هذه صفات كمال يتصف بها المخلوق ؛ فالخالق أولى . فإن طريق اثبات صفات الكمال بأنفسها مغاير لطريق اثباتها بنى ما يناقضها .

وقد اعترض طائفة من النفاة على هذه الطريقة باعتراض مشهور ؛ لبسوا به على الناس ؛ حتى صار كثير من أهل الإثبات يظن صحته ، ويضعف الإثبات به ، مثل ما فعل من فعل ذلك من النظار ، حتى الامادى أمسى^(١) مع أنه أصل قول القرامطة الباطنية ، وأمثالهم من الجهمية . فقالوا : القول بأنه لو لم يكن متصفا بهذه الصفات ؛ كالسمع والبصر والكلام ، مع كونه حياً : لكان متصفا بما يقابلها .

فالتحقيق فيه متوقف على بيان حقيقة (المتقابلين) . وبيان أقسامهما . فقول :

(١) هكذا بالاصل .

أما المتقابلان فلا يجتمعان في شيء واحد من جهة واحدة ، وهو إما ألا يصح اجتماعهما في الصدق ولا في الكذب : أو يصح ذلك في أحد الطرفين ؛ ولأنهما متقابلان بالسلب والإيجاب ، وهو تقابل التناقض ؛ والتناقض هو اختلاف القضيتين بالسلب والإيجاب على وجه لا يجتمعان في الصدق ولا في الكذب لذاتيهما ؛ كقولنا زيد حيوان ، زيد ليس بحيوان .

ومن خاصة استحالة اجتماع طرفيه في الصدق والكذب : أنه لا واسطة بين الطرفين ، ولا استحالة لأحد الطرفين من جهة واحدة ، ولا يصح اجتماعهما في الصدق ولا في الكذب ؛ إذ كون الموجود واجباً بنفسه وبممكننا بنفسه : لا يجتمعان ولا يرتفعان .

فإذا جعلتم هذا التقسيم : وهما « النقيضان ما لا يجتمعان ولا يرتفعان » فهذان لا يجتمعان ولا يرتفعان ، وليس هما السلب والإيجاب ، فلا يصح حصر النقيضين — الذين لا يجتمعان ولا يرتفعان — في السلب والإيجاب .

وحينئذ فقد ثبت وصفان — شيان — لا يجتمعان ولا يرتفعان ؛ وهو خارج عن الأقسام الأربعة على هذا .

فن جعل الموت معنى وجودياً : فقد يقول إن كون الشيء لا يتخلو من الحياة والموت هو من هذا الباب ؛ وكذلك العلم والجهل ، والصمم والبكم ونحو ذلك .

(الوجه الثاني): أن يقال: هذا القسم يتداخل؛ فإن العدم والملكة: يدخل في السلب والإيجاب وغايته أنه نوع منه. والمتضايقان يدخلان في المتضادين، إنما هما نوع منه. فإن قال: أعنى بالسلب والإيجاب: فلا يدخل في العدم والملكة — وهو أن يسلب عن الشيء ما ليس بقابل له — ولهذا جعل من خواصه أنه لا استحالة لأحد طرفيه. إلى آخره.

قيل له: عن هذا جوابان: -

أحدهما: أن غاية هذا أن السلب ينقسم إلى نوعين: أحدهما: سلب ما يمكن اتصاف الشيء به.

والثاني: سلب ما لا يمكن اتصافه به.

فيقال: الأول اثبات ما يمكن اتصافه ولا يجب.

والثاني: اثبات ما يجب اتصافه به؛ فيكون المراد به سلب ممتنع. واثبات الواجب؛ كقولنا زيد حيوان فإن هذا اثبات واجب، وزيد ليس بحجر، فإن هذا سلب ممتنع.

وعلى هذا التقدير فالممكنات التي تقبل الوجود والعدم - كقولنا المثلث إما موجود وأما معدوم - يكون من قسم العدم والملكة، وليس كذلك. فإن

ذلك القسم يخلو فيه الموصوف الواحد على المتقابلين جميعاً ، ولا يخلو شيء من
الممكنات عن الوجود والعدم .

وأيضاً فإنه على هذا التقدير - فصفات الرب كلها واجبة له - فاذا قيل اما
أن يكون حياً أو علياً ، أو سميعاً أو بصيراً ، أو متكلماً ؛ أولاً يكون : كان مثل
قولنا : إما أن يكون موجوداً ؛ واما أن لا يكون . وهذا متقابل تقابل السلب
والإيجاب ، فيكون الآخر مثله . وبهذا يحصل المقصود .

فإن قيل : هذا لا يصح حتى يعلم إمكان قبوله لهذه الصفات : قيل له هذا
إنما اشتركا فيما أمكن أن يثبت له ويزول كالحيوان ؛ فأما الرب تعالى : فإنه
بتقدير ثبوتها له فهي واجبة ضرورة ؛ فإنه لا يمكن اتصافه بها وبعدها ، باتفاق
العقلاء . فإن ذلك يوجب أن يكون تارة حياً ، وتارة ميتاً ، وتارة أصم ، وتارة
سميعاً ، وهذا يوجب اتصافه بالنقائص ؛ وذلك متنف قطعاً ؛ بخلاف من نفاهما
وقال : ان نفيها ليس بنقص لظنه أنه لا يقبل الإتيان بها .

فإن من قال هذا لا يمكنه أن يقول : انه مع إمكان الإتيان بها لا يكون
نفيها نقصاً ، فإن فساد هذا معلوم بالضرورة .

وقيل له أيضاً : أنت في تقابل السلب والإيجاب ، إن اشترطت العلم بإمكان
الطرفين : لم يصح أن تقول واجب الوجود ؛ اما موجود واما معدوم ؛

والممتع الوجود اما موجود واما معدوم ؛ لأن أحد الطرفين هنا معلوم الوجود . والآخر معلوم الإمتناع .

وإن اشترطت العلم بإمكان أحدهما صح أن تقول إما أن يكون حياً ، واما ألا يكون ؛ واما أن يكون سميعاً بصيراً واما أن لا يكون ؛ لأن النقي ان كان ممكناً صح التقسيم ، وان كان ممتعاً : كان الإثبات واجباً ، وحصل المقصود .

فإن قيل : هذا يفيد أن هذا التأويل يقابل السلب والإيجاب ، ونحن نسلم ذلك كما ذكر في الإعتراض ؛ لكن غايته : انه اما سميع واما ليس بسميع ، واما بصير واما ليس بصير ؛ والمنازع يختار النقي .

فيقال له : على هذا التقدير : فالمثبت واجب ؛ والمسلوب ممتنع . فاما أن تكون هذه الصفات واجبة له ، واما أن تكون ممتعة عليه ، والقول بالإمتناع لا وجه له ؛ اذ لا دليل عليه بوجه .

بل قد يقال : نحن نعلم بالإضطرار بطلان الإمتناع ؛ فإنه لا يمكن أن يستدل على امتناع ذلك الا بما يستدل به على ابطال أصل الصفات ؛ وقد علم فساد ذلك .

وحينئذ فيجب القول بوجوب هذه الصفات له .

واعلم أن هذا يمكن أن يجعل طريقة مستقلة في اثبات صفات الكمال له ، فإنها اما واجبة له وإما ممتعة عليه ، والثاني باطل ، فتعين الأول ؛ لأن كونه قابلاً

لها خالياً عنها يقتضى أن يكون ممكناً ، وذلك تمتع في حقه ، وهذه طريقة معروفة لمن سلكها من النظار .

(الجواب الثاني) أن يقال : فعلى هذا اذا قلنا زيد اما عاقل واما غير عاقل ؛ واما عالم واما ليس بعالم ، واما حى واما غير حى ، واما ناطق واما غير ناطق . وأمثال ذلك مما فيه سلب الصفة عن محل قابل لها ، لم يكن هذا داخلاً في قسم تقابل السلب والإيجاب .

ومعلوم أن هذا خلاف المعلوم بالضرورة ، وخلاف اتفاق العقلاء ، وخلاف ما ذكروه في المنطق وغيره . ومعلوم ان مثل هذه القضايا تناقض بالسلب والإيجاب ، على وجه يلزم من صدق إحداهما كذب الأخرى ، فلا يجتمعان في الصدق والكذب ، فهذه شروط التناقض موجودة فيها .

وغاية فرقه أن يقولوا إذا قلنا : هو إما بصير ، واما ليس ببصير : كان إيجاباً وسلباً ، وإذا قلنا : اما بصير ؛ واما أعمى : كان مملكة وعدما ، وهذه منازعة لفظية ، والا فالعنى في الموضعين سواء .

فعلم ان ذلك نوع من تقابل السلب والإيجاب ، وهذا يبطل قولهم في حد ذلك التقابل : أنه لا استحالة لأحد الطرفين الى الآخر ، فإن الإستحالة هنا ممكنة كما مكانها اذا عبر بلفظ العمى .

(الوجه الثالث) أن يقال : التقسيم الحاصر أن يقال : المتقابلان اما أن

يختلفا بالسلب والإيجاب ، واما أن لا يختلفا بذلك ، بل يكونان إيجابيين أو سلبيين .

فالأول هو التقيضان .

والثاني اما أن يمكن خلو المحل عنهما ، واما أن لا يمكن . والأول : هما الضدان كالسواد والياض ، والثاني : هما في معنى التقيضين وان كانا ثبوتين ، كالوجوب والإمكان ، والحدوث والقدم ، والقيام بالنفس والقيام بالغير ، والمباينة والمجانبة ، ونحو ذلك .

ومعلوم أن الحياة والموت ، والصمم والبكم ، والسمع : ليس بما اذا خلا الموصوف عنهما وصف بوصف ثالث بينهما ، كالحمرة بين السواد والياض ، فعلم أن الموصوف لا يخلو عن أحدهما ، فإذا اتقى تعين الآخر .

(الوجه الرابع) : المحل الذي لا يقبل الإتيان بالحياة والعلم ، والقدرة والكلام ونحوهما : انقص من المحل الذي يقبل ذلك ويخلو عنها ، ولهذا كان الحجر ونحوه أنقص من الحى الأعلى .

وحينئذ فإذا كان البارئ منزهاً عن نفي هذه الصفات ؛ مع قبوله لها فنزهيها عن امتناع قبوله لها أولى وأحرى ، إذ بتقدير قبوله لها يمتنع منع المتقابلين واتصافه بالقائض يمتنع ، فيجب اتصافه بصفات الكمال ، وبتقدير عدم قبوله

لا يمكن اتصافه : لا بصفات الكمال ولا بصفات النقص ، وهذا أشد امتناعاً ثبت
أن اتصافه بذلك ممكن ، وأنه واجب له وهو المطلوب . وهذا في غاية الحسن .

(الوجه الخامس) . أن يقال : أتم جعلتم تقابل العدم والمملكة فيما يمكن
اتصافه بثبوت ، فإذا غنيتم بالإمكان الإمكان الخارجي - هو أن يعلم ثبوت ذلك
في الخارج - كان هذا باطلاً لوجهين :-

أحدهما : أنه يلزمكم أن تكون الجمادات لا توصف بأنها لا حية ولا ميتة
ولا ناطقة ولا صامتة ، وهو قولكم - لكن هذا اصطلاح محض - والا تصفوا
هذه الجمادات بالموت والصمت . وقد جاء القرآن بذلك . قال تعالى : (والذين
يدعون من دون الله لا يخلقون شيئاً وهم يخلقون أموات غير أحياء وما يشعرون
أيان يعثون) . فهذا في « الأصنام » وهي من الجمادات وقد وصفت بالموت ،
والعرب تقسم الأرض الى الحيوان والموتان .

قال أهل اللغة : الموتان بالتحريك خلاف الحيوان ، يقال : اشتر الموتان
ولا تشتري الحيوان ، أى اشتر الأض والدور ؛ ولا تشتري الرقيق والدواب ؛
وقالوا أيضاً : الموات ما لا روح فيه .

فإن قيل : فهذا إنما يسمى مواتاً باعتبار قبوله « للحياة » التي هي إحياء
الأرض: قيل وهذا يقتضى أن الحياة أعم من حياة الحيوان ، وأن الجماد يوصف
بالحياة . إذا كان قابلاً للزرع والعمارة ؛ والحرس ضد النطق ، والعرب تقو

« لبن أخرس ، أى خائر لا صوت له فى الإناء ، « وسحابة خرساء ، ليس فيها رعد ولا برق ، « وعلم أخرس ، إذا لم يسمع له فى الجبل صوت صدى ، ويقال : « كتيبة خرساء ، قال أبو عبيدة : هى التى صمتت من كثرة الدروع ليس لها فقاقع .

وأبلغ من ذلك الصمت والسكوت ؛ فإنه يوصف به القادر على النطق ، إذا تركه ؛ بخلاف الخرس فإنه عجز عن النطق . ومع هذا فالعرب تقول : « ما له صامت ولا ناطق » فالصامت الذهب والفضة ، والناطق الإبل والغنم ، فالصامت من اللبن الخائر ، والصموت الدرع التى صمت إذا لم يسمع لها صوت .

ويقولون : دابة عجماء وخرساء لما لا تنطق ، ولا يمكن منها النطق فى العادة ومنه قول النبى صلى الله عليه وسلم : « العجماء جبار » وكذلك فى « العمياء » تقول العرب : عمى الموج يعمى عما إذا رمى القذف والزبد ؛ و « الأعميان » السيل ، والجلل الهائج . وعمى عليه الأمر إذا التبس ، ومنه قوله تعالى : (فعصيت عليهم الانباء يومئذ) .

وهذه الامثلة قد يقال فى بعضها انه عدم ما يقبل المحل الإتصاف به كالصوت ؛ ولكن فيها ما لا يقبل كموت الاصنام .

الثانى : أن الجمادات يمكن اتصافها بذلك ، فان الله سبحانه قادر أن يخلق فى الجمادات حياة ، كما جعل عصى موسى حية تتلعع الجبال والعصى - وإذا [كان]

فى امكان العادات : كان ذلك مما قد علم بالتواتر - وأتم أيضاً قائلون به فى مواضع كثيرة ، واذا كان الجمادات يمكن اتصافها بالحياة وتوابع الحياة ثبت أن جميع الموجودات يمكن اتصافها بذلك ، فىكون الخالق أولى بهذا الإمكان . وان عنىم الإمكان الذهنى - وهو عدم العلم بالإمتناع - فهذا حاصل فى حق الله ، فإنه لا يعلم امتناع اتصافه بالسمع والبصر والكلام .

(الوجه السادس) أن يقال : هب أنه لا بد من العلم بالإمكان الخارجى ، فإمكان الوصف للشيء يعلم تارة بوجوده له ، أو بوجوده لنظيره ، أو بوجوده لما هو الشيء أولى بذلك منه .

ومعلوم أن الحياة والعلم ، والقدرة والسمع ، والبصر والكلام : ثابت للوجودات المخلوقة ، ويمكن لها . فإمكانها للخالق تعالى أولى وأحرى ؛ فإنها صفات كمال . وهو قابل للاتصاف بالصفات ؛ وإذا كانت ممكنة فى حقه فلو لم يتصف بها لا تصف بأضدادها .

(الوجه السابع) أن يقال : مجرد سلب هذه الصفات نقص لذاته سواء سميت عى ، وصمما ، وبكيا ، أو لم تسم . والعلم بذلك ضرورى ، فأما اذا قدرنا موجودين أحدهما يسمع ، ويبصر ، ويتكلم ، والآخر ليس كذلك : كان الأول أكل من الثانى .

ولهذا عاب الله سبحانه من عبد ما تنتفى فيه هذه الصفات ؛ فقال تعالى عن

ابراهيم الخليل : (لم تعبد ما لم يسمع ، ولا يبصر ، ولا يغنى عنك شيئاً ؟) وقال
أيضاً في قصته : (فاسألوهم ان كانوا ينطقون) وقال تعالى عنه : (هل يسمعونكم
اذ تدعون أو ينفعونكم أو يضرون ؟ قالوا : بل وجدنا آباءنا كذلك يفعلون
قال : أفرايتهم ما كنتم تعبدون وآباؤكم الاقدمون فإنيهم عدو لي إلا رب العالمين)

وكذلك في قصة موسى في العجل : (ألم يروا أنه لا يكلمهم ولا يهديهم
سبيلاً ؟ اتخذوه وكانوا ظالمين) . وقال تعالى : (وضرب الله مثلا رجلين أحدهما
أبكم لا يقدر على شيء ، وهو كل على مولاه ، أينما يوجهه لا يأت بخير . هل
يستوى هو ومن يأمر بالعدل وهو على صراط مستقيم) ؟ !

فقابل بين الأبكم العاجز ، وبين الأمر بالعدل : الذي هو على
صراط مستقيم .

فصل

وأما الأصل الثاني (وهو التوحيد في العبادات) المتضمن للإيمان بالشرع والقدر جميعاً .

فقول : لا بد من الإيمان بخلق الله وأمره ، فيجب الإيمان بأن الله خالق كل شيء وربّه ومليكه ، وأنه على كل شيء قدير ، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

وقد علم ما سيكون قبل أن يكون ، وقدر المقادير وكتبها حيث شاء ، كما قال تعالى : (ألم تعلم أن الله يعلم ما في السماء والأرض ؟ إن ذلك في كتاب ان ذلك على الله يسير) .

وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ان الله قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة وكان عرشه على الماء » .

ويجب الإيمان بأن الله أمر بعبادته وحده لا شريك له ، كما خلق الجن والإنس لعبادته ، وبذلك أرسل رسله ، وأنزل كتبه ، وعبادته تتضمن

كآال الذل والحب له ، وذلك يتضمن كآال طاعته (من يطع الرسول فقد أطاع الله) .

وقد قال تعالى : (وما أرسلنا من رسول الا ليطاع باذن الله) وقال تعالى : (ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحبك الله ، ويغفر لكم ذنوبكم) وقال تعالى : (واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون ؟) (وما أرسلنا من قبلك من رسول الا نوحي اليه أنه لا اله الا أنا فاعبدون) .

وقال تعالى : (شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا ، والذي أوحينا اليك ، وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى : أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه كبر على المشركين ما تدعهم اليه) وقال تعالى : (يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحاً إني بما تعملون عليم ، وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون) فأمر الرسل باقامة الدين وأن لا يتفرقوا فيه .

ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : « انا معاشر الانبياء ديننا واحد ، والانبياء اخوة لعلات ، وإن أولى الناس بابن مريم لانا ، انه ليس بيني وبينه نبي » .

وهذا الدين هو دين الإسلام ، الذي لا يقبل الله ديناً غيره ، لا من الاولين ولا من الآخرين ، فإن جميع الانبياء على دين الاسلام ، قال الله تعالى عن نوح (وأتل عليهم نبأ نوح اذ قال لقومه يا قوم ان كان كبر عليكم مقامى وتذكيرى

بآيات الله فعلى الله توكلت فأجمعوا أمركم وشركاءكم) الى قوله : (وأمرت أن أكون من المسلمين) .

وقال عن ابراهيم : (ومن يرغب عن ملة ابراهيم إلا من سفه نفسه ؟)
إلى قوله ؛ (اذ قال له ربه أسلم قال أسلمت لرب العالمين) الى قوله : (فلا تخون
الا وأنتم مسلمون) .

وقال عن موسى : (وقال موسى : يا قوم إن كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا
إن كنتم مسلمين) وقال في خبر المسيح : (واذا أوحيت الى الحواريين أن آمنوا بى
وبرسولى قالوا آمنا واشهد بأننا مسلمون) .

وقال فيمن تقدم من الأنبياء : (يحكم بها النيون الذين أسلموا للذين هادوا)
وقال عن بلقيس أنها قالت : (رب انى ظلمت نفسى وأسلمت مع سليمان لله
رب العالمين) .

فالإسلام يتضمن الاستسلام لله وحده ؛ فمن استسلم له ولغيره كان مشركا ،
ومن لم يستسلم له كان مستكبرا عن عبادته ، والمشرک به والمستكبر عن عبادة
كافر ، والإستسلام له وحده يتضمن عبادته وحده ، وطاعته وحده .

فهذا دين الإسلام الذى لا يقبل الله غيره ؛ وذلك إنما يكون بأن يطاع فى
كل وقت ، بفعل ما أمر به فى ذلك الوقت ؛ فاذا أمر فى أول الأمر باستقبال

الصخرة ، ثم أمرنا ثانياً باستقبال الكعبة : كان كل من الفعلين حين أمر به داخلًا في الإسلام .

فالدين هو الطاعة والعبادة له في الفعلين ؛ وإنما تنوع بعض صور الفعل وهو وجه المصلى ، فكذلك الرسل دينهم واحد وإن تنوعت الشريعة والمنهاج ، والوجه والمنسك ؛ فإن ذلك لا يمنع أن يكون الدين واحداً ، كما لم يمنع ذلك في شريعة الرسول الواحد .

والله تعالى جعل من دين الرسل : أن أولهم يبشر بآخريهم ويؤمن به ، وآخرهم يصدق بأولهم ويؤمن به ، قال الله تعالى ؛ (وأخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ، ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به ولتنصرنه ، قال : أقررتم وأخذتم على ذلكم إصري ؟ قالوا : أقررنا . قال : فاشهدوا وأنا معكم من الشاهدين) .

قال ابن عباس : لم يبعث الله نبياً إلا أخذ عليه الميثاق ، لئن بعث محمد وهو حى ليؤمنن به ولنصرنه ، وأمره أن يأخذ الميثاق على أمته ، لئن بعث محمد وهم أحياء ليؤمنن به ولنصرنه ، وقال تعالى : (وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ، ومبيناً عليه ، فاحكم بينهم بما أنزل الله ، ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق ، لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا) .

وجعل الإيمان متلازماً ، وكفر من قال : انه آمن ببعض وكفر ببعض

قال الله تعالى : (ان الذين يكفرون بالله ورسله ، ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسله ، ويقولون تؤمن ببعض ونكفر ببعض ، ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلاً: أولئك هم الكافرون حقاً) وقال تعالى : (أفترمون بعض الكتاب وتكفرون ببعض ؟ فما جزاء من يفعل ذلك منكم الا خزي في الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب) إلى قوله : (تعملون) .

وقد قال لنا : (قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى ابراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب والاسباط ، وما أوتى موسى وعيسى ، وما أوتى النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون ، فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا وان تولوا فاتموا هم في شقاق فسيكفيكم الله وهو السميع العليم) .

فأمرنا أن نقول : آمنا بهذا كله ، ونحن له مسلمون ، فن بلغته رسالة محمد صلى الله عليه وسلم فلم يقر بما جاء به لم يكن مسلماً ، ولا مؤمناً ؛ بل يكون كافراً وان زعم أنه مسلم أو مؤمن .

كما ذكروا أنه لما أنزل الله تعالى : (ومن يبتغ غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين) قالت اليهود والنصارى : فنحن مسلمون : فأَنزل الله : (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) فقالوا : لا نحج فقال تعالى : (ومن كفر فان الله غني عن العالمين) .

فان الاستسلام لله لا يتم الا بالاقرار بماله على عباده من حج البيت ؛ كما

قال صلى الله عليه وسلم : « بنى الاسلام على خمس : شهادة أن لا اله الا الله . وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان وحج البيت » .

ولهذا لما وقف النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة أنزل الله تعالى : (اليوم أكملت لكم دينكم ، وأتممت عليكم نعمتي ، ورضيت لكم الاسلام ديناً) .

وقد تنازع الناس فيمن تقدم من أمة موسى وعيسى ، هل هم مسلمون أم لا ؟ « وهو نزاع لفظي » ، فإن الإسلام الخاص الذي بعث الله به محمداً صلى الله عليه وسلم ، المتضمن لشريعة القرآن : ليس عليه الا أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، والإسلام اليوم عند الإطلاق يتناول هذا ، وأما الاسلام العام المتناول لكل شريعة بعث الله بها نبياً فإنه يتناول اسلام كل أمة متبعة لنبي من الانبياء .

ورأس الاسلام مطلقاً شهادة أن لا إله إلا الله ، وبها بعث جميع الرسل ، كما قال تعالى : (ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت) وقال تعالى : (وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي اليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون) وقال عن الخليل : (وإذ قال ابراهيم لأبيه وقومه اتى براء عما تعبدون إلا الذى فطرني فإنه سيهدين وجعلها كلمة باقية في عقبه لعلهم يرجعون) وقال تعالى عنه : (أفأرى ما كنتم تعبدون أنتم وآباؤكم الأقدمون ؟ فإنهم عدو لى إلا رب العالمين) وقال تعالى : (قد كانت لكم أسوة حسنة فى ابراهيم والذين معه إذ قالوا لقومهم انا برآء منكم وما تعبدون من دون الله كفرنا بكم وبدنا بيننا وبينكم

العداوة والبغضاء أبداً حتى تؤمنوا بالله) وقال (واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون)؟.

وذكر عن رسله: كنوح، وهود، وصالح، وغيرهم أنهم قالوا لقومهم: (اعبدوا الله ما لكم من اله غيره) وقال عن أهل الكهف: (إنهم فتية آمنوا بربهم وزدناهم هدى، وربطنا على قلوبهم اذ قاموا فقالوا ربنا رب السموات والارض لن ندعو من دونه الها لقد قلنا اذا شططا) الى قوله: (فمن أظلم ممن افترى على الله كذبا).

وقد قال سبحانه: (ان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) ذكر ذلك في موضعين من كتابه.

وقد بين في كتابه الشرك بالملائكة، والشرك بالانبياء، والشرك بالكواكب، والشرك بالاصنام، وأصل الشرك الشرك بالشيطان - فقال عن النصارى: (اتخذوا أجارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله والمسيح بن مريم، وما أمروا الا ليعبدوا الها واحداً لا اله الا هو سبحانه عما يشركون) وقال تعالى: (واذ قال الله يا عيسى بن مريم أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي الهين من دون الله؟ قال: سبحانه ما يكون لى أن أقول ما ليس لى بحق، ان كنت قلته فقد علمته تعلم ما فى نفسى ولا أعلم ما فى نفسك انك أنت علام الغيوب، ما قلت لهم الا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ربي وربكم) وقال تعالى: (وما كان لبشر أن يؤتيه

الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عباداً لى من دون الله (الى قوله :) (ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبين أرباباً يأمركم بالكفر بعد اذ اتم مسلمون) ؟ فين ان اتخاذ الملائكة والنبين أرباباً كفر .

ومعلوم أن أحدآ من الخلق لم يزعم أن الانبياء ، والاحبار ، والرهبان ، والمسيح بن مريم ، شاركوا الله فى خلق السموات والارض .

بل ولا زعم أحد من الناس أن العالم له صانعان متكاثران فى الصفات والافعال .

بل ولا أثبت أحد من بنى آدم الهاً مساوياً لله فى جميع صفاته .

بل عامة المشركين بالله : مقرون بأنه ليس شريكه مثله ، بل عامتهم يقرون أن الشريك مملوك له ، سواء كان ملكاً ، أو نبياً ، أو كوكباً ، أو صنماً ، كما كان مشركوا العرب يقولون فى تلييتهم : « لبيك لا شريك لك ، الا شريكاً هو لك ، تملكه وما ملك » ، فأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتوحيد وقال : « لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، ان الحمد والنعمة لك والملك ، لا شريك لك » .

وقد ذكر أرباب المقالات : ما جمعوا من مقالات الاولين والآخرين ، فى الملل والنحل ، والآراء والديانات ، فلم ينقلوا عن أحد اثبات شريك مشارك له فى خلق جميع المخلوقات ، ولا مماثل له فى جميع الصفات : بل من أعظم

ما تقلوا في ذلك قول التوبة الذين يقولون بالاصلين «التور» و«الظلة» ، وان التور خلق الخير ، والظلة خلقت الشر .

ثم ذكروا لهم في الظلة قولين :

أحدهما : أنها محدثة ، فتكون من جملة المخلوقات له .

والثاني : أنها قديمة ، لكنها لم تفعل الا الشر ، فكانت ناقصة في ذاتها وصفاتها ومفعولاتها عن التور .

وقد أخبر سبحانه عن المشركين من اقاربه بأن الله خالق المخلوقات ما بينه في كتابه فقال : (ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله ، قل أفرايتم ما تدعون من دون الله ان أرادني الله بضر هل هن كاشفات ضره ؟ أو أرادني برحمة هل هن ممسكات رحمته ؟ قل حسبي الله عليه يتوكل المتوكلون) وقال تعالى : (قل لمن الارض ومن فيها ان كنتم تعلمون ؟ سيقولون لله : قل أفلا تذكرون ؟ قل من رب السموات السبع ورب العرش العظيم ؟ سيقولون لله قل أفلا تتقون ؟) الى قوله (فأني تسحرون ؟) الى قوله (ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله ، إذا لنهب كل إله بما خلق ولعلنا بعضهم على بعض سبحانه الله عما يصفون) ، وقال : (وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون) .

وبهذا وغيره : يعرف ما وقع من الغلط في مسمى التوحيد ، فإن عامة

المتكلمين الذين يقررون التوحيد في كتب الكلام والنظر : غايتهم أن يجعلوا التوحيد (ثلاثة أنواع) .

فيقولون : هو واحد في ذاته لا قسم له ، وواحد في صفاته لا شيء له ، وواحد في أفعاله لا شريك له .

وأشهر الأنواع الثلاثة عندهم هو الثالث ، وهو « توحيد الأفعال » وهو أن خالق العالم واحد ، وهم يحتجون على ذلك بما يذكرونه من دلالة التمانع وغيرها ، ويظنون أن هذا هو التوحيد المطلوب ، وأن هذا هو معنى قولنا لا إله إلا الله ، حتى قد يجعلوا معنى الإلهية القدرة على الإختراع .

ومعلوم أن المشركين من العرب الذين بعث إليهم محمد صلى الله عليه وسلم أولاً : لم يكونوا يخالفونه في هذا ، بل كانوا يقولون بأن الله خالق كل شيء ، حتى أنهم كانوا يقولون بالقدر أيضاً ، وهم مع هذا مشركون .

فقد تبين أن ليس في العالم من ينزاع في أصل هذا الشرك ؛ ولكن غاية ما يقال : إن من الناس من جعل بعض الموجودات خلقاً لغير الله ، كالقدرة وغيرهم ؛ لكن هؤلاء يقولون بأن الله خالق العباد وخالق قدرتهم ، وإن قالوا أنهم خلقوا أفعالهم .

وكذلك أهل الفلسفة والطبع والنجوم ، الذين يجعلون أن بعض المخلوقات مبدعة لبعض الأمور ، هم مع الإقرار بالصانع يجعلون هذه الفاعلات مصنوعة

مخلوقة ، لا يقولون انها غنية عن الخالق مشاركة له في الخلق ، فأما من أنكر الصانع فذاك جاحد معطل للصانع ، كالقول الذى أظهر فرعون .

والكلام الآن مع المشركين بالله ، المقرين بوجوده ، فإن هذا التوحيد الذى قرروه لا ينازعهم فيه هؤلاء المشركون ، بل يقرون به مع أنهم مشركون ، كما ثبت بالكتاب والسنة والإجماع ، وكما علم بالإضطرار من دين الإسلام .

وكذلك « النوع الثانى » — وهو قولهم : لا شبيه له فى صفاته — فإنه ليس فى الأمم من أثبت قديماً مماثلاً له فى ذاته سواء قال أنه يشاركه . أو قال : أنه لا فعل له ؛ بل من شبه به شيئاً من مخلوقاته فإنما يشبهه به فى بعض الأمور .

وقد علم بالعقل امتناع أن يكون له مثل فى المخلوقات يشاركه فيما يجب أو يجوز أو يمتنع عليه ؛ فإن ذلك يستلزم الجمع بين التقيضين كما تقدم .

وعلم أيضاً بالعقل أن كل موجودين قائمين بأنفسهما فلا بد بينهما من قدر مشترك كاتفاقهما فى مسمى الوجود ، والقيام بالنفس ، والذات ونحو ذلك ، فإن نفي ذلك يقتضى تعطيل المحض ، وأنه لا بد من إثبات خصائص الربوبية ، وقد تقدم الكلام على ذلك .

ثم إن الجهمية من المعتزلة وغيرهم أدرجوا نفي الصفات فى مسمى التوحيد ، فصار من قال : أن الله علماً أو قدرة ، أو أنه يرى فى الآخرة ، أو أن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق يقولون : أنه مشبه ليس بموحد .

وزاد عليهم غلاة الفلاسفة والقرامطة ، فنفوا أسماءه الحسنى ، وقالوا :
من قال إن الله عليم قدير ، عزير حكيم : فهو مشبه ليس بموحد .

وزاد عليهم غلاة الغلاة وقالوا : لا يوصف بالنبي ولا الإنبات ؛ لأن في
كل منهما تشبيهاً له ، وهؤلاء كلهم وقعوا من جنس التشبيه فيما هو شر مما فروا
منه ، فإنهم شبهوه بالمتعاع ، والمعدومات ، والجمادات ، فراراً
من تشبيههم — بزعمهم — له بالأحياء .

ومعلوم أن هذه الصفات الثابتة لله لا تثبت له على حد ما يثبت للمخلوق
أصلاً ، وهو سبحانه وتعالى ليس كمثله شيء لا في ذاته ، ولا في صفاته ، ولا في
أفعاله ، فلا فرق بين إثبات الذات وإثبات الصفات ؛ فإذا لم يكن في إثبات
الذات إثبات مماثلة للذوات : لم يكن في إثبات الصفات إثبات مماثلة له في ذلك ،
فصار هؤلاء الجهمية المعطلة يجعلون هذا توحيداً ، ويجعلون مقابل ذلك التشبيه ،
ويسمون نفوسهم الموحدين .

وكذلك « النوع الثالث » وهو قولهم : هو واحد لا قسم له في ذاته ،
أو لا جزء له ، أو لا بعض له ؛ لفظ يحمل ، فإن الله سبحانه أحد صمد ، لم
يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد ؛ فيمتنع عليه أن يتفرق ، أو يتجزأ ،
أو يكون قد ركب من أجزاء ؛ لكنهم يدرجون في هذا اللفظ نفى علوه على
عرشه ، ومباينته لخلقهم ، وامتيازه عنهم ، ونحو ذلك من المعاني المستزمنة
لنفيه وتعطيله ، ويجعلون ذلك من التوحيد .

فقد تبين أن ما يسمونه توحيداً : فيه ما هو حق ، وفيه ما هو باطل ، ولو كان جميعه حقاً ؛ فإن المشركين اذا أقرؤا بذلك كله لم يخرجوا من الشرك ، الذى وصفهم به فى القرآن ، وقاتلهم عليه الرسول صلى الله عليه وسلم ؛ بل لا بد أن يعترفوا أنه لا اله الا الله .

وليس المراد (بالإله) هو القادر على الاختراع ، كما ظنه من ظنه من أئمة المتكلمين ، حيث ظن أن الإلهية هى القدرة على الاختراع دون غيره ، وأن من أقر بأن الله هو القادر على الاختراع دون غيره فقد شهد أن لا إله إلا هو .

فإن المشركين كانوا يقولون بهذا وهم مشركون كما تقدم بيانه ، بل الإله الحق هو الذى يستحق بأن يعبد ، فهو إله بمعنى مألوه ؛ لا إله بمعنى آله ؛ والتوحيد أن يعبد الله وحده لا شريك له ، والإشراك أن يجعل مع الله الهاً آخر .

وإذا تبين أن غاية ما يقرره هؤلاء النظار ؛ أهل الإنبات للقدر ، المنتسبون الى السنة انما هو توحيد الربوبية ، وان الله رب كل شيء ، ومع هذا فالمشركون كانوا مقرين بذلك مع أنهم مشركون .

وكذلك طوائف من أهل التصوف ، والمنتسبين الى المعرفة ، والتحقيق والتوحيد : غاية ما عتدوا من التوحيد هو شهود هذا التوحيد ، وأن يشهد أن الله رب كل شيء ، ومليكه وخالقه ، لا سيما اذا غاب العارف بوجوده عن

وجوده ، وبمشهوده عن شهوده وبمعروفه عن معرفته ، ودخل في فناء توحيد الربوبية بحيث يفنى من لم يكن ، ويبقى من لم يزل ، فهذا عندهم هو الغاية التي لا غاية وراءها .

ومعلوم أن هذا هو تحقيق ما أقرب به المشركون من التوحيد ، ولا يصير الرجل بمجرد هذا التوحيد مسلماً ، فضلاً عن أن يكون ولياً لله ، أو من سادات الأولياء .

وطائفة من أهل التصوف والمعرفة : يقررون هذا التوحيد مع إثبات الصفات ، فيفتنون في توحيد الربوبية مع إثبات الخالق للعالم ، المابين لمخلوقاته ، وآخرون يضمون هذا الى نفي الصفات ، فيدخلون في التعطيل مع هذا ، وهذا شر من حال كثير من المشركين .

وكان جهنم ينفي الصفات ويقول بالجبر ، فهذا تحقيق قول جهنم ، لكنه اذا أثبت الأمر والنهي ، والثواب والعقاب : فارق المشركين من هذا الوجه لكن جهنم ومن اتبعه يقول بالإرجاء ؛ فيضعف الأمر والنهي ، والثواب والعقاب عنده .

والنجارية والضرارية وغيرهم : يقربون من جهنم في مسائل القدر والإيمان مع مقاربتهم له أيضاً في نفي الصفات .

والكلالية والأشعرية : خير من هؤلاء في باب الصفات ، فإنهم يثبتون
لله الصفات العقلية ، وأثبتهم يثبتون الصفات الخبرية في الجملة ، كما فصلت
أقوالهم في غير هذا الموضع .

وأما في باب القدر ، ومسائل الأسماء والأحكام ، فأقوالهم متقاربة .

والكلالية هم أتباع أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب ، الذي سلك
الأشعرى خطه ^(١) .

وأصحاب ابن كلاب كالحارث المحاسبي ، وأبي العباس القلانسي ونحوهما .
خير من الأشعرية في هذا وهذا ، فكلما كان الرجل إلى السلف والأئمة أقرب
كان قوله أعلى وأفضل .

والكرامية قولهم في الإيمان قول منكر ، لم يسبقهم إليه أحد ، حيث
جعلوا الإيمان قول اللسان ، وإن كان مع عدم تصديق القلب ، فيجعلون
المنافق مؤمناً ؛ لكنه يخلد في النار بخالفوا الجماعة في الاسم دون الحكم ، وأما
في الصفات والقدر والوعيد فهم أشبه من أكثر طوائف الكلام التي في أقوالها
مخالفة للسنة .

وأما المعتزلة فهم ينفون الصفات ، ويقاربون قول جهم ، لكنهم

(١) نسخة خلفه .

ينفون القدر ؛ فهم وإن عظموا الأمر والنهى ، والوعد والوعيد ؛ وغلو فيه ؛ فهم يكذبون بالقدر ، فقيم نوع من الشرك من هذا الباب ، والإقرار بالأمر والنهى والوعد والوعيد مع إنكار القدر خير من الإقرار بالقدر مع إنكار الأمر والنهى والوعد والوعيد .

ولهذا لم يكن فى زمن الصحابة والتابعين من ينفى الأمر والنهى ، والوعد والوعيد وكان قد نبغ فيهم القدرية ، كما نبغ فيهم الخوارج : الحرورية ، وإنما يظهر من البدع أولا ما كان أخفى ، وكلما ضعف من يقوم بنور النبوة قويت البدعة .

فهؤلاء المتصوفون ، الذين يشهدون الحقيقة الكونية مع اعراضهم عن الأمر والنهى : شر من القدرية المعتزلة ونحوهم : أولئك يشبهون المجوس وهؤلاء يشبهون المشركين ، الذين قالوا : (لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء) والمشركون شر من المجوس .

فهذا أصل عظيم ، على المسلم أن يعرفه ؛ فإنه أصل الإسلام الذى يتميز به أهل الإيمان من أهل الكفر ، وهو الإيمان بالوحدانية والرسالة : شهادة أن لا إله الا الله ، وأن محمداً رسول الله .

وقد وقع كثير من الناس فى الإخلال بحقيقة هذين الاصلين ، أو أحدهما مع ظنه أنه فى غاية التحقيق والتوحيد ، والعلم والمعرفة .

فإقرار المشرك بأن الله رب كل شيء ، ومليكه وخالقه: لا ينجيه من عذاب الله ، ان لم يقترن به إقراره بأنه لا اله الا الله ، فلا يستحق العبادة أحد الا هو ؛ وأن محمد رسول الله ، فيجب تصديقه فيما أخبر ، وطاعته فيما أمر ، فلا بد من الكلام في هذين الأصلين :-

الاصل الاول « توحيد الإلهية » فإنه سبحانه أخبر عن المشركين كما تقدم بأنهم أثبتوا وسائط بينهم وبين الله ، يدعونهم ويتخذونهم شفعاء بدون إذن الله ، قال تعالى : (ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم ، ويقولون : هؤلاء شفعاؤنا عند الله ، قل اتنبئون الله بما لا يعلم في السموات ولا في الارض سبحانه وتعالى عما يشركون) فأخبر أن هؤلاء الذين اتخذوا هؤلاء شفعاء مشركون .

وقال تعالى عن مؤمن يس (وما لي لا أعبد الذي فطرني وإليه ترجعون ؛ أأتخذ من دونه آلهة ان يردن الرحمن بضر لا تغن عني شفاعتهم شيئاً ولا ينفقون ؟ انى اذا لنى ضلال مبين ، انى آمنت بربكم فاسمعون) وقال تعالى : (ولقد جئتمونا فرادى كما خلقناكم أول مرة وتركتم ما خولناكم وراء ظهوركم وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم أنهم فيكم شركاء لقد تقطع بينكم وضل عنكم ما كنتم تزعمون) فأخبر سبحانه عن شفعاؤهم أنهم زعموا أنهم فيهم شركاء وقال تعالى : (أم اتخذوا من دون الله شفعاء قل أولو كانوا لا يملكون شيئاً ولا يعقلون ؟ قل لله الشفاعة جميعاً له ملك السموات والارض ثم اليه ترجعون) وقال تعالى : (ما لكم من

دونه من ولى ولا شفيع) وقال تعالى : (وأنذر به الذين يخافون أن يحشروا الى ربهم ليس لهم من دونه ولى ولا شفيع) وقال تعالى : (من ذا الذى يشفع عنده إلا بإذنه ؟) وقال تعالى : (وقالوا اتخذ الرحمن ولداً سبحانه بل عباد مكرمون * لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون * يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يشفعون إلا لمن ارتضى وهم من خشيته مشفقون) وقال تعالى : (وكم من ملك فى السموات لا تغنى شفاعتهم شيئاً الا من بعد أن يأذن الله لمن شاء ويرضى) وقال تعالى : (قل ادعوا الذين زعمتم من دون الله لا يملكون مثقال ذرة فى السموات ولا فى الارض ، وما لهم فيهما من شرك وما له منهم من ظهير * ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له) وقال تعالى : (قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلاً ؛ أولئك الذين يدعون يبتغون الى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه إن عذاب ربك كان محذوراً) .

قال طائفة من السلف : كان قوم يدعون العزيز والمسيح والملائكة فأنزل الله هذه الآية بين فيها أن الملائكة والأنبياء يتقربون الى الله ويرجون رحمته ويخافون عذابه .

ومن تحقيق التوحيد : أن يعلم أن الله تعالى أثبت له حقاً لا يشركه فيه مخلوق ؛ كالعبادة والتوكل ، والخوف والخشية ، والتقوى ، كما قال تعالى : (لا تجعل مع الله إلهاً آخر فتقعد مذموماً مخذولاً) وقال تعالى : (انا أنزلنا

إليك الكتاب بالحق فاعبد الله مخلصاً له الدين (وقال تعالى : (قل انى امرت ان أعبد الله مخلصاً له الدين) وقال تعالى: (قل أغير الله تأمرونى أعبد أيها الجاهلون؟) إلى قوله : (الشاكرين) وكل من الرسل يقول لقومه : (اعبدوا الله ما لكم من إله غيره) .

وقد قال تعالى فى التوكل : (وعلى الله فتوكلوا ان كنتم مؤمنين) (وعلى الله فليتوكل المؤمنون) وقال : (قل حسبى الله عليه يتوكل المتوكلون) وقال تعالى : (ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله إنا الى الله راغبون) .

فقال فى الايتان : (ما آتاهم الله ورسوله) وقال فى التوكل : (وقالوا حسبنا الله) ولم يقل : ورسوله ؛ لأن الإيتان هو الاعطاء الشرعى ، وذلك يتضمن الإباحة والإحلال ، الذى بلغه الرسول ، فان الحلال ما أحله ، والحرام ما حرمه والدين ما شرعه ، قال تعالى : (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) .

وأما الحسب فهو الكافى ، والله وحده كاف عبده ، كما قال تعالى : (الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فـادهم ايماناً وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل) فهو وحده حسبهم كلهم ، وقال تعالى : (يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين) أى حسبك وحسب من اتبعك من المؤمنين هو الله ، فهو كافيكم كلكم .

وليس المراد ان الله والمؤمنين حسبك ، كما يظنه بعض الغالطين ، اذ هو وحده كاف فيه ، وهو حسبه ، ليس معه من يكون هو واياه حسباً للرسول ، وهذا في اللغة كقول الشاعر :

✽ فحسبك والضحاك سيف مهند ✽

وتقول العرب : حسبك وزيداً درهم ، أى يكفيك وزيداً جميعاً درهم .

وقال في الخوف والخشية والتقوى : (ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقه فأولئك هم الفائزون) فأثبت الطاعة لله والرسول ، وأثبت الخشية والتقوى لله وحده ، كما قال نوح عليه السلام : (انى لكم نذير مبين . أن اعبدوا الله واتقوه وأطيعون) فجعل العبادة والتقوى لله وحده ، وجعل الطاعة للرسول ؛ فانه من يطع الرسول فقد أطاع الله .

وقد قال تعالى : (فلا تخشوا الناس واخشون) وقال تعالى : (فلا تخافوهم وخافون إن كنتم مؤمنين) وقال الخليل عليه السلام : (وكيف أخاف ما أشركتم ولا تخافون أنكم أشركتم بالله ما لم ينزل به عليكم سلطاناً ؟ فأى الفريقين أحق بالأمن إن كنتم تعلمون ؟ الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون) .

وفى الصحيحين عن ابن مسعود أنه قال : لما نزلت هذه الآية شق ذلك على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقالوا : وأينا لم يظلم نفسه ؟

فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إنما هو الشرك أو لم تسمعوا إلى قول
العبد الصالح : إن الشرك لظلم عظيم » ؟ . وقال تعالى : (فيأبى قارهبون ،
ولأبى فاتقون) .

ومن هذا الباب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في خطبته : « من
يطع الله ورسوله فقد رشد ، ومن يعصهما فإنه لا يضر الانفسه ، ولن
يضر الله شيئاً . »

وقال : « ولا تقولوا ما شاء الله وشاء محمد ، ولكن قولوا ما شاء الله
ثم شاء محمد » .

ففي الطاعة : قرن اسم الرسول باسمه بحرف الواو ، وفي المشيئة : أمر أن
يجعل ذلك بحرف ثم ، وذلك لأن طاعة الرسول طاعة لله ، فمن أطاع الرسول
فقد أطاع الله ، وطاعة الله طاعة الرسول ، بخلاف المشيئة فليست مشيئة أحد
من العباد مشيئة الله ، ولا مشيئة الله مستلزمة لمشيئة العباد ، بل ما شاء الله كان ،
وان لم يشأ الناس ، وما شاء الناس لم يكن ان لم يشأ الله .

الاصل الثاني :

حق الرسول صلى الله عليه وسلم .

فعلينا أن تؤمن به ونطيعه ونطيعه ، ونرضيه ونحبه ونسلم لحكمه ، وأمثال

ذلك ، قال تعالى : (من يطع الرسول فقد أطاع الله) وقال تعالى : (والله ورسوله
أحق أن يرضوه) وقال تعالى : (قل ان كان آباؤكم ، وأبناءؤكم ، وإخوانكم ،
وأزواجكم ، وعشيرتكم ، وأموال اقترفتموها ، وتجارة تخشون كسادها ،
ومساكن ترضونها: أحب اليكم من الله ورسوله، وجهاد في سبيله : فتربصوا حتى
يأتى الله بأمره) وقال تعالى : (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ،
ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلبوا تسليماً) وقال تعالى : (قل ان
كنتم تحبون الله فاتبعوني يحبك الله) وأمثال ذلك .

فصل

واذا ثبت هذا : فمن المعلوم أنه يجب الإيمان بخلق الله وأمره : بقضائه وشرعه .

وأهل الضلال الخائضون في القدر انقسموا الى ثلاث فرق : مجوسية ، ومشركية ، وبليسية .

فالمجوسية : الذين كذبوا بقدر الله وان آمنوا بأمره ونهيه ؛ فغلاتهم أنكروا العلم والكتاب ، ومقتصدوم أنكروا عموم مشيئته وخلقته وقدرته ، وهؤلاء هم المعتزلة ومن وافقهم .

والفرقة الثانية : المشركية الذين أقروا بالقضاء والقدر ، وأنكروا الامر والنهي ؛ قال تعالى : (وقال الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمانا من شيء) فمن احتج على تعطيل الامر والنهي بالقدر فهو من هؤلاء ، وهذا قد كثر فيمن يدعي الحقيقة من المتصوفة .

والفرقة الثالثة : وهم الإبليسية الذين أقروا بالامرين ، لكن جعلوا هذا متافضاً من الرب — سبحانه وتعالى — وطعنوا في حكمته وعدله ، كما يذكر ذلك عن إبليس مقدمهم : كما نله أهل المقالات ، ونقل عن أهل الكتاب .

والمقصود أن هذا ما تقوله أهل الضلال : وأما أهل الهدى والفلاح :
فيؤمنون بهذا وهذا ، ويؤمنون بأن الله خالق كل شيء ، وربهم ومليكم ، وما شاء
كان وما لم يشأ لم يكن ، وهو على كل شيء قدير ، وأحاط بكل شيء علماً ،
وكل شيء أحصاه في امام مبين .

ويتضمن هذا الأصل من إثبات علم الله ، وقدرته ومشيته ، ووحدانيته
وربوبيته ، وأنه خالق كل شيء ، وربهم ومليكم : ما هو من أصول الإيمان .

ومع هذا فلا ينكرون ما خلقه الله من الأسباب ، التي يخلق بها المسبيات ؛
كما قال تعالى : (حتى إذا أقلت سحاباً ثقالاً سقناه لبلد ميت ، فأنزلنا به الماء ،
فأخرجنا به من كل الثمرات) وقال تعالى : (يهدي به الله من اتبع رضوانه
سبل السلام) وقال تعالى : (يضل به كثيراً ويهدي به كثيراً) فأخبر أنه يفعل
بالأسباب .

ومن قال : إنه يفعل عندها لا بها فقد خالف ما جاء به القرآن ، وأنكر
ما خلقه الله من القوى والطبائع ، وهو شبيه بانكار ما خلقه الله من القوى
التي في الحيوان ، التي يفعل الحيوان بها ، مثل قدرة العبد ، كما أن من جعلها هي
المبدعة لذلك فقد أشرك بالله وأضاف فعله إلى غيره .

وذلك أنه ما من سبب من الأسباب إلا وهو مفتقر إلى سبب آخر في
حصول مسيئه ، ولا بد من مانع يمنع مقتضاه ، إذا لم يدفعه الله عنه ، فليس في

الوجود شيء واحد مستقل بفعل شيء إذا شاء إلا الله وحده ، قال تعالى : (ومن كل شيء خلقنا زوجين لعلكم تذكرون) أى فتعلمون أن خالق الأزواج واحد .

ولهذا من قال : ان الله لا يصدر عنه إلا واحد — لأن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد — كان جاهلا ، فإنه ليس فى الوجود واحد صدر عنه وحده شيء — لا واحد ولا اثنان — إلا الله الذى خلق الأزواج كلها مما تنبت الأرض ومن أنفسهم وما لا يعلمون .

فالنار التى خلق الله فيها حرارة لا يحصل الاحتراق إلا بها ، وبمحل يقبل الاحتراق ؛ فإذا وقعت على السمندل والياقوت ونحوهما لم تحرقها ، وقد يطلى الجسم بما يمنع احتراقه .

والشمس التى يكون عنها الشعاع لا بد من جسم يقبل انعكاس الشعاع عليه ، فإذا حصل حاجز من سحاب أو سقف : لم يحصل الشعاع تحته ؛ وقد بسط هذا فى غير هذا الموضع .

والمقصود هنا : أنه لا بد من « الإيمان بالقدر » فإن الإيمان بالقدر من تمام التوحيد ، كما قال ابن عباس : هو نظام التوحيد ، فمن وحد الله وآمن بالقدر تم توحيده ، ومن وحد الله وكذب بالقدر نقض توحيده .

ولا بد من الإيمان بالشرع ، وهو الإيمان بالأمر والنهى والوعد والوعيد ، كما بعث الله بذلك رسله ، وأنزل كتبه .

والإنسان مضطر الى شرع في حياته الدنيا ، فإنه لا بد له من حركة يجلب بها منفعته ، وحركة يدفع بها مضرته ؛ والشرع هو الذى يميز بين الأفعال التى تنفعه ، والأفعال التى تضره ، وهو عدل الله فى خلقه ، ونوره بين عباده ؛ فلا يمكن الآدميين أن يعيشوا بلا شرع يميزون به بين ما يفعلونه ويتركونه .

وليس المراد بالشرع مجرد العدل بين الناس فى معاملاتهم ، بل الإنسان المنفرد لا بد له من فعل وترك ؛ فإن الإنسان همام حارث ، كما قال النبى صلى الله عليه وسلم « أصدق الأسماء حارث وهمام » وهو معنى قولهم متحرك بالإرادات ، فإذا كان له إرادة فهو متحرك بها ، ولا بد أن يعرف ما يريد ، هل هو نافع له أو ضار ؟ وهل يصلحه أو يفسده ؟ .

وهذا قد يعرف بعضه الناس بفطرتهم كما يعرفون انتفاعهم بالأكل والشرب ، وكما يعرفون ما يعرفون من العلوم الضرورية بفطرتهم ، وبعضهم يعرفونه بالاستدلال الذى يهتدون به بعقولهم ، وبعضه لا يعرفونه إلا بتعريف الرسل وبيانهم لهم وهدايتهم لهم .

وفى هذا المقام تكلم الناس فى أن الأفعال هل يعرف حسنها وقيحها بالعقل ، أم ليس لها حسن ولا قبيح يعرف بالعقل ؟ كما قد بسط فى غير هذا الموضع ، وبيننا ما وقع فى هذا الموضع من الاشتباه .

فإنهم اتفقوا على أن كون الفعل بلائم الفاعل أو ينافره يعلم بالعقل ، وحر

أن يكون الفعل سبباً لما يحبه الفاعل ويلتذ به ، وسيألف لما يغضه ويؤذيه وهذا القدر يعلم بالعقل تارة ، وبالشرع أخرى ، وبهما جميعاً أخرى ؛ لكن معرفة ذلك على وجه التفصيل ، ومعرفة الغاية التي تكون عاقبة الأفعال : من السعادة والشقاوة في الدار الآخرة ، لا تعرف إلا بالشرع .

فما أخبرت به الرسل من تفاصيل اليوم الآخر وأمرت به من تفاصيل الشرائع لا يعلمه الناس بعقولهم ، كما أن ما أخبرت به الرسل من تفصيل أسماء الله وصفاته لا يعلمه الناس بعقولهم ، وإن كانوا قد يعلنون بعقولهم جمال ذلك .

وهذا التفصيل الذي يحصل به الإيمان وجاء به الكتاب هو ما دل عليه قوله تعالى : (وكذلك أوحينا إليك روحاً من أمرنا ما كنت تدري ما الكتاب ولا الإيمان ، ولكن جعلناه نوراً نهدى به من نشاء من عبادنا) وقوله تعالى : (قل إن ضللت فإنا أنا أضل على نفسي وإن اهتديت فبما يوحي إلي ربّي إنه سميع قريب) وقوله تعالى : (قل إنما أنذركم بالوحي) .

ولكن توهمت طائفة أن للحسن والقبح معنى غير هذا ، وأنه يعلم بالعقل ، وقابلتهم طائفة أخرى ظنت أن ما جاء به الشرع من الحسن والقبح : يخرج عن هذا ، فكلتا الطائفتين اللتين أثبتا الحسن والقبح العقليين أو الشرعيين ، وأخرجتا عن هذا القسم غلطت .

ثم إن كلتي الطائفتين لما كانتا تنكر أن يوصف الله بالمحبة والرضا ،
والسخط والفرح ، ونحو ذلك مما جاءت به النصوص الإلهية ودلت عليه
الشواهد العقلية : تنازعا بعد اتفاقهم على أن الله لا يفعل ما هو منه قبيح
هل ذلك متمتع لذاته ، وأنه لا يتصور قدرته على ما هو قبيح ، وأنه سبحانه
منزه عن ذلك ، لا يفعله لمجرد القبح العقلي الذي أثبتوه ؟ على قولين .

والقولان في الانحراف من جنس القولين المتقدمين ، أولئك لم يفرقوا
في خلقه وأمره بين الهدى والضلال ، والطاعة والمعصية ، والأبرار والفجار ،
وأهل الجنة وأهل النار ، والرحمة والعذاب ؛ فلا جعلوه محموداً على ما فعله من
العدل أو متركه من الظلم ، ولا ما فعله من الإحسان والنعمة ، ومتركه من
التعذيب والنعمة .

والآخرون زهوه بناء على القبح العقلي الذي أثبتوه ، ولا حقيقة له ،
وسووه بخلقهم فيما يحسن ويقبح ، وشبهوه بعباده فيما يأمر به وينهى عنه .

فن نظر الى القدر فقط ، وعظم الفناء في توحيد الربوبية ، ووقف عند
الحقيقة الكونية : لم يميز بين العلم والجهل ، والصدق والكذب ، والبر
والفجور ، والعدل والظلم ، والطاعة والمعصية ، والهدى والضلال ، والرشاد
والغى ، وأولياء الله وأعدائه ، وأهل الجنة وأهل النار .

وهؤلاء مع أنهم مخالفون بالضرورة لكتب الله ، ودينه وشرائعه ، فهم

مخالفون أيضاً لضرورة الحس والذوق ، وضرورة العقل والقياس ، فإن أحدهم لا بد أن يلتذ بشيء ويتألم بشيء ، فيميز بين ما يأكل ويشرب ، وما لا يأكل ولا يشرب ، وبين ما يؤذيه من الحر والبرد ، وما ليس كذلك ، وهذا التمييز بين ما ينفعه ويضره هو الحقيقة الشرعية الدينية .

ومن ظن أن البشر ينتهى إلى حد يستوى عنده الأمران دائماً : فقد افترى وخالف ضرورة الحس ؛ ولكن قد يعرض للإنسان بعض الأوقات عارض ، كالسكر والإغماء ونحو ذلك مما يشغل عن الإحساس ببعض الأمور ، فأما أن يسقط إحساسه بالكلية مع وجود الحياة فيه فهذا ممتنع ، فإن النائم لم يفقد إحساس نفسه ، بل يرى في منامه ما يسوقه تارة ، وما يسره أخرى .

فالأحوال التي يعبر عنها بالاصطلام والفناء والسكر ونحو ذلك ، إنما تتضمن عدم الإحساس ببعض الأشياء دون بعض ، فهي مع نقص صاحبها — لضعف تمييزه — لا تنتهى إلى حد يسقط فيه التمييز مطلقاً ، ومن نفي التمييز في هذا المقام مطلقاً ، وعظم هذا المقام فقد غلط في الحقيقة الكونية والدينية : قدرأ وشرعاً ، وغلط في خلق الله وفي أمره حيث ظن أن وجود هذا ؛ لاوجود له ، وحيث ظن أنه ممدوح ، ولا مدح في عدم التمييز : العقل والمعرفة .

وإذا سمعت بعض الشيوخ يقول : أريد أن لا أريد ، أو أن العارف لاحظ له ، وأنه يصير كالميت بين يدي الغاسل ونحو ذلك ، فهذا إنما يمدح

منه سقوط إرادته التي يؤمر بها وعدم حظه الذي لم يؤمر بطلبه ، وأنه كالميت في طلب ما لم يؤمر بطلبه ، وترك دفع ما لم يؤمر بدفعه .

ومن أراد بذلك أنه تبطل إرادته بالكلية وأنه لا يحس باللذة والألم ؛
والنافع والضار ، فهذا مخالف لضرورة الحس والعقل .

ومن مدح هذا فهو مخالف لضرورة الدين والعقل .

والفناء يراد به ثلاثة أمور :

أحدها : هو الفناء الديني الشرعي الذي جاءت به الرسل ، وأنزلت به الكتب ، وهو أن يفنى عما لم يأمر الله به بفعل ما أمر الله به : فيفنى عن عبادة غيره بعبادته ، وعن طاعة غيره بطاعته وطاعة رسوله ، وعن التوكل على غيره بالتوكل عليه ، وعن محبة ما سواه بمحبته ومحبة رسوله ؛ وعن خوف غيره بخوفه ، بحيث لا يتبع العبد هواه بغير هدى من الله ، وبحيث يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ، كما قال تعالى : (قل إن كان آباؤكم وأبناءكم وإخوانكم ، وأزواجكم وعشيرتكم ، وأموال اقترفتموها ، وتجارة تخشون كسادها ، ومساكن ترضونها : أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله : فمربصوا حتى يأتي الله بأمره) فهذا كله هو ما أمر الله به ورسوله .

وأما (الفناء الثاني) : وهو الذي يذكره بعض الصوفية ، وهو أن يفنى عن شهود ما سوى الله تعالى ، يفنى بمعبوده عن عبادته وبمذكوره عن ذكره

وبعروفه عن معرفته ، بحيث قد يغيب عن شهود نفسه لما سوى الله تعالى ،
فهذا حال ناقص قد يعرض لبعض السالكين ، وليس هو من لوازم طريق الله .

ولهذا لم يعرف مثل هذا للنبي صلى الله عليه وسلم وللسابقين الأولين ،
ومن جعل هذا نهاية السالكين ، فهو ضال ضالاً مبيناً ، وكذلك من جعله
من لوازم طريق الله فهو مخطئ ، بل هو من عوارض طريق الله التي تعرض
لبعض الناس دون بعض ، ليس هو من اللوازم التي تحصل لكل سالك .

وأما الثالث : فهو الفناء عن وجود السوى ، بحيث يرى أن وجود المخلوق
هو عين وجود الخالق ، وأن الوجود واحد بالعين ، فهو قول أهل الإلحاد
والإتحاد ، الذين هم من أضل العباد .

وأما مخالفتهم لضرورة العقل والقياس : فإن الواحد من هؤلاء لا يمكنه
أن يطرد قوله ، فإنه إذا كان مشاهداً للقدر من غير تمييز بين المأمور والمحذور
فعومل بموجب ذلك ، مثل أن يضرب ويجماع ، حتى يتبطل بعض الأوصاف
والأوجاع ، فإن لام من فعل ذلك به وعابه فقد نقض قوله وخرج عن أصل
مذهبه ، وقيل له : هذا الذي فعله مقضى مقدور ، خلق الله وقدره ومشيته :
متناول لك وله وهو يعمك ، فإن كان القدر حجة لك فهو حجة لهذا . والا
فليس بحجة لا لك ولا له .

فقد تبين بضرورة العقل فساد قول من ينظر الى القدر ، ويعرض

عن الأمر والنهي ، والمؤمن مأمور بأن يفعل المأمور ويترك المحظور ، ويصبر على المقدور ، كما قال تعالى : (وان تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئا) .

وقال في قصة يوسف : (انه من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين)
فالتقوى فعل ما أمر الله به . وترك ما نهى الله عنه ، ولهذا قال الله تعالى : (فاصبر
ان وعد الله حق واستغفر لذنبك وسبح بحمد ربك بالنعنى والابكار) .

فأمره مع الاستغفار بالصبر ؛ فإن العباد لا بد لهم من الاستغفار أولهم
وآخرهم ، قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : « يا أيها الناس !
توبوا الى ربكم ، فالذى نفسى بيده إني لأستغفر الله وأتوب اليه في اليوم أكثر
من سبعين مرة » وقال : « انه ليغان على قلبي ، وإني لأستغفر الله وأتوب اليه
في اليوم مائة مرة » .

وكان يقول « اللهم اغفر لي خطيئتي وجهلي ، واسرائي في أمرى ، وما أنت
أعلم به مني ؛ اللهم اغفر لي خطيئتي وعمدي ، وهزلي وجدى ، وكل ذلك
عندي ؛ اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت ، وما أنت
أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر » .

وقد ذكر عن آدم أبي البشر انه استغفر ربه وتاب اليه ، فاجتبه ربه
فتاب عليه وهداه ؛ وعن ابليس أبي الجن - لعنه الله - انه أصر متعلقا بالقدر فلعنه
وأقصاه ، فمن أذنب وتاب وندم فقد أشبه أباه ، ومن أشبه أباه فسا ظم ،

قال الله تعالى : (وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولاً ؛ لعذب الله المنافقين والمنافقات والمشركين والمشركات ويتوب الله على المؤمنين والمؤمنات وكان الله غفوراً رحيماً) .

ولهذا قرن الله سبحانه بين التوحيد والإستغفار في غير آية ، كما قال تعالى : (فاعلم أنه لا إله إلا الله واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات) وقال تعالى : (فاستقيموا إليه واستغفروه) وقال تعالى : (الر كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير ، ألا تعبدوا إلا الله انى لكم منه نذير وبشير وأن استغفروا ربكم ثم توبوا إليه يمتعكم متاعاً حسناً إلى أجل مسمى) .

وفي الحديث الذى رواه ابن أبى عاصم وغيره : « يقول الشيطان أهلكك الناس بالذنوب وأهلكونى بلا إله إلا الله والإستغفار ؛ فلما رأيت ذلك بثت فيهم الأهواء فهم يذنبون ولا يتوبون لأنهم يحسبون انهم يحسنون صنعا » .

وقد ذكر سبحانه عن ذى النون انه نادى فى الظلمات أن لا إله إلا أنت سبحانه إني كنت من الظالمين ، قال تعالى : (فاستجبنا له ونجيناه من الغم وكذلك تنجى المؤمنين) قال النبى صلى الله عليه وسلم « دعوة أخى ذى النون ما دعا بها مكروب الا فرج الله كربته » .

وجماع ذلك انه لا بد له فى الأمر من أصلين ، ولا بد له فى القدر من أصلين .

ففي «الأمر» عليه الإجهاد في الإمتثال علماً وعملاً ، فلا تزال تجتهد في العلم بما أمر الله به والعمل بذلك .

ثم عليه أن يستغفر ويتوب من تفريطه في المأمور وتعديه الحدود .

ولهذا كان من المشروع أن يختم جميع الاعمال بالإستغفار ، فكان النبي صلى الله عليه وسلم إذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثاً ، وقد قال الله تعالى : (والمستغفرين بالاسحار) فقاموا بالليل وختموه بالإستغفار ، وآخر سورة نزلت قول الله تعالى : (إذا جاء نصر الله والفتح * ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجا * فسبح بحمد ربك واستغفره أنه كان تواباً) وفي الصحيح أنه كان صلى الله عليه وسلم يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده : « سبحانك اللهم ربنا وبحمدك ، اللهم اغفر لي » يتأول القرآن .

وأما في «القدر» فعليه أن يستعين بالله في فعل ما أمر به ، ويتوكل عليه ويدعوه ؛ ويرغب اليه ، ويستعيذ به ويكون مفتقراً إليه في طلب الخير وترك الشر .

وعليه³ أن يصبر على المقدور ، ويعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه ، وما أخطأه لم يكن ليصيبه ؛ وإذا آذاه الناس علم أن ذلك مقدر عليه .

ومن هذا الباب احتجاج آدم وموسى لما قال : يا آدم أنت أبو البشر خلقك الله بيدد ، ونفخ فيك من روحه ، وأسجد لك ملائكته ؛ لماذا أخرجتنا

ونفسك من الجنة؟ فقال له آدم : أنت موسى الذى اصطفاك الله بكلامه فيكم وجدت مكتوباً على من قبل أن أخلق : (وعصى آدم ربه فغوى) قال : بكذا وكذا ، ففج آدم موسى .

وذلك أن موسى لم يكن عتبه لآدم لأجل الذنب ، فان آدم قد كان تاب منه ، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له ؛ ولكن لأجل المصيبة التى لحقتهم من ذلك .

وهم مأمورون أن ينظروا إلى القدر فى المصائب ، وأن يستغفروا من المعائب كما قال تعالى : (فاصبر إن وعد الله حق واستغفر لذنبك) .

فمن راعى الأمر والقدر كما ذكر : كان عابداً لله مطيعاً له ، مستعيناً به ، متوكلاً عليه ، من الذين أنعم الله عليهم من النبين ، والصديقين ، والشهداء ، والصالحين ؛ وحسن أولئك رفيقاً .

وقد جمع الله سبحانه بين هذين الأصلين فى مواضع كقوله : (إياك نعبد وإياك نستعين) وقوله : (فاعبده وتوكل عليه) وقوله : (عليه توكلت وإليه أنيب) وقوله : (ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب ، ومن يتوكل على الله فهو حسبه إن الله بالغ أمره قد جعل الله لكل شىء قدراً) .

فالعبادة لله والاستعانة به ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول عند الأضحية

« اللهم منك ولك » ، فاللم يكن بالله لا يكون ؛ فانه لا حول ولا قوة إلا بالله
وما لم يكن لله فلا ينفع ولا يدوم .
ولا بد في عبادته من أصلين .
(أحدهما) إخلاص الدين له :

(والثاني) موافقة أمره الذي بعث به رسله ؛ ولهذا كان عمر بن الخطاب
رضي الله عنه يقول في دعائه : اللهم اجعل عملي كله صالحاً ، واجعله لوجهك
خالصاً ، ولا تجعل لأحد فيه شيئاً ؛ وقال الفضيل بن عياض في قوله تعالى :
(ليلوكم أيكم أحسن عملاً) قال : أخلصه وأصوبه ، قالوا يا أبا علي : ما أخلصه
وأصوبه ؟ قال : إذا كان العمل خالصاً ولم يكن صواباً لم يقبل ، وإذا كان
صواباً ولم يكن خالصاً لم يقبل حتى يكون خالصاً صواباً ؛ والخالص أن يكون
لله ، والصواب أن يكون على السنة .

ولهذا ذم الله المشركين في القرآن على اتباع ما شرع لهم شركاؤهم من الدين
ما لم يأذن به الله من عبادة غيره ، وفعل ما لم يشرعه من الدين ، كما قال تعالى :
(أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ؟) كما ذمهم على أنهم حرموا
ما لم يحرمه الله .

والدين الحق أنه لا حرام إلا ما حرمه الله ، ولا دين إلا ما شرعه .

ثم إن الناس في عبادته واستعانته على أربعة أقسام : —

فالمؤمنون المتقون هم له وبه ، يعبدونه ويستعينونه .

وظائفة تعبد من غير استعانة ولا صبر ، فتجد عند أحدهم تحرياً للطاعة والورع ولزوم السنة ؛ لكن ليس لهم توكل واستعانة وصبر ؛ بل فيهم عجز وجزع .

وظائفة فيهم استعانة وتوكل وصبر ، من غير استقامة على الأمر ، ولا متابعة للسنة ، فقد يمكن أحدهم ويكون له نوع من الحال باطنياً وظاهراً ، ويعطى من المكاشفات والتأثيرات ما لم يعطه الصنف الأول ، ولكن لا عاقبة له ، فإنه ليس من المتقين ، والعاقبة للتقوى ؛ فالأولون لهم دين ضعيف ولكنه مستمر باق ؛ إن لم يفسده صاحبه بالجرع والعجز ؛ وهؤلاء لأحدهم حال وقوة ، ولكن لا يبق له إلا ما وافق فيه الأمر واتباع فيه السنة .

وشر الأقسام من لا يعبد ولا يستعينه ؛ فهو لا يشهد أن عليه لله ولا أنه بالله .

فالمعتزلة ونحوهم — من القدرية الذين أنكروا القدر — هم في تعظيم الأمر والنهي والوعد والوعيد خير من هؤلاء الجبرية القدرية ، الذين يعرضون عن الشرع ، والأمر والنهي .

والصوفية هم في القدر ومشاهدة توحيد الربوبية : خير من المعتزلة ، ولكن فيهم من فيه نوع بدع ، مع إعراض عن بعض الأمر والنهي . والوعد والوعيد ،

حتى يجعلوا الغاية هى مشاهدة توحيد الربوبية والفناء فى ذلك ، ويصيرون
أيضاً معترلين لجماعة المسلمين وستهم ، فهم معترلة من هذا الوجه .

وقد يكون ما وقعوا فيه من البدعة شراً من بدعة أولئك المعترلة ، وكلتا
الطائفتين نشأت من البصرة .

وإنما دين الله ما بعث به رسله ، وأنزل به كتبه ، وهو الصراط
المستقيم ، وهو طريقة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، خير القرون
وأفضل الأمة وأكرم الخلق على الله تعالى بعد النبيين ، قال تعالى :
(والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار ، والذين اتبعوهم بإحسان
رضى الله عنهم ورضوا عنه) فرضى عن السابقين الأولين رضاً مطلقاً ، ورضى
عن التابعين لهم بإحسان .

وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم فى الأحاديث الصحيحة : « خير القرون
القرن الذى بعثت فيه ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » .

وكان عبد الله بن مسعود رضى الله عنه يقول : من كان منكم مستناً فليستن
بمن قد مات ، فإن الحى لا تؤمن عليه الفتنة ؛ أولئك أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم أبر هذه الأمة قلوباً ، وأعمقها علماً ، وأقلها تكلفاً ؛ قوم
اختارهم الله لصحبة نبيه صلى الله عليه وسلم ، وإقامة دينه ، فاعرفوا لهم حقهم ،
وتمسكوا بهديهم ، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم .

وقال حذيفة بن اليمان رضى الله عنهما : يا معشر القراء ! استقيموا وخذوا طريق من كان قبلكم ، فوالله لئن اتبعتموهم لقد سبقتم سبقاً بعيداً ، ولئن أخذتم يميناً وشمالاً لقد ضللتهم ضلالاً بعيداً .

وقد قال عبد الله بن مسعود رضى الله عنه : خط لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطاً ، وخط حوله خطوطاً عن يمينه وشماله ، ثم قال : « هذا سبيل الله ، وهذه سبل ، على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه ، ثم قرأ (وأن هذا صراطى مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله) وقد أمرنا سبحانه أن نقول فى صلاتنا (اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين) .

وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « اليهود مغضوب عليهم ، والنصارى ضالون » ، وذلك أن اليهود عرفوا الحق ولم يتبعوه ، والنصارى عبدوا الله بغير علم .

ولهذا كان يقال : تعوذوا بالله من فتنه العالم الفاجر والعابد الجاهل ، فان فتنهما فتنه لكل مفتون ؛ وقال تعالى : (فاما يأتينكم منى هدى فمن اتبع هداى فلا يضل ولا يشقى . ومن اعرض عن ذكرى فان له معيشة ضنكاً) قال ابن عباس رضى الله عنهما : تكفل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه أن لا يضل فى الدنيا ولا يشقى فى الآخرة وقرأ هذه الآية .

وكذلك قوله تعالى : (الم ، ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين *
الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة وما رزقناهم ينفقون * والذين يؤمنون
بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون * أولئك على هدى
من ربهم وأولئك هم المفلحون) فأخبر أن هؤلاء مهتدون مفلحون ، وذلك
خلاف المغضوب عليهم والضالين .

فنسأل الله العظيم أن يهدينا وسائر اخواننا صراطه المستقيم ؛ صراط الذين
أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين ، والشهداء والصالحين ، وحسن أولئك
 رفيقاً ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

سئل شيخ الإسلام رحمه الله :-

أحد قضاة واسط^(١) أن يكتب له عقيدة ، تكون
عمدة له وأهل بيته .

فأجابه :-

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى
بالله شهيداً ؛ وأشهد أن لا إله إلا الله وحده ، لا شريك له : إقراراً به وتوحيداً ؛
وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم
تسليماً مزيداً .

أما بعد : فهذا اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة إلى قيام الساعة - أهل السنة
والجماعة - وهو : الإيمان بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسله ، والبعث بعد الموت ،
والإيمان بالقدر : خيره وشره .

ومن الإيمان بالله : الإيمان بما وصف به نفسه في كتابه ، وبما وصفه

(١) سميت الراسطية .

به رسوله محمد صلى الله عليه وسلم ، من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير
تكيف ولا تمثيل ، بل يؤمنون بأن الله سبحانه : (ليس كمثل شيء وهو
السميع البصير) .

فلا ينفون عنه ما وصف به نفسه ، ولا يحرفون الكلم عن مواضعه ،
ولا يلحدون في أسماء الله وآياته ، ولا يكيفون ولا يمثلون صفاته بصفات خلقه ،
لأنه سبحانه لا سمي له ، ولا كفو له ، ولا ند له ، ولا يقاس بخلقه - سبحانه
وتعالى - فإنه سبحانه أعلم بنفسه وبغيره ، وأصدق قولا ، وأحسن حديثا
من خلقه .

ثم رسله صادقون ومصدقون^(١) ؛ بخلاف الذين يقولون عليه ما لا يعلمون ،
ولهذا قال سبحانه وتعالى : (سبحانه ربك رب العزة عما يصفون * وسلام على
المرسلين * والحمد لله رب العالمين) فسيح نفسه عما وصفه به المخالفون للرسل ،
وسلم على المرسلين ، لسلامة ما قالوه من النقص والعيب .

وهو سبحانه قد جمع فيما وصف وسمى به نفسه بين النفي والآثبات ، فلا
عدول لأهل السنة والجماعة عما جاء به المرسلون ؛ فإنه الصراط المستقيم ،
صراط الذين أنعم الله عليهم : من النبيين ، والصديقين ، والشهداء ، والصالحين .
وقد دخل في هذه الجملة ما وصف به نفسه في سورة الإخلاص التي تعدل

(١) نسخة : مصدقون .

ثلث القرآن ، حيث يقول : (قل هو الله أحد * الله الصمد * لم يلد ولم يولد * ولم يكن له كفواً أحد) .

وما وصف به نفسه في أعظم آية في كتابه حيث يقول : (الله لا إله إلا هو الحي القيوم ؛ لا تأخذه سنة ولا نوم ، له ما في السموات وما في الأرض ، من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه ؟ يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ؛ ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء وسع كرسيه السموات والأرض ، ولا يؤوده حفظهما — أى لا يكرئه ولا يشغله — وهو العلى العظيم) ؛ ولهذا كان من قرأ هذه الآية في ليلة لم يزل عليه من الله حافظ ، ولا يقربه شيطان حتى يصبح . وقوله سبحانه : (وتوكل على الحى الذى لا يموت) .

وقوله سبحانه : (هو الأول والآخر والظاهر والباطن . وهو بكل شيء عليم) وقوله : (وهو العليم الخبير)^(١) (يعلم ما يلج في الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها) (وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها إلا هو ، ويعلم ما فى البر والبحر ، وما تسقط من ورقة إلا يعلمها ، ولا حبة فى ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس إلا فى كتاب مبين) وقوله : (وما تحمل من أثى ولا تضع إلا بعلمه) وقوله : (لتعلموا أن الله على كل شيء قدير ، وأن الله قد أحاط بكل شيء علماً) .

(١) نسخه : (وهو الحكيم الخبير) .

وقوله : (إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين) وقوله : (ليس كمثل شيء وهو السميع البصير) وقوله : (إن الله نعمًا يعظمكم به إن الله كان سميعاً بصيراً) .

وقوله : (ولو لا اذ دخلت جنتك قلت ما شاء الله لا قوة الا بالله) وقوله : (ولو شاء الله ما اقتل الذين من بعدهم من بعد ما جاءتهم اليينات ولكن اختلفوا فمنهم من آمن ومنهم من كفر ولو شاء الله ما اقتلوا ، ولكن الله يفعل ما يريد) وقوله : (أحلت لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى عليكم غير على الصيد وأنتم حرم إن الله يحكم ما يريد) وقوله : (فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام، ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقاً حرجاً كأنما يصعد في السماء) .

وقوله : (وأحسنوا إن الله يحب المحسنين) (وأقسطوا إن الله يحب المقسطين) (فاستقاموا لكم فاستقيموا لهم إن الله يحب المتقين) (إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين) وقوله : (قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله) وقوله : (فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه) وقوله : (إن الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفاً كأنهم بنيان مرصوص) . وقوله : (وهو الغفور الودود) .

وقوله : (بسم الله الرحمن الرحيم) (ربنا وسعت كل شيء رحمة وعلماً) (وكان بالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا) (ورحمتي وسعت كل شيء) (كتب ربكم على نفسه الرحمة) (وهو الغفور الرحيم) (فالله خير حافظاً وهو أرحم الراحمين) .

وقوله : (رضى الله عنهم ورضوا عنه) وقوله : (ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها ، وغضب الله عليه ولعنه) وقوله : (ذلك بأنهم اتبعوا ما أسخط الله وكرهوا رضوانه) وقوله : (فلما آسفونا انتقمنا منهم) وقوله : (ولكن كره الله انبعاثهم فنبطهم) وقوله : (كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون) .

وقوله : (هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكة وقضى الامر؟) وقوله (هل ينظرون إلا أن تأتيهم الملائكة أو يأتي ربك أو يأتي بعض آيات ربك؟ يوم يأتي بعض آيات ربك) (كلا إذا دكت الأرض دكا دكا . وجاء ربك والملك صفاً صفاً) (ويوم تشقق السماء بالغمام ونزل الملائكة تنزيلاً) .

وقوله : (ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام) (كل شيء هالك إلا وجهه) .
وقوله : (ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي) (وقالت اليهود يدا الله مغولة غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا ، بل يدها مبسوطتان ينفق كيف يشاء) .

وقوله : (واصبر لحكم ربك فإنك بأعيننا) (وحملناه على ذات ألواح ودسر * تجري بأعيننا جزاء لمن كان كفر) (وألقيت عليك حبة منى ولتصنع على عيني) .

وقوله : (قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي الى الله ، والله يسمع تجاوركما ان الله سميع بصير) (لقد سمع الله قول الذين قالوا ان الله فقير

ونحن أغنياء) (أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم ؟ بلى ، ورسلنا
لديهم يكتبون) .

وقوله : (إني معكما أسمع وأرى) وقوله : (ألم يعلم بأن الله يرى ؟) (الذي
يراك حين تقوم وتقبلك في الساجدين انه هو السميع العليم) (وقل اعملوا ،
فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) .

وقوله : (وهو شديد المحال) وقوله : (ومكروا ومكر الله ، والله خير
الماكرين) وقوله (ومكروا مكرآ ومكرنا مكرآ وهم لا يشعرون) وقوله : (انهم
يكيدون كيدآ ، وأكيد كيدآ) .

وقوله : (ان تبدؤوا خيراً أو تخفوه أو تعفوا عن سوء فإن الله كان عفواً قديراً)
(وليعفوا وليصفحوا ، ألا تحبون أن يغفر الله لكم ؟ والله غفور رحيم) .

وقوله : (ولله العزة ولرسوله) وقوله عن ابليس : (فبعتك لأغوينهم
أجمعين) .

وقوله : (تبارك اسم ربك ذى الجلال والاكرام) .

وقوله : (فاعبده واصطبر لعبادته ؛ هل تعلم له سمياً ؟) (ولم يكن له كفواً
أحد) (فلا تجعلوا لله أنداداً وأتمّ تعملون) (ومن الناس من يتخذ من دون الله
أنداداً يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حبا لله) (وقل الحمد لله الذي لم يتخذ

ولداً ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي من الدن وكبره تكبيراً) (يسج
 لله ما في السموات وما في الأرض . له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير)
 (تبارك الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً * الذي له ملك السموات
 والأرض ولم يتخذ ولداً ولم يكن له شريك في الملك وخلق كل شيء فقدره تقديراً)
 (ما اتخذ الله من ولد ، وما كان معه من إله ، إذا أنهب كل إله بما خلق ،
 ولعلا بعضهم على بعض ، سبحان الله عما يصفون = عالم الغيب والشهادة
 فتعالى عما يشركون) (فلا تضربوا لله الأمثال ، إن الله يعلم وأتم
 لا تعلمون) (قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغى
 بغير الحق ، وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً ، وأن تقولوا على الله
 ما لا تعلمون) .

وقوله : (الرحمن على العرش استوى) (ثم استوى على العرش) في ستة
 مواضع : في سورة الأعراف قوله : (ان ربكم الله الذي خلق السموات
 والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش) ، وقال في سورة يونس عليه
 السلام : (ان ربكم الله الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى
 على العرش) ، وقال في سورة الرعد : (الله الذي رفع السموات بغير عمد
 ترونها ثم استوى على العرش) وقال في سورة طه : (الرحمن على العرش
 استوى) وقال في سورة الفرقان : (ثم استوى على العرش الرحمن) ،
 وقال في سورة آلم السجدة : (الله الذي خلق السموات والأرض وما بينهما

في ستة أيام ثم استوى على العرش) وقال في سورة الحديد : (هو الذى خلق السموات والارض في ستة أيام ثم استوى على العرش).

وقوله : (يا عيسى انى متوفيك ورافعك الى) (بل رفعه الله اليه) اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه) (يا هامان ابن لى صرحاً لعلى أبلغ الاسباب ، أسباب السموات ، فأطلع الى اله موسى ، وانى لأظنه كاذباً) (أأنتم من فى السماء أن يخسف بكم الارض فإذا هى تمور ؟ أم أنتم من فى السماء أن يرسل عليكم حاصباً ؟ فستعلمون كيف نذير) .

وقوله : (هو الذى خلق السموات والارض في ستة أيام ثم استوى على العرش ، يعلم ما يلج فى الارض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها . وهو معكم أينما كنتم ، والله بما تعملون بصير) (ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم ، ولا خمسة الا هو سادسهم ، ولا أدنى من ذلك ولا أكثر الا هو معهم أينما كانوا ، ثم ينبئهم بما عملوا يوم القيامة . ان الله بكل شىء عليم) .

وقوله : (لا تحزن ، ان الله معنا) (انى معكأ أسمع وأرى) (ان الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون) (واصبروا ان الله مع الصابرين) (كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله والله مع الصابرين) .

وقوله : (ومن أصدق من الله حديثاً ؟) (ومن أصدق من الله قيلاً ؟) (واذا قال الله يا عيسى بن مريم) (وتمت كلمة ربك صدقاً وعدلاً) (وكلم الله

موسى تكليماً) (منهم من كلم الله) (ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه) (ونادياه من جانب الطور الايمن وقربناه نجياً) (واذ نادى ربك موسى : أن اتت القوم الظالمين) (وناداهما ربهما ألم أنهما عن تلكا الشجرة ؟) (ويوم يناديهم فيقول أين شركائ الذين كنتم تزعمون ؟) (ويوم يناديهم فيقول : ماذا أجبتم المرسلين ؟) (وان أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله) (وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه وهم يعلمون) (يريدون أن يبدلوا كلام الله قل لن تتبعونا ؛ كذلك قال الله من قبل) (واتل ما أوحى إليك من كتاب ربك لا مبدل لكلماته) (ان هذا القرآن يقصص على بنى اسرائيل أكثر الذى هم فيه يختلفون) .

(وهذا كتاب أنزلناه مبارك) (لو أنزلنا هذا القرآن على جبل لرأته خاشعاً متصدعاً من خشية الله) (واذا بدلنا آية مكان آية - والله أعلم بما ينزل - قالوا إنما أنت مفتر بل أكثرهم لا يعلمون . قل نزله روح القدس من ربك بالحق ليثبت الذين آمنوا وهدى وبشرى للسلبيين . ولقد نعلم أنهم يقولون : إنما يعلمه بشر، لسان الذى يلحدون اليه أعجى . وهذا لسان عربى مبين) .

وقوله : (وجوه يومئذ ناضرة ، إلى ربها ناظرة) (على الآرائك ينظرون) (للذين أحسنوا الحسنى وزيادة) (لهم ما يشاءون فيها ولدينا مزيد) .

وهذا الباب فى كتاب الله تعالى كثير ، من تدبر القرآن طالباً للهدى منه تبين له طريق الحق .

فصل

في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم^(١)

فالسنة تفسر القرآن وتبينه ، وتدلل عليه ، وتعتبر عنه ؛ وما وصف الرسول صلى الله عليه وسلم به ربه عز وجل من الأحاديث الصحاح التي تلقاها أهل المعرفة بالقبول وجب الإيمان بها كذلك .

مثل قوله صلى الله عليه وسلم : « ينزل ربنا إلى سماء الدنيا كل ليلة ، حين يبقئ ثلث الليل الآخر ، فيقول : من يدعوني فأستجب له ؟ من يسألني فأعطيه ؟ من يستغفرني فأغفر له ؟ » متفق عليه .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « لله أشد فرحا بتوبة عبده من أحدكم براحلته » الحديث متفق عليه .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر كلامهما يدخل الجنة » متفق عليه .

(١) في نسخة : ثم سنة رسول الله . . الخ بدون « فصل » :

وقوله: «عجب ربنا من قنوط عباده وقرب غيره، ينظر إليكم أزلين قنطين، فيظل يضحك، يعلم أن فرجكم قريب» حديث حسن.

وقوله صلى الله عليه وسلم «لا تزال جهنم يلقى فيها وهي تقول: هل من مزيد؟ حتى يضع رب العزة فيها رجله» — وفي رواية: عليها قدمه — فينزوى بعضها إلى بعض، وتقول: قط قط، متفق عليه.

وقوله صلى الله عليه وسلم: «يقول الله تعالى: يا آدم! فيقول: ليك وسعديك. فينادى بصوت: إن الله يأمرك أن تخرج من ذريتك بعثاً إلى النار» متفق عليه وقوله: «ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان». وقوله صلى الله عليه وسلم في رقية المريض: «ربنا الله الذي في السماء، تقدس اسمك، أمرك في السماء والأرض كما رحمتك في السماء اجعل رحمتك في الأرض. اغفر لنا حوبنا وخطايانا، أنت رب الطيبين، أنزل رحمة من رحمتك وشفاء من شفائك على هذا الوجع، فيقرأ» حديث حسن. رواه أبو داود وغيره.

وقوله: «ألا تأمنون وأنا أمين من في السماء» حديث صحيح. وقوله: «والعرش فوق الماء والله فوق العرش، وهو يعلم ما أنتم عليه» حديث حسن رواه أبو داود وغيره. وقوله صلى الله عليه وسلم للجارية: «أين الله؟ قالت: في السماء. قال: من أنا؟ قالت أنت رسول الله. قال: أعظمها فإنها مؤمنة» رواه مسلم.

وقوله : « أفضل الإيمان : أن تعلم أن الله معك حيثما كنت » حديث حسن ،

وقوله : « إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يصق قبل وجهه ، ولا عن يمينه ، فإن الله قبل وجهه ، ولكن عن يساره أو تحت قدمه » متفق عليه .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « اللهم رب السموات السبع ورب العرش العظيم ، ربنا ورب كل شيء ، فالق الحب والنوى ، منزل التوراة والإنجيل والقرآن ؛ أعوذ بك من شر نفسى ومن شر كل دابة أنت آخذ بناصيتها ، أنت الأول فليس قبلك شيء ، وأنت الآخر فليس بعدك شيء ؛ وأنت الظاهر فليس فوقك شيء ، وأنت الباطن فليس دونك شيء ، اقض عنى الدين وأغننى من الفقر » رواه مسلم .

وقوله لما رفع أصحابه أصواتهم بالذكر : « أيها الناس اربعوا على أنفسكم فإنكم لا تدعون أصم ولا غائباً ، إنما تدعون سميعاً قريباً إن الذى تدعونه أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته » متفق عليه .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « إنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر لا تضامون فى رؤيته ، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل غروبها : فافعلوا » متفق عليه .

إلى أمثال هذه الأحاديث التى يخبر فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ربه بما يخبر به .

فإن الفرقة الناجية — أهل السنة والجماعة — يؤمنون بذلك ، كما يؤمنون بما أخبر الله به في كتابه العزيز ، من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير تكييف ولا تمثيل ؛ بل هم الوسط في فرق الامة ، كما أن الامة هي الوسط في الأمم .
فهم وسط في (باب صفات الله) سبحانه وتعالى بين أهل التعطيل الجهمية ؛ وأهل التمثيل المشبهة .

وهم وسط في (باب أفعال الله تعالى) بين القدرية والجبرية .
وفي باب (وعيد الله) بين المرجئة والوعيدية : من القدرية وغيرهم .
وفي (باب أسماء الإيمان والدين) بين الحرورية والمعتزلة ، وبين المرجئة والجهمية .
وفي أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم : بين الروافض والخوارج .

فصل

وقد دخل فيما ذكرناه من الإيمان بالله : الإيمان بما أخبر الله به في كتابه ، وتواتر عن رسوله صلى الله عليه وسلم ، وأجمع عليه سلف الأمة : من أنه سبحانه فوق سمواته على عرشه ، على عرش خلقه ، وهو سبحانه معهم أينما كانوا يعلم ما هم عاملون ، كما جمع بين ذلك في قوله : (هو الذى خلق السموات والأرض فى ستة أيام ؛ ثم استوى على العرش ؛ يعلم ما يلج فى الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها ؛ وهو معكم أينما كنتم ؛ والله بما تعملون بصير) .

وليس معنى قوله : « وهو معكم » أنه مختلط بالخلق ، فإن هذا لا توجبه اللغة ، وهو خلاف ما أجمع عليه سلف الأمة ، وخلاف ما فطر الله عليه الخلق ؛ بل القمر آية من آيات الله من أصغر مخلوقاته ، هو موضوع فى السماء ؛ وهو مع المسافر وغير المسافر أينما كان ؛ وهو سبحانه فوق العرش ، رقيب على خلقه ميمن عليهم ، مطلع اليهم ، الى غير ذلك من معاني ربوبيته .

وكل هذا الكلام الذى ذكره الله سبحانه — من أنه فوق العرش وأنه معنا — حق على حقيقته لا يحتاج إلى تحريف ، ولكن يصاب عن الظنون

الكاذبة ، مثل أن يظن أن ظاهر قوله : « في السماء ، أن السماء ثقله أو تظله ؛ وهذا باطل يجمع أهل العلم والإيمان ؛ فإن الله قد وسع كرسيه السموات والأرض وهو الذي يمسك السموات والأرض أن تزولا ، ويمسك السماء أن تقع على الأرض إلا بإذنه . (ومن آياته أن تقوم السماء والأرض بأمره) .

فصل

وقد دخل في ذلك : الإيمان بأنه قريب من خلقه ، مجيب ، كما جمع بين ذلك في قوله : (وإذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان) الآية .

وقوله صلى الله عليه وسلم للصحابه ، لما رفعوا أصواتهم بالذكر : « أيها الناس ، اربعوا على أنفسكم ؛ فإنكم لا تدعون أصم ولا غائباً ؛ إن الذي تدعونه أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته » وما ذكر في الكتاب والسنة - من قربه ومعيته - لا ينافي ما ذكر من علوه وفوقيته ، فإنه سبحانه ليس كمثل شيء في جميع نعوته ، وهو على في دنوه قريب في علوه .

فصل

ومن الإيمان بالله وكتبه : الإيمان بأن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق ،
منه بدأ . واليه يعود ؛ وأن الله تعالى تكلم به حقيقة ، وإن هذا القرآن الذي
أنزله على محمد صلى الله عليه وسلم : هو كلام الله حقيقة لا كلام غيره ؛ ولا يجوز
إطلاق القول بأنه حكاية عن كلام الله أو عبارة عنه ، بل إذا قرأه الناس
أو كتبوه بذلك في المصاحف : لم يخرج بذلك عن أن يكون كلام الله تعالى حقيقة ،
فإن الكلام إنما يضاف حقيقة الى من قاله مبتدئاً ، لا الى من قاله
مبلغاً مؤدياً .

وهو كلام الله ؛ حروفه ومعانيه ؛ ليس كلام الله الحروف دون المعاني ،
ولا المعاني دون الحروف .

فصل

وقد دخل أيضاً فيما ذكرناه من الإيمان به وكتبه وبرسله : الإيمان بأن
المؤمنين يرونه يوم القيامة عياناً بأبصارهم ، كما يرون الشمس صحوّاً ليس دونها
سحاب ، وكما يرون القمر ليلة البدر لا يضمون في رؤيته ، يرونه سبحانه وهم في
عرصات القيامة ، ثم يرونه بعد دخول الجنة ، كما يشاء الله سبحانه وتعالى .

فصل

ومن الإيمان باليوم الآخر : الإيمان بكل ما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم مما يكون بعد الموت : فيؤمنون بفتنة القبر ، وبعذاب القبر ، وبنعيمه .

فأما الفتنة : فإن الناس يفتنون في قبورهم . فيقال للرجل : « من ربك ، وما دينك ؟ ومن نبيك ؟ فيثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة ، فيقول المؤمن : الله ربى ، والإسلام دينى ، ومحمد صلى الله عليه وسلم نبي ، وأما المرتاب فيقول : هاه ، هاه ، لا أدري ، سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته ، فيضرب بمرزبة من حديد ، فيصيح صيحة يسمعها كل شئ إلا الإنسان ، ولو سمعها الإنسان لصعق » .

ثم بعد هذه الفتنة : إما نعيم وإما عذاب ، الى أن تقوم القيامة الكبرى ، فتعاد الأرواح الى الأجساد ، وتقوم القيامة التى أخبر الله بها فى كتابه ، وعلى لسان رسوله ، وأجمع عليها المسلمون ، فيقوم الناس من قبورهم لرب العالمين حفاة عراة غرلاً ، وتدنو منهم الشمس ، ويلجمهم العرق .

وتنصب الموازين ، فتوزن فيها أعمال العباد (فن ثقلت موازينه فأولئك

هم المفلحون * ومن خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم في
جهنم خالدون).

وتنشر الدواوين — وهى صحائف الاعمال — فأخذ كتابه يمينه وأخذ
كتابته بشماله ، أو من وراء ظهره ، كما قال سبحانه وتعالى : (وكل انسان أزمانه
طأره فى عنقه ، ونخرج له يوم القيامة كتاباً يلقاه منشوراً ، اقرأ كتابك كفى
بنفسك اليوم عليك حسيماً).

ويحاسب الله الخلائق ، ويخلو بعبده المؤمن فيقرره بذنوبه ، كما وصف
ذلك فى الكتاب والسنة .

وأما الكفار : فلا يحاسبون محاسبة من توزن حسناته وسيئاته ؛
فإنه لا حسنات لهم ، ولكن تعد أعمالهم وتحصى ، فيوقفون عليها ويقررون
بها ويجزون بها .

وفى عرصة القيامة : الحوض المورود لمحمد صلى الله عليه وسلم ، مأؤه أشد
ياضاً من اللبن ، وأحلى من العسل ، آفئته عدد نجوم السماء ، طوله شهر
وعرضه شهر ، من يشرب منه شربة لم يظمأ بعدها أبداً .

والصراط منصوب على متن جهنم — وهو الجسر الذى بين الجنة
والنار — يمر الناس عليه على قدر أعمالهم ، فمنهم من يمر كلبع البصر ، ومنهم من
يمر كالبرق الخاطف ، ومنهم من يمر كالريح ، ومنهم من يمر كالفرس الجواد ،

ومنهم من يمر كركاب الإبل ، ومنهم من يعدو عدواً ، ومنهم من يمشى مشياً ،
ومنهم من يزحف زحفاً ، ومنهم من يخطف فيلقى في جهنم ؛ فإن الجسر عليه
كلايب تحطف الناس بأعمالهم ، فمن مر على الصراط دخل الجنة .

فإذا عبروا عليه وقفوا على قنطرة بين الجنة والنار ، فيقتص لبعضهم من
بعض ، فإذا هذبوا وتقوا أذن لهم في دخول الجنة .

وأول من يستفتح باب الجنة : محمد صلى الله عليه وسلم ، وأول من يدخل
الجنة من الأمم : أمته .

وله صلى الله عليه وسلم - في القيامة - ثلاث شفاعات : —

أما الشفاعة الأولى : فيشفع في أهل الموقف ، حتى يقضى بينهم بعد أن
تراجع الأنبياء : آدم ، ونوح ، وإبراهيم ، وموسى ، وعيسى بن مريم الشفاعة ،
حتى تنتهى إليه .

وأما الشفاعة الثانية : فيشفع في أهل الجنة أن يدخلوا الجنة ؛ وهاتان
الشفاعتان خاصتان له .

وأما الشفاعة الثالثة : فيشفع فيمن استحق النار ، وهذه الشفاعة له
ولسائر النبيين ، والصديقين وغيرهم ؛ فيشفع فيمن استحق النار أن لا يدخلها
ويشفع فيمن دخلها أن يخرج منها ، ويخرج الله تعالى من النار أقواماً بغير

شفاعة ؛ بل بفضلہ ورحمته ، ويبقى فى الجنة فضل عن دخلها من أهل الدنيا ،
فينشئ الله لها أقواماً فيدخلهم الجنة .

وأصناف ما تضمنته الدار الآخرة من الحساب ، والثواب والعقاب ،
والجنة والنار ، وتفصيل ذلك مذكورة فى الكتب المنزلة من السماء ، والآثار
من العلم الماثورة عن الأنبياء ؛ وفى العلم الموروث عن محمد صلى الله عليه وسلم من
ذلك : ما يشنى ويكنى ، فمن ابتغاه وجده .

وتؤمن الفرقة الناجية - أهل السنة والجماعة - (بالقدر) : خيره وشره ،
والإيمان بالقدر على درجتين كل درجة تتضمن شيئين :-

فالدرجة الأولى : الإيمان بأن الله تعالى علم ما " الخلق عاملون بعلمه
القديم ، الذى هو موصوف به أزلاً ، وعلم جميع أحوالهم من الطاعات والمعاصى
والأرزاق والآجال .

ثم كتب الله فى اللوح المحفوظ مقادير الخلق : « فأول ما خلق الله القلم
قال له : اكتب . قال : ما أكتب ؟ قال : اكتب ما هو كائن الى يوم القيامة ،
فما أصاب الإنسان لم يكن ليخطئه ، وما أخطأه لم يكن ليصيبه ، جفت الاقلام
وطويت الصحف كما قال سبحانه وتعالى : (ألم تعلم أن الله يعلم ما فى السماء
والأرض ؟ إن ذلك فى كتاب ان ذلك على الله يسير) وقال : (ما أصاب من

مصية في الارض ولا في أنفسكم الا في كتاب من قبل أن نبرأها ، إن ذلك على الله يسير) .

وهذا التقدير - التابع لعلله سبحانه - يكون في مواضع جملة وتفصيلا فقد كتب في اللوح المحفوظ ما شاء : وإذا خلق جسد الجنين قبل نفخ الروح فيه بعث إليه ملكا ؛ فيؤمر بأربع كلمات ، فيقال له : اكتب رزقه ، وأجله ، وعمله وشقي أو سعيد ؛ ونحو ذلك ، فهذا القدر قد كان ينكره غلاة القدرية قديماً ، ومنكره اليوم قليل .

وأما الدرجة الثانية : فهو مشيئة الله النافذة ، وقدرته الشاملة ، وهو الإيمان بأن ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن ، وأنه ما في السموات والأرض من حركة ولا سكون إلا بمشيئة الله سبحانه ، لا يكون في ملكه إلا ما يريد ، وأنه سبحانه وتعالى على كل شيء قدير من الموجودات والمعدومات . فما من مخلوق في الارض ولا في السماء الا الله خالقه سبحانه ، لا خالق غيره ولا رب سواه .

ومع ذلك فقد أمر العباد بطاعته وطاعة رسله ، ونهاهم عن معصيته .

وهو سبحانه يحب المتقين ، والمحسنين والمقسطين ، ويرضى عن الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، ولا يحب الكافرين ، ولا يرضى عن القوم الفاسقين ولا يأمر بالفحشاء ، ولا يرضى لعباده الكفر ، ولا يحب الفساد .

والعباد فاعلون حقيقة ، والله خالق أفعالهم ؛ والعبد هو المؤمن والكافر
والبر والفاجر ، والمصلى والصائم ؛ وللعباد قدرة على أعمالهم ولهم إرادة ؛ والله
خالقهم وخالق قدرتهم وإرادتهم ، كما قال تعالى : (لمن شاء منكم أن يستقيم ،
وما تشاؤون إلا أن يشاء الله رب العالمين) .

وهذه الدرجة من القدر : يكذب بها عامة القدرية ، الذين سماهم النبي
صلى الله عليه وسلم مجوس هذه الأمة ، ويغلو فيها قوم من أهل الإلبيات ،
حتى سلبوا العبد قدرته واختياره ، ويُخْرِجون عن أفعال الله وأحكامه
حُكْمَها ومصلحها .

فصل

ومن أصول أهل السنة : أن الدين والإيمان قول وعمل : قول القلب واللسان ، وعمل القلب واللسان والجوارح ، وأن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية .

وهم مع ذلك لا يكفرون أهل القبلة بمطلق المعاصي والكبائر ، كما يفعله الخوارج ؛ بل الاخوة الإيمانية ثابتة مع المعاصي ، كما قال سبحانه وتعالى في آية القصص : (فمن عني له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف) وقال : (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما ، فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله ، فإن قامت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا ، إن الله يحب المقسطين) إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم .

ولا يسلبون الفاسق الملى اسم الإيمان بالكلية ، ولا يخلدونه في النار ، كما تقولوه المعزلة ، بل الفاسق يدخل في اسم الإيمان في مثل قوله تعالى : (فحرر رقبة مؤمنة) .

وقد لا يدخل في اسم الإيمان المطلق كما في قوله تعالى : (إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً) وقوله صلى الله

عليه وسلم : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ، ولا ينتهب نهبة ذات شرف يرفع الناس اليه فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن » .

ويقولون : هو مؤمن ناقص الإيمان ، أو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته ؛ فلا يعطى الاسم المطلق ، ولا يسلب مطلق الاسم .

فصل

ومن أصول أهل السنة والجماعة : سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما وصفهم الله به في قوله تعالى : (والذين جاءوا من بعدهم يقولون : ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ، ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ، ربنا انك رؤوف رحيم) .

وطاعة النبي صلى الله عليه وسلم في قوله : « لا تسبوا أصحابي . فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه » .

ويقبلون ما جاء به الكتاب والسنة والإجماع : من فضائلهم ومراتبهم . فيفضلون من أنفق من قبل الفتح — وهو صلح الحديبية — وقاتل على من أنفق من بعده وقاتل ، ويقدمون المهاجرين على الأنصار ، ويؤمنون بأن الله قال لأهل

بدر — وكانوا ثلاثمائة وبضعة عشر — : « اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم ، وبأنه لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة ، كما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ؛ بل قد رضى الله عنهم ورضوا عنه ، وكانوا أكثر من ألف وأربعمائة .

ويشهدون بالجنة لمن شهد له رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجنة ، كالعشرة ، وكثابت بن قيس بن شماس ، وغيرهم من الصحابة .

ويقرون بما تواتر به النقل عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضى الله عنه - وعن غيره ، من أن خير هذه الامة بعد نبيها أبو بكر ، ثم عمر ، ويثلاثون بعثمان ، ويربعون بعلي رضى الله عنهم ، كما دلت عليه الآثار ، وكما أجمع الصحابة رضى الله عنهم على تقديم عثمان في البيعة ، مع أن بعض أهل السنة كانوا قد اختلفوا في عثمان وعلي - رضى الله عنهما بعد اتفاقهم على تقديم أبي بكر وعمر - أيهما أفضل ، فقدم قوم عثمان وسكتوا . أوربعوا بعلي ، وقدم قوم علياً ، وقوم توقفوا ؛ لكن استقر أمر أهل السنة على تقديم عثمان ، وإن كانت هذه المسألة - مسألة عثمان وعلي - ليست من الأصول التي يضل المخالف فيها عند جمهور أهل السنة ، لكن المسألة التي يضل المخالف فيها هي « مسألة الخلافة » .

وذلك أنهم يؤمنون بأن الخليفة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم علي ؛ ومن طعن في خلافة أحد من هؤلاء الأئمة فهو أضل من حمار أهله .

ويحبون أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويتولونهم ، ويحفظون
فيهم وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حيث قال يوم غدیر خم : « أذكرکم
الله فی أهل بیته ، أذكرکم الله فی أهل بیته » وقال أيضاً للعباس عمه — وقد
اشتكى^(١) إلیه أن بعض قریش یحفو بنی هاشم — فقال : « والذی نفسی یدیه
لا یؤمنون حتی یحبوکم لله ولقرابتی » وقال صلى الله عليه وسلم « ان الله اصطفى بنی
اسماعيل ، واصطفى من بنی اسماعيل کنانة واصطفى من کنانة قریشاً ، واصطفى
من قریش بنی هاشم ، واصطفائی من بنی هاشم » .

ويتولون أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم أمهات المؤمنين ،
ويؤمنون^(٢) بأنهن أزواجه فی الآخرة ، خصوصاً خدیجة رضی الله عنها أم
أكثر أولاده ، وأول من آمن به وعاضده على أمره وكان لها منه المنزلة العالیة .

والصدیقة بنت الصدیق رضی الله عنهما ، التي قال فیها النبی صلى الله عليه
وسلم : « فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام » .

وتبرءون من طريقة الروافض ، الذين یبغضون الصحابة ویسبونهم .

ومن طريقة النواصب ، الذين يؤذون أهل البيت بقول أو عمل ، ويمسكون
عما شجر بین الصحابة .

(١) نسخة : شكي (٢) نسخة : ویقرون .

ويقولون : إن هذه الآثار المروية في مساوئهم منها ما هو كذب ، ومنها ما قد زيد فيه ونقص وغير عن وجهه ، والصحيح منه : هم فيه معذورون ، إما يجتهدون مصيون ، وإما يجتهدون مخطئون .

وهم مع ذلك لا يعتقدون أن كل واحد من الصحابة معصوم عن كبائر الإثم وصغائره ؛ بل تجوز عليهم الذنوب في الجملة ، ولهم من السوابق والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر منهم ان صدر ، حتى انه يغفر لهم من السيئات ما لا يغفر لمن بعدهم ، لأن لهم من الحسنات التي تمحو السيئات ما ليس لمن بعدهم ، وقد ثبت بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « انهم خير القرون » ، وان المد من أحدهم اذا تصدق به كان أفضل من جبل أحد ذهباً ممن بعدهم .

ثم اذا كان قد صدر من أحدهم ذنب فيكون قد تاب منه ، أو آتى بحسنات تمحوه ، أو غفر له بفضل سابقته ، أو بشفاعته محمد صلى الله عليه وسلم الذي هم أحق الناس بشفاعته ، أو ابتلى بلاء في الدنيا كفر به عنه . فإذا كان هذا في الذنوب المحققة ، فكيف بالأمور التي كانوا فيها مجتهدين : ان أصابوا فلهم أجران ، وان أخطأوا فلهم أجر واحد والخطأ مغفور لهم ؟ .

ثم القدر الذي ينكر من فعل بعضهم قليل نزر ، معصوم في جنب فضائل القوم ومحاسنهم ، من الايمان بالله ورسوله ، والجهاد في سبيله . والهجرة والنصرة ، والعلم النافع والعمل الصالح .

ومن نظر في سيرة القوم بعلم وبصيرة ، وما من الله به عليهم من الفضائل
علم يقيناً أنهم خير الخلق بعد الأنبياء ، لا كان ولا يكون مثلهم ، وأنهم هم الصفوة
من قرون هذه الأمة ، التي هي خير الأمم وأكرمها على الله تعالى .

ومن أصول أهل السنة والجماعة : التصديق بكرمات الأولياء ، وما يجري
الله على أيديهم من خوارق العادات ، في أنواع العلوم والمكاشفات ، وأنواع
القدرة والتأثيرات ، كالمأثور عن سالف الأمم في سورة الكهف وغيرها ،
وعن صدر هذه الأمة من الصحابة والتابعين وسائر قرون الأمة ، وهي
موجودة فيها إلى يوم القيامة .

فصل

ثم من طريقة أهل السنة والجماعة : اتباع آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم باطناً وظاهراً ، واتباع سبيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ، واتباع وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال : « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى ، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ ، وإياكم ومحدثات الأمور ، فإن كل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة » .

ويعلمون أن أصدق الكلام كلام الله ، وخير الهدى هدى محمد صلى الله عليه وسلم ، ويؤثرون كلام الله على كلام غيره من كلام أصناف الناس ، ويقدمون هدى محمد صلى الله عليه وسلم على هدى كل أحد ، وبهذا سموا أهل الكتاب والسنة .

وسموا أهل الجماعة ؛ لأن الجماعة هي الاجتماع وضدها الفرقة ؛ وإن كان لفظ الجماعة قد صار اسماً لنفس القوم المجتمعين ؛ «والإجماع» هو الأصل الثالث الذى يعتمد عليه فى العلم والدين .

وهم يزنون بهذه الأصول الثلاثة جميع ما عليه الناس من أقوال وأعمال باطنة أو ظاهرة مما له تعلق بالدين ؛ والإجماع الذى يضبط : هو ما كان عليه السلف الصالح ؛ إذ بعدهم كثر الاختلاف وانتشرت الامة .

فصل

ثم هم مع هذه الاصول : يأمرون بالمعروف ، وينهون عن المنكر ، على ما توجبه الشريعة . ويرون إقامة الحج والجهاد ، والجمع والأعياد مع الأمراء ، أبراراً كانوا أو فجاراً ، ويحافظون على الجماعات .

ويدينون بالنصيحة للامة ، ويعتقدون معنى قوله صلى الله عليه وسلم : « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً » وشبك بين أصابعه صلى الله عليه وسلم ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « مثل المؤمنين في توادهم وتراحيمهم وتعاطفهم : كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحى والسهر » .

ويأمرون بالصبر عند البلاء ، والشكر عند الرخاء والرضا بمر القضاء ، ويدعون إلى مكارم الاخلاق ومحاسن الاعمال ، ويعتقدون معنى قوله صلى الله عليه وسلم : « أكل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً » .

ويندبون إلى أن تصل من قطعك ، وتعطى من حرمك ، وتعفو عمن ظلمك ؛ ويأمرون ببر الوالدين وصلة الارحام ، وحسن الجوار ، والإحسان إلى اليتامى والمساكين وابن السبيل ، والرفق بالمملوك ؛ وينهون عن الفخر

والخيلاء والبغى ، والاستطالة على الخلق بحق أو بغير حق ؛ ويأمرون بعمالى
الاخلاق ، وينهون عن سفاسفها .

وكل ما يقولونه ، أو يفعلونه من هذا أو غيره : فإنما هم فيه متبعون
للكتاب والسنة .

«وطريقهم» هى دين الإسلام ، الذى بعث الله به محمداً صلى الله عليه وسلم .
لكن لما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم « أن أمته ستفترق على ثلاث وسبعين
فرقة ، كلها فى النار إلا واحدة — وهى الجماعة — » وفى حديث عنه صلى الله عليه
وسلم أنه قال : « هم من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي » صار المتمسكون
بالإسلام المحض الخالص عن الشوب : هم أهل السنة والجماعة ؛ وفيهم الصديقون
والشهداء والصالحون ، ومنهم أعلام الهدى ؛ ومصايح الدجى ؛ أولوا المناقب
المأثورة ، والفضائل المذكورة ؛ وفيهم الابدال : الأئمة الذين أجمع المسلمون
على هدايتهم ودرأيتهم .

وهم الطائفة ، المنصورة الذين قال فيهم النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تزال
طائفة من أمتي على الحق ظاهرين لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم
حتى تقوم الساعة » .

فنسأل الله العظيم أن يجعلنا منهم ، وأن لا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا ويب
لنا من لدنه رحمة إنه هو الوهاب والله أعلم .

وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

(١)
قال رحمه الله تعالى :-

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين * الرحمن الرحيم * ملك يوم الدين .

وأشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له ولا ظهور له ، ولا معين .

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ؛ الذى أرسله الى الخلق أجمعين ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً ، وعلى سائر عباد الله الصالحين .

أما بعد : فقد سئلت غير مرة ، أن أكتب ما حضرني ذكره ، مما جرى فى المجالس الثلاثة ، المعقودة للمناظرة ، فى أمر الاعتقاد بمقتضى ما ورد به كتاب السلطان ، من الديار المصرية الى نائبه أمير البلاد . لما سعى إليه قوم من الجهمية ؛ والإتحادية ؛ والرافضة ؛ وغيرهم من ذوى الأحقاد .

فأمر الأمير بجمع القضاة الأربعة ؛ قضاة المذاهب الأربعة ؛ وغيرهم من نوابهم ؛ والمفتين والمشائخ ؛ بمن له حرمة وبه اعتداد . وهم لا يدرون

(١) هذه حكاية مناظرة الواسطية .

ما قصد بجمعهم في هذا الميعاد ، وذلك يوم الإثنين ثامن رجب المبارك ،
عام خمس وسبعائة .

فقال لى : هذا المجلس عقد لك ، فقد ورد مرسوم السلطان بأن أسألك عن
اعتقادك ، وعما كتبت به الى الديار المصرية : من الكتب التى تدعو بها
الناس الى الإعتقاد . وأظنه قال : وان أجمع القضاة ، والفقهاء ، وتباحثون
في ذلك .

فقلت : أما الاعتقاد : فلا يؤخذ عنى ، ولا عن هو أكبر منى ؛ بل يؤخذ
عن الله ، ورسوله صلى الله عليه وسلم ، وما أجمع عليه سلف الأمة ؛ فما كان
في القرآن وجب اعتقاده ، وكذلك ما ثبت في الأحاديث الصحيحة ، مثل
صحيح البخارى ، ومسلم .

وأما الكتب فما كتبت الى أحد كتاباً ابتداء أدعوه به الى شيء من ذلك ،
ولكنى كتبت أجوبة أجبت بها من يسألنى : من أهل الديار المصرية وغيرهم ،
وكان قد بلغنى أنه زور على كتاب الى الأمير ركن الدين الجاشنكير ، استاذ
دار السلطان ، يتضمن ذكر عقيدة محرقة ، ولم أعلم بحقيقته ؛ لكن علمت
أنه مكذوب .

وكان يرد على من مصر وغيرها من يسألنى عن مسائل في الإعتقاد وغيره
فأجيبه بالكتاب والسنة ، وما كان عليه سلف الأمة .

فقال : نريد أن تكتب لنا عقيدتك . فقلت : اكتبوا . فأمر الشيخ كمال الدين : أن يكتب ؛ فكتب له جل الإعتقاد في أبواب الصفات والقدر ، ومسائل الإيمان والوعيد ، والإمامة والتفضيل .

وهو أن اعتقاد أهل السنة والجماعة : الإيمان بما وصف الله به نفسه ، وبما وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم ، من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل ، وأن القرآن كلام الله غير مخلوق ، منه بدأ وإليه يعود .

والإيمان بأن الله خالق كل شيء من أفعال العباد وغيرها ، وأنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ، وأنه أمر بالطاعة ، وأحباها ورضيها ؛ ونهى عن المعصية وكرها . والعبد فاعل حقيقة ، والله خالق فعله ، وأن الإيمان والدين قول وعمل ، يزيد وينقص ، وأن لا نكفر أحداً من أهل القبلة بالذنوب ولا نخلد في النار من أهل الإيمان أحداً ، وأن الخلفاء بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم علي ، وأن مرتبتهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة ، ومن قدم علياً على عثمان : فقد أزرى بالمهاجرين والانصار وذكرت هذا أو نحوه ؛ فإني الآن قد بعد عهدي ، ولم أحفظ لفظ ما أملت ؛ لكنه كتب إذ ذاك .

ثم قلت للأمر والحاضرين : أنا أعلم أن أقواماً يكذبون على ؛ كما قد كذبوا على غير مرة . وإن أملت الإعتقاد من حفظي : ربما يقولون كتم بعضه ؛

أو داهن وداری ؛ فأنا أحضر عقيدة مكتوبة ؛ من نحو سبع سنين قبل مجيء التتر الى الشام .

وقلت قبل حضورها كلاماً قد بعد عهدي به ، وغضبت غضباً شديداً ؛ لكنني أذكر أنني قلت : أنا أعلم أن أقواماً كذبوا على وقالوا للسلطان أشياء وتكلمت بكلام احتجت إليه ؛ مثل أن قلت : من قام بالإسلام أوقات الحاجة غيري ؟ ومن الذي أوضح دلائله وبينه ؟ وجاهد أعداءه وأقامه لما مال ؟ حين تخلى عنه كل أحد ؛ ولا أحد ينطق بحجته ولا أحد يجاهد عنه وقت مظهره لحجته مجاهداً عنه مرغباً فيه ؟ .

فإذا كان هؤلاء يطعمون في الكلام في فكيف يصنعون بغيري ؟! ولو أن يهودياً طلب من السلطان الإنصاف : لوجب عليه أن ينصفه ؛ وأنا قد أعفو عن حق وقد لا أعفو ؛ بل قد أطلب الإنصاف منه ، وأن يحضر هؤلاء الذين يكذبون ؛ ليوافقوا على افتراءهم ، وقلت كلاماً أطول من هذا الجنس ؛ لكن بعد عهدي به . فأشار الامير الى كاتب الدرج محي الدين : بأن يكتب ذلك .

وقلت أيضاً : كل من خالفني في شيء مما كتبتة فأنا أعلم بمذهبه منه ، وما أدري هل قلت هذا قبل حضورها أو بعده ؛ لكنني قلت أيضاً بعد حضورها وقراتها : ما ذكرت فيها فصلاً : إلا وفيه مخالف من المنتسبين الى القبلة ، وكل جملة فيها خلاف لطائفة من الطوائف ، ثم

أرسلت من أحضرها ، ومعها كراريس بخطى من المنزل ، فحضرت
« العقيدة الواسطية » .

وقلت لهم : هذه كان سبب كتابتها أنه قدم على من أرض واسط بعض
قضاة نواحيها — شيخ يقال له « رضى الدين الواسطى » ، من أصحاب الشافعى —
قدم علينا حاجاً ، وكان من أهل الخير والدين ، وشكا ما الناس فيه بتلك
البلاد ، وفي دولة التتر من غلبة الجهل ، والظلم ، ودروس الدين والعلم ،
وسألنى أن أكتب له عقيدة تكون عمدة له ولاهل بيته ، فاستعفيت من ذلك ،
وقلت : قد كتب الناس عقائد متعددة ؛ فخذ بعض عقائد أئمة السنة . فألح
فى السؤال وقال : ما أحب إلا عقيدة تكتبها أنت ، فكتبت له هذه
العقيدة ، وأنا قاعد بعد العصر ، وقد انتشرت بها نسخ كثيرة ؛ فى مصر ؛
والعراق ؛ وغيرهما .

فأشار الامير بأن لا أقرأها أنا لرفع الرية ، وأعطائها لكتابه الشيخ كمال
الدين ، فقرأها على الحاضرين حرفاً حرفاً ، والجماعة الحاضرون يسمعونها ،
ويورد المورد منهم ما شاء ، ويعارض فيما شاء . والامير أيضاً : يسأل عن
مواضع فيها ، وقد علم الناس ما كان فى نفوس طائفة من الحاضرين ،
من الخلاف والهووى ، ما قد علم الناس بعضه ، وبعضه بسبب الإعتقاد ،
وبعضه بغير ذلك .

ولا يمكن ذكر ما جرى من الكلام ، والمناظرات : فى هذه المجالس ، فإنه

كثير لا ينضبط ؛ لكن أكتب ملخص ما حضرنى من ذلك ، مع بعد العهد بذلك ، ومع أنه كان يجرى رفع أصوات ولنط لا ينضبط .

فكان مما اعترض على بعضهم — لما ذكر فى أولها ، ومن الإيمان بالله : الإيمان بما وصف به نفسه ، ووصفه به رسوله ، من غير تحريف ولا تعطيل ، ولا تكييف ولا تمثيل ، فقال : — ما المراد بالتحريف والتعطيل ؟ ومقصوده أن هذا بنى التأويل ، الذى أثبتته أهل التأويل ، الذى هو صرف اللفظ عن ظاهره ؛ إما وجوبا ، وإما جوازا .

فقلت : تحريف الكلم عن مواضعه كما ذمه الله تعالى فى كتابه ، وهو إزالة اللفظ عما دل عليه من المعنى ، مثل تأويل بعض الجهمية لقوله تعالى : (وكلم الله موسى تكليما) أى جرحه بأظايف الحكمة تجريحا ، ومثل تأويلات القرامطة ، والباطنية وغيرهم : من الجهمية ، والرافضة ، والقدرية ، وغيرهم . فسكت وفى نفسه ما فيها .

وذكرت فى غير هذا المجلس : أنى عدلت عن لفظ التأويل الى لفظ التحريف ؛ لان التحريف اسم جاء القرآن بذمه ، وأنا تحريت فى هذه العقيدة اتباع الكتاب والسنة ، فنفيت ما ذمه الله من التحريف ، ولم أذكر فيها لفظ التأويل بنى ولا إثبات ؛ لانه لفظ له عدة معان ، كما بينته فى موضعه من القواعد .

فإن معنى لفظ «التأويل» في كتاب الله : غير معنى لفظ التأويل في اصطلاح المتأخرين ؛ من أهل الاصول والفقه ، وغير معنى لفظ التأويل ، في اصطلاح كثير من أهل التفسير والسلف ؛ لان من المعاني التي قد تسمى تأويلا ما هو صحيح ، منقول عن بعض السلف ؛ فلم أنف ما تقوم الحجة على صحته ، فإذا ما قامت الحجة على صحته وهو منقول عن السلف : فليس من التحريف .

وقلت له أيضاً : ذكرت في النقي التمثيل ، ولم أذكر التشبيه ؛ لان التمثيل نفاه الله بنص كتابه حيث قال : (ليس كمثل شيء) وقال : (هل تعلم له سميّا) . وكان أحب الى من لفظ ليس في كتاب الله ، ولا في سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وإن كان قد يعنى بنفيه معنى صحيح ، كما قد يعنى به معنى فاسد .

ولما ذكرت أنهم لا ينفون عنه ما وصف به نفسه ، ولا يحرفون الكلم عن مواضعه ، ولا يلحدون في أسماء الله وآياته : جعل بعض الحاضرين يتمعض من ذلك ؛ لاستشعاره ما في ذلك من الرد الظاهر عليه ؛ ولكن لم يتوجه له ما يقوله ؛ وأراد أن يدور بالأسئلة التي أعلمها : فلم يتمكن لعلبه بالجواب .

ولما ذكرت آية الكرسي : أظنه سأل الأمير عن قولنا : لا يقربه شيطان حتى يصبح . فذكرت حديث أبي هريرة في الذي كان يسرق صدقة الفطر ، وذكرت أن البخاري رواه في صحيحه ، وأخذوا يذكرون نقي التشبيه والتجسيم ، ويطنون في هذا ، ويعرضون لما ينسبه بعض الناس إلينا من ذلك .

فقلت : قولى من غير تكيف ولا تمثيل : ينفى كل باطل وإنما اخترت هذين الإسمين ؛ لان التكيف مأثور نفيه عن السلف كما قال ربيعة ؛ ومالك ، وابن عينة وغيرهم - المقالة التى تلقاها العلماء بالقبول - الإستواء معلوم ، والكيف مجهول والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة .

فاتفق هؤلاء السلف : على أن التكيف غير معلوم لنا ، فنفيت ذلك اتباعاً لسلف الأمة .

وهو أيضاً منقى بالنص ، فإن تأويل آيات الصفات يدخل فيها حقيقة الموصوف ، وحقيقة صفاته . وهذا من التأويل الذى لا يعلمه الا الله ، كما قد قررت ذلك فى قاعدة مفردة ، ذكرتها فى التأويل والمعنى ، والفرق بين علمنا بمعنى الكلام وبين علمنا بتأويله .

وكذلك التمثيل : منقى بالنص ، والإجماع القديم ، مع دلالة العقل على نفيه ، ونفى التكيف ؛ اذ كنهه البارى غير معلوم للبشر ؛ وذكرت فى ضمن ذلك كلام الخطابى الذى نقل أنه مذهب السلف ، وهو إجراء آيات الصفات ، وأحاديث الصفات على ظاهرها ، مع نفي الكيفية والتشبيه عنها ؛ إذ الكلام فى الصفات فرع على الكلام فى الذات ؛ يحتذى فيه حذوه ، ويتبع فيه مثاله ، فإذا كان إثبات الذات : إثبات وجود لا إثبات تكيف ، فكذلك إثبات الصفات : إثبات وجود لا إثبات تكيف .

فقال أحد كبار المخالفين : خيئتذ يجوز أن يقال : هو جسم لا كالأجسام ،
فقلت له أنا وبعض الفضلاء الحاضرين : إنما قيل انه يوصف الله بما وصف به
نفسه ، وبما وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم ، وليس في الكتاب والسنة
ان الله جسم ، حتى يلزم هذا السؤال .

وأخذ بعض القضاة الحاضرين ، والمعرفين بالديانة : يريد اظهار أن
ينفى عنا ما يقول وينسبه البعض الينا ، فجعل يزيد في المبالغة في نفي التشبيه ،
والتجسيم ، فقلت : ذكرت فيها في غير موضع من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن
غير تكيف ولا تمثيل ، وقلت في صدرها : ومن الإيمان بالله الإيمان بما وصف
به نفسه في كتابه ، وبما وصفه به رسوله محمد صلى الله عليه وسلم من غير تحريف
ولا تعطيل ؛ ومن غير تكيف ولا تمثيل .

ثم قلت : وما وصف الرسول به ربه من الأحاديث الصحاح ، التي تلقاها
أهل المعرفة بالقبول ، وجب الإيمان بها كذلك ، الى أن قلت : الى أمثال
هذه الأحاديث الصحاح ، التي يخبر فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بما
يخبر به ، فإن الفرقة الناجية ، أهل السنة والجماعة : يؤمنون بذلك ، كما
يؤمنون بما أخبر الله في كتابه ، من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير
تكيف ولا تمثيل ، بل هم وسط في فرق الأمة ، كما أن الأمة هي الوسط
في الأمم .

فهم وسط في باب صفات الله بين أهل التعطيل الجهمية ، وبين أهل التمثيل المشبهة .

ولما رأى هذا الحاكم العدل : بمآلاتهم ، وتعصبهم ، ورأى قلة العارف الناصر ، وخافهم قال : أنت صنف اعتقاد الامام أحمد ، فتقول هذا اعتقاد أحد ، يعنى والرجل يصنف على مذهبه فلا يعترض عليه ، فإن هذا مذهب متبوع ، وغرضه بذلك قطع مخاصمة الخصوم .

فقلت : ما جمعت الا عقيدة السلف الصالح جميعهم ، ليس للامام أحمد اختصاص بهذا ، والامام أحمد انما هو مبلغ العلم الذى جاء به النبي صلى الله عليه وسلم ، ولو قال أحمد من تلقاء نفسه ما لم يحىء به الرسول لم تقبله ، وهذه عقيدة محمد صلى الله عليه وسلم !!

وقلت مرات : قد أمهلت كل من خالفنى فى شيء منها ثلاث سنين ، فان جاء بحرف واحد عن أحد من القرون الثلاثة - التى أثبت عليها النبي صلى الله عليه وسلم ، حيث قال : « خير القرون القرن الذى بعث فيه ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » — يخالف ما ذكرته فأنا أرجع عن ذلك ، وعلى أن آتى بنقول جميع الطوائف - عن القرون الثلاثة ، توافق ما ذكرته - من الخنفية ؛ والمالكية ؛ والشافعية ؛ والحنبلية ؛ والأشعرية ؛ وأهل الحديث ؛ والصوفية ؛ وغيرهم .

وقلت أيضا : في غير هذا المجلس : الإمام أحمد - رحمه الله - لما انتهى إليه من السنة ، ونصوص رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أكثر مما انتهى إلى غيره ، وابتلى بالحنة ، والرد على أهل البدع ، أكثر من غيره : كان كلامه وعلمه في هذا الباب أكثر من غيره ، فصار إماماً في السنة أظهر من غيره ، وإلا فالأمر كما قاله بعض شيوخ المغاربة - العلماء الصالحاء - قال : المذهب للمالك والشافعي ، والظهور لأحمد بن حنبل . يعني أن الذي كان عليه أحمد عليه جميع أئمة الإسلام ، وإن كان لبعضهم من زيادة العلم والبيان ، وإظهار الحق ودفع الباطل ما ليس لبعض .

ولما جاء فيها : وما وصف به النبي صلى الله عليه وسلم ربه في الأحاديث الصحاح : التي تلقاها أهل العلم بالقبول . ولما جاء حديث أبي سعيد - المتفق عليه في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم ، يقول الله يوم القيامة : « يا آدم فيقول : لبيك وسعديك . فينادى بصوت : إن الله يأمرك أن تبتع بعتاً إلى النار » الحديث — سألهم الأمير هل هذا الحديث صحيح ؟ فقلت : نعم . هو في الصحيحين ، ولم يخالف في ذلك أحد ، واحتاج المنازع إلى الإقرار به ، ووافق الجماعة على ذلك .

وطلب الأمير الكلام في مسألة الحرف والصوت ؛ لأن ذلك طلب منه .

فقلت : هذا الذي يحكيه كثير من الناس ، عن الإمام أحمد وأصحابه ، أن صوت القارئ ، ومداد المصاحف قديم أزلي - كما نقله مجد الدين ابن الخطيب

وغيره - كذب مقترى ، لم يقل ذلك أحد ، ولا أحد من علماء المسلمين ؛
لا من أصحاب أحمد ولا غيرهم .

وأخرجت كراساً قد أحضرته مع العقيدة ، فيه ألفاظ أحمد ، مما ذكره
الشيخ أبو بكر الخلال ، في كتاب السنة عن الإمام أحمد ، وما جمعه صاحبه
أبو بكر المروزي من كلام الإمام أحمد ، وكلام أئمة زمانه وسائر أصحابه :
أن من قال لفظي بالقرآن مخلوق : فهو جهمي . ومن قال غير مخلوق :
فهو مبتدع .

قلت : وهذا هو الذي نقله الأشعري ، في كتاب المقالات ، عن أهل
السنة ، وأصحاب الحديث . وقال : إنه يقول به . قلت : فكيف بمن
يقول : لفظي قديم ؟ فكيف بمن يقول : صوتي غير مخلوق ؟ فكيف بمن
يقول : صوتي قديم ؟

ونصوص الإمام أحمد في الفرق بين تكلم الله بصوت ، وبين صوت العبد
— كما نقله البخاري صاحب الصحيح في كتاب خلق أفعال العباد وغيره من
أئمة السنة .

وأحضرت جواب مسألة كنت سئلت عنها قديماً ؛ فيمن حلف بالطلاق ،
في مسألة « الحرف والصوت » ، ومسألة « الظاهر في العرش » ، فذكرت من
الجواب القديم في هذه المسألة ، وتفصيل القول فيها ، وأن إطلاق القول أن

القرآن هو الحرف والصوت ، أو ليس بحرف ولا صوت : كلاهما بدعة ، حدثت بعد المائة الثالثة . وقلت : هذا جوابي .

وكانت هذه المسألة : قد أرسل بها طائفة من المعاندين المتجهمه ، بمن كان بعضهم حاضراً في المجلس ، فلما وصل اليهم الجواب أسكتهم ، وكانوا قد ظنوا أني إن أجبته بما في ظنهم أن أهل السنة تقوله : حصل مقصودهم من الشناعة ، وإن أجبته بما يقولونه هم : حصل مقصودهم من الموافقة ؛ فلما أجيوا بالفرقان الذي عليه أهل السنة ، وليس هو ما يقولونه هم ، ولا ما ينقلونه عن أهل السنة ؛ إذ قد يقوله بعض الجبال بهتوا لذلك ؛ وفيه : أن القرآن كله كلام الله حروفه ومعانيه ، ليس القرآن اسماً لمجرد الحروف ، ولا لمجرد المعاني .

وقلت في ضمن الكلام لصدر الدين ابن الوكيل - ليان كثرة تناقضه ، وأنه لا يستقر على مقالة واحدة ، وإنما يسعى في الفتن والتفريق بين المسلمين - عندى عقيدة للشيخ أبي البيان . فيها أن من قال : إن حرفاً من القرآن مخلوق فقد كفر .

وقد كتبت عليها بخطك ، أن هذا مذهب الشافعي ، وأئمة أصحابه ، وإنك تدين الله بها فاعترف بذلك ، فأنكر عليه الشيخ كال الدين بن الزملاكاني ذلك .

فقال ابن الوكيل : هذا نص الشافعي . وراجع في ذلك مراراً ، فلما اجتمعنا في المجلس الثاني : ذكر لابن الوكيل أن ابن درباس نقل في كتاب

الاتصارعن الشافعى مثل ما نقلت ، فلما كان فى المجلس الثالث : أعاد ابن الوكيل الكلام فى ذلك .

فقال الشيخ كمال الدين لصدر الدين ابن الوكيل : قد قلت فى ذلك المجلس للشيخ تقي الدين : أنه من قال إن حرفاً من القرآن مخلوق فهو كافر ؛ فأعاده مراراً فغضب هنا الشيخ كمال الدين غضباً شديداً ، ورفع صوته . وقال : هذا يكفر أصحابنا المتكلمين الأشعرية ، الذين يقولون : ان حروف القرآن مخلوقة مثل امام الحرمين وغيره ، وما نصبر على تكفير أصحابنا .

فأنكر ابن الوكيل أنه قال ذلك . وقال : ما قلت ذلك ؛ وإنما قلت أن من أنكر حرفاً من القرآن فقد كفر . فرد ذلك عليه الحاضرون وقالوا : ما قلت الا كذا وكذا ، وقالوا : ما ينبغي لك أن تقول قولاً وترجع عنه . وقال بعضهم : ما قال هذا . فلما حرفوا : قال ما سمعناه قال هذا ؛ حتى قال نائب السلطان : واحد يكذب ، وآخر يشهد ، والشيخ كمال الدين مغضب ! فالتفت الى قاض القضاة ، نجم الدين الشافعى يستصرخه للإلتصار على ابن الوكيل ، حيث كفر أصحابه . فقال القاضى نجم الدين : ما سمعت هذا . فغضب الشيخ كمال الدين ، وقال كلاماً لم أصب لفظه ، الا أن معناه : أن هذا غضاضة على الشافعى ، وعار عليهم أن أئمتهم يكفرون ، ولا يتصر لهم .

ولم أسمع من الشيخ كمال الدين ما قال فى حق القاضى نجم الدين ، واستثبت غيرى ممن حضر هل سمع منه فى حقه شيئاً ؟ فقالوا : لا . لكن القاضى اعتقد

أن التعبير لأجله ، ولكونه قاضى المذهب ، ولم يتصر لأصحابه ، وأن الشيخ كمال الدين قصده بذلك . فغضب قاضى القضاة نجم الدين . وقال : اشهدوا على أنى عزنت نفسى ، وأخذ يذكر ما يستحق به التقديم ، والإستحقاق ، وعفته عن التكلم فى أعراض الجماعة ، ويستشهد بنائب السلطان فى ذلك . وقلت له كلاماً مضمونه تعظيمه ، واستحقاقه ؛ لدوام المباشرة فى هذه الحال .

ولما جاءت مسألة القرآن : ومن الإيمان به الإيمان بأن القرآن كلام الله . غير مخلوق ، منه بدأ وإليه يعود : نازع بعضهم فى كونه منه بدأ وإليه يعود ، وطلبوا تفسير ذلك .

فقلت : أما هذا القول : فهو المأثور ، الثابت عن السلف ، مثل ما نقله عمرو بن دينار ، قال : أدركت الناس منذ سبعين سنة ، يقولون : الله الخالق ، وما سواه مخلوق ؛ إلا القرآن فإنه كلام الله غير مخلوق ، منه بدأ وإليه يعود .

وقد جمع غير واحد ما فى ذلك من الآثار عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والصحابة والتابعين ، كالحافظ أبى الفضل بن ناصر ، والحافظ أبى عبد الله المقدسى ، وأما معناه : فإن قولهم : منه بدأ . أى هو المتكلم به ، وهو الذى أنزله من لدنه ، ليس هو كما تقول الجهمية : أنه خلق فى الهوى أو غيره ، أو بدأ من عند غيره .

وأما إليه يعود : فإنه يسرى به فى آخر الزمان ، من المصاحف والصدور ، فلا

يبقى في الصدور منه كلمة ، ولا في المصاحف منه حرف ، ووافق على ذلك
غالب الحاضرين ، وسكت المنازعون .

وخاطبت بعضهم في غير هذا المجلس ، بأن أريته العقيدة التي جمعها الإمام
القادرى ، التي فيها أن القرآن كلام الله ، خرج منه ، فتوقف في هذا اللفظ .
فقلت : هكذا قال النبي صلى الله عليه وسلم : « ما تقرب العباد الى الله بمثل
ما خرج منه » يعنى القرآن ، وقال خباب بن الارت : يا هتاه ! تقرب الى الله
بما استطعت ، فلن يتقرب اليه بشيء أحب اليه مما خرج منه .

وقال أبو بكر الصديق - لما قرأ قرآن مسيلة الكذاب - إن هذا الكلام لم
يخرج من إل - يعنى رب - .

وجاء فيها : ومن الإيمان به : الإيمان بأن القرآن كلام الله ، منزل غير
مخلوق ، منه بدأ واليه يعود ، وأن الله تكلم به حقيقة ، وأن هذا القرآن -
الذى أنزله الله على محمد صلى الله عليه وسلم - هو كلام الله حقيقة ، لا كلام
غيره ، ولا يجوز اطلاق القول بأنه حكاية عن كلام الله ، أو عبارة ؛ بل اذا
قرأه الناس ، أو كتبوه في المصاحف : لم يخرج بذلك عن أن يكون كلام الله ؛
فإن الكلام انما يضاف حقيقة الى من قاله مبتدأ ، لا الى من قاله مبلغاً مؤدياً ،
فتمنع بعضهم من اثبات كونه كلام الله حقيقة ، بعد تسليمه أن الله تعالى
تكلم به حقيقة .

ثم انه سلم ذلك لما بين له أن المجاز يصح نفيه ، وهذا لا يصح نفيه ،
ولما بين له أن أقوال المتقدمين المأثورة عنهم ، وشعر الشعراء المضاف اليهم :
هو كلامهم حقيقة ، فلا يكون نسبة القرآن الى الله بأقل من ذلك .

فوافق الجماعة كلهم على ما ذكر في مسألة القرآن ، وأن الله تكلم حقيقة ،
وأن القرآن كلام الله حقيقة لا كلام غيره .

ولما ذكر فيها : أن الكلام انما يضاف حقيقة الى من قاله مبتدئاً ، لا الى
من قاله مبلغاً مؤدياً : استحسنوا هذا الكلام وعظموه ، وأخذ أكبر الخصوم
يظهر تعظيم هذا الكلام ، كابن الوكيل وغيره ، وأظهر الفرح بهذا التلخيص ،
وقال : انك قد أزلت عنا هذه الشبهة ، وشفيت الصدور ، ويذكر أشياء من
هذا النمط .

ولما جاء ما ذكر من الإيمان باليوم الآخر ، وتفصيله ونظمه : استحسنوا
ذلك وعظموه .

وكذلك لما جاء ذكر الإيمان بالقدر وأنه على درجتين ، الى غير ذلك مما
فيها من القواعد الجليلة .

وكذا لما جاء ذكر الكلام في الفاسق الملى ، وفي الإيمان ؛ لكن اعترضه
على ذلك بما سأذكره .

وكان مجموع ما اعترض به المنازعون ، المعاندون بعد انقضاء قراءة جميعها ، والبحث فيها عن أربعة أسئلة :-

الأول : قولنا ومن أصول الفرقة الناجية : أن الإيمان والدين قول وعمل ، يزيد وينقص ، قول القلب واللسان ، وعمل القلب واللسان والجوارح .

قالوا : فإذا قيل إن هذا من أصول الفرقة الناجية ، خرج عن الفرقة الناجية من لم يقل بذلك : مثل أصحابنا المتكلمين ، الذين يقولون إن الإيمان هو التصديق ، ومن يقول الإيمان هو التصديق والإقرار ، وإذا لم يكونوا من الناجين : لزم أن يكونوا هالكين .

وأما الأسئلة الثلاثة : وهى التى كانت عمدتهم فأوردوها على قولنا ، وقد دخل فيما ذكرناه من الإيمان بالله : الإيمان بما أخبر الله فى كتابه ، وتواتر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأجمع عليه سلف الأمة ؛ من أنه سبحانه فوق سمواته على عرشه ، على أعلى خلقه ، وهو معهم أينما كانوا يعلم ما هم عاملون ، كما جمع بين ذلك فى قوله تعالى : (هو الذى خلق السموات والأرض فى ستة أيام ثم استوى على العرش يعلم ما يلج فى الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها وهو معكم أينما كنتم بما تعملون بصير) . وليس معنى قوله : (وهو معكم) : أنه مختلط بالخلق ، فإن هذا لا توجه للغة ، وهو خلاف ما أجمع عليه سلف الأمة ، وخلاف ما فطر الله عليه الخلق ،

بل القمر آية من آيات الله من أصغر مخلوقاته ، وهو موضوع في السماء ، وهو مع المسافر أينما كان ، وغير المسافر ؛ وهو سبحانه فوق العرش ، رقيب على خلقه ، مهيمن عليهم ، مطلع إليهم ، إلى غير ذلك من معاني ربوبيته . وكل هذا الكلام الذى ذكره الله تعالى من أنه فوق العرش ، وأنه معنا حق على حقيقته ، لا يحتاج إلى تحريف ؛ ولكن يسان على الظنون الكاذبة .

السؤال الثانى : قال بعضهم : نقر باللفظ الوارد ، مثل حديث العباس ، حديث الأوعال ، والله فوق العرش ؛ ولا نقول فوق السموات ، ولا نقول على العرش . وقالوا أيضاً : نقول : (الرحمن على العرش استوى) ولا نقول الله على العرش استوى ، ولا نقول مستو ، وأعادوا هذا المعنى مرارا ؛ أى أن اللفظ الذى ورد ، يقال اللفظ بعينه ، ولا يدل بلفظ يرادفه ، ولا يفهم له معنى أصلا . ولا يقال : إنه يدل على صفة لله أصلا ؛ ونبسط الكلام فى هذا فى المجلس الثانى كما سنذكره إنشاء الله تعالى .

السؤال الثالث : قالوا : التشبيه بالقمر فيه تشبيه كون الله فى السماء ، بكون القمر فى السماء .

السؤال الرابع : قالوا : قولك حق على حقيقته ، الحقيقة هى المعنى اللغوى ، ولا يفهم من الحقيقة اللغوية إلا استواء الأجسام وفوقيتها ؛ ولم تضع العرب ذلك إلا لها ؛ فإثبات الحقيقة هو محض التجسيم ، ونفى التجسيم مع هذا تناقض أو مصادمة .

فأجبتهم عن الأسئلة ، بأن قولي اعتقاد الفرقة الناجية هي الفرقة التي وصفها النبي صلى الله عليه وسلم بالنجاة ، حيث قال : « تفرق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة ، اثنتان وسبعون في النار وواحدة في الجنة ، وهي من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي » .

فهذا الإعتقاد : هو المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأصحابه رضی الله عنهم ، وهم ومن اتبعهم الفرقة الناجية ، فإنه قد ثبت عن غير واحد من الصحابة أنه قال : الإيمان يزيد وينقص ، وكل ما ذكرته في ذلك فإنه مأثور عن الصحابة بالأسانيد الثابتة لفظه ومعناه ، وإذا خالفهم من بعدهم لم يضر في ذلك .

ثم قلت لهم : وليس كل من خالف في شيء من هذا الإعتقاد يجب أن يكون هالكا ، فإن المنازع قد يكون مجتهداً مخطئاً يغفر الله خطأه ، وقد لا يكون بلغه في ذلك من العلم ما تقوم به عليه الحجة ، وقد يكون له من الحسنات ما يمحو الله به سيئاته ؛ وإذا كانت ألفاظ الوعيد المتأولة له لا يجب أن يدخل فيها المتأول ، والقانت ، وذو الحسنات الماحية ، والمغفور له وغير ذلك : فهذا أولى ؛ بل موجب هذا الكلام أن من اعتقد ذلك نجاً في هذا الاعتقاد ، ومن اعتقد ضده فقد يكون ناجياً ، وقد لا يكون ناجياً ، كما يقال من صمت نجاً .

وأما السؤال الثاني : فأجبتهم أولاً بأن كل لفظ قلته فهو مأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم ، مثل لفظ فوق السموات ، ولفظ على العرش وفوق

العرش ، وقلت : اكتبوا الجواب ، فأخذ الكاتب في كتابته ؛ ثم قال بعض الجماعة : قد طال المجلس اليوم ، فيؤخر هذا الى مجلس آخر ، وتكتبون أتم الجواب ، وتحضرونه في ذلك المجلس .

فأشار بعض الموافقين بأن يتم الكلام بكتابة الجواب ؛ لئلا تنتشر أسئلهم واعتراضهم وكان الخصوم لهم غرض في تأخير كتابة الجواب ؛ ليستعدوا لأنفسهم ، ويطلبوا ، ويحضروا من غاب من أصحابهم ، ويتأملوا العقيدة فيما بينهم ؛ ليتمكنوا من الطعن والإعتراض ؛ فحصل الإتفاق على أن يكون تمام الكلام يوم الجمعة ، وقمنا على ذلك .

وقد أظهر الله من قيام الحجة ، وبيان المحجة : ما أعز الله به السنة والجماعة ، وأرغم به أهل البدعة والضلالة ، وفي نفوس كثير من الناس أمور لما يحدث في المجلس الثاني ، وأخذوا في تلك الأيام يتأملونها ، ويتأملون ما أجبت به في مسائل تتعلق بالإعتقاد ، « مثل المسألة » المحموية في الاستواء ، والصفات الخيرية وغيرها .

فصل

فلما كان المجلس الثاني يوم الجمعة في اثني عشر رجب ، وقد أحضروا أكثر شيوخهم ممن لم يكن حاضراً ذلك المجلس ، وأحضروا معهم زيادة «صنى الدين الهندى» وقالوا : هذا أفضل الجماعة وشيخهم فى علم الكلام ، وبحثوا فيما بينهم ، واتفقوا وتواطئوا ، وحضروا بقوة واستعداد غير ما كانوا عليه ؛ لأن المجلس الأول أتاهاهم بغتة ، وإن كان أيضاً بغتة للمخاطب ، الذى هو المسؤول والمجيب والمناظر .

فلما اجتمعنا : وقد أحضرت ما كتبه من الجواب عن أسئلتهم المتقدمة ، الذى طلبوا تأخيرها إلى اليوم : حمدت الله بخطة الحاجة ؛ خطبة ابن مسعود رضى الله عنه ، ثم قلت : إن الله تعالى أمرنا بالجماعة والإتلاف ، ونهانا عن الفرقة والإختلاف .

وقال لنا فى القرآن : (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا) وقال : (إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم فى شيء) وقال : (ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات) .

وربنا واحد ، وكتابنا واحد ، ونينا واحد ؛ وأصول الدين لا تختلف
التفرق والإختلاف ؛ وأنا أقول ما يوجب الجماعة بين المسلمين ، وهو متفق
عليه بين السلف ؛ فإن وافق الجماعة فالحمد لله ؛ وإلا فنخالفه بعد ذلك : كشفت
له الأسرار ، وهتكت الأستار ، وينت المذاهب الفاسدة ، التي أفسدت الملل
والدول ؛ وأنا أذهب الى سلطان الوقت على البريد ، وأعرفه من الأمور ما لا
أقوله في هذا المجلس ، فإن للسلم كلاماً ، وللحرب كلاماً .

وقلت : لا شك أن الناس يتنازعون ؛ يقول هذا أنا حنبلي ، ويقول هذا
أنا أشعري ، ويجري بينهم تفرق وقتن ، واختلاف على أمور لا يعرفون
حقيقتها .

وأنا قد أحضرت ما يبين اتفاق المذاهب فيما ذكرته ، وأحضرت (كتاب
تبيين كذب المفتري ، فيما ينسب إلى الشيخ أبي الحسن الأشعري رحمه الله)
تأليف الحافظ أبي القاسم ابن عساكر رحمه الله .

وقلت : لم يصنف في أخبار الأشعري المحمود كتاب مثل هذا ؛ وقد
ذكر فيه لفظه الذي ذكره في كتابه « الإبانة » .

فلما انتهيت إلى ذكر المعتزلة : سألت الأمير عن معنى المعتزلة ، فقلت : كان
الناس في قديم الزمان قد اختلفوا في الفاسق الملى ، وهو أول اختلاف حدث
في الملة ، هل هو كافر أو مؤمن ؟ فقالت الخوارج : إنه كافر . وقالت الجماعة :

إنه مؤمن . وقالت طائفة : نقول هو فاسق ، لا مؤمن ولا كافر ، نزله منزلة بين المنزلتين ، وخلدوه في النار ؛ واعتزلوا حلقة الحسن البصرى وأصحابه — رحمه الله تعالى — فسموا معتزلة .

وقال الشيخ الكبير يجتبه وردائه : ليس كما قلت ؛ ولكن أول مسألة اختلف فيها المسلمون مسألة الكلام ، وسمى المتكلمون متكلمين لأجل تكلمهم في ذلك ، وكان أول من قالها عمرو بن عبيد ، ثم خلفه بعد موته عطاء بن واصل ، هكذا قال وذكر نحواً من هذا .

فغضبت عليه وقلت : أخطأت ؛ وهذا كذب مخالف للإجماع . وقلت له : لا أدب ولا فضيلة ؛ لا تأدبت معي في الخطاب ، ولا أصبت في الجواب ؟!

ثم قلت : الناس اختلفوا في مسألة الكلام في خلافة المأمون ، وبعدها في أواخر المائة الثانية ، وأما المعتزلة فقد كانوا قبل ذلك بكثير ، في زمن عمرو بن عبيد بعد موت الحسن البصرى ، في أوائل المائة الثانية ، ولم يكن أولئك قد تكلموا في مسألة الكلام ، ولا تنازعوا فيها ، وإنما أول بدعتهم تكلمهم في مسائل الأسماء والأحكام والوعيد .

فقال : هذا ذكره الشهرستاني في كتاب الملل والنحل . فقلت : الشهرستاني ذكر ذلك في اسم المتكلمين ، لم يسموا متكلمين ؛ لم يذكره في اسم المعتزلة ،

والأمير إنما سأل عن اسم المعتزلة ، وأنكر الحاضرون عليه ؛ وقالوا : غلطت .
وقلت : في ضمن كلامي أنا أعلم كل بدعة حدثت في الإسلام ، وأول من ابتدئها ،
وما كان سبب ابتدائها .

وأيضا فذكره الشهرستاني ليس بصحيح في اسم المتكلمين ، فإن
المتكلمين كانوا يسمون بهذا الاسم ، قبل منازعتهم في مسألة الكلام ، وكانوا
يقولون عن واصل بن عطاء أنه متكلم ، ويصفونه بالكلام ، ولم يكن الناس
اختلفوا في مسألة الكلام .

وقلت : أنا وغيري إنما هو واصل بن عطاء ؛ أي : لا عطاء بن واصل كما
ذكره المعترض ، قلت : وواصل لم يكن بعد موت عمرو بن عبيد وإنما
كان قرينه .

وقد روى أن واصلًا تكلم مرة بكلام ، فقال عمرو بن عبيد : لو بعث نبي
ما كان يتكلم بأحسن من هذا ؛ وفصاحته مشهورة ، حتى قيل إنه كان ألخغ ،
وكان يحترز عن الرء ، حتى قيل له : أمر الأمير أن يحفر بئر . فقال : أوعز
القائد أن يقلب قلب في الجادة .

ولما انتهى الكلام إلى ما قاله الأشعري : قال الشيخ المقدم فيهم لا ريب
أن الإمام أحمد إمام عظيم القدر ، ومن أكبر أئمة الإسلام ، لكن قد انتسب
إليه أناس ابتدئوا أشياء .

فقلت : أما هذا فحق ، وليس هذا من خصائص أحمد ، بل ما من إمام إلا وقد انتسب إليه أقوام هو منهم برىء ، قد انتسب الى مالك أناس مالك برىء منهم ، وانتسب الى الشافعى أناس هو برىء منهم ، وانتسب الى أبى حنيفة أناس هو برىء منهم ، وقد انتسب الى موسى عليه السلام أناس هو منهم برىء ، وانتسب الى عيسى عليه السلام أناس هو منهم برىء ، وقد انتسب الى على بن أبى طالب أناس هو برىء منهم ، ونبينا صلى الله عليه وسلم قد انتسب اليه من القرامطة والباطنية وغيرهم من أصناف الملحدة والمنافقين ، من هو برىء منهم .

وذكر فى كلامه ؛ أنه انتسب الى أحمد ناس من الحشوية والمشبهة ، ونحو هذا الكلام .

فقلت : المشبهة والمجسمة فى غير أصحاب الإمام أحمد أكثر منهم فيهم؛ هؤلاء أصناف الأكراد كلهم شافعية ، وفيهم من التشبيه والتجسيم مالا يوجد فى صنف آخر ، وأهل جيلان فيهم شافعية وحنبلية . قلت : وأما الحنبلية المحضة فليس فيهم من ذلك ما فى غيرهم .

وكان من تمام الجواب أن الكرامية المجسمة كلهم حنفية ، وتكلمت على لفظ الحشوية — ما أدرى جواباً عن سؤال الأمير أو غيره ، أو عن غير جواب — فقلت : هذا اللفظ أول من ابتدعه المعتزلة ؛ فإنهم يسمون الجماعة

والسواد الأعظم الحشو ؛ كما تسميهم الرافضة الجهور ، وحشو الناس هم عموم الناس وجهورهم ، وهم غير الأعيان المتميزين يقولون هذا من حشو الناس كما يقال هذا من جهورهم .

وأول من تكلم بهذا عمرو بن عبيد ، وقال : كان عبد الله بن عمر رضى الله عنه حشواً : فالمعزلة سمو الجماعة حشوا ، كما تسميهم الرافضة الجهور .
وقلت — لا أدرى فى المجلس الاول أو الثانى — أول من قال ان الله جسم هشام بن الحكم الرافضى .

وقلت لهذا الشيخ : من فى أصحاب الإمام أحمد رحمه الله حشوى بالمعنى الذى تريده ؟ الأثرم ، أبو داود ، المروذى ، الحلال ، أبو بكر عبد العزيز ، أبو الحسن التميمى ، ابن حامد ، القاضى أبو يعلى ، أبو الخطاب ، ابن عقيل ؟ ورفعت صوتى وقلت : سمهم ، قل لى منهم ؟ من هم ؟ .

أبكذب ابن الخطيب واقترائه على الناس فى مذاهبهم تبطل الشريعة ، وتندرس معالم الدين ؟ كما نقل هو وغيره عنهم أنهم يقولون : إن القرآن القديم هو أصوات القارئین ، ومداد الكاتبين ، وأن الصوت والمداد قديم أزلى ؟ من قال هذا ؟ وفى أى كتاب وجد هذا عنهم ؟ قل لى ! .

وكما نقل عنهم أن الله لا يرى فى الآخرة باللزوم الذى ادعاه ، والمقدمة التى نقلها عنهم ؛ وأخذت أذكر ما يستحقه هذا الشيخ ، من أنه كبير الجماعة

وشيوخهم ، وأن فيه من العقل والدين ما يستحق أن يعامل بموجبه ؛ وأمرت
بقراءة العقيدة جميعها عليه ؛ فإنه لم يكن حاضراً في المجلس الأول ، وإنما
أحضره في الثاني انتصاراً به .

وحدثني الثقة عنه بعد خروجه من المجلس ، أنه اجتمع به وقال له :
أخبرني عن هذا المجلس ، فقال : مالفلان ذنب ولا لي ، فإن الأمير سأل عن
شيء فأجابته عنه ، فظننته سأل عن شيء آخر .

وقال : قلت لم أتم ما لكم على الرجل اعتراض ، فإنه نصر ترك التأويل ،
وأتم تصرون قول التأويل ، وهما قولان للأشعرى .

وقال : أنا أختار قول ترك التأويل ، وأخرج وصيته التي أوصى بها ،
وفيها قول ترك التأويل .

قال الحاكمي لي : فقلت له : بلغني عنك أنك قلت في آخر المجلس - لما أشهد
الجماعة على أنفسهم بالمواقفة - لا تكتبوا عنى نفياً ولا اثباتاً فلم ذاك ؟
فقال : لوجهين :-

أحدهما : أني لم أحضر قراءة جميع العقيدة في المجلس الأول .

والثاني : لأن أصحابي طلبوني لينتصروا بي ، فإكان يليق أن أظهر مخالفتهم ،
فسكت عن الطائفتين .

وأمرت غير مرة أن يعاد قراءة العقيدة جميعها على هذا الشيخ فرأى بعض الجماعة أن ذلك تطويل ، وأنه لا يقرأ عليه الا الموضع الذى لهم عليه سؤال ، وأعظمه لفظ الحقيقة ، فقرأوه عليه ؛ فذكر هو بحثا حسنا يتعلق بدلالة اللفظ ، فحسنته ومدحته عليه ، وقلت : لا ريب أن الله حى حقيقة ، عليم حقيقة ، سميع حقيقة ، بصير حقيقة وهذا متفق عليه بين أهل السنة والصفائية من جميع الطوائف ؛ ولو نازع بعض أهل البدع فى بعض ذلك : فلا ريب أن الله موجود والمخلوق موجود ، ولفظ الوجود سواء كان مقولا عليهما بطريق الإشتراك اللفظى فقط ، أو بطريق التواطؤ المتضمن للإشتراك لفظاً ومعنى ، أو بالتشكيك الذى هو نوع من التواطؤ .

فعلى كل قول : فالله موجود حقيقة ، والمخلوق موجود حقيقة ، ولا يلزم من إطلاق الإسم على الخالق والمخلوق بطريق الحقيقة محذور ، ولم أرجح فى ذلك المقام قولاً من هذه الثلاثة على الآخر ؛ لأن غرضى تحصل على كل مقصودى .

وكان مقصودى تقرير ما ذكرته على قول جميع الطوائف ، وأن أبين اتفاق السلف ومن تبعهم على ما ذكرت ، وأن أعيان المذاهب الأربعة ، والأشعرى ، وأكابر أصحابه على ما ذكرته ؛ فإنه قبل المجلس الثانى : اجتمع بى من أكابر علماء الشافعية ، والمتنسبين إلى الأشعرية والحنفية وغيرهم من عظم خوفهم من هذا المجلس وخافوا انتصار الخصوم فيه وخافوا على نفوسهم أيضاً

من تفرق الكلمة فلو أظهرت الحجة التي ينتصر بها ما ذكرته أولم يكن من أئمة أصحابهم من يوافقها لصارت فرقة ولصعب عليهم أن يظهروا في المجالس العامة الخروج عن أقوال طوائفهم بما في ذلك من تمكن أعدائهم من أغراضهم .

فإذا كان من أئمة مذاهبهم من يقول ذلك ، وقامت عليه الحجة ، وبأن أنه مذهب السلف : أمكنهم إظهار القول به مع ما يعتقدونه في الباطن . من أنه الحق ، حتى قال لى بعض الأكابر من الحنفية - وقد اجتمع بى - لو قلت هذا مذهب أحمد وثبت على ذلك لا انقطع النزاع .

ومقصوده أنه يحصل دفع الخصوم عنك بأنه مذهب متبوع ، ويستريح المنتصر والمنازع من اظهار الموافقة .

فقلت : لا والله ؛ ليس لأحمد بن حنبل في هذا اختصاص ، وإنما هذا اعتقاد سلف الأمة وأئمة أهل الحديث . وقلت أيضا هذا اعتقاد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكل لفظ ذكرته فأنا أذكر به آية ، أو حديثا ، أو إجماعا سلفيا ، وأذكر من ينقل الإجماع عن السلف من جميع طوائف المسلمين ، والفقهاء الأربعة ، والمتكلمين ، وأهل الحديث ، والصوفية .

وقلت لمن خاطبني من أكابر الشافعية - لا يبين أن ما ذكرته هو قول السلف ، وقول أئمة أصحاب الشافعى ، وأذكر قول الأشعرى ، وأئمة أصحابه التي ترد على هؤلاء الخصوم ، ولينتصرن كل شافعى ، وكل من قال بقول الأشعرى

الموافق لمذهب السلف ، وأبين أن القول المحكى عنه في تأويل الصفات الخبرية قول لا أصل له في كلامه ، وإنما هو قول طائفة من أصحابه ، فللاشعرية قولان ليس للاشعرية قولان .

فلما ذكرت في المجلس أن جميع أسماء الله التي سمي بها المخلوق كلفظ الوجود الذي هو مقول بالحقيقة على الواجب ، والممكن ، على الاقوال الثلاثة : تنازع كيران ، هل هو مقول بالاشتراك أو بالتواطىء ؟

فقال احدهما : هو متواطىء وقال الآخر هو مشترك ؛ لثلا يلزم التركيب .

وقال هذا : قد ذكر غير الدين ان هذا النزاع مبنى على ان وجوده هل هو عين ماهيته ام لا ؟ . فمن قال ان وجود كل شيء عين ماهيته ، قال : إنه مقول بالاشتراك ، ومن قال ان وجوده قدر زائد على ماهيته ، قال : انه مقول بالتواطىء .

فأخذ الأول يرجح قول من يقول : ان الوجود زائد على الماهية ؛ لينصر أنه مقول بالتواطىء .

فقال الثاني : ليس مذهب الاشعرية وأهل السنة أن وجوده عين ماهيته ، فأنكر الاول ذلك .

فقلت : أما متكلموا أهل السنة فعندهم أن وجود كل شيء عين ماهيته ؛

وأما القول الآخر فهو قول المعتزلة أن وجود كل شيء قدر زائد على ماهيته ، وكل منها أصاب من وجه ، فإن الصواب أن هذه الاسماء مقولة بالتواطىء ، كما قد قررته في غير هذا الموضع ، وأجبت عن شبهة التركيب بالجوايين المعروفين .

وأما بناء ذلك على كون وجود الشيء عين ماهيته أو ليس عينه : فهو من الغلط المضاف الى ابن الخطيب ، فإننا وإن قلنا ان وجود الشيء عين ماهيته : لا يجب أن يكون الاسم مقولاً عليه وعلى نظيره بالاشتراك اللفظي فقط ، كما في جميع أسماء الاجناس .

فإن اسم السواد مقول على هذا السواد وهذا السواد بالتواطىء ، وليس عين هذا السواد هو عين هذا السواد ، إذ الاسم دال على القدر المشترك بينهما ، وهو المطلق الكلي ؛ لكنه لا يوجد مطلقاً بشرط الإطلاق الا في ذهن ، ولا يلزم من ذلك نفي القدر المشترك بين الاعيان الموجودة في الخارج ، فإنه على ذلك تتفق الاسماء المتواطئة ، وهي جمهور الاسماء الموجودة ، في الغالب (وهي أسماء الاجناس اللغوية) وهو الاسم المطلق على الشيء ، وعلى كل ما أشبهه سواء كان اسم عين أو اسم صفة ، جامداً أو مشتقاً ، وسواء كان جنساً منطقياً أو فقهاً أو لم يكن . بل اسم الجنس في اللغة يدخل فيه الاجناس ، والاصناف ، والانواع ، ونحو ذلك . وكلها أسماء متواطئة ، وأعيان مسمياتها في الخارج متميزة .

وطلب بعضهم إعادة قراءة الاحاديث المذكورة في العقيدة ؛ ليطعن في

بعضها ، ففرفت مقصوده . فقلت : كأنك قد استعددت للطعن في حديث
الاولع : حديث العباس بن عبد المطلب — وكانوا قد تعتوا حتى ظفروا بما
تسكلم به زكى الدين عبد العظيم ، من قول البخارى في تأريخه : عبد الله بن
عميرة لا يعرف له سماع من الاحنف — فقلت : هذا الحديث مع أنه رواه أهل
السنن كآبى داود ، وابن ماجه ، والترمذى ، وغيرهم : فهو مروى من
طريقين مشهورين ، فالقدح في أحدهما لا يقدح في الآخر .

فقال : أليس مداره على ابن عميرة ، وقد قال البخارى : لا يعرف له سماع
من الاحنف ؟ .

فقلت : قد رواه إمام الأئمة ابن خزيمة ، في كتاب التوحيد ، الذى
أشترط فيه أنه لا يحتج فيه الا بما نقله العدل عن العدل ، موصولاً الى النبى صلى
الله عليه وسلم ؛ قلت والاثبات مقدم على النفى ، والبخارى إنما نفي معرفة سماعه
من الاحنف ، لم ينف معرفة الناس بهذا ، فإذا عرف غيره — كإمام الأئمة
ابن خزيمة — ما ثبت به الاسناد : كانت معرفته وإثباته مقدماً على نفي غيره
وعدم معرفته .

ووافق الجماعة على ذلك ، وأخذ بعض الجماعة يذكر من المدح
ما لا يليق أن أحكيه ، وأخذوا يناظرون في أشياء لم تكن في العقيدة ،
ولكن لها تعلق بما أوجب به في مسائل ، ولها تعلق بما قد يفهمونه من

العقيدة . فأحضر بعض أكابرهم « كتاب الاسماء والصفات » لليهقي — رحمه الله تعالى — فقال : هذا فيه تأويل الوجه عن السلف ، فقلت : لعلك تعنى قوله تعالى : (والله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله) فقال : نعم . قد قال مجاهد والشافعي يعنى قبله الله . فقلت : نعم : هذا صحيح عن مجاهد والشافعي وغيرهما ، وهذا حق ، وليست هذه الآية من آيات الصفات .

ومن عدها في الصفات فقد غلط ، كما فعل طائفة ؛ فإن سياق الكلام يدل على المراد حيث قال : (والله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله) والمشرق والمغرب الجهات .

والوجه هو الجهة ؛ يقال أى وجه تريده ؟ أى أى جهة ، وأنا أريد هذا الوجه أى هذه الجهة ، كما قال تعالى : (ولكل وجهة هو موليها) ولهذا قال : (فأينما تولوا فثم وجه الله) أى تستقبلوا وتتوجهوا ، والله اعلم . وصلى الله على محمد .

نقل الشيخ علم الدين : أن الشيخ قدس الله روحه قال :-

في مجلس نائب السلطنة الأفرم - لما سأله عن اعتقاده وكان الشيخ أحضر عقيدته « الواسطية » قال - هذه كتبها من نحو سبع سنين ، قبل مجيء التار إلى الشام ؛ فقرئت في المجلس .

ثم نقل علم الدين عن الشيخ أنه قال : كان سبب كتابتها أن بعض قضاة واسط من أهل الخير والدين شكى ما الناس فيه - يلادم في دولة التتر - من غلبة الجهل ، والظلم ، ودروس الدين والعلم ؛ وسألني أن أكتب له « عقيدة » فقلت له : قد كتب الناس عقائد أئمة السنة ؛ فالج في السؤال ، وقال : ما أحب إلا عقيدة تكتبها أنت .

فكتبت له هذه العقيدة - وأنا قاعد بعد العصر فأشار الأمير لكتابه فقرأها على الحاضرين حرفاً حرفاً فاعترض بعضهم على قولي فيها : ومن الإيمان بالله الإيمان بما وصف به نفسه ، ووصفه به رسوله : من غير تحريف ، ولا تعطيل ، ولا تكييف ، ولا تمثيل . ومقصوده أن هذا ينفي التأويل الذي هو صرف اللفظ عن ظاهره : إما وجوباً وإما جوازاً .

فقلت : انى عدلت عن لفظ التأويل الى لفظ التحريف ؛ لان التحريف اسم جاء القرآن بدمه ؛ وأنا تحريت في هذه العقيدة اتباع الكتاب والسنة ، فنفيت ما ذمه الله من التحريف ، ولم أذكر فيها لفظ التأويل ؛ لانه لفظ له عدة معان ؛ كما بينته في موضعه من القواعد .

فإن معنى لفظ التأويل في كتاب الله غير لفظ التأويل في اصطلاح المتأخرين من أهل الاصول والفقه . وغير معنى لفظ التأويل في اصطلاح كثير من أهل التفسير والسلف .

وقلت لهم ذكرت في النقي التمثيل ، ولم أذكر التشبيه ؛ لان التمثيل تفاه الله بنص كتابه حيث قال : (ليس كمثل شيء) .

وأخذوا يذكرون نقي التشبيه والتجسيم ، ويطنبون في هذا ، ويعرضون بما ينسبه بعض الناس إلينا من ذلك .

فقلت قولي من غير تكيف ولا تمثيل ينفي كل باطل ؛ وإنما اخترت هذين الإسمين : لان التكيف ما نورفنيه عن السلف كما قال ربيعة ، ومالك ، وابن عينة ، وغيرهم المقالة - التي تلقاها العلماء بالقبول - الإستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة فاتفق هؤلاء السلف على أن الكيف غير معلوم لنا ؛ فنفيت ذلك اتباعا لسلف الامة .

وهو أيضاً منفي بالنص ؛ فإن تأويل آيات الصفات يدخل فيها حقيقة

الموصوف . وحقيقة صفاته غير معلومة ، وهذا من التأويل الذى لا يعمله إلا الله ، كما قررت ذلك فى قاعدة مفردة ذكرتها فى « التأويل والمعنى » والفرق بين علمنا بمعنى الكلام وبين علمنا بتأويله .

وكذلك التمثيل منى بالنص والإجماع القديم مع دلالة العقل على نفيه ، ونفى التكيف ؛ إذ كنه البارى غير معلوم للبشر .

وذكرت فى ضمن ذلك كلام الخطابى الذى نقل أنه مذهب السلف : وهو « إجراء آيات الصفات ، وأحاديثها على ظاهرها مع نفي الكيفية والتشبيه عنها ؛ إذ الكلام فى الصفات فرع الكلام فى الذات : يحتذى حذوه ويتبع فيه مثاله فإذا كان إثبات الذات إثبات وجود لا إثبات تكيف ؛ فكذلك إثبات الصفات إثبات وجود لا إثبات تكيف » .

فقال أحد كبراء المخالفين حينئذ يجوز أن يقال هو جسم ؛ لا كالأجسام . فقلت له أنا وبعض الفضلاء إنما قيل : انه يوصف الله بما وصف به نفسه ، وبما وصفه به رسوله ؛ وليس فى الكتاب والسنة أن الله جسم حتى يلزم هذا . وأول من قال إن الله جسم : هشام بن الحكم الرافضى .

وأما قولنا : فهم الوسط فى فرق الأمة كما أن الأمة هى الوسط فى الأمم . فهم وسط فى باب صفات الله بين أهل التعطيل الجهمية ، وأهل التمثيل المشبهة فقيل لى أنت صنف اعتقاد الإمام أحمد ، وأرادوا قطع النزاع لكونه مذهبا متبوعا .

قللت : ما خرجت إلا عقيدة السلف الصالح جميعهم ؛ ليس للإمام أحمد اختصاص بهذا . وقلت : قد أمهلت من خالفني في شيء منها ثلاث سنين فإن جاء بحرف واحد عن القرون الثلاثة يخالف ما ذكرته فأنا أرجع عن ذلك ، وعلى أن آتى بقول جميع الطوائف عن القرون الثلاثة يوافق ما ذكرته من الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية والأشعرية ، وأهل الحديث وغيرهم .

ثم طلب المنازع الكلام في (مسألة الحرف والصوت) . قللت : هذا الذي يحكى عن أحمد وأصحابه أن صوت القارئ ، ومداد المصاحف قديم أزل كذب مفترى ، لم يقل ذلك أحد ، ولا أحد من علماء المسلمين .

وأخرجت كراساً وفيه ما ذكره أبو بكر الخلال في «كتاب السنة» عن الإمام أحمد ، وما جمعه صاحبه أبو بكر المروذي من كلام أحمد ، وكلام أئمة زمانه في أن من قال : لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي ، ومن قال : غير مخلوق فهو مبتدع . قلت : فكيف بمن يقول لفظي أزل ؟ ! فكيف بمن يقول صوتي قديم ؟ !

فقال المنازع : انه انتسب الى أحمد أناس من الحشوية والمشبهة ، ونحو هذا الكلام قللت : المشبهة والمجسمة في غير أصحاب الإمام أحمد أكثر منهم فيهم : فهو لاء أصناف الاكراد كلهم شافعية ، وفيهم من التشبيه والتجسيم ما لا يوجد في صنف آخر ، وأهل جيلان فيهم شافعية وحنبلية ؛ وأما الحنبلية المحضة فليس فيهم من ذلك ما في غيرهم ، والكرامية المجسمة كلهم حنفية .

وقلت له : من في أصحابنا حشوى بالمعنى الذى تريده ؟ الأثرم ، أبو داود
المروذى ، الحلال ، أبو بكر عبد العزيز ، أبو الحسن التيمى ، ابن حامد ،
القاضى أبو يعلى ، أبو الخطاب ، ابن عقيل ؛ ورفعت صوتى وقلت : سمهم
قل لى من منهم ؟ .

أبكذب ابن الخطيب واقترائه على الناس فى مذاهبهم تبطل الشريعة ،
وتندرس معالم الدين كما نقل هو وغيره عنهم أنهم يقولون : القرآن القديم هو
أصوات القارئین ، ومداد الكاتبين ؛ وأن الصوت والمداد ، قديم أزلى .
من قال هذا ؟ وفى أى كتاب وجد عنهم هذا ؟ قل : لى . وكما نقل عنهم ان الله
لا يرى فى الآخرة باللزوم الذى ادعاه ، والمقدمة التى نقلها عنهم .

ولما جاءت « مسألة القرآن » وأنه كلام الله غير مخلوق ، منه بدء وإليه
يعود : نازع بعضهم فى كونه منه بدا وإليه يعود وطلبوا تفسير ذلك ، فقلت :
أما هذا القول : فهو المأثور والشايت عن السلف . مثل ما نقله عمرو بن دينار
قال : أدركت الناس منذ سبعين سنة يقولون الله الخالق وما سواه مخلوق ؛
إلا القرآن فإنه كلام الله غير مخلوق منه بدا وإليه يعود . ومعنى منه بدا أى
هو المتكلم به ، وهو الذى أنزله من لدنه ، ليس هو كما تقوله الجهمية انه خلق
فى الهواء أو غيره ، وبدأ من غيره .

وأما إليه يعود : فإنه يسرى به فى آخر الزمان من المصاحف والصدور

فلا يبقى في الصدور منه كلمة ، ولا في المصاحف منه حرف . ووافق على ذلك غالب الحاضرين . فقلت : هكذا قال النبي صلى الله عليه وسلم : « ما تقرب العباد إلى الله بمثل ما خرج منه » : يعنى القرآن . وقال خباب بن الارت : يا هتاه تقرب الى الله بما استطعت ؛ فلن يقرب الى الله بشيء أحب إليه مما خرج منه .

وقلت : وأن الله تكلم به حقيقة ، وإن هذا القرآن الذى أنزله الله على محمد صلى الله عليه وسلم هو كلام الله حقيقة ؛ لا كلام غيره ، ولا يجوز إطلاق القول بأنه حكاية عن كلام الله أو عبارة ؛ بل إذا قرأ الناس القرآن ، أو كتبه في المصاحف لم يخرج بذلك عن أن يكون كلام الله تعالى حقيقة . فإن الكلام إنما يضاف حقيقة الى من قاله مبتدئاً ، لا الى من قاله مبلغاً مؤدياً .

فأمتعض بعضهم من اثبات كونه كلام الله حقيقة ، بعد تسليمه أن الله تكلم به حقيقة ثم انه سلم ذلك لما بين له أن المجاز يصح نفيه ؛ وهذا لا يصح نفيه ، وإن أقوال المتقدمين المأثورة عنهم ، وشعر الشعراء المضاف اليهم هو كلامهم حقيقة .

ولما ذكرت فيها أن الكلام إنما يضاف حقيقة الى من قاله مبتدئاً لا الى من قاله مبلغاً استحسنا هذا الكلام وعظموه .

وذكرت ما أجمع عليه سلف الامة من أنه سبحانه فوق العرش ، وأنه معنا حق على حقيقته ؛ لا يحتاج الى تحريف ، ولكن يصاب عن الظنون الكاذبة ،

وليس معنى قوله (وهو معكم أينما كنتم) انه مختلط بالخلق ، فإن هذا لا توجهه اللغة ، وهو خلاف ما أجمع عليه سلف الامة ، وخلاف ما فطر الله عليه الخلق ، بل القمر آية من آيات الله من أصغر مخلوقاته ؛ وهو موضوع في السماء وهو مع المسافر أينما كان .

ولما ذكرت : أن جميع أسماء الله التي يسمى بها المخلوق - كلفظ «الوجود» : الذي هو مقول بالحقيقة على الواجب والممكن : تنازع كبيران هل هو مقول بالإشتراك ، أو بالتواطىء ؟ فقال أحدهما هو متواطىء . وقال آخر هو مشترك لئلا يلزم التركيب .

وقال هذا : قد ذكر نضر الدين أن هذا النزاع مبنى على أن وجوده هل هو عين ماهيته أم لا ؟ فن قال : إن وجود كل شيء عين ماهيته قال : انه مقول بالإشتراك ومن قال إن وجوده قدر زائد على ماهيته قال : انه مقول بالتواطىء فأخذ الأول يرجح قول من يقول : ان الوجود زائد على الماهية لينصر انه مقول بالتواطىء فقال الثاني : مذهب الأشعرى وأهل السنة أن وجوده عين ماهيته ؛ فأنكر الأول ذلك .

فقلت : أما متكلموا أهل السنة فعندهم أن وجود كل شيء عين ماهيته ؛ وأما القول الآخر : فهو قول المعتزلة : أن وجود كل شيء قدر زائد على ماهيته . وكل منهما أصاب من وجه ؛ فإن الصواب ان هذه الاسماء مقولة بالتواطىء . كما قد قررته في غير هذا الموضع .

وأما بناء ذلك على كون وجود الشيء عين ماهيته ، أو ليس [عين وجود ماهيته] فهو من الغلط المضاف الى ابن الخطيب ؛ فإننا وإن قلنا إن وجود الشيء عين ماهيته : لا يجب أن يكون الإسم مقولا عليه ، وعلى غيره بالإشتراك اللفظي فقط ؛ كما في جميع أسماء الاجناس : فإن إسم السواد مقول على هذا السواد وهذا السواد بالتواطىء ؛ وليس عين هذا السواد هو عين هذا السواد ؛ اذ الإسم دال على القدر المشترك بينهما وهو المطلق الكلي ؛ لكنه لا يوجد مطلقا بشرط الإطلاق إلا في الذهن .

ولا يلزم من ذلك نفى القدر المشترك بين الاعيان الموجودة في الخارج ، فإنه على ذلك تنقضي « الاسماء المتواطئة » وهي جمهور الاسماء الموجودة في اللغات وهي « أسماء الاجناس اللغوية » وهو الإسم المعلق على الشيء وما أشبهه — سواء كان اسم عين أو اسم صفة ، جامداً أو مشتقاً وسواء كان جنساً منطقياً ، أوفقيهاً ، أو لم يكن .

بل اسم الجنس في اللغة تدخل فيه الاجناس والأصناف والأنواع ، ونحو ذلك . وكلها أسماء متواطئة ، وأعيان مسمياتها في الخارج متميزة . قال النهي : ثم وقع الإتفاق على أن هذا معتقد سلفي جيد .

وكتب عبد الله بن تيمية

لاخيه زين الدين :-

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

من أخيه « عبد الله بن تيمية » إلى الشيخ الإمام العالم الفاضل الصدر الكبير « زين الدين » زينه الله تعالى بحلته أوليائه ، وأكرمه في الدنيا والآخرة بكرامة أصفياه ، وجعل له البشرى بالنصر الأكبر على أعدائه ، وأوزعه شكر النعماء ؛ خصوصاً أفضل نعماته : بما من الله به سبحانه من النصر العزيز للإسلام ، وللسنة وأهلها على حزب الشيطان وأوليائه .

أما بعد فإني أحمد إليك الله الذي لا إله الا هو ، وهو للحمد أهل ، وأصل على نبيه محمد عليه أفضل الصلاة والسلام .

وأعرفه بما من الله سبحانه علينا وعلى المسلمين أجمعين ، بالنصر الأكبر ، والفتح المبين . وهو وإن كانت العقول تعجز عن دركه على التفضيل ، والألسن عن وصفه عن التكميل . لكن نذكر منه ما يسر الله سبحانه ملخصاً خالياً عن التطويل .

وهو أنه - لما كان يوم الإثنين ثامن من رجب - جمع نائب السلطان
القضاة الأربعة ، ونوابهم ، والمفتين والمشايخ : نجم الدين ، وشمس الدين ،
وتقي الدين ، وجمال الدين ، وجلال الدين نائب نجم الدين ، وشمس الدين بن العز
نائب شمس الدين ، وعز الدين نائب تقي الدين ، ونجم الدين نائب جمال الدين ،
والشيخ كمال الدين بن الزملكاني ؛ والشيخ كمال الدين بن الشرشي ، وابن الوكيل
من الشافعية ، والشيخ برهان الدين بن عبد الحق من الحنفية ، والشيخ شمس الدين
الحريري من المالكية ، والشيخ شهاب الدين المجد من الشافعية ، والشيخ محمد
ابن قوام ، والشيخ محمد بن ابراهيم الأرموي .

ثم سأل نائب السلطان عن الإعتقاد . فقال : ليس الإعتقاد لي ولا لمن هو
أكبر مني ؛ بل الاعتقاد يؤخذ عن الله سبحانه وتعالى ، ورسوله صلى الله عليه
وسلم ، وما أجمع عليه سلف الأمة . يؤخذ من كتاب الله تعالى ومن أحاديث
البخاري ومسلم وغيرهما من الأحاديث المعروفة ، وما ثبت عن سلف الأمة .

فقال الأمير نريد أن تكتب لنا صورة الإعتقاد ، فقال الشيخ اذا قلت
الساعة شيئاً من حفظي : قد يقول الكذابون قد كتم بعضه ، أو داهن . بل أنا
أحضر ما كتبته قبل هذا المجلس بسنين متعددة قبل مجيء التار . فأحضرت
« الواسطية » وسبب تسميتها بذلك : أن الذي طلبها من الشيخ رجل من قضاة
واسط - من أصحاب الشافعي - قدم حاجاً من نحو عشر سنين ، وكان فيه
صلاح كبير ، وديانة كبيرة ، فالتمس من الشيخ أن يكتب له عقيدة ، فقال له

الشيخ : الناس قد كتبوا في هذا الباب شيئاً كثيراً ، فخذ بعض عقائد أهل السنة فقال : أحب أن تكتب لي انت . فكتب له — وهو قاعد في مجلسه بعد العصر هذه « العقيدة » .

ذكر الشيخ للامير معنى هذا الكلام ، ثم قرئت على الحاضرين من أولها إلى آخرها ، كلمة ، كلمة ، وبحث في مواضع منها . وفيهم من في قلبه من الشيخ ما لا يعلمه الا الله ، وكان ظنهم أنهم اذا تكلموا معه في هذا الكتاب أظهروا أنه يخالف ما عليه أهل السنة والجماعة .

وأوردوا ثلاثة أسئلة — في ثلاث مواضع — وهي « تسميتها باعتقاد أهل الفرقه الناجية » ، وقول : « استوى حقيقة » ، وقول : « فوق السموات » فقال الشيخ للكاتب الذي أقعده نائب السلطان وهو الشيخ كمال الدين بن الزملكاني : اكتب جوابها . وكان المجلس قد طال من الضحى الى قريب العصر . فأشاروا بتأخير ذلك الى مجلس ثان . وهو يوم الجمعة ثاني عشر رجب . فاجتمعوا هم وحضر معهم الصني الهندي ، وحضرت أنا المجلس الثاني ؛ وما علمت بالمجلس الأول حين حضروا . وقد كانوا بحثوا في تلك الأيام بالفصوص وطالعوه . واتفقوا على أنهم لا ييقوا بمكنأ .

فلما حضرت بعد صلاة الجمعة ، واستقر المجلس : أثنى الناس على الصني الهندي وقال جماعة منهم هو شيخ الجماعة وكبيرهم في هذا ؛ وعليه اشتغل الناس في هذا الفن واتفقوا على أنه يتكلم مع الشيخ وحده فإذا فرغ تكلم واحد بعدواحد .

نخطب الشيخ فحمد الله وأثنى عليه بخطبة ابن مسعود رضي الله عنه ؛ ثم قال : إن الله تعالى أمرنا بالجماعة والإتلاف ، ونهى عن الفرقة والإختلاف وربنا واحد ، ورسولنا واحد ، وكتابتنا واحد ، وديننا واحد ؛ وأصول الدين ليس بين السلف وأئمة الإسلام فيها خلاف ؛ ولا يحل فيها الافتراق لأن الله تعالى يقول : (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا) ويقول : (إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم في شيء) .

وهذا الباب قد تنازع الناس فيه ؛ ويقول هذا : أنا حنبلي ، ويقول هذا : أنا أشعري ، وقد أحضرت كتب الأشعري ، وكتب أكابر أصحابه : مثل كتب أبي بكر بن الباقلاني ، وأحضرت أيضاً من نقل مذاهب السلف : من المالكية ، والشافعية ، والحنبلية ، وأهل الحديث ، وشيوخ الصوفية ، وأنهم كلهم متفقون على اعتقاد واحد .

وكذلك أحضر نقل شيوخ أصحاب أبي حنيفة : مثل محمد بن الحسن ، والطحاوي وما ذكروه من الصفات وغيرها في أصول الدين ، وقرأ « فصل » بما ذكره الحافظ ابن عساكر في كتابه « الأمانة » وأنه يقول بقول الإمام أحمد . وأحضر « كتاب التمهيد » للقاضي أبي بكر بن الباقلاني . وأحضر « القول » عن مالك وأكابر أصحابه : مثل ابن أبي زيد ، والقاضي عبد الوهاب ، وغيرهما من كبار أصحاب مالك بتصریحهم أن الله مستو بذاته على العرش .

وقال أما الذي أذكره فهو مذهب السلف ، وأحضر ألفاظهم وألفاظ من

نقل مذاهبهم من الطوائف الأربعة ، وأهل الحديث ، والمتكلمين والصوفية ،
وأذكر موافقة ذلك من الكتاب والسنة ، وأنه ليس في ذلك ما ينفيه العقل .

وان كان الله تعالى يجمع قلوب الجماعة على ذلك فالحمد لله رب العالمين ؛
وان خالف مخالف لذلك كان في كلام الآخر [ما] أقوله ، وأكشف الاسرار ، وأهتك
الاستار ، وأبين ما يحتاج إليه يانه ، واجتمع بالسلطان ، وأقول له
كلاماً آخر .

وكان يوماً عظيماً مشهوداً بين فيه للحاضرين من البحث والنقل أمر عظيم
وبحث عن أشياء خارجة عن «العقيدة الواسطية» لما أحضر لهم جوابه : في مسألة
القرآن ، ومسألة الإستواء - لما سئل عنها قديماً من نحو اثني عشر سنة - وقرأ
عليهم من ذلك الجواب ، وسأله عن ألفاظ في المسألة «الحوية» وأوردوا
عليه جميع ما في أنفسهم من الأجوبة ، وقالوا هذا سؤالنا وما بقي في أنفسنا شيء

فلما أجاب الشيخ عن أسئلتهم وافقوه وانفصل المجلس على ذلك ، وكان
قال لهم كل من خالف شيئاً مما قلته فاليكتب بخطه خلافه ، والينقل فيما خالف
في ذلك عن السلف ؛ أو يكتب كل شخص عقيدة ، وتعرض هذه العقائد على
ولاة الأمور ، ويعرف أيها الموافق للكتاب والسنة . وقال أيضاً من جاء
بحرف واحد عن السلف بخلاف ما ذكرت فأنا أصير إليه ، وأنا أحضر نقل
جميع الطوائف أنهم ذكروا مذهب السلف كما وضعته ، وأنا موافق السلف ،

ومناظر على ذلك ؛ وجميع أئمة الطوائف من الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية والاشعرية وأهل الحديث والصوفية موافقون ما أقوله .

وسألوه عن الظاهر هل هو موافق أم لا؟ فقال هذا ليس في «العقيدة»، وأنا أتبرع بالجواب عن أكثر من حكي مذهب السلف - كالخطابي ، وأبي بكر الخطيب ، والبعوى، وأبي بكر ، وأبي القاسم التميمي ، وأبي الحسن الاشعري ، وابن الباقلاني ، وأبي عثمان الصابوني ، وأبي عمر بن عبد البر ، والقاضي أبي يعلى ، والسيف الآمدي وغيرهم في نفي الكيفية ، والتشبيه عنها ، وأن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات : يحتذى فيه حذوه ، ويتبع فيه مثاله ؛ فإذا كان إثبات الذات إثبات وجود لإثبات كيفية ؛ فكذلك إثبات الصفات : إثبات وجود لا إثبات كيفية .

وقد نقل طائفة^(١) أن مذهب السلف أن الظاهر غير مراد . قال : والجمع بين النقلين أن الظاهر لفظ مشترك ؛ فالظاهر الذي لا يليق الا بالخلق غير مراد وأما الظاهر اللائق بجلال الله تعالى وعظمته فهو مراد: أنه هو المراد في أسماء الله تعالى وصفاته مثل الحي والعليم والقدير والسميع والبصير ؛ وجرت بحوث دقيقة لا يفهمها الا قليل من الناس .

وبين أن الله تعالى فوق عرشه على الوجه الذي يليق بجلاله ؛ ولا أقول

(١) بياض بالاصل .

فوقه كالمخلوق على المخلوق كما تقوله المشبهة ، ولا يقال انه لا فوق السموات ولا على العرش رب كما تقوله المعطلة الجهمية ، بل يقال انه فوق سمواته ، على عرشه ، بائن من خلقه .

وتكلم على لفظ الجهة ؛ وأنه معنى مشترك ، وعلى لفظ الحقيقة .

وسئل عن مسألة القرآن والصوت فأجاب بالتفصيل وكان أجاب به قديما - فقال : من قال ان صوت العبد بالقرآن ، ومداد المصحف قديم فهو مخطيء ، ولم يقل بهذا أحد من علماء أصحاب الإمام أحمد ولا غيرهم .

وما نقل عنهم أنهم يقولون ليس القرآن الا الصوت المسموع من القارىء والمداد الذى فى المصحف ، وهو مع ذلك قديم فهذا كذب مفترى . ما قاله أحد ، وأحضر نصوص الإمام أحمد وأصحابه ، وأصحاب مالك ، والشافعى ؛ والاشعرى ، وغيرهم : أن من قال لفظى بالقرآن غير مخلوق فهو مبتدع فكيف بمن يقول صوتى به غير مخلوق ، أو يقول صوتى به قديم ، وحرر الكلام فيها وان إطلاق القول بنى الحرف بدعة : لم يتكلم به الإمام أحمد ولا غيره من الأئمة المتبوعين .

بل مذهب السلف أن القرآن كلام الله : حروفه ومعانيه ؛ والكلام يضاف حقيقة الى من قاله مبتدعا ؛ لا الى من قاله مبلغا مؤديا ، وأن الله تكلم بصوت ، وذكر حديث أبى سعيد رضى الله عنه الذى فى الصحيحين . فأخذ نائب

المالكي يقول : أنت تقول : إن الله ينادى بصوت ، فقال له الشيخ : هكذا قال نبيك إن كنت مؤمنا به . وهكذا قال محمد بن عبد الله إن كان رسولا عندك .

وجعل نائب السلطان كلما ذكر حديثاً وعزاه إلى الصحيحين يقول لهم : هكذا قاله النبي صلى الله عليه وسلم يقولون نعم . فيقول فن قال بقول النبي صلى الله عليه وسلم أى شيء يقال له . وقال له كل شيء قلته من عندك قلته ؟ فقال بل أنقله جميعاً عن نبي الأمة صلى الله عليه وسلم ، وأبين أن طوائف الإسلام تنقله عن السلف كما نقلته ، وأن أئمة الاسلام عليه ، وأنا أناظر عليه ، وأعلم كل من يخالفني بمذهبه .

وانزعج الشيخ انزعاجاً عظيماً على نائب المالكي ، والصفي الهندي ، وأسكتهما سكوتاً لم يتكلما بعده بما يذكر . وجزئيات الأمور لا يتسع لها هذا الورق .

وبعد المجلس حمل بعض الشافعية النقل من تفسير القرطبي بأن السلف لم ينكر أحد منهم أن الله تعالى استوى على العرش حقيقة ، وأنهم لا يقولون بنى الجهة ، ولا ينطقون إلا بما أخبرت به رسله ، وخص العرش بذلك لانه أعظم المخلوقات ، وإنما جهلوا كيفية الإستواء ، وأنه لا تعلم حقيقته ؛ كما قال مالك رحمه الله : الإستواء معلوم - يعنى فى اللغة - والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة فقال المالكي ما كنا نعرف هذا .

وبعد المجلس حصل من ابن الوكيل ، وغيره : من الكذب ، والاختلاق
والتناقض بما عليه [الحال] ما لا يوصف .

فجميع ما يرد اليك بما يناقض ما ذكرت : من الاكاذيب ، والإختلافات
فتعلم ذلك .

ولم ندر الى الآن كيف وقع الامر في مصر ؛ إلا ما في كتاب السلطان
أنه بلغنا أن الشيخ فلانا كتب عقيدة يدعو اليها وأن بعض الناس أنكروها
فاليقعد له مجلس لذلك ، والتطالع ما يقع ، وتكشف أنت ذلك كشفاً
شافياً ، وتعرفنا به .

والسلام عليك ورحمة الله وبركاته ، وعلى الشيخ الإمام الكبير العالم
الفاضل قرة العين عز الدين أفضل السلام ، وكذلك كل فرد من الاهل
والاصحاب والمعارف والسلام .

قال الامام أبو العباس :-

أحمد بن تيمية في «جواب» .

ورقة أرسلت إليه في السجن في رمضان سنة ست وسبع مائة .

الحمد لله نعمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، وسيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له . وأشهد أن محمداً عبده ورسوله : أرسله بالهدى ، ودين الحق ؛ ليظهره على الدين كله . وكفى بالله شهيداً . صلى الله عليه وآله وسلم تسليماً .

أما بعد قد وصلت « الورقة » التي فيها رسالة الشيخين الجليلين العالمين الناسكين ، القدوتين . أيدهما الله وسائر الإخوان بروح منه ، وكتب في قلوبهم الإيمان ، وأدخلهم مدخل صدق ، وأخرجهم مخرج صدق ، وجعلهم ممن ينصر به السلطان : سلطان العلم ، والحجة والبيان ، والبرهان . وسلطان القدرة ، والنصر باللسان والاعوان . وجعلهم من أوليائه المتقين ، وجنده الغالين : لمن ناوهم من الاقران ، ومن أئمة المتقين : الذين جمعوا بين الصبر

والإيقان ؛ والله محقق ذلك ومنجز وعده في السر والإعلان ؛ ومتقم من حزب
الشيطان : لعباد الرحمن .

لكن بما اقتضته حكمته ، ومضت به سنته . من الابتلاء والامتحان . الذي
يخلص الله [به] أهل الصدق والايان من أهل النفاق والبهتان ؛ إذ قد دل كتابه على
أنه لا بد من الفتنة لكل من الداعي الى الايمان والعقوبة لذوى السيئات والطغيان
قال الله تعالى : (ألم أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون
ولقد فتنا الذين من قبلهم فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين . أم حسب
الذين يعملون السيئات أن يسبقونا سوء ما يحكمون) .

فأتكر سبجانه على من يظن أن أهل السيئات يفوتون الطالب ، وأن
مدعى الايمان يتركون بلا فتنة تميز بين الصادق والكاذب ، وأخبر في كتابه أن
الصدق في الايمان لا يكون إلا بالجهاد في سبيله . فقال تعالى : (قالت الأعراب
منا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلنا) الى قوله (إنما المؤمنون الذين آمنوا
بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله أولئك
هم الصادقون) .

وأخبر في كتابه بخسران المنقلب على وجهه عند الفتنة الذي يعبد الله فيها
على حرف وهو الجانب والطرف الذي لا يستقر ، هو عليه بل لا يثبت الايمان
الا عند وجود ما يهواه من خير الدنيا قال تعالى : (ومن الناس من يعبد الله

على حرف) الآية وقال تعالى : (أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين) . وقال تعالى : (ولنبليكم حتى تعلم المجاهدين منكم والصابرين ونبلي أخباركم) .

وأخبر سبحانه أنه عند وجود المرتدين ؛ فلا بد من وجود المحبين المحبوبين المجاهدين فقال (من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه) الآية .

وهؤلاء هم الشاكرون لنعمة الإيمان، الصابرون على الإمتحان كما قال تعالى : (وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل ؛ أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئاً وسيجزى الله الشاكرين * وكأين من نبي قاتل معه ربيون كثير فما وهنوا لما أصابهم في سبيل الله وما ضعفوا وما استكانوا والله يحب الصابرين * وما كان قولهم إلا أن قالوا ربنا اغفر لنا ذنوبنا وإسرافنا في أمرنا وثبت أقدامنا وانصرنا على القوم الكافرين * فأتاهم الله ثواب الدنيا وحسن ثواب الآخرة والله يحب المحسنين) .

فإذا أنعم الله على الإنسان بالصبر ، والشكر : كان جميع ما يقضى الله له من القضاء خيراً له ؛ كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يقضى الله للثوم من قضاء إلا كان خيراً له : إن أصابته سراء فشكر كان خيراً له ، وإن أصابته ضراء

فصبر كان خيراً له ، والصابر الشكور هو المؤمن الذى ذكره الله فى غير موضع من كتابه .

ومن لم ينعم الله عليه بالصبر والشكر فهو بشر حال ، وكل واحد من السراء والضراء فى حقه يفضى إلى قبيح المآل ؛ فكيف اذا كان ذلك فى الأمور العظيمة التى هى من محن الأنبياء والصديقين ، وفيها تثبت أصول الدين ، وحفظ الإيمان ، والقرآن من كيد أهل النفاق والإلحاد والبهتان .

فالحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما يحب ربنا ويرضى وكما ينبغي لكرم وجهه وعز جلاله .

والله هو المستول أن يثبتكم ، وسائر المؤمنين بالقول الثابت فى الحياة الدنيا ، وفى الآخرة ، ويتم عليكم نعمه الباطنة والظاهرة ، وينصر دينه وكتابه ، وعباده المؤمنين على الكافرين ، والمتنافقين : الذى أمرنا بمجاهدكم والإغلاظ عليهم فى كتابه المبين .

واتم فابشروا من أنواع الخير والسرور بما لم يخطر فى الصدور . وشأن هذه « القضية » وما يتعلق بها أكبر مما يظنه من لا يراعى إلّا جزئيات الأمور . ولهذا كان فيما خاطبت به أمين الرسول علاء الدين الطيرسى ان قلت : هذه « القضية » ليس الحق فيها لى بل لله ولرسوله وللمؤمنين من شرق الأرض الى مغربها ؛ وأنا لا يمكننى أن أبذل الدين ، ولا انكسر راية المسلمين . ولا أرتد عن دين الإسلام لاجل فلان ، وفلان .

نعم يمكننى أن لا أتصر لفسى ، ولا أجازى من أساء الى واقترى على ،
ولا أطلب حظى ، ولا أقصد إيذاء أحد بحقى ، وهذا كله مبذول منى والله
الحمد ، ونفسى طيبة بذلك ، وكنت قد قلت له الضرر فى هذه « القضية » ليس
على ؛ بل عليكم . فإن الذين أناروها من أعداء الإسلام : الذين يفضونه ،
ويغضون أولياءه والمجاهدين عنه ، ويختارون انتصار أعدائه من التار ونحوهم .

وهم دبروا عليكم حيلة يفسدون بها ملككم ، ودولتكم ، وقد ذهب بعضهم
الى بلدان التار ، وبعضهم مقيم بالشام وغيره ؛ ولهذا القضية أسرار لا يمكننى
أن أذكرها ، ولا أسمى من دخل فى ذلك حتى تشاوروا نائب السلطان فإن
أذن فى ذلك ذكرت لك ذلك ، وإلا فلا يقال ذلك له ، وما أقوله فاكشفوه
أتم ، فاستعجب من ذلك وقال يا مولانا : ألا تسمى لى أنت أحدا ؟ فقلت :
وأنا لا أفعل ذلك فإن هذا لا يصلح .

لكن تعرفون من حيث الجلمة أنهم قصدوا فساد دينكم ، ودنياكم .
وجعلونى إماماً تسترا ؛ لعلهم بأنى أوليكم ، وأسعى فى صلاح دينكم ودنياكم ،
وسوف لإنشاء الله ينكشف الامر .

قلت له وإلا فأنا على أى شيء أخاف ! إن قتلت كنت من أفضل الشهداء !
وكان على الرحمة والرضوان الى يوم القيامة ! وكان على من قتلنى اللعنة الدائمة فى
الدنيا ، والعذاب فى الآخرة ! ليعلم كل من يؤمن بالله ورسوله انى ان قتلت

لاجل دين الله ، وان حبست فالحبس في حق من أعظم نعم الله على ، ووالله ما أطيق أن أشكر نعمة الله على في هذا الحبس ، وليس لي ما أخاف الناس عليه ! لا اقطاعي ! ولا مدرستي ! ولا مالي ! ولا رياستي وجاهي .

ولما الخوف عليكم اذا ذهب ما أنتم فيه من الرياسة والمال ، وفسد دينكم الذي تتالون به سعادة الدنيا والآخرة ، وهذا كان مقصود العدو الذي أثار هذه الفتنة .

وقلت هؤلاء الذين بمصر من الامراء ، والقضاة ، والمشايخ : اخواني وأصحابي ؛ أنا ما أسأت الى أحد منهم قط ، وما زلت محسناً اليهم فأى شيء بيني وبينهم ؟ ! ولكن لبس عليهم المنافقون أعداء الإسلام . وأنا أقول لكم - لكن لم يتفق اني قلت هذا له - إن في المؤمنين من يسمع كلام المنافقين ، ويطيعهم ؛ وان لم يكن منافقاً كما قال تعالى : (وفيكم سماعون لهم) وقد قال الله لنبه صلى الله عليه وسلم : (ولا تطع الكافرين والمنافقين ودع أذاهم) .

والنفاق له شعب ودعائم ؛ كما أن للإيمان شعباً ودعائم ؛ ففي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « آية المنافق ثلاث : اذا حدث كذب ، واذا وعد أخلف ، واذا اتمن خان » . وفيهما أيضاً أنه قال : « أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً ، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها : اذا حدث : كذب ، واذا عاهد غدر ، واذا خاصم فجر ، واذا اتمن خان » .

وقلت له هذه القضية أكبر مما في نفوسكم ؛ فإن طائفة من هؤلاء الأعداء ذهبوا الى بلاد التتر . فقال : الى بلاد التتر ؟ قلت نعم . هم من أحرص الناس على تحريك الشر عليكم الى أمور أخرى لا يصلح أن أذكرها لك .

وكان قد قال لى : فأنت تخالف المذاهب الاربعة ، وذكر حكم القضاة الاربعة فقلت له : بل الذى قلته عليه الأئمة الاربعة المذاهب ، وقد أحضرت فى الشام أكثر من خمسين كتابا : من كتب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، وأهل الحديث . والمتكلمين ، والصوفية ، كلها توافق ما قلته بألفاظه ؛ وفى ذلك نصوص سلف الامة وأئمتها .

ولم يستطع المنازعون مع طول تفتيشهم كتب البلد وخزائنه أن يخرجوا ما يناقض ذلك عن أحد من أئمة الإسلام وسلفه . وكان لما أعطانى الدرج . فتأملته فقلت له : هذا كله كذب ؛ إلا كلمة واحدة . وهى انه استوى على العرش حقيقة ؛ لكن بلا تكليف ، ولا تشبيه . قلت وهذا هو فى « العقيدة » بهذا اللفظ بلا تكليف ، ولا تمثيل ، ولا تحريف ، ولا تعطيل . فقال : فاكتب خطك بهذا . قلت : هذا مكتوب قبل ذلك فى « العقيدة » ولم أقل : بما يناقضه ؛ فأى فائدة فى تجديد الخط ١٤ .

وقلت : هذا اللفظ قد حكى إجماع أهل السنة والجماعة عليه غير واحد من من العلماء : المالكية ، والشافعية ، وأهل الحديث ، وغيرهم ؛ وما فى علماء الاسلام من ينكر ذلك ، الا هؤلاء الخصوم .

قلت : فإن هؤلاء يقولون : ما فوق العرش رب يدعى ، ولا فوق السماء إله يعبد ، وما هناك إلا العدم المحض والتنفى الصرف ، وأن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يعرج به إلى الله تعالى ؛ ولكن صعد إلى السماء ، ونزل . وأن الداعي لا يرفع يديه إلى الله . ومنهم من يقول : إن الله هو هذا الوجود ؛ وأنا الله ؛ وأنت الله ؛ والكلب والخنزير والعذرة ! ويقول : إن الله حال في ذلك .

فاستعظم ذلك ، وهاله أن أحداً يقول هذا . فقال « هؤلاء » يعنى ابن مخلوف وذويه فقلت : هؤلاء ما سمعت كلامهم ، ولا خاطبوني بشيء ؛ فإيجل لى أن أقول عنهم ما لم أعلمه ؛ ولكن هذا قول الذين نازعوني بالشام ، وناظروني وصرخوا إلى بذلك ، وصرح أحدهم بأنه لا يقبل من الرسول صلى الله عليه وسلم ما يقوله في هذا الباب بما يخالفهم .

وجعل الرجل في أثناء الكلام يصغى لما أقوله ، ويعيه : لما رأى غضبي ، ولهذا بلغني من غير وجه أنه خرج فرحاً مسروراً بما سمعته مني . وقال : هذا على الحق ، وهؤلاء قد ضيعوا الله ، والا فإين هو الله ؟ وهكذا يقول كل ذى فطرة سليمة . كما قاله : جمال الدين الأخرم للملك الكامل لما خاطبه الملك الكامل في أمر هؤلاء فقال له الأخرم : هؤلاء قد ضيعوا الهك فاطلب لك الها تعبد .

ومن المعلوم باتفاق المسلمين أن الله حى حقيقة ، عليم حقيقة ، قدير حقيقة سميع حقيقة ، بصير حقيقة . إلى غير ذلك من أسمائه وصفاته ، وإنما ينكر ذلك

الفلاسفة الباطنية . فيقولون : نطلق عليه هذه الاسماء ، ولا نقول انها حقيقة .
وغرضهم بذلك جواز نفيها فإنهم يقولون : لا حى حقيقة ، ولا ميت حقيقة ،
ولا عالم ولا جاهل ، ولا قادر ولا عاجز ، ولا سميع ولا أصم .

فإذا قالوا ان هذه الأسماء مجاز : أمكنهم نفي ذلك لأن علامة المجاز صحة
نفيه . فكل من أنكر أن يكون اللفظ حقيقة لزمه جواز اطلاق نفيه فن أنكر
أن يكون استوى على العرش حقيقة ، فانه يقول ليس الرحمن على العرش
استوى ، كما أن من قال إن لفظ الأسد للرجل الشجاع والحمار للبيد ليس بحقيقة
فانه يلزمه صحة نفيه . فيقول : هذا ليس بأسد ، ولا بحمار ، ولكنه آدمى ،

وهؤلاء يقولون لهم لا يستوى الله على العرش . كقول اخوانهم ليس هو
بسميع ولا بصير ، ولا متكلم ؛ لأن هذه الألفاظ عندهم مجاز . فيأتون الى محض
ما أخبرت به الرسل عن الله سبحانه يقابلونه بالنفى والرد ؛ كما يقابله المشركون
بالتكذيب ؛ لكن هؤلاء لا ينفون اللفظ مطلقاً .

وقال الطائفة المالكية - قبل ابن عبد البر ، والباجى ، وطبقتهما -
فى « كتاب الوصول الى معرفة الأصول » : أجمع المسلمون من أهل السنة على أن
معنى (وهو معكم أينما كنتم) ، ونحو ذلك من القرآن : ان ذلك علمه ، وأن الله
فوق السموات بذاته مستوى على العرش كيف شاء .

وقال أيضاً : قال أهل السنة : فى قول الله تعالى : (الرحمن على العرش

استوى) ان الاستواء من الله على عرشه المجيد على الحقيقة ؛ لا على المجاز . وقال ابن عبد البر في « التمهيد » — شرح الموطأ ، وهو أشرف كتاب صنف في فقه — لما تكلم على حديث النزول قال : هذا حديث ثابت لا يختلف أهل الحديث في صحته . وفيه دليل على أن الله في السماء على العرش من فوق سبع سموات كما قالت الجماعة ، وهو من حجته على المعتزلة في قولهم انه في كل مكان ؛ وليس على العرش .

قال : والدليل على صحة ما قاله : أهل الحق قول الله تعالى : (الرحمن على العرش استوى) وقال : (اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه) وقال : (ترج الملائكة والروح اليه) وقال (يا عيسى اني متوفيك ورافعك الى) وذكر آيات .

الى أن قال : وهذا أشهر عند العامة والخاصة من أن يحتاج الى أكثر من حكايته لانه اضطرار لم يوقفهم عليه أحد ولا خالفهم فيه مسلم .

وهذا مثل ما ذكر محمد بن طاهر عن ابى جعفر الهمداني أنه حضر مجلس بعض المتكلمين فقال : « كان الله ولا عرش » فقال : يا أستاذ ! دعنا من ذكر العرش . أخبرنا عن هذه الضرورات التي ننجدها في قلوبنا ما قال عارف قط يا الله ! الا وجد في قلبه ضرورة تطلب العلو ، لا تلامت يمتة ولا يسرة . فضرب يده على رأسه وقال : حيرني الهمداني . حيرني الهمداني : أراد الشيخ أن اقرار

الفطر بأن معبودها ، ومدعوها فوق : هو أمر ضرورى ، عقلى ، فطرى ، لم تستفده من مجرد السمع ، بخلاف الاستواء على العرش — بعد خلق السموات والارض فى ستة أيام — فإن هذا علم من جهة السمع .

ولهذا لا تعرف أيام الاسبوع الا من جهة المقرين بالنبوات ، فأما من لا يعرف ذلك كالترك المشركين ، فليس فى لغتهم أسماء أيام الاسبوع . وهذا من حكمة اجتماع أهل كل ملة فى يوم واحد فى الاسبوع كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « اليوم لنا ، وغدا لليهود ، وبعد غد للنصارى » . وبسط ابن عبد البر الكلام فى ذلك .

الى أن قال : وأما احتجاجهم بقوله تعالى : (ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم) فلا حجة فيه لهم ؛ لأن علماء الصحابة ، والتابعين قالوا فى تأويل هذه الآية : هو على العرش ، وعله فى كل مكان ، وما خالفهم فى ذلك أحد يحتج بقوله :

قال أبو عمر : أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها فى القرآن والسنة ، والإيمان بها ، وحملها على الحقيقة ؛ لا على المجاز ؛ الا أنهم لا يكييفون شيئاً ، ولا يحدون فيه صفة محصورة . وأما أهل البدع : الجهمية والمعتزلة والخوارج فكلهم ينكروها ، ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة ، ويزعمون أن من أقربها مشبه ، وهم — عند من أقربها — نافون للعبود ، والحق ما نطق به كتاب الله ، وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، وهم أئمة الجماعة .

وقال أيضاً الذى عليه أهل السنة ، وأئمة الفقه ، والآثر : فى هذه المسألة وما أشبهها : الإيمان بما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والتصديق بذلك ، وترك التحديد ، والكيفية فى شيء منه .

وقال السجزي فى « الابانة » وأئمتنا كالثورى . ومالك ، وابن عينة ، وحامد بن سلمة ، وحامد بن زيد ، وابن المبارك ، والفضيل ، وأحمد وإسحاق : متفقون على أن الله سبحانه بذاته فوق العرش ، وأن عليه بكل مكان وأنه يرى يوم القيامة بالابصار فوق العرش ، وأنه ينزل الى سماء الدنيا ، وأنه يغضب ، ويرضى ويتكلم بما شاء . فمن خالف شيئاً من ذلك فهو منهم برىء ، وهم منه برءاء .

وقال الشيخ عبد القادر فى « الغنية » أما معرفة الصانع بالآيات ، والدلالات — على وجه الاختصار — فهو أن يعرف ويتيقن أن الله واحد أحد صمد . الى أن قال : وهو بجهة العلو ، مستو على العرش ، محتو على الملك ، محيط عليه بالاشياء . قال : ولا يجوز وصفه بأنه فى كل مكان ؛ بل يقال : انه فى السماء على العرش . الى أن قال : وينبغى اطلاق صفة الاستواء من غير تأويل ، وانه استواء الذات على العرش . قال : وكونه على العرش فى كل كتاب أنزل على كل نبي أرسل بلا تكييف .

وذكر الشيخ « نصر المقدسى » فى « كتاب الحجة » عن ابن أبي حاتم قال : سألت أبى وأبا زرعة عن مذاهب أهل السنة ؟ صالا أدركنا العلماء فى جميع

الأمصار: حجازاً، وعراقاً، ومصر، وشاماً وبنياً؛ فكان من مذاهبهم: أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص. والقرآن كلام الله منزل؛ غير مخلوق، بجميع جهاته، إلى أن قال: وإن الله على عرشه بائن من خلقه، كما وصف نفسه في كتابه، وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم بلا كيف. أحاط بكل شيء علماً.

وقال الشيخ نصر في أثناء الكتاب إن قال قائل قد ذكرت ما يجب على أهل الإسلام: من اتباع كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ وما أجمع عليه الأئمة والعلماء. فاذكر مذهبهم وما أجمعوا عليه.

فالجواب: أن الذي أدر كنا عليه أهل العلم، ومن بلغنى قوله من غيرهم. فذكر جل «اعتقاد أهل السنة» وفيه: وأن الله مستو على عرشه، بأن من خلقه. كما قال: في كتابه.

وقال أبو الحسن الكجى الشافعى في «قصيده المشهورة في السنة»:

عقيدتهم أن الإله بذاته على عرشه مع علمه بالغرائب

وقال القرطبي — صاحب التفسير الكبير — في قوله تعالى: (ثم استوى على العرش الرحمن) قال. هذه «مسألة الاستواء» وللعلماء فيها كلام. فذكر قول المتكلمين. ثم قال: كان السلف الأول لا يقولون بنى الجهة، ولا ينطقون بذلك. بل نطقوا هم والكافة بإثباتها لله؛ كما نطق به كتابه، وأخبرت

به رسله . قال : ولم ينكر أحد من السلف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة ؛ وإنما جهلوا كيفية الإستواء . فإنه لا تعلم حقيقته .

ثم قال : — بعد أن حكى أربعة عشر قولاً — وأظهر الأقوال ما تظاهرت عليه الآي ، والأخبار ، والفضلاء الأخيار : ان الله على عرشه ، كما أخبر في كتابه ، وعلى لسان نبيه بلا كيف . بآئن من جميع خلقه . هذا مذهب السلف الصالح فيما نقله الثقات عنهم .

ولما اجتمعنا بدمشق وأحضر فيمن أحضر كتب أبي الحسن الأشعري : مثل « المقالات » و « الإبانة » وأئمة أصحابه كالقاضي أبي بكر ، وابن فورك ، والبيهقي ، وغيرهم . واحضر كتاب « الإبانة » ، وما ذكر ابن عساكر في كتاب « تبين كذب المفترى فيما نسب إلى الأشعري » ، وقد نقله بخطه أبو زكريا النووي .

وقال فيه : فإن قال قائل : قد أنكرتم قول المعتزلة ، والقدرية ، والجهمية والحرورية ، والرافضة . والمرجئة : فعرفونا قولكم الذي به تقولون .

قيل له : قولنا : التمسك بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وما روى عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث . ونحن بذلك معتمدون ، وبما كان يقول أحمد بن حنبل نضر الله وجهه ، ورفع درجته ، وأجزل مثوبته قائلون ، ولما خالف قوله مجانبون ؛ لانه الامام الفاضل الذي أبان الله به الحق عند ظهور الضلال وأوضح به المنهاج ، وقع به بدع المبغين ، وزيف الزائغين ، وشك الشاكين .

وذكر الإعتقاد الذى ذكره فى « المقالات » عن أهل السنة ثم احتج على أبواب الأصول مثل « مسألة القرآن » ، « والرؤية » ، « والصفات » ، ثم قال :-

(باب ذكر الإستواء).

فإن قال قائل : ما تقولون فى الإستواء : قيل بأن الله مستوعب على عرشه . كما قال سبحانه : (الرحمن على العرش استوى) وقال : (إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه) وقال سبحانه : (بل رفعه الله إليه) وقال فرعون : (ياهايمان ابن لى صرحاً لعلى أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع إلى إله موسى وإنى لأظنه كاذباً) كذب موسى فى قوله إن الله فوق السموات .

وقال : (أأنتم من فى السماء أن يخسف بكم الأرض) والسموات فوقها العرش وإنما أراد العرش الذى هو على السموات ألا ترى أن الله ذكر السموات فقال : (وجعل القمر فىهن نورا) لم يرد أن القمر يملأهن جميعاً ، وأنه فىهن جميعاً . ورأينا المسلمين جميعاً يرفعون أيديهم إذا دعوا نحو العرش .

قال وقد قال قائلون : من المعتزلة ، والجهمية ، والحرورية إن معنى قوله (الرحمن على العرش استوى) أى استولى ، وملك ، وقهر . والله فى كل مكان ؛ ووجدوا أن يكون الله على عرشه كما قاله أهل الحق . قال : ولو كان كما قالوا : كان لا فرق بين العرش ، وبين الأرض السابعة السفلى ؛ لأن الله قادر على كل شيء ، وقدر ذلك .

وساق الكلام الى أن قال : وما يؤكد لكم أن الله مستو على عرشه دون الاشياء كلها ما نقله أهل الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله « ينزل الله الى سماء الدنيا كل ليلة فيقول هل من سائل فأعطيه ؟ هل من مستغفر فأغفر له ؟ حتى يطلع الفجر » ثم ذكر الاحاديث .

وقال تعالى (يا عيسى إني متوفيك ورافعك الى ومطهرك من الذين كفروا) قال: وأجمعت الامة على أن الله رفع عيسى الى السماء . وذكر دلائل . الى أن قال: كل ذلك يدل على أن الله ليس في خلقه ولا خلقه فيه ، وانه عز وجل مستو على عرشه جل وعز وتعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا . جل عما يقول الذين لم يثبتوا له في وصفهم له حقيقة ، ولا أوجبوا له بذكرهم إياه وحدانية ؛ إذ كان كلامهم يؤل الى التعطيل ، وجميع أوصافهم على النفي في التأويل : يريدون بذلك فيما زعموا التنزيه ، ونفي التشبيه . فنعوذ بالله من تنزيه يوجب النفي ، والتعطيل .

وهذا باب واسع لا يحصر فيه كلام العلماء من جميع الطوائف ، وما في ذلك من الدلائل العقلية والنقلية ، وما يعارض ذلك أيضا من حجج النفاة ، والجواب عنها .

وقد كتبت في هذا ما يحىء عدة مجلدات وذكرت فيها مقالات الطوائف جميعها ، وحججها الشرعية والعقلية ، واستوعب ما ذكره الرازي في كتاب « تأسيس التقديس » ، ونهاية العقول ، وغير ذلك ؛ حتى أتيت على مذاهب

الفلاسفة المشائين أصحاب أرسطو ، وغير المشائين متقدميهم ومتأخريهم ؛ كأفضل متأخريهم « ابن سينا » وأوحدهم في زمانه « أبي البركات » ، وذكرت حججهم . فإني أعلم أن هذا الباب قد كثرت فيه الإضطراب ، وحار فيه طوائف من الفضلاء الأذكياء ؛ لتعارض الأدلة عندهم . وقررت الأدلة اللفظية الصحيحة وميزت بينها وبين الشبهات الفاسدة ؛ مع ما يحىء في ضمن ذلك من أصول عظيمة وقواعد جسيمة .

من أولها — وهو من أجل الأمور عند كثير من الناس — من تقرير استدارة الأفلاك . فإني قررت ذلك ، وذكرت كلام من ذكر إجماع المسلمين على ذلك : مثل ابن المنادى ، وابن حزم ، وابن الجوزى ، وما يتعلق بذلك : من الأمور الحسائية السمعية من الكتاب والسنة ، إلى أمثال ذلك مما يطول وصفه .

وأيضاً لما كنت في البرج ذكر لي أن بعض الناس علق مؤاخذه على الفتياء الحموية ، وأرسلت إلى ، وقد كتبت فيما بلغ مجلدات ؛ ولا حول ولا قوة إلا بالله .

والناس يعلمون أنه كان بين الحنبلية ، والأشعرية وحشة ، ومنافرة . وأنا كنت من أعظم الناس تأليفاً لقلوب المسلمين ، وطلباً لاتفاق كلتهم ، واتباعاً لما أمرنا به من الاعتصام بحبل الله ، وازلت عامة ما كان في النفوس من الوحشة ، وبينت لهم أن الأشعرى كان من أجل المتكلمين المنتسبين

الى الإمام أحمد رحمه الله ونحوه ، المتصرين لطريقه ، كما يذكر الأشعري ذلك في كتبه .

وكما قال أبو إسحاق الشيرازي : إنما نفقت الأشعرية عند الناس باتساعهم الى الحنابلة ، وكان أئمة الحنابلة المتقدمين كأبي بكر عبد العزيز ، وأبي الحسن التميمي ، ونحوهما يذكرون كلامه في كتبهم ، بل كان عند متقدميهم كابن عقيل عند المتأخرين ؛ لكن ابن عقيل له اختصاص بمعرفة الفقه وأصوله ، وأما الأشعري فهو أقرب الى أصول أحمد من ابن عقيل واتباع لها فإنه كلما كان عهد الإنسان بالسلف أقرب كان أعلم بالمعقول والمنقول .

وكنتم أقرر هذا للحنبلية - وأبين أن الأشعري ؛ وإن كان من تلامذة المعتزلة ثم تاب . فإنه كان تلميذ الجبائي ، ومال الى طريقة ابن كلاب ، وأخذ عن زكريا الساجي أصول الحديث بالبصرة ؛ ثم لما قدم بغداد أخذ عن حنبلية بغداد أمورا أخرى ، وذلك آخر أمره كما ذكره هو وأصحابه في كتبهم .

وكذلك ابن عقيل كان تلميذ ابن الوليد وابن الثبان المعتزلين ثم تاب من ذلك . وتوبته مشهورة بمحضرة الشريف أبي جعفر . وكما أن في أصحاب أحمد من يغيض ابن عقيل ويذمه : فالذين يذمون الأشعري ليسوا مختصين بأصحاب أحمد ، بل في جميع الطوائف من هو كذلك .

ولما أظهرت كلام الأشعري - ورآه الحنبلية - قالوا : هذا خير من

كلام الشيخ الموفق ، وفرح المسلمون باتفاق الكلمة . وأظهرت ما ذكره ابن عساكر في مناقبه أنه لم تزل الحنابلة والأشاعرة متفقين إلى زمن القشيري ، فإنه لما جرت تلك الفتنة بيغداد تفرقت الكلمة ، ومعلوم أن في جميع الطوائف من هو زائغ ومستقيم .

مع أني في عمري إلى ساعتى هذه لم أدع أحداً قط في أصول الدين إلى مذهب حنبلى وغير حنبلى ؛ ولا انتصرت لذلك ؛ ولا أذكره في كلامى ؛ ولا أذكر إلا ما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها . وقد قلت لهم غير مرة : أنا أمهل ، من يخالفنى ثلاث سنين ان جاء بحرف واحد عن أحد من أئمة القرون الثلاثة يخالف ما قلته فأنا أقر بذلك . وأما ما أذكره فأذكره عن أئمة القرون الثلاثة بالفاظهم ، وبألفاظ من نقل لإجماعهم من عامة الطوائف .

هذا مع أنى دائماً ومن جالسنى يعلم ذلك منى : انى من أعظم الناس نهياً عن أن ينسب معين إلى تكفير ، ونفسيق ، ومعصية ؛ إلا اذا علم أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية التى من خالفها كان كافراً تارة ، وفاسقاً أخرى ، وعاصياً أخرى ، وانى أقرر أن الله قد غفر لهذه الأمة خطأها : وذلك يعم الخطأ فى المسائل الخبرية القولية والمسائل العملية .

وما زال السلف يتنازعون فى كثير من هذه المسائل ولم يشهد أحد منهم على أحد لا بكفر ولا بفسق ولا بمعصية كما أنكر شرح قراءة من قرأ (بل عجبوا ويسخرون) وقال : ان الله لا يعجب ؛ فبلغ ذلك ابراهيم النخعي

فقال إنما شريح شاعر يعجبه عليه . كان عبد الله أعلم منه وكان يقرأ
(بل عجبت) .

وكما نازعت عائشة وغيرها من الصحابة في رؤية محمد صلى الله عليه وسلم ربه ،
وقالت : من زعم أن محمداً رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية ، ومع هذا لا نقول
لابن عباس ونحوه من المنازعين لها : إنه مفتر على الله . وكما نازعت في سماع
الميت كلام الحى ، وفي تعذيب الميت ييكاه أهله ، وغير ذلك .

وقد آل الشر بين السلف الى الاقتال . مع اتفاق أهل السنة على أن
الطائفتين جميعاً مؤمستان ؛ وإن الإقتال لا يمنع العدالة الثابتة لهم ؛ لأن المقاتل
وإن كان باغياً فهو متأول ، والتأويل يمنع الفسوق .

وكنتم أبين لهم أنما نقل لهم عن السلف والأئمة من إطلاق القول بتكفير
من يقول كذا وكذا فهو أيضاً حق ؛ لكن يجب التفريق بين الإطلاق والتعيين .
وهذه أول مسألة تنازعت فيها الأمة من مسائل الأصول الكبار وهى مسألة
« الوعيد » فإن نصوص القرآن فى الوعيد مطلقة كقوله (إن الذين يأكلون
أموال اليتامى ظلماً) الآية ، وكذلك سائر ما ورد : من فعل كذا فله كذا .
فإن هذه مطلقة عامة .

وهى بمنزلة قول من قال من السلف من قال كذا : فهو كذا . ثم الشخص
المعين يلتغى حكم الوعيد فيه : بتوبة ، أو حسنات ماحية ، أو مصائب مكفرة ،
أو شفاعة مقبولة .

والتكفير هو من الوعيد . فإنه وإن كان القول تكديماً لما قاله الرسول صلى الله عليه وسلم ؛ لكن قد يكون الرجل حديث عهد بإسلام ، أو نشأ يادية بعيدة . ومثل هذا لا يكفر بمجرد ما يجحد حتى تقوم عليه الحجّة . وقد يكون الرجل لم يسمع تلك النصوص ، أو سمعها ولم تثبت عنده ، أو عارضها عنده معارض آخر أوجب تأويلها ؛ وإن كان مخطئاً .

وكنّت دائماً أذكر الحديث الذى فى الصحيحين فى الرجل الذى قال : « إذا أنا مت فأحرقونى ، ثم اسحقونى . ثم ذرونى فى اليم ، فوالله لإن قدر الله على ليعذبى عذاباً ما عذبه أحدآ من العالمين . ففعلوا به ذلك ، فقال الله له : ما حملك على ما فعلت . قال خشيتك : فغفر له » .

فهذا رجل شك فى قدرة الله ، وفى إعادته اذا مُذِرَى ؛ بل اعتقد أنه لا يعاد . وهذا كفرٌ باتفاق المسلمين ؛ لكن كان جاهلاً لا يعلم ذلك ، وكان مؤمناً يخاف الله أن يعاقبه ، فغفر له بذلك .

والتأول من أهل الاجتهاد الحريص على متابعة الرسول صلى الله عليه وسلم أولى بالمغفرة من مثل هذا .

فصل

ما ذكرتم من لين الكلام ، والمخاطبة بالتي هي أحسن : فأنتم تعلمون أني من أكثر الناس استعمالاً لهذا ؛ لكن كل شيء في موضعه حسن ؛ وحيث أمر الله ورسوله بالإغلاظ على المتكلم لبغيه وعدوانه على الكتاب والسنة : فتحزن مأمورون بمقابله ؛ لم نكن مأمورين أن نخاطبه بالتي هي أحسن . ومن المعلوم أن الله تعالى يقول : (ولا تنهوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين) فمن كان مؤمناً فإنه الأعلى بنص القرآن .

وقال : (والله العزة لرسوله وللمؤمنين) وقال : (إن الذين يحادون الله ورسوله أولئك في الآذلين . كتب الله لأغلبن أنا ورسلي) والله محقق وعده لمن هو كذلك كائناً من كان .

ومما يجب أن يعلم أنه لا يسوغ في العقل ، ولا الدين طلب رضى المخلوقين لوجين :

أحدهما : أن هذا غير ممكن . كما قال الشافعي رضى الله عنه : الناس غاية لا تدرك . فليك بالامر الذى يصلحك فالزمه ، ودع ما سواه ولا تعانه .
والثاني : أنا مأمورون بأن نتحرى رضى الله ورسوله . كما قال تعالى :

(والله ورسوله أحق أن يرضوه) . وعلينا أن نخاف الله فلا نخاف أحداً إلا الله كما قال تعالى : (فلا تخافوهم وخافون إن كنتم مؤمنين) . وقال : (فلا تخشوا الناس واخشون) وقال : (فإياي فارهبون) (وإياي فاتقون) . فليتنا أن نخاف الله ، ونتقيه في الناس : فلا نظلمهم بقلوبنا ، ولا جوارحنا ، وتؤدى إليهم حقوقهم بقلوبنا وجوارحنا ؛ ولا نخافهم في الله فترك ما أمر الله به ورسوله خيفة منهم .

ومن لزم هذه الطريقة كانت العاقبة له كما كتبت عائشة الى معاوية : « أما بعد ؛ فإنه من التمس رضى الناس بسخط الله بسخط الله عليه ، وأسخط عليه الناس ، وعاد حامده من الناس ذاماً . ومن التمس رضى الله بسخط الناس رضى الله عنه ، وأرضى عنه الناس » . فالؤمن لا تكون فكرته وقصده إلا رضى ربه ، واجتناب سخطه والعاقبة له ؛ ولا حول ولا قوة إلا بالله .

هذا مع أن المرسل فرح بهذه الأمور جوانبه في الباطن ، وكلما يظهره فإنه مراعاة لقرينه ؛ والا فهما في الباطن متباينان . وثم أمور تعرفها خاصتهم ؛ ويكفيك الطيرى قد تواتر عنه الفرح والإستبشار بما جرى مع أنه المخاصم ، المغلظ عليه .

وهذا سواء كان أو لم يكن . الأصل الذى يجب اتباعه هو الأول وقول النبي صلى الله عليه وسلم « لا تبدوهم بقتال وإن أكتبوكم فأروهم بالنبل » . على الرأس والعين ، ولم نرم إلا بعد أن قصدوا شرنا وبعد أن أكتبونا ولهذا نفع الله بذلك .

فصل

« ذكرتم من أنى أطلب تفويض الحكم الى شخص معين ، فهذا لا يصلح ؛ بل فيه ضرر على ذلك الشخص ، وعلى ، وفساد عام . وذلك أنكم تعلمون أن القاضى « بدر الدين » انى كنت من أعظم الناس موالاة له ، ومناصرة ، ومعاونة له ، ومدافعة لأعدائه عنه فى أمور متعددة ؛ بل ما أعلم أحداً أكثر فى مخالصة له ، ومعاونة . وذلك لله وحده ، لا لرغبة ؛ ولا لرغبة منى .

وقطعة قوية مما حصل لى من الأذى — بدمشق وبمصر أيضاً — إنما هو بسبب انتصارى له ، ولتوايه : مثل الزدى ، والتبريزى ، وغيرهما من حاشيته ، وتوهمى بحاسنه فى مصر أيضاً قد عرفت بذلك فإنه حزب الردى ، وغيره يعادونى على ذلك .

والله يعلم أن منزلته عندى ، ومكاته من قلبى ليست قرية من منزلة غيره ، فضلاً عن أن تكون مثلها . وحاشا لله أن يشبه بدر الدين بمن فرق الله بينه وبينه من وجوه كثيرة زائدة . وفى سنن أبى داود عن عائشة قالت : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم « أن نزل الناس منازلهم » .

وعندى من أظلم الناس من يقرن بينه وبين غيره في مرتبة واحدة بالشام ،
أو بمصر وما زال بدر الدين مظلوماً بمثل هذا من الاقران ، وأنا أعتقد من
أعظم ما أتقرب به إلى الله نصره ، وموالاته ، ومعاوته أتم تعرفون " في
هذا خصوصاً بهذه الديار فإنه ينبغي أن تكون معاونة له ومناصرة له أكثر مما
كانت بالشام ؛ لأن في كثير من هؤلاء من النفرة عنه ، والكذب ، والفجور
ما ليس في غيرهم .

فأنا أحب وأختار كلما فيه علو قدره في الدنيا والدين ؛ ولا أحب أن
أجعله غرضاً لسهام الاعداء . بل ما عملت معه ، ومع غيره ، وما أعمل معهم
فأجرى فيه على الله الذى يقول : (فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره . ومن يعمل
مثقال ذرة شراً يره) .

ولهذا لما ذكر الطيرسى القضية وأجملهم : قلت له إنما دخل في هذه القضية
« ابن مخلوف » وذلك رجل كذاب فاجر قليل العلم والدين . فجعل يتبسم لما
جعلت أقول هذا كأنه يعرفه ، وكأنه مشهور بقبح السيرة .

وقلت ما لابن مخلوف والدخول في هذا ؟ هل ادعى أحد على دعوى مما
يحكم به ؟ أم هذا الذى تكلمت فيه هو من أمر العلم العام ؟ مثل تفسير القرآن ،
ومعاني الأحاديث ، والكلام في الفقه ، وأصول الدين . وهذه المرجع فيها

(١) بياض بالاصل .

الى من كان من أهل العلم بها ، والتقوى لله فيها ؛ وإن كان السلطان والحاكم من أهل ذلك تكلم فيها من هذه الجهة وإذ عزل الحاكم لم ينزل ما يستحقه من ذلك كالإفتاء ونحوه ولم يقيد الكلام في ذلك بالولاية .

وإن كان السلطان والحاكم ليس من أهل العلم بذلك ولا التقوى فيه لم يحل له الكلام فيه ؛ فضلا عن أن يكون حاكما . وابن مخلوف ليس من أهل العلم بذلك ولا التقوى فيه .

قلت : فأما القاضي بدر الدين فخاشا الله . ذاك فيه من الفضيلة ، والديانة ما يمنعه أن يدخل في هذا الحكم المخالف لإجماع المسلمين من بضعة وعشرين وجهاً .

قلت ومن أصر على أن هذا الحكم الذي حكم به ابن مخلوف هو حكم شرع محمد صلى الله عليه وسلم : فهو بعد قيام الحجّة عليه كافر . فإن صيان المسلمين يعلون بالإضرار من دين الإسلام أن هذا الحكم لا يرضى به اليهود ، ولا النصارى ؛ فضلا عن المسلمين ! .

وذكرت له بعض الوجوه الذي يعلم بها فساد هذا الحكم ؛ وهى مكتوبة مع « الشرف محمد » . وكذلك نهت القاضي « شمس الدين السروجي » عن الدخول في مثل هذا الحكم .

وقلت له أتم ما كان مقصودكم الحكم الشرعي . وإنما كان مقصودكم دفع

ما سمعوه من تهمة الملك ؛ ولما علت الأحكام أن في القضية أمر الملك
اجتمعوا وخافوا من الكلام : خوفاً يعذرهم الله فيه ، أولاً يعذرهم . لكن لولا
هذا لتكلموا بأشياء . ولو كان هذا الحكم شاذاً أو فيه غرض لذى سيف
لكان عجائب .

فقالوا يا مولانا من يتكلم في أمر الملك . نحن ما نتكلم . دعنا من الكلام في
الملك . فقلت : أيها النائم ! أخليكم من الملك ؟ ! وهذه الفتنة التي قد ملأت بها
الدنيا هل أنارها إلا ذلك ؟ ! ونحن قد سمعنا هذا بدمشق . لكن ما اعتقدنا أن
عاقلاً يصدق بذلك .

وهؤلاء القوم بعد أن خرج من أنفسهم تهمة الملك إذا ذكر لهم بعض
ما يقوله المنازعون لى يستعظمونه جداً ، ويرون مقابلة قائلها بأعظم العقوبة
فإن الله سبحانه يقول : (هو الذى أسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على
الدين كله وكفى بالله شهيداً) . فيعلم أنى لو أطلب هذا ذهب الطيور بى ، ويدد
الدين كل مذهب ؛ وقيل أن بيننا فى الباطن اتفاقات . فأنا أعمل معه ما أرجو جزاءه
من الله ، وهو يعمل بموجب دينه .

وأيضاً « فبدر الدين » لا يحتمل من كلام الناس وأذاهم — ما يفعله مثل
هؤلاء — رجل له منصب ، وله أعداء وأنا — ولا حول ولا قوة إلا بالله —
فقد فعلوا غاية ما قدروا عليه ، وما بقى الا نصر الله الذى وعده به رسوله
والذين آمنوا فى الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشهاد .

وأيضاً فيعلم أن هذا إما أن يتعلق بالحاكم أولاً فإن تعلق به لم يكن للخصم المدعى عليه أن يختار حكم حاكم معين ؛ بل يجب الى من يحكم بالعلم والعدل ؛ وان لم يتعلق بالحاكم فذاك أبعد .

وأيضاً فأننا لم يدع على دعوى يختص بها الحاكم من الحدود والحقوق : مثل قتل ، أو قذف ، أو مال ، ونحوه ؛ بل في مسائل العلم الكلية : مثل التفسير ، والحديث ، والفقه ، وغير ذلك . وهذا فيه ما اتفقت عليه الأمة وفيه ما تنازعت فيه . والأمة اذا تنازعت — في معنى آية ، أو حديث ، أو حكم خبري ، أو طلبي — لم يكن صحة أحد القولين ، وفساد الآخر ثابتاً بمجرد حكم حاكم ؛ فإنه انما ينفذ حكمه في الامور المعينة دون العامة .

ولو جاز هذا لجاز أن يحكم حاكم بأن قوله تعالى : (يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) هو الحيض والاطهار ويكون هذا حكماً يلزم جميع الناس قوله ، أو يحكم بأن اللبس في قوله تعالى : (أولاً مستم النساء) هو الوطء ؛ والمباشرة فيما دونه ، أو بأن الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج ، أو الاب ، والسيد . وهذا لا يقوله أحد .

وكذلك الناس اذا تنازعوا في قوله : (الرحمن على العرش استوى) فقال : هو استواؤه بنفسه وذاته فوق العرش ، ومعنى الإستواء معلوم ، ولكن كيفيته مجهولة . وقال قوم : ليس فوق العرش رب ، وم' هناك شيء أصلاً . ولكن

معنى الآية : أنه قدر على العرش ، ونحو ذلك . لم يكن حكم الحاكم لصحة أحد القولين وفساد الآخر مما فيه فائدة .

ولو كان كذلك لكان من ينصر القول الآخر يحكم بصحته إذ يقول : وكذلك باب العبادات : مثل كون مس الذكر ينقض أولا . وكون العصر يستحب تعجيلها أو تأخيرها ، والفجر يقنت فيه دائما أولا أو يقنت عند النوازل ونحو ذلك .

والذى على السلطان فى مسائل النزاع بين الامة أحد أمرين . إما أن يحملهم كلهم على ما جاء به الكتاب ، والسنة ، واتفق عليه سلف الامة . لقوله تعالى : (فإن تنازعتم فى شىء فردوه إلى الله والرسول) . وإذا تنازعوا فهم كلامهم : إن كان ممن يمكنه فهم الحق فإذا تبين له ما جاء به الكتاب والسنة دعى الناس إليه ، وإن يقر الناس على ما هم عليه . كما يقرهم على مذاهبهم العملية .

فأما إذا كانت البدعة ظاهرة — تعرف العامة أنها مخالفة للشريعة — كبدعة الخوارج ، والروافض والقدرية ، والجهمية . فهذه على السلطان إنكارها . لأن عليها عام . كما عليه الإنكار على من يستحل الفواحش ، والخمر ، وترك الصلاة ، ونحو ذلك .

ومع هذا فقد يكثُر أهل هذه الأهواء فى بعض الأماكن ، والازمنة ، حتى

يصير بسبب كثرة كلامهم مكافئاً - عند الجهال - لكلام أهل العلم والسنة حتى يشتبه الأمر على من يتولى أمر هؤلاء فيحتاج حينئذ إلى من يقوم بإظهار حجة الله ، وتبينها حتى تكون العقوبة بعد الحجة .

وإلا فالعقوبة قبل الحجة ليست مشروعة : قال تعالى : (وما كنا معذيين حتى نبعث رسولا) . ولهذا قال الفقهاء في البغاة إن الإمام يرأسهم فإن ذكروا شبهة بينها ، وإن ذكروا مظلة أزالها ، كما أرسل على ابن عباس إلى الخوارج فناظرهم حتى رجع منهم أربعة آلاف ، وكما طلب عمر بن عبد العزيز دعاة القدرية والخوارج ، فناظرهم حتى ظهر لهم الحق ، وأقروا به ؛ ثم بعد موته نقض غيلان القدرى التوبة فسلب .

وأما إلزام السلطان في مسائل النزاع بالتزام قول بلا حجة من الكتاب والسنة : فهذا لا يجوز باتفاق المسلمين ، ولا يفيد حكم حاكم بصحة قول دون قول في مثل ذلك ؛ إلا إذا كان معه حجة يجب الرجوع إليها ، فيكون كلامه قبل الولاية وبعدها [سواء] وهذا بمنزلة الكتب التي يصفها في العلم .

نعم الولاية قد تمكنه من قول حق ونشر علم قد كان يعجز عنه بدونها ؛ وباب القدرة والعجز غير باب الإستحقاق وعدمه . نعم للحاكم إثبات ما قاله زيد أو عمرو ، ثم بعد ذلك إن كان ذلك القول مختصاً به كان مما يحكم فيه الحكام ؛

وإن كان من الأقوال العامة كان من باب مذاهب الناس . فأما كون هذا القول ثابت عند زيد بيئته ، أو اقرار ، أو خط : فهذا يتعلق بالحكام .

ولاريب أن مثل « بدر الدين » من أعدل الناس وأحبهم في أهل الصدق والعدل ومن أشد الناس بغضاً لشهود الزور ، ولو كان متمكناً منهم لعمل أشياء ، فهذا لو احتيج فيه الى مثل « بدر الدين » لكان هو الحاكم الذى ينبغى أن يتولاه ؛ دون من هو مشهور بالفجور .

لكن هذه المحاضر التى عندم ما تساوى مدادها ، وهم يعرفون كذبها وبطلانها ، وأنا لا أكره المحاققة عليها عنده ليثبت عنده الحق دون الباطل ؛ فإن كان يجب الى ذلك فيما حبذا لكنى أخاف أن يحصل له أذى فى بالقدرح فى بعض الناس . فهو يستخير الله فيما يفعله والله يخير له فى جميع الأمور .

بل أختار أنا وغيرى المحاققة على ذلك عند بعض نوابه كالقاضى « جمال الدين الزرعى » فإنه من عدول القضاة وإلا « فبدر الدين » أجل قدراً من أن يكلف ذلك لو كنت محتاجاً الى ذلك . فأما : والأمر ظهر عند الخاصة والعامة فلا يحتاج اليه كما قلت « للطيرسى » : الكتاب من السلطان الذى كتب على لسان السلطان ، وأخبر عن ذلك بجميع ما أخبر من الكذب ومخالفة الشريعة أمور عظيمة بنحو عشرة أوجه والكتاب الذى كتب على لسان « غازان » كان أقرب الى الشريعة من هذا الكتاب الذى كتب على لسان السلطان . وسواء

بأن فعل ذلك أو لم يفعله فإنى أعتقد ، وأدين الله بأن نصره ومعاونته على البر والتقوى ، وعلى تقوى صدقه وعدله ، دون كذب الغير وظلمه ؛ وعلى رفع قدره على الغير من أعظم الواجبات ، ولا حول ولا قوة الا بالله .

وقد أرسل الى الشيخ « نصر » يعرض على ان كنت أختار احضار المحاضر لآممكن من القدح فيها .

قلت : له فى الجواب هى أحقر وأقل من أن يحتاج دفعها الى حضورها فإنى قد بينت بضعة وعشرين وجهاً أن هذا الحاكم خارج عن شريعة الإسلام ياجماع المسلمين : أهل المذاهب الأربعة وغيرهم .

فصل

وبما ينبغي أن تعلمه : أن القوم مستضعفون عن المحاقة الى الغاية — ابن مخلوف ، وغيره — وقد أداروا الرأى بينهم وعلبوا أنهم عند المحاقة مقهورون متهورون .

والطيرى طلب منى غير مرة ترك المحاقة . فقلت له : أنا ما بنيت على أحد ولا قلت لأحد : واقضى على اعتقادى ، ولا فعلت بك ، ولا أكرهت أحدا بقول ولا عمل ؛ بل ما كتبت فى ذلك شيئاً قط إلا أن يكون جواب استفتاء بعد الحاح السائل واحترافه ، وكثرة مراجعته ، ولا عادى مخاطبة الناس فى هذا ابتداء .

وهؤلاء هم الذين دعوا الناس إلى ما دعواهم إليه ، وأكرمهم عليه : فيبينون للناس ما الذى أمرهم به ، وما الذى نهواهم عنه . فإن كانوا أمرهم بما أمرهم الله به ورسوله : فالسمع والطاعة لله ولرسوله ولمن أمر بما أمر الله به ورسوله . وإن كانوا أمروا بحق وباطل ، ونهوا عن حق وباطل ، وأمروا ونهوا عن أمور لا يعرفون حقيقتها . كانوا بذلك من الجاهلين الظالمين ، وكان الحاكم بذلك من القاضيين الذين فى النار ، ولم تجز طاعتهم فى ذلك بل تحرم .

وأنا لو شئت المحاقاة كانت أمور عظيمة ؛ لكن من أنكر شيئاً مما قلته
فاليقل : انى أنكر كذا وكذا ويكتب خطه بما أنكره ، ويوجه إنكاره له ، وأ
أكتب خطى بالجواب ويعرض الكلامان على جميع علماء المسلمين — شر
وغرباً — وأنا قائل ذلك . وقد قلت قبل ذلك بدمشق : هذه الانكارات المجما
لا تفيد شيئاً بل من أنكر شيئاً فاليكتب خطه بما أنكره ، وبمحجته ، وأ
أكتب خطى بجواب ذلك ويرى أهل العلم والإيمان الكلامين فهذا هو الطريق
فى الأمور العامة .

وأما الألفاظ التى لا تكتب فيكثر فيها التخليط ، والزيادة ، والنقصان
كما قد وقع ، وقد قلت فيما قلته للطيرسى : هذا الأمر الذى عملتموه فساد
ملتكم ودولتكم وشريعتكم والكتاب « السلطانى » الذى كتب ع
لسان السلطان فيه من الكذب عليكم ومخالفة الشريعة أمور كثيرة تزيد ع
عشرة أوجه .

وكتاب « غازان » الذى قرئ على منبر الشام أقرب الى شريعة الاسلام
من هذا الذى كتب على لسان سلطان المسلمين ، وقرئ على منابر الإسلام . فإ
كان بحضورهم يكتب على الكذب عليكم وعلى القضاة ويبدل دين الإسلام
فكيف فيما سوى ذلك مما غاب عنكم ؟ وكذلك أرسلت مع الفتاح الى نائب
السلطان أقول هذا الاعتقاد عنكم وهو الذى بحثه علماء الشام فمن كان منكراً من
شيئاً فاليينه .

وما يجب أن يعلم أن الذي يريد أن ينكر على الناس ليس له أن ينكر إلا بحجة وبيان ؛ إذ ليس لأحد أن يلزم أحدا بشيء ، ولا يحظر على أحد شيئاً بلا حجة خاصة ؛ إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم المبلغ عن الله . الذي أوجب على الخلق طاعته فيما أدرسته عقولهم ، وما لم تدركه ، وخبره مصدق فيما علمناه ، وما لم نعلمه ، وأما غيره إذا قال هذا صواب أو خطأ ، فإن لم يبين ذلك بما يجب به اتباعه ، فأول درجات الإنكار أن يكون المنكر عالماً بما ينكره ، وما يقدر الناس عليه ، فليس لأحد من خلق الله كائناً من كان أن يبطل قولاً أو يحرم فعلاً إلا بسلطان الحجة وإلا كان ممن قال الله فيه : (الذين يجادلون في آيات الله بغير سلطان أثامهم إن في صدورهم إلا كبر ما هم ببالغيه) وقال فيه : (الذين يجادلون في آيات الله بغير سلطان أثامهم كبر مقتاً عند الله وعند الذين آمنوا كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار) .

هذا وأنا في سعة صدر لمن يخالفني ، فإنه وإن تعدى حدود الله في تكفير ، أو تفسيق ، أو افتراء أو عصية جاهلية : فأنا لا أتعدى حدود الله فيه . بل أضبط ما أقوله ، وأفعله ، وأزنه بميزان العدل ، وأجعل له مؤتماً بالكتاب الذي أنزله الله ، وجعله هدى للناس ، حاكماً فيما اختلفوا فيه . قال الله تعالى ؛ (كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه) . وقال تعالى : (فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله

والرسول) الآية . وقال تعالى (لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط) .

وذلك أنك ما جزيت من عصى الله فيك بمثل أن تطيع الله فيه (والله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون) . وقال تعالى : (وإن تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئاً أن الله بما يعملون محيط) .

وان أرادوا أن ينكروا بما شأوا من حجج عقلية أو سمعية فأنا أجيبهم الى ذلك كله وأبينه بيانا يفهمه الخاص والعام أن الذى أقوله : هو الموافق لضرورة العقل والفطرة ، وأنه الموافق للكتاب والسنة واجماع سلف الأمة ، وأن المخالف لذلك هو المخالف لصريح المعقول ، وصحيح المنقول ؛ فلو كنت أنا المبتدئ بالإنكار ، والتحديث بمثل هذا : لكأت الحجة متوجهة عليهم ، فكيف اذا كان الغير هو المبتدئ بالإنكار (ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل) الآيتين (ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين انهم لهم المنصورون وان جندنا لهم الغالبون) (انا لتنصر رسلنا والذين آمنوا فى الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشهاد) .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وعلى سائر الجماعة وتخص « بدر الدين » بأكرم تحية ، وسلام ، وتوقفه على هذه الأوراق ان شئت ؛ فإنه كان يقول فى بعض الأمور : ما عن المحبوب . مر محبوب ، وبشر بكل

ما يسر الله به عباده المؤمنين ، وينتقم به من الكافرين والمنافقين ؛ فإن
أعرف جملا مما يتجرعه هو وذووه من أهل التروؤس بالباطل من ذوى
الكذب والمحال .

والله ناصر دينه ، وناصر عباده المؤمنين على مناوئهم بالباطل لكن ليس
هذا موضع الاخبار بتفاصيل سارة .

والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

قال سبيع الاسود :-

رحمه الله تعالى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله نستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له .

ونشهد أن لا اله الا الله .

ونشهد أن محمداً عبده ورسوله — صلى الله عليه وسلم تسليماً .

أما بعد : فقد وصلت ورقتك التي ذكرت فيها اخبارك الشيخ باجماع الرسول بي ، وما أخبرته من الكلام ، وأن الشيخ قال : « اعلم أني والله قد عظم عندي كيف وقعت الصورة على هذا . الى آخره .

وأنه قال : تجتمع بالشيخ وتتفق معه — على ما يراه هو ويختاره . ان يكن كما قلت ، أو غيره . فتسلم عليه ، وتقول له : أما هذه القضية ليس لي فيها غرض معين أصلاً ، ولست فيها الا واحداً من المسلمين . لي ما لهم ، وعلى ما عليهم ،

وليس لى والله الحمد حاجة الى شىء معين يطلب من المخلوق ، ولا فى ضرر يطلب زواله من المخلوق ، بل أنا فى نعمة من الله سائغة ورحمة عظيمة أعجز عن شكرها .

ولكن على أن أطيع الله ورسوله ، وأطيع أولى الأمر اذا أمرونى بطاعة الله ؛ فإذا أمرونى بمعصية الله فلا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق . هكذا دل عليه «الكتاب» و«السنة» واتفق عليه «أئمة الأمة» قال الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم فى شىء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً) .

وقد ثبت فى الصحيح عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا طاعة لمخلوق فى معصية الله » ، «انما الطاعة فى المعروف » ، وان أصبر على جور الأئمة ، وأن لا أخرج عليهم فى فتنة ؛ لما فى الصحيح عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «من رأى من أميره شيئاً يكرهه ، فليصبر عليه فإنه من فارق الجماعة قيد شبر فمات فينته جاهلية» .

ومأمور أيضاً مع ذلك أن أقول : أو أقوم : بالحق حيث ما كنت ؛ لا أخاف فى الله لومة لائم ، كما أخرجنا فى الصحيحين عن عبادة بن الصامت قال : « بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة فى سرنا وعسرنا ، ومنشطنا ومكرهنا ، وأثرة علينا وأن لا نتنازع الأمر أهله ، وأن

نقول — أو نقوم — بالحق حيث ما كنا لا نخاف في الله لومة لائم ، . فبايعهم على هذه « الاصول الثلاثة الجامعة » وهي الطاعة في طاعة الله ؛ وإن كان الأمر ظالماً ، وترك منازعة الأمر أهله ، والقيام بالحق بلا مخافة من الخلق .

والله سبحانه قد أمر في كتابه عند تنازع الامة بالرد الى الله ورسوله ؛ لم يأمر عند التنازع الى شيء معين أصلاً . وقد قال الأئمة : إن أولى الأمر صفان العلماء ، والامراء . وهذا يدخل فيه مشايخ الدين ، وملوك المسلمين : كل منهم يطاع فيما اليه من الأمر . كما يطاع هؤلاء بما يؤمرون به من العبادات ، ويرجع اليهم في معاني القرآن ، والحديث ، والإخبار عن الله ؛ وكما يطاع هؤلاء في الجهاد ، وإقامة الحد ، وغير ذلك ؛ مما يباشرونه من الأفعال التي أمرهم الله بها .

وإذا اتفق هؤلاء على أمر فإجماعهم حجة قاطعة فإن أمة محمد صلى الله عليه وسلم لا تجتمع على ضلالة ، وإن تنازعوا فالمرء الى الكتاب والسنة .

وهذه القضية قد جرى فيها ما جرى مما ليس هذا موضع ذكره . وكنت تبغني بخطابك وكتابك عن الشيخ ما تبغني . وقد رأيت وسمعت موافقتي على كل ما فيه طاعة الله ورسوله ، وعدم التفاتى الى المطالبة بحظوظي ، أو مقابلة من يؤذيني ، وتيقنت هذا مني ، فما الذي يطلب من المسلم فوق هذا ، وأشرت بترك المخافة ولين الجانب ، وأنا مجيب الى هذا كله .

جاء الفتح أولاً فقال : يسلم عليك النائب . وقال : الى متى يكون المقام

في الحبس ؟ . أما تخرج ؟ هل أنت مقيم على تلك الكلمة أم لا ؟ . وعلت أن
الفتاح ليس في استقلاله بالرسالة مصلحة : لا مور لا تخفى . فقلت له : سلم على
النائب وقل له أنا ما أدرى ما هذه الكلمة ؟ وإلى الساعة لم أدر على أى شيء
حبست ؟ ولا علنت ذنبي ؟ . وأن جواب هذه الرسالة لا يكون مع خدمتك ؛
بل يرسل من ثقاته - الذين يفهمون ويصدقون - أربعة أمراء . ليكون الكلام
معهم مضبوطاً عن الزيادة والنقصان . فأنا قد علنت ما وقع في هذه القصة
من الاكاذيب .

جاء بعد ذلك الفتاح ومعه شخص ما عرفته ، لكن ذكر لي أنه يقال له
علاء الدين الطيرسى ، ورأيت الذين عرفوه أثروا عليه بعد ذلك خيراً ، وذكروه
بالحسنى ؛ لكنه لم يقل ابتداء من الكلام : ما يحتمل الجواب بالحسنى ! فلم
يقُل الكلمة التي أنكرت : كيت ، وكيت ! ولا استفهم هل أنت مجيب الى
كيت ، وكيت ؟ ! .

ولو قال ما قال : - من الكذب على والكفر ، والمجادلة - على الوجه
الذى يقتضى الجواب بالحسنى لفعلت ذلك ، فان الناس يعلون أنى من أطول
الناس روحاً ، وصبرا على مر الكلام ، واعظم الناس عدلاً فى المخاطبة لأقل
الناس ؛ دع لولاة الأمور

لكنه جاء بحىء المكروه على ان اوافق الى ما دعا اليه ، واخرج درجاً فيه

من الكذب ، والظلم ، والدعاء الى معصية الله ، والنهى عن طاعته ما الله به عليم وجعلت كلما اردت ان اجيبه ، واحمله رسالة يلغها لا يريد ان يسمع شيئاً من ذلك ويلغفه ، بل لا يريد الا ما مضمونه الإقرار بما ذكر والتزام عدم العود اليه

والله تعالى يقول : (ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن إلا الذين ظلموا منهم) . ففى ظلم المخاطب لم تكن مأمورين أن نجيبه بالتي هي أحسن بل قال أبو بكر الصديق رضى الله عنه —لعروة بن مسعود بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم لما قال : انى لأرى أو بأشأ من الناس خليفاً أن يفروا ، ويدعوك — امصص بضر اللات ! أنحن نقر عنه ، وندعه ؟!

ومعلوم أن العزة لله ولرسوله وللمؤمنين من كانوا . وقد قال تعالى : (ولا تنهوا ولا تحزنوا وأتتكم من المؤمنين) . فمن كان مؤمناً فهو الأعلى كائناً من كان . ومن حاد الله ورسوله فقد قال تعالى : (ان الذين يحادون الله ورسوله أولئك فى الأذلين) .

وأنا ، أو غيرى من أى القسمين كنت فإن الله يعاملنى وغيرى بما وعده فإن قوله الحق (وعد الله لا يخلف الله وعده) فقلت له فى ضمن الكلام : الحق فى هذه القصة ليس لى ؛ ولكن لله ولرسوله ولسائر المؤمنين من شرق الارض الى غربها . وأنا لا أعنى تبديل الدين وتغييره ؛ وليس لاجلك ؛ أو أجل غيرك أردت عن دين الاسلام : وأقر بالكفر ، والكذب ، والبهتان . راجعاً عنه أو موافقاً عليه .

ولما رأيت يلع في الأمر بذلك أغلظت عليه في الكلام . وقلت دع هذا الفشار ، وقم ، رح في شغلك . فأنا ما طلبت منكم أن تخرجوني . وكانوا قد أغلقوا الباب القائم الذي يدخل منه إلى الباب المطبق - فقلت أنا افتحوا لي الباب حتى أنزل يعني فرغ الكلام .

وجعل غير مرة يقول لي : أتخالف المذاهب الأربعة فقلت : أنا ما قلت : إلا ما يوافق المذاهب الأربعة ، ولم يحكم على أحد من الحكم إلا ابن مخلوف وأنت كنت ذلك اليوم حاضرا .

وقلت له أنت وحدك تحكم ، أو أنت وهؤلاء . فقال : بل أنا وحدي فقلت له : أنت خصمي . فكيف تحكم علي ؟ فقال : كذا ، ومد صوته ، وازوى إلى الزاوية . وقال : قم . قم . فأقاموني ، وأمرؤاني إلى الحبس ثم جعلت أقول : أنا وإخوتي غير مرة : أنا أرجع ، وأجيب ، وإن كنت أنت الحاكم وحدك . فلم يقبل ذلك مني .

فلما ذهبوا بي إلى الحبس حكم بما حكم به ، وأثبت ما أثبت ، وأمر في الكتاب السلطاني بما أمر به فهل يقول أحد من اليهود ، أو النصارى ، دع المسلمين أن هذا حبس بالشرع ، فضلا عن أن يقال : شرع محمد بن عبد الله . وهذا بما يعلم الصبيان الصغار بالإضطرار من دين الإسلام أنه مخالف لشرع محمد بن عبد الله . وهذا الحاكم هو وذووه دائما يقولون فعلنا ما فعلنا بشرع محمد بن عبد الله .

وهذا الحكم مخالفاً لشرع الله - الذى أجمع المسلمون عليه - من أكثر من
عشرين وجهاً .

ثم النصارى فى حبس حسن : يشركون فيه بالله ، ويتخذون فيه الكنائس
قبائل حبسنا كان من جنس حبس النصارى ! ويألتينا سويناً بالمشركين ،
وعباد الأوثان ! بل لأولئك الكرامة ولنا الهوان . فهل يقول من يؤمن بالله
واليوم الآخر : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بهذا .

وبأى ذنب حبس إخوتى فى دين الإسلام غير الكذب والبهتان ومن
قال : إن ذلك فعل بالشرع فقد كفر بإجماع المسلمين .

وقلت له فى ضمن الكلام أنت لو ادعى عليك رجل بعشرة دراهم ، وأنت
حاضر فى البلد ؛ غير ممتنع من حضور مجلس الحاكم لم يكن للحاكم أن يحكم
عليك فى غيبتك هذا فى الحقوق فكيف بالعقوبات التى يحرم فيها ذلك بإجماع
المسلمين .

ثم هذا الرجل قد ظهر كذبه غير مرة . ذلك اليوم كذب على فى أكثر
ما قاله ، وهذه الورقة التى أمر بكتابتها أكثرها كذب ، والكتاب السلطانى
الذى كتب بأمره مخالف للشرعية من نحو عشرة أوجه ، وفيه من الكذب
على المجلس الذى عقد أمور عظيمة قد عليها الخاص والعام . فإذا كان الكتاب



الذى كتب على لسان السلطان ، وقرئ على منابر الإسلام أخبر فيه عن أهل المجلس : من الأمراء ، والقضاة بما هو من أظهر الكذب والبهتان ؛ فكيف فيما غاب عنهم .

قلت وهو دائماً يقول عني : أنى أقول إن الله فى زاوية ولد ولدآ ، وهذا كله كذب . وشهرته بالكذب ، والفجور يعله الخاص والعام . فهل يصلح مثل هذا أن يحكم فى أصول الدين ومعانى الكتاب والسنة وهو لا يعرف ذلك ؟ ! ورأيت هنا يتبسم تبسم العارف بصحة ما قلته فكان سيرة هذا الحاكم مشهورة بالشر بين المسلمين .

وأخذ يقول لى : هذه المحاضر ، ووجدوا بخطك ، فقلت أنت كنت حاضراً ذلك اليوم . هل أرانى أحد ذلك اليوم خطأ ، أو محضراً ؟ أو قيل لى شهد عليك بكذا ، أو سمع لى كلام ؛ بل حين شرعت أحمد الله وأثنى عليه لقول النبى صلى الله عليه وسلم : « كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم » منعونى من حمد الله . وقالوا : لا تحمد الله ، بل أجب .

فقلت لابن مخلوف : ألك أجيب ، أو لهذا المدعى ؟ وكان كل منهما قد ذكر كلاماً أكثره كذب . فقال : أجب المدعى . فقلت : فأنت وحدك تحكم ، أو أنت وهؤلاء القضاة ، فقال : بل أنا وحدى . فقلت : فأنت خصى فكيف يصح حكمك على ، فلم تطلب منى الإستفسار عن وجه الخاصمة ؛ فإن هذا كان

خصما : من وجوه متعددة معروفة عند جميع المسلمين . ثم قلت : أما ما كان بخطي فأنا مقب عليه .

وأما المحاضر : فالشهود فيها فيهم من الأمور القاذحة في شهادتهم وجوه متعددة تمنع قبول شهادتهم بإجماع المسلمين ، والذي شهدوا به فقد علم المسلمون خاصتهم وعامتهم بالشام وغيره ضد ما شهدوا به .

وهذا القاضي « شرف الدين » ابن المقدسى قد سمع منه الناس العدول أنه كان يقول أنا على عقيدة فلان حتى قبل موته بثلاث دخلت عليه فيما يرى مع طائفة فقال قدامهم : أنا أموت على عقيدتك يا فلان ؛ لست على عقيدة هؤلاء يعنى الخصوم ، وكذلك القاضي شهاب الدين الخولى غير مرة يقول : فى فقاك أنا على عقيدته .

والقاضي « إمام الدين » قد شهد على العدول أنه قال ما ظهر فى كلامه شيء ومن تكلم فيه عزرتة . وقال لى فى أثناء كلامه : فقد قال بعض القضاة : إنهم أنزلوك عن الكرسي . فقلت : هذا من أظهر الكذب الذى يعلبه جميع الناس ما أنزلت من الكرسي قط ولا استنابنى أحد قط عن شيء ولا استرجعنى .

وقلت قد وصل إليكم المحضر الذى فيه خطوط مشأخ الشام ، وسادات الإسلام — والكتاب الذى فيه كلام الحكم : الذين هم خصومى بكمال الدين المالكي ، وجلال الدين الحنفى ، وما ذكروا فيه مما يناقض

هذه المحاضر . وقول المالكي ما بلغني قط أنه استنيب ، ولا منع من فنياً ،
ولا أنزل ، ولا كذا ، ولا كذا . ولا ثبت عليه عندى قط شيء يقدح في دينه
وكذلك قول سائر العلماء والحكام في غيبتي .

وأما الشهادات ففيها أمور عظيمة فتدبروها فكيف وشهود المحضر فيهم
من موانع الشهادة أمور تقال عند الحاجة ١١

فصل معترض

ذكرت في ورقتك أنك قلت للشيخ : في نفسى أن تطلب لى المحاضر حتى ينظر هو فيها . فإن كان له دافع وإلا فالجماعة كلهم معذورون ؛ وهذا بما لا حاجة اليه أصلا ، وهذه المحاضر أقل وأحق من أن يحتاج الرد عليها الى حضرتها ، فإني قد بينت - بوضع وعشرين وجهاً : أن هذا الحكم خارج عن شريعة الإسلام ياجماع المسلمين : المذاهب الأربعة ، وسائر أئمة الدين .

وقلت للرسول : ما لابن مخلوف ونحوه فى أن يتعرض الى علم الدين الذى غيره أعلم به منه : مثل تفسير القرآن ، وأحاديث النبى صلى الله عليه وسلم ، ومقالات السلف ، وأصول الدين التى لا يعرفها ، وهذه الأمور إنما يرجع فيها الى من يعرفها ، فإن كان السلطان ؛ أو نائبه الحاكم يعرفها كان فى ذلك كسائر العارفين بها ، وإلا فلا أمر لهم فيها ؛ كما لا يراجع فى الإستفتاء إلا من يحسن الفتيا .

وقلت له أنا لم يصدر منى قط الا جواب مسائل ، وإفتاء مستفت ، ما كاتب أحدأ أبداً ، ولا خاطبته فى شيء من هذا ؛ بل يجئنى الرجل المسترشد المستفتى بما أنزل الله على رسوله ؛ فيسألنى مع بعده ؛ وهو محترق على طلب الهدى

أفيسعى في ديني أن أكتمه العلم . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من سئل عن علم يعلمه فكتمه ألجمه الله يوم القيامة بلجام من نار » ؟!

وقد قال الله تعالى : (إن الذين يكتُمون ما أنزلنا من الينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون) أفعل أمرك أمتع عن جواب المسترشد لا كون كذلك ؟ وهل يأمرني بهذا السلطان ، أو غيره من المسلمين ؟ .

ولكن أتم ما كان مقصودكم إلا دفع أمر الملك لما بلغكم من الأكاذيب ، فقال يا مولانا : دع أمر الملك . أحد ما يتكلم في الملك . فقلت : « إيه ، الساعة ما بقي أحد يتكلم في الملك ! وهل قامت هذه الفتنة إلا لاجل ذلك ؟ ونحن سمعنا — بهذا — ونحن بالشام أن الكثير لهاهمة الملك ، لكن ما اعتقدنا أن أحدا يصدق هذا .

وذكرت له أن هذه القصة ليس ضررها على ، فإنني أنا من أي شيء أخاف ؟ ! إن قتلت كنت من أفضل الشهداء ، وكان ذلك سعادة في حق : يترضى بها على إلى يوم القيامة ، ويلعن الساعى في ذلك إلى يوم القيامة ، فإن جميع أمة محمد يعلمون أني أقول على الحق الذي بعث الله به رسوله . وإن حبست فوالله إن حبسني لمن أعظم نعم الله على ، وليس لي ما أخاف الناس عليه : لا مدرسة ، ولا إقطاع ، ولا مال ولا رئاسة ، ولا شيء من الأشياء .

ولكن هذه القصة ضررها يعود عليكم : فإن الذين سعوا فيها من الشام أنا أعلم أن قصدهم فيها كيدكم ، وفساد ملتكم ، ودولتكم . وقد ذهب بعضهم الى بلاد التتر ، وبعضهم مقيم هناك . فهم الذين قصدوا فساد دينكم ودنياكم وجعلوني إماما بالتستر ؛ لعلهم بأنى أواليكم ، وأنصح لكم ، وأريد لكم خير الدنيا والآخرة . والقضية لها أسرار كلها جاءت تتكشف . والا فأنا لم يكن بيني وبين أحد بمصر عداوة ، ولا بغضاً ، وما زلت محبا لهم . موالياهم : أمراءهم ، ومشائخهم ، وقضاتهم .

فقال لي فما الذى أقوله لنائب السلطان ؟ فقلت : سلم عليه وبلغه كلما سمعت . فقال : هذا كثير .

فقلت : ملخصه أن الذى فى هذا الدرج أكثره كذب . وأما هذه الكلمة « استوى حقيقة » فهذه قد ذكر غير واحد من علماء الطوائف - المالكية ، وغير المالكية - أنه أجمع عليها أهل السنة والجماعة ؛ وما أنكر ذلك أحد من سلف الأمة ولا أئمتها . بل ما علنت عالماً أنكر ذلك . فكيف أترك ما أجمع عليه أهل السنة ، ولم ينكره أحد من العلماء .

وأشرت بذلك الى أمور : منها ما ذكره الإمام « أبو عمر الطليكنى » وهو أحد أئمة المالكية قبل الباجى ، وابن عبد البر ، وهذه الطبقة . قال : وأجمع المسلمون من أهل السنة أن معنى (وهو معكم أينما كنتم) ونحو ذلك من القرآن : أن ذلك عليه وأن الله فوق السموات بذاته مستو على عرشه كيف شاء . وقال

أيضاً : قال أهل السنة في قول الله (الرحمن على العرش استوى) : ان الإستواء من الله على عرشه المجيد على الحقيقة لا على المجاز .

وقال أبو عبد الله « القرطبي » صاحب التفسير المشهور في قوله تعالى : (ثم استوى على العرش) قال : هذه « مسألة الاستواء » للعلماء فيها كلام ، وأجزاء ؛ وقد بينا أقوال العلماء فيها في كتاب « الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى » وذكرنا فيها أربعة عشر قولاً . الى أن قال : وقد كان السلف الأول رضى الله عنهم لا يقولون بنى الجهة ، ولا ينطقون بذلك ، بل نطقوا هم والكافة بإثباتها لله تعالى . كما نطق به كتابه ، وأخبرت رسله . قال : ولم ينكر أحد من السلف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة . وخص العرش بذلك لأنه أعظم مخلوقاته ؛ وإنما جهلوا كيفية الإستواء : فإنه لا تعلم حقيقته . كما قال مالك « الإستواء معلوم » يعنى فى اللغة ، والكيف مجهول ، والسؤال عن هذا بدعة . وكذا قالت أم سلمة رضى الله عنها .

وقال هذا الشيخ المشهور بمصر وغيرها فى كتاب « شرح الأسماء » قال : وذكر الإمام أبو بكر محمد بن الحسن الحضرى القيروانى الذى له الرسالة التى سماها « برسالة الأسماء الى مسألة الإستواء » لما ذكر اختلاف المتأخرين فى الإستواء - قول « الطبرى » يعنى أبا جعفر صاحب التفسير الكبير ، وأبى محمد بن أبى زيد ، والقاضى عبد الوهاب ، وجماعة من شيوخ الحديث ، والفقهاء . قال : وهو ظاهر بعض كتب القاضى أبى بكر « وأبى الحسن » يعنى

الأشعري ، وحكاه عنه يعنى القاضى أبا بكر القاضى عبد الوهاب أيضا : وهو أنه سبحانه مستو على العرش بذاته . وأطلقوا فى بعض الأماكن فوق عرشه . قال الإمام أبو بكر وهو الصحيح الذى أقول به ؛ من غير تحديد ، ولا يمكن فى مكان ، ولا كون فيه ، ولا ماسة .

قال الشيخ أبو عبد الله : هذا قول القاضى أبى بكر فى « كتاب تمديد الاوائل » له وقاله الاستاذ أبو بكر بن فورك فى « شرح أوائل الادلة » له . وهو قول أبى عمر بن عبد البر ، والطلبكى ، وغيرهما من الاندلسيين ، وقول الخطائى فى « شعار الدين » ثم قال بعد أن حكى أربعة عشر قولاً : وأظهر الاقوال ما تظاهرت عليه الآى والخبار ، والفضلاء الاخيار : أن الله على عرشه كما أخبر فى كتابه ، وعلى لسان نبيه ؛ بلا كيف ، بأن من جميع خلقه هذا مذهب السلف الصالح فيما نقله عنهم الثقات . هذا كله لفظه .

وقال الشيخ أبو نصر السجزى فى كتاب « الإبانة » له : وأئمتنا — كسفيان الثورى ، ومالك بن أنس ، وسفيان بن عيينة ، وحمام بن سلية ، وحمام بن زيد ، وعبد الله بن المبارك ، وفضيل بن عياض ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهوية — متفقون على أن الله سبحانه بذاته فوق العرش ، وأن عله بكل مكان ، وأنه يرى يوم القيامة بالابصار فوق العرش ، وأنه ينزل إلى سماء الدنيا ، وأنه يغضب ويرضى ، ويتكلم بما شاء . فمن خالف شيئاً من ذلك فهو منهم برىء وهم منه براء .

وقال أبو عمر بن عبد البر في « كتاب التهيد » في شرح الموطأ — وهو أجل ما صنف في فقه : لما تكلم على حديث النزول قال : هذا حديث ثابت من جهة النقل ، صحيح الإسناد ، لا يختلف أهل الحديث في صحته ، وهو حديث منقول من طرق سوى هذه من أخبار العدول عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وفيه دليل على أن الله في السماء على العرش من فوق سبع سموات كما قالت الجماعة . وهو من حجته على المعتزلة في قولهم إن الله بكل مكان وليس على العرش . قال في الدليل على صحة ما قاله أهل الحق قول الله (الرحمن على العرش استوى) وقال (إليه يصعد الكلم الطيب) وقال (تخرج الملائكة والروح إليه) وقال لعيسى (إني متوفيك ورافعك إلى) وذكر آيات .

إلى أن قال : وهذا أشهر عند العامة والخاصة من أن يحتاج إلى أكثر من حكايته ؛ لأنه اضطرار لم يوقفهم عليه أحد ، ولا خالفهم فيه مسلم ، وبسط الكلام في ذلك .

إلى أن قال : وأما احتجاجهم بقوله تعالى : (ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم ، ولا أدنى من ذلك ولا أكثر إلا هو معهم أينما كانوا) فلا حجة لهم في ظاهر الآية ؛ لأن علماء الصحابة ، والتابعين — الذين حمل عنهم التأويل — قالوا في تأويل هذه الآية : هو على العرش ، وعلمه في كل مكان ؛ وما خالفهم في ذلك أحد يحتاج بقوله .

وذكر عن الضحاك بن مزاحم أنه قال في قوله : (ما يكون من نجوى ثلاثة) قال : هو على عرشه ، وعليه معهم أينما كانوا . وعن سفيان الثوري مثل ذلك . وعن ابن مسعود قال : الله فوق العرش ، ولا يخفى عليه شيء من أعمالكم .

قال أبو عمر بن عبد البر : أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة ، والإيمان بها ، وحملها على الحقيقة ، لا على المجاز ؛ إلا أنهم لا يكتفون شيئاً من ذلك ، ولا يحدون فيه صفة محصورة ؛ وأما أهل البدع الجهمية ، والمعتزلة كلها ، والخوارج ، فكلهم ينكرها ، ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة ، ويؤمنون أن من أقر بها مشبه ، وهم عند من أقر بها نافقون للعبود والحق فيها ما قال القائلون : بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله ، وهم أئمة الجماعة . وقال أبو عمر : الذي عليه أهل السنة ، وأئمة الفقه والأثر في هذه المسألة ، وما أشبهها الإيمان بما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها ، والتصديق بذلك ، وترك التحديد والكيفية في شيء منه .

وقال الشيخ العارف أبو محمد عبد القادر بن أبي صالح الكيلاني في كتاب « الغنية » له : أما معرفة الصانع بالآيات والدلالات — على وجه الإختصار — فهو أن يعرف ويتيقن أن الله واحد أحد . إلى أن قال وهو بجمة العلو ، مستو على العرش ، محتو على الملك ، محيط عليه بالأشياء . قال : ولا يجوز وصفه بأنه في كل مكان ؛ بل يقال إنه في السماء على العرش . كما قال (الرحمن على العرش استوى) وذكر الآيات والأحاديث ، إلى أن قال : وينبغي إطلاق صفة الاستواء

من غير تأويل ، وأنه استواء الفئات على العرش . قال وكونه على العرش مذكور في كل كتاب أنزل على نبي أرسل ، بلا كيف . وذكر كلاماً طويلاً .

وقال الإمام أبو الحسن الكرخي الشافعي في مقدمته المشهورة في « اعتقاد أهل السنة » ، وهي منقولة من خط الشيخ أبي عمرو بن الصلاح :

عقيدتهم أن الإله بذاته على عرشه مع عليه بالغوايب

وهذه الآثار لم أذكرها كلها للرسول ، لكن هي بما أشرت إليه بقولي : إنني لم أقل شيئاً من نفسي ، وإنما قلت ما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها ، وهذا الموضوع يضيق بما في ذلك من كلام الأمة ، فقال لي : نعم هو مستو على العرش حقيقة بذاته بلا تكيف ، ولا تشبيه . قلت نعم وهذا هو في « العقيدة » فقال فاكتب هذه الساعة أو قال اكتب هذا أو نحو هذا فقلت هذا هو مكتوب بهذا اللفظ في العقيدة التي عندكم التي بحثت بدمشق واتفق عليها المسلمون فأى شيء هو الذي أريده ؟

وقلت له : أنا قد أحضرت أكثر من خمسين كتاباً — من كتب أهل الحديث ، والتصوف ، والمتكلمين ، والفقهاء الأربعة : الحنفية ، والمالكية ، والشافعية والحنبلية — توافق ما قلت . وقلت : أنا أمهل من خالفني ثلاث سنين أن يجيء بحرف واحد عن أئمة الإسلام يخالف ما قلته . فما الذي أصنعه ؟

فلما خرج الطيرمي ، والفتح عاد الفتح بعد ساعة ، فقال : يسلم عليك

نائب السلطان وقال : فاكذب لنا الان « عقيدة » بخطك فقلت : سلم على نائب السلطان . وقل له : لو كتبت الساعة شيئاً لقال القائل : قد زاد ونقص ، أو غير الاعتقاد ، وهكذا بدمشق لما طلبوا الاعتقاد لم اتهم الا بشيء قد كتب متقدماً .

قلت : وهذا الاعتقاد هو الذى قرىء بالشام فى المجالس الثلاثة ، وقد أرسله اليكم نائبكم مع البريد ، والجميع عندكم ، ثم أرسل لكم مع العمري ثانياً لما جاء الكتاب الثانى ما قاله : القضاة ، والعلماء ، والمحضر ، وكتاب البخارى الذى قرأه المزى ؛ والاعتقاد ليس هو شيئاً ابتدئه من عندى حتى يكون كل يوم لى اعتقاد ، وهو ذلك الاعتقاد بعينه ، والنسخة بعينها . فانظروا فيها فراح .

ثم عاد ؛ وطلب أن أكتب بخطى أى شيء كان . فقلت فما الذى أكتبه ؟ قال مثل العفو ، وألا تتعرض لاحد . فقلت : نعم هذا انا مجيب اليه ؛ ليس غرضى فى ابداء احد ؛ ولا الانتقام منه ، ولا مؤاخذته . وانا عاف عن ظلمنى . وارتدت ان اكتب هذا ، ثم قلت : مثل هذا ما جرت العادة بكتابته ، فان عفو الانسان عن حقه لا يحتاج الى هذا .

وتعلم أن الأمر لما جرى على هذا الوجه كاد بعض القلوب يتغير على الشيخ ، وظنوا أن هذا الدرج قد أقر به ؛ وأن ذلك يناقض ما كان يقول ويرسل به . فجعلت أنا وأخى ندفع ذلك . ونقول : هذا من فعل ابن مخلوف ، وقد تحققت أنا ان ذلك من عمل ابن مخلوف .

ويعرف الشيخ أن مثل هذه القضية التى قد اشتهرت وانتشرت لا تدفع

على هذا الوجه ؛ فأننا أبذل غاية ما وسعنى من الإحسان ، وترك الإبتقام ،
وتأليف القلوب ؛ لكن هو يعرف خلقاً كثيراً من بالديار المصرية ؛ وأن
الإنسان لا ينجو من شرهم ، وظلمهم الا بأخذ طريقين :
أحدهما مستقر ، والآخر متقلب .

(الاول) : أن يكون له من الله تأييد ، وسلطان ، والتجاء اليه ، واستعانة
به ، وتوكل عليه ، واستغفار له ، وطاعة له : يدفع به عنه شر شياطين الإنس
والجن . وهذه الطريقة هى الثابتة الباقية .

والطريق الثانى : ان جاء من ذى جاه . فإنهم يراعون ذا الجاه ما دام جاهه
قائماً ؛ فإذا انقلب جاهه كانوا من أعظم الناس قياماً عليه هم بأعيانهم ؛ حتى أنهم
قد يضربون القاضى بالمقارع ونحو ذلك مما لا يكاد يعرف لغيرهم ، أعداءه
ومبغضوه كثيرون ، وقد دخل فى اثباتات وأملاك وغير ذلك ، متعلقة بالدولة
وغير الدولة .

فلو حصل من ذوى الجاه من له غرض فى نقض احكامه ، ونقل الاملاك
كان ذلك من أيسر الامور عليه : اما أن يكتب رده ؛ وأحكام المرتد لا تنفذ ،
لانه قد علم منه الخاص والعام أنه جعل ما فعل فى هذه القضية شرع محمد بن عبد
الله ؛ والإنسان متى حلل الحرام - المجمع عليه - أو حرم الحلال - المجمع عليه -
أو بدل الشرع - المجمع عليه - كان كافراً مرتدّاً باتفاق الفقهاء . وفى مثل هذا

نزل قوله على أحد القولين : (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) أى هو المستحل للحكم بغير ما أنزل الله .

ولفظ الشرع يقال في عرف الناس على ثلاثة معان :

« الشرع المنزل » وهو ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهذا يجب اتباعه ، ومن خالفه وجبت عقوبته .

والثاني « الشرع المؤول » وهو آراء العلماء المجتهدين فيها كذهب مالك ونحوه . فهذا يسوغ اتباعه ، ولا يجب ، ولا يحرم ؛ وليس لأحد أن يلزم عموم الناس به ، ولا يمنع عموم الناس منه .

والثالث « الشرع المبدل » وهو الكذب على الله ورسوله ، أو على الناس بشهادات الزور ، ونحوها ، والظلم الين فمن قال إن هذا من شرع الله فقد كفر بلا نزاع . كمن قال : إن الدم ، والميتة حلال — ولو قال هذا مذهبي ونحو ذلك .

فلو كان الذى حكم به ابن مخلوف هو مذهب مالك ، أو الأشعرى ؛ لم يكن له أن يلزم جميع الناس به ، ويعاقب من لم يوافقه عليه باتفاق الأمة ؛ فكيف والقول الذى يقوله ويلزم به هو خلاف نص مالك ، وأئمة أصحابه ، وخلاف نص الأشعرى ، وأئمة أصحابه : كالقاضى أبى بكر ، وأبى الحسن الطبرى ،

وأبي بكر بن فورك ، وأبي القاسم القشيري ، وأبي بكر البيهقي ؟ وغير هؤلاء كلهم مصرحون بمثل ما قلناه ؛ وبنقيض ما قاله .

ولهذا اصطلحت الحنبلية ، والأشعرية ، واتفق الناس كلهم . ولما رأى الحنبلية كلام أبي الحسن الأشعري قالوا : هذا خير من كلام الشيخ الموفق ، وزال ما كان في القلوب من الاضغان ، وصار الفقهاء من الشافعية ، وغيرهم : يقولون الحمد لله على اتفاق كلمة المسلمين .

ثم لو فرض أن هذا الذي حكم فيه مما يسوغ فيه الاجتهاد : لم يكن له أن ينقض حكم غيره فكيف إذا نقض حكم حكام الشام جميعهم بلا شبهة ؛ بل بما يخالف دين المسلمين بإجماع المسلمين ، ولو زعم زاعم أن حكام الشام مكرهون ؛ فقيمهم من يصرح بعدم الإكراه غير واحد ، وهؤلاء بمصر كانوا أظهر إكراهاً لما اشتهر عند الناس انه فعل ذلك لاجل غرض الدولة المتعلق بالملك ، وأنه لولا ذلك لتكلم الحكام بأشياء ، وهذا ثابت عن حكام مصر .

فكيف وهذا الحكم الذي حكم به مخالف لشريعة الإسلام من بضعة وعشرين وجهاً ؟ وعامتها بإجماع المسلمين . والوجه مكتوبة مع الشرف محمد فينبغي أن يعرف الشيخ «نصر» بحقيقة الامر ، وباطن القضية ليطبها بتديره .

فأنا ليس مرادى إلا في طاعة الله ورسوله ، وما يخاف على المصريين إلا من بعضهم في بعض : كما جرت به العادة . وقد سمعتم ماجرى بدمشق — مع أن

أولئك أقرب الى الإنفاق - من تجديد القاضى المذكور اسلامه عند القاضى الآخر . وأنا لما كنت هناك كان هذا الآذن « يحيى الحنفى » فذهب الى القاضى تقى الدين الحنبلى وجدد اسلامه وحكم بحقن دمه لما قام عليه بعض أصحابهم فى أشياء .

وكان من مدة لما كان القاضى حسام الدين الحنفى مباشراً لقضاء الشام : أراد أن يخلق لحية هذا الأذرى ، وأحضر الموى ، والحمار ليركبه ويطوف به ، فجاء أخوه عرفى ذلك ، فقمت اليه ، ولم أزل به حتى كف عن ذلك . وجرت أمور لم أزل فيها محسناً إليهم .

وهذه الأمور ليست من فعلى ، ولا فعل أمثالى . نحن إنما ندخل فيما يحبه الله ورسوله والمؤمنون ؛ ليس لنا غرض مع أحد ؛ بل نجزى بالسيئة الحسنة ونعفو ونغفر . وهذه القضية قد انتشرت ، وظهر ما فعل فيها ، وعلمه الخاص والعام .

فلو تغيرت الأحوال حتى جاء أمير أو وزير له فى قتل ملك قد أثبتته أو حكم به : لكان هذا عند المصريين من أسهل ما يكون . فيثبتون رده ، والمرتد أحكامه مردودة بإتفاق العلماء ، ويعود ضرره على الذين أعانوه ونصروه بالباطل من أهل الدولة ، وغيرهم . وهذا أمر كبير لا ينبغي إهماله . فالشيخ خير يعرف عواقب الأمور .

وأنا والله من أعظم الناس معاونة على إطفاء كل شر فيها وفي غيرها ، وإقامة كل خير . وابن مخلوف لو عمل مهما عمل ، والله ما أقدر على خير إلا وأعمله معه ، ولا أعين عليه عدوه قط . ولا حول ولا قوة إلا بالله . هذه نيتي وعزمي ؛ مع على بجميع الامور . فإني أعلم أن الشيطان ينزغ بين المؤمنين ، ولن أكون عوناً للشيطان على إخواني المسلمين . ولو كنت خارجاً لكنت أعلم بماذا أعاونه ؛ لكن هذه مسألة قد فعلوها زوراً ، والله يختار للمسلمين جميعهم ما فيه الخيرة في دينهم ، ودينامهم . ولن ينقطع الدور ، وتزول الحيرة إلا بالإجابة الى الله ، والإستغفار ، والتوبة ، وصدق الإلتجاء . فإنه سبحانه لا ملجأ منه الا اليه . ولا حول ولا قوة الا بالله .

وأما ما ذكرت عن الشيخ « نصر » انه قال : كنت أوترأ أن لا يحسوا به الا وقد خرج خشية أن يعلم فلان وفلان فيطلعوا ويتكلموا . فتكثر الغوغاء والكلام ! فعرفه أن كل من قال حقاً : فأنا أحق من سمع الحق والتزمه وقبله . سواء كان حلواً أو مرا ، وأنا أحق أن يتوب من ذنوبه التي صدرت منه ؛ بل وأحق بالعقوبة اذا كنت أضل المسلمين عن دينهم .

وقد قلت فيما مضى : ما ينبغي لاحد أن يحمله تحته لشخص ، ومولاته له على أن يتعصب معه بالباطل ، أو يعطل لاجله حدود الله تعالى ؛ بل قد قال

النبي صلى الله عليه وسلم : « من حالت شفاعته دون حد من حدود الله فقد ضاد الله في أمره » .

وهذا الذي يخافه - من قيام « العدو » ونحوه في المحضر الذي قدم به من الشام الى ابن مخلوف فيما يتعلق بالإستغاثه بالنبي صلى الله عليه وسلم - إن أظهره كان وباله عليهم ، ودل على أنهم مشركون ، لا يفرقون بين دين المسلمين ودين النصارى .

فإن المسلمين متفقون على ما علوه بالإضطرار من دين الإسلام أن العبد لا يجوز له أن يعبد ، ولا يدعو ولا يستغيث ، ولا يتوكل إلا على الله ؛ وأن من عبد ملكاً مقرباً ، أو نبياً مرسلًا ، أو دعاه ، أو استغاث به فهو مشرك . فلا يجوز عند أحد من المسلمين أن يقول القائل يا جبرائيل ! أو يا ميكائيل ! أو يا إبراهيم ! أو يا موسى ! أو يا رسول الله ! اغفر لي ، أو ارحمني ، أو ارزقني أو انصرني ، أو أغني ، أو أجرني من عدوى ، أو نحو ذلك ؛ بل هذا كله من خصائص الإلهية .

وهذه مسائل شريفة معروفة قد بينها العلماء ، وذكروا الفرق بين حقوق الله التي يختص بها الرسل . والحقوق التي له ولرسله ؛ كما يميز سبحانه بين ذلك في مثل قوله : (لتزروه وتوقروه وتسبحوه بكرة وأصيلا) فالتعزير والتوقير للرسول ؛ والتسبيح بكرة وأصيلا لله .

وكما قال : (ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقه فأولئك هم الفائزون).
 فالطاعة لله ورسوله ، والخشية والتقوى لله وحده ، وكما يقول المسلمون :
 (أن اعبدوا الله واتقوه وأطيعون) فيجعلون العبادة والتقوى لله وحده ،
 ويجعلون لهم الطاعة قال تعالى : (وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله
 أحداً * وأنه لما قام عبد الله يدعوه كادوا يكونون عليه لبداً * قل إنما أَدْعُو
 رَبِّيَ وَلَا أَشْرِكُ بِهِ أَحَدًا * قل إني لا أملك لكم ضرراً ولا رشداً * قل إني لن
 ينجيني من الله أحد ولن أجد من دونه ملتحداً) . وقال تعالى : (ولا تدع مع
 الله الهاً آخر فتكون من المعذنين) .

وقال تعالى : (قل ادعوا الذين زعمتم من دون الله لا يملكون مثقال ذرة
 في السموات ولا في الأرض وما لهم فيهما من شرك وما له منهم من ظهير * ولا
 تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له) وقال تعالى : (من ذا الذي يشفع عنده
 إلا بإذنه) وقال تعالى : (قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف
 الضر عنكم ولا تحويلاً أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب
 ويرجون رحمته ويخافون عذابه إن عذاب ربك كان محذوراً) وقال تعالى :
 (اتخذوا أجبازهم وزهقانهم أرباباً من دون الله والمسيح بن مريم وما أمروا
 إلا ليعبدوا الهاً واحداً لا اله الا هو سبحانه عما يشركون) . وقال تعالى :
 (ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عباداً
 لي من دون الله ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم

تدرسون ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنيين أرباباً يأمركم بالكفر بعد
إذ أنتم مسلمون) : فمن اتخذ الملائكة ، والنيين أرباباً فقد كفر بعد إسلامه
باتفاق المسلمين .

ولاجل هذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن اتخاذ المساجد على القبور ،
وعن أن يجعل لله ندأ في خصائص الربوبية : ففي الصحيحين عنه أنه قال
صلى الله عليه وسلم : « لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم
مساجد » يحذر ما فعلوا ، وفي الصحيح عنه أنه قال : « إن من كان قبلكم كانوا
يتخذون القبور مساجد ! ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فإني أنهاكم عن ذلك ،
وفي السنن عنه أنه قال : « لا تتخذوا قبري عيداً » .

وروى عنه أنه قال : « اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد » وقال
له رجل : ما شاء الله وشئت ؛ فقال : « أ جعلتني لله ندأ ؟ ، قل ما شاء
الله وحده » .

ولهذا قال العلماء : من زار قبر النبي صلى الله عليه وسلم فإنه لا يستله ،
ولا يقبله ، ولا يشبه بيت المخلوق ببيت الخالق : الذي يستلم ، ويقبل منه
الركن الأسود ، ويستلم الركن اليماني . ولهذا اتفق العلماء على أنه لا يشرع
تقبيل شيء من الأحجار ، ولا استلامه — الا الركنان اليمانيان — حتى
« مقام إبراهيم » الذي بمكة لا يقبل ولا يتمسح به ، فكيف بما سواه من
المقامات ، والمشاهد ! !

وأنت لما ذكرت في ذلك اليوم هذا قلت لك هذا من أصول الإسلام .
فإذا كان القاضي لا يفرق بين دين الإسلام ، ودين النصارى الذين يدعون
المسيح وأمه فكيف أصنع أنا؟ .

ولكن من يتخذ نفيسة ربا ، ويقول : انها تجبر الخائف ، وتغيث الملهوف
وأنا في حسبها ، ويسجد لها ، ويتضرع في دعائها مثل ما يتضرع في دعاء رب
الأرض والسماوات ، ويتوكل على حى قدمات ، ولا يتوكل على الحق الذى
لا يموت ؛ فلا ريب أن اشراكه بمن هو أفضل منها يكون أقوى . قال تعالى :
(قل من يده ملكوت كل شيء وهو يجير ولا يجار عليه ان كنتم تعلمون *
سيقولون لله قل فأنى تسحرون) .

وحديث معاذ لما رجع من الشام فسجد للنبي صلى الله عليه فقال : « ما هذا
يا معاذ » ؟ فقال : رأيتهم فى الشام يسجدون لأساقفتهم ، ويذكرون ذلك عن
أنبيائهم ، فقال « يا معاذ : أرايت لو مررت بقبرى اكنت ساجدا له ؟ قال لا
قال : فلا تسجد لى ؛ فلو كنت آمرأ احدأ ان يسجد لأحد لأمرت المرأة ان
تسجد لزوجها .

فن لا ينهى الضالين عن مثل هذا الشرك المحرم بإجماع المسلمين . كيف
ينهى عما هو اقل منه ؟ ومن دعى رجلا أو امرأة من دون الله فهو مضاه لمن
اتخذ المسيح وأمه الهين من دون الله . وفى الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم

أنه قال : « لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى بن مريم ؛ فإنما أنا عبد ،
فقولوا عبد الله ورسوله » .

بل من سوغ أن يدعى المخلوق ، ومنع من دعاء الخالق الذي فيه تحقيق
صمدية ، وإلهيته فقد ناقض « الإسلام » في النفي والإثبات : وهو شهادة
أن لا إله إلا الله .

وأما حقوق رسول الله صلى الله عليه وسلم — بأبي هو وأمي — مثل
تقديم محبته على النفس ، والأهل ، والمال ، وتعزيزه ، وتوقيره ،
وإجلاله ، وطاعته ، واتباع سنته ، وغير ذلك ، فعظيمة جداً .

وكذلك مما يشرع التوسل به في الدعاء كما في الحديث الذي رواه الترمذى
وصححه أن النبي صلى الله عليه وسلم علم شخصاً أن يقول : « اللهم إني
أسألك وأتوسل إليك بنبيك محمد نبي الرحمة يا محمد ! يا رسول الله ! إني
أتوسل بك إلى ربى في حاجتى ليقضها اللهم فشفعه في » ! فهذا التوسل
به حسن .

وأما دعاؤه ، والإستغاثة به : فحرام . والفرق بين هذين متفق عليه
بين المسلمين . المتوسل إنما يدعو الله ، ويخاطبه ويطلب منه لا يدعو غيره
إلا على سبيل استحضاره ؛ لا على سبيل الطلب منه ، وأما الداعى والمستغث فهو
الذى يسأل المدعو ويطلب منه ويستغينه ويتوكل عليه والله هو رب العالمين

ومالك الملك وخالق كل شيء ، وهو الذى يجيب المضطر إذا دعاه ، وهو القريب الذى يجيب دعوة الداعى إذا دعاه وهو سميع الدعاء سبحانه وتعالى : عما يقول الظالمون علواً كبيراً .

وأنا قد صنفت كتاباً كبيراً سمّيته « الصارم المسلول على شاتم الرسول » وذكرت فى هذه المسألة ما لم أعرف أحداً سبق إليه . وكذلك هذه « القواعد الإيمانية » قد كتبت فيها فصولاً هى من انفع الأشياء فى امر الدين .

وبما ينبغي أن يعرف به الشيخ أنى أخاف أن القضية تخرج عن أمره بالكلية ، ويكون فيها ما فيه ضرر عليه ، وعلى ابن مخلوف ، ونحوهما ؛ فإنه قد طلب منى ما يجعل سيئاً لذلك ولم أجب إليه فإني إنما أنالون واحد والله ما غششتها قط ، ولو غششتها كتمت ذلك . وأنا مساعد لهما على كل بر وتقوى .

ولا ريب أن الأصل الذى تصلح عليه الأمور رجوع كل شخص الى الله وتوبته اليه فى هذا العشر المبارك . فإذا حسنت السرائر أصلح الله الظواهر . فإن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون وهذه قضية كبيرة كلما كانت تزداد ظهوراً تزداد انتشاراً . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

والحمد لله وحده وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليماً .

قال شيخ الاسلام

تقي الدين أحمد بن تيمية رحمه الله^(١)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله تعالى وتقدس : (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن
إلا وأنت مسلمون * واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا ، واذكروا نعمة
الله عليكم اذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً ، وكنتم على
شفا حفرة من النار فأنقذكم منها ، كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون *
ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر
وأولئك هم المفلحون * ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم
البينات وأولئك لهم عذاب عظيم * يوم تبيض وجوه وتسود وجوه) قال ابن
عباس وغيره : تبيض وجوه أهل السنة ، والجماعة ؛ وتسود وجوه أهل البدعة
والفرقة (فاما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم فذوقوا
العذاب بما كنتم تكفرون * وأما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله هم
فيها خالدون) .

(١) تسمى قاعدة أهل السنة والجماعة .

وفي الترمذى عن أبى امامة الباهلى عن النبى صلى الله عليه وسلم فى الخوارج « انهم كلاب أهل النار » ، وقرأ هذه الآية (يوم تبيض وجوه وتسود وجوه) قال الامام احمد بن حنبل : صح الحديث فى الخوارج من عشرة أوجه . وقد خرجها مسلم فى صحيحه ، وخرج البخارى طائفة منها . قال النبى صلى الله عليه وسلم « يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم . وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم . يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم ، يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية - وفى رواية - يقتلون أهل الاسلام ويدعون أهل الاوثان » .

والخوارج هم أول من كفر المسلمين يكفرون بالذنوب . ويكفرون من خالفهم فى بدعتهم ويستحلون دمه وماله . وهذه حال أهل البدع يتدعون بدعة ويكفرون من خالفهم فيها . وأهل السنة والجماعة يتبعون الكتاب والسنة ويطيعون الله ورسوله ، فيتبعون الحق ، ويرحمون الخلق .

وأول بدعة حدثت فى الاسلام بدعة الخوارج والشيعة ، حدثتا فى أثناء خلافة أمير المؤمنين على بن أبى طالب ، فعاقب الطائفتين . أما الخوارج فقاتلوه فقتلهم ، وأما الشيعة فخرق غاليتهم بالنار وطلب قتل عبد الله بن سبأ فهرب منه ، وأمر بجلد من يفضل على أبى بكر وعمر . وروى عنه من وجوه كثيرة أنه قال : خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر . ورواه عنه البخارى فى صحيحه .

فصل

ومن أصول أهل السنة والجماعة أنهم يصلون الجمع والاعياد والجماعات ، لا يدعون الجمعة والجماعة كما فعل أهل البدع من الرافضة وغيرهم ، فإن كان الامام مستورا لم يظهر منه بدعة ولا فجور صلى خلفه الجمعة والجماعة باتفاق الأئمة الاربعة وغيرهم من أئمة المسلمين ، ولم يقل أحد من الأئمة إنه لا تجوز الصلاة إلا خلف من علم باطن أمره ، بل مازال المسلمون من بعد نبيهم يصلون خلف المسلم المستور ، ولكن اذا ظهر من المصلى بدعة أو فجور وأمكن الصلاة خلف من يعلم أنه مبتدع أو فاسق مع إمكان الصلاة خلف غيره ، فأكثر أهل العلم يصححون صلاة المأموم ، وهذا مذهب الشافعى وأبى حنيفة ، وهو أحد القولين فى مذهب مالك وأحمد . وأما اذا لم يمكن الصلاة إلا خلف المبتدع أو الفاجر كالجمعة التى إمامها مبتدع أو فاجر وليس هناك جمعة أخرى فهذه تصلى خلف المبتدع والفاجر عند عامة أهل السنة والجماعة . وهذا مذهب الشافعى وأبى حنيفة وأحمد بن حنبل وغيرهم من أئمة أهل السنة بلا خلاف عندهم .

وكان بعض الناس اذا كثرت الاهواء يجب أن لا يصلى إلا خلف من يعرفه على سبيل الإستحباب ، كما نقل ذلك عن احمد انه ذكر ذلك لمن سأله . ولم يقل أحمد إنه لا تصح الا خلف من اعرف حاله .

ولما قدم أبو عمرو عثمان بن مرزوق الى ديار مصر وكان ملوكها في ذلك الزمان مظهرين للتشيع ، وكانوا باهتة ملاحدة ، وكان بسبب ذلك قد كثرت البدع وظهرت بالديار المصرية - أمر أصحابه أن لا يصلوا الا خلف من يعرفونه لأجل ذلك ثم بعد موته فتحها ملوك السنة مثل صلاح الدين وظهرت فيها كلمة السنة المخالفة للرافضة ، ثم صار العلم والسنة يكثر بها ويظهر .

فالصلاة خلف المستور جائزة باتفاق علماء المسلمين ، ومن قال ان الصلاة محرمة أو باطلة خلف من لا يعرف حاله فقد خالف اجماع أهل السنة والجماعة . وقد كان الصحابة رضوان الله عليهم يصلون خلف من يعرفون فجوره ، كما صلى عبد الله بن مسعود وغيره من الصحابة خلف الوليد بن عقبة بن أبي معيط وكان قد يشرب الخمر وصلى مرة الصبح أربعاً وجلده عثمان بن عفان على ذلك .

وكان عبد الله بن عمر وغيره من الصحابة يصلون خلف المجاج بن يوسف . وكان الصحابة والتابعون يصلون خلف ابن أبي عبيد وكان متها بالإلحاد وداعياً إلى الضلال .

فصل

ولا يجوز تكفير المسلم بذنب فعله ولا بخطأ أخطأ فيه ، كالمسائل التي تنازع فيها أهل القبله ، فان الله تعالى قال (آمن الرسول بما أنزل اليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله ، لا نفرق بين أحد من رسله ، وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير) وقد ثبت في الصحيح أن الله تعالى أجاب هذا الدعاء وغفر للمؤمنين خطاهم .

والخوارج المارقون الذين أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتالهم قاتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب أحد الخلفاء الراشدين . واتفق على قتالهم أئمة الدين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم . ولم يكفرهم علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وغيرهما من الصحابة ، بل جعلوهم مسلمين مع قتالهم ، ولم يقاتلهم على حتى سفكوا الدم الحرام وأغاروا على أموال المسلمين ، فقاتلهم لدفع ظلمهم وبغيتهم لأنهم كفار . ولهذا لم يسب حريمهم ولم يغنم أموالهم .

وإذا كان هؤلاء الذين ثبت ضلالهم بالنص والاجماع لم يكفروا مع أمر الله ورسوله صلى الله عليه وسلم بقتالهم ، فكيف بالطوائف المختلفين الذين أشبهه عليهم الحق في مسائل غلط فيها من هو أعلم منهم ؟ فلا يحل لأحد من هذه

الطوائف أن تكفر الأخرى ولا تستحل دمه وماله ، وإن كانت فيها بدعة محقة ، فكيف اذا كانت المكفرة : بدعة أيضاً ؟ وقد تكون بدعة هؤلاء أغلط وقد تكون بدعة هؤلاء أغلط ، والغالب انهم جميعاً جهال بحقائق ما يختلفون فيه .

والاصل ان دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم محرمة من بعضهم على بعض لا تحل إلا بإذن الله ورسوله . قال النبي صلى الله عليه وسلم لما خطبهم في حجة الوداع : « إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا » وقال صلى الله عليه وسلم « كل المسلم على المسلم حرام : دمه وماله وعرضه » . وقال صلى الله عليه وسلم « من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فهو المسلم له ذمة الله ورسوله » وقال « اذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار » قيل يا رسول الله هذا القاتل ، فما بال المقتول ؟ قال : « انه أراد قتل صاحبه » وقال : « لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » وقال « اذا قال المسلم لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما » وهذه الأحاديث كلها في الصحاح .

واذا كان المسلم متأولاً في القتال أو التكفير لم يكفر بذلك كما قال عمر ابن الخطاب لحاطب بن أبي بلتعة : يا رسول الله دعني أضرب عنق هذا المنافق ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « انه قد شهد بدرآ ، وما يدريك أن الله قد اطلع

على أهل بدر ، فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم ؟ ، وهذا في الصحيحين .
وفيها أيضاً : من حديث الإفك : أن أسيد بن الحضير . قال لسعد بن عباد :
إنك منافق تجادل عن المنافقين ، واختمم الفريقان فأصلح النبي صلى الله عليه
وسلم بينهم . فهؤلاء البديرون فيهم من قال لآخر منهم : إنك منافق ، ولم يكفر النبي
صلى الله عليه وسلم لا هذا ولا هذا ، بل شهد للجميع بالجنة .

وكذلك ثبت في الصحيحين عن أسامة بن زيد أنه قتل رجلاً بعد ما قال
لا إله إلا الله وعظم النبي صلى الله عليه وسلم ذلك لما أخبره وقال « يا أسامة
أقتله بعد ما قال لا إله إلا الله ؟ » وكرر ذلك عليه حتى قال أسامة :
تميت أنى لم أكن أسليت إلا يومئذ . ومع هذا لم يوجب عليه قوداً ،
ولا دية ، ولا كفارة ، لأنه كان متأولاً ظن جواز قتل ذلك القاتل لظنه
أنه قالها تعوداً .

فهكذا السلف قاتل بعضهم بعضاً من أهل الجبل وصفين ونحوهم وكلهم
مسلمون مؤمنون كما قال تعالى : (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا
بينهما فإن بغت أحدهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله فإن
فأء فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين) فقد بين الله تعالى
أنهم مع اقتتالهم ، وبغى بعضهم على بعض أخوة مؤمنون ، وأمر بالإصلاح
بينهم بالعدل .

ولهذا كان السلف مع الاقتال يوالى بعضهم بعضاً مولاة الدين ؛ لا يعادون
كمعاداة الكفار ، فيقبل بعضهم شهيداً بعض ، ويأخذ بعضهم العلم عن بعض
ويتوارثون ويتناكحون ويتعاملون بمعاملة المسلمين بعضهم مع بعض ؛ مع ما كان
ينهم من القتال والتلاعن وغير ذلك .

وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل ربه « أن لا يهلك
أمته بسنة عامة فأعطاه ذلك ، وسأله أن لا يسلط عليهم عدواً من غيرهم فأعطاه
ذلك ، وسأله أن لا يجعل بأسهم بينهم فلم يعط ذلك » وأخبر أن الله لا يسلط
عليهم عدواً من غيرهم يغلبهم كلهم حتى يكون بعضهم يقتل بعضاً وبعضهم
يسبي بعضاً .

وثبت في الصحيحين لما نزل قوله تعالى (قل هو القادر على أن يبعث
عليكم عذاباً من فوقكم) قال « أعوذ بوجهك » (أو من تحت أرجلكم)
قال « أعوذ بوجهك » (أو يلبسكم شيعاً ويذيق بعضهم بأس بعض) قال
« هاتان أهون » .

هذا مع أن الله أمر بالجماعة والاتلاف ، ونهى عن البدعة والاختلاف ،
وقال : (إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم في شيء) وقال النبي
صلى الله عليه وسلم : « عليكم بالجماعة فإن يد الله على الجماعة » وقال : « الشيطان

مع الواحد وهو من الإثنين أبعد ، وقال : « الشيطان ذئب الإنسان كذئب الغنم والذئب إنما يأخذ الفأسيه والثانيه من الغنم » .

فالواجب على المسلم إذا صار في مدينة من مدائن المسلمين أن يصل معهم الجمعة والجماعة ويوالى المؤمنين ولا يعاديهم ، وإن رأى بعضهم ضالاً أو غاوياً وأمكن أن يهديه ويرشده فعل ذلك ، وإلا فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها ؛ وإذا كان قادراً على أن يولى في إمامة المسلمين الأفضل ولاءه ، وإن قدر أن يمنع من يظهر البدع والفجور منعه . وإن لم يقدر على ذلك فالصلاة خلف الأعم بكتاب الله وسنة نبيه الأسبق إلى طاعة الله ورسوله أفضل ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : « يؤم القوم أقرأهم لكتاب الله . فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة ، فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة . فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سنأ » .

وإن كان في هجره لمظهر البدعة والفجور مصلحة راجحة هجره ، كما هجر النبي صلى الله عليه وسلم الثلاثة الذين خلفوا حتى تاب الله عليهم . وأما إذا ولى غيره بغير إذنه وليس في ترك الصلاة خلفه مصلحة شرعية كان تقويت هذه الجمعة والجماعة جهلاً وضلالاً ، وكان قد رد بدعة يبدعة .

حتى أن المصلى الجمعة خلف الفاجر اختلف الناس في اعادته الصلاة وكرها أكثرهم ، حتى قال أحمد بن حنبل في رواية عبدوس : من أعادها فهو مبتدع . وهذا أظهر القولين ، لأن الصحابة لم يكونوا يعيدون الصلاة إذا صلوا خلف

أهل الفجور والبدع ، ولم يأمر الله تعالى قط أحداً إذا صلى كما أمر بحسب استطاعته أن يعيد الصلاة . ولهذا كان أصح قول العلماء أن من صلى بحسب استطاعته أن لا يعيد حتى المتيم لحشية البرد ومن عدم الماء والتراب إذا صلى بحسب حاله ، والمحجوس وذووا الاعذار النادرة والمعتادة والمتصلة والمنقطعة لا يجب على أحد منهم أن يعيد الصلاة إذا صلى الأولى بحسب استطاعته .

وقد ثبت في الصحيح أن الصحابة صلوا بغير ماء ولا تيمم لما فقدت عائشة عقدها ولم يأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالإعادة ، بل أبلغ من ذلك أن من كان يترك الصلاة جهلاً بوجوبها لم يأمره بالقضاء ، فعمره ، وعمار لما أجبا وعمره لم يصل وعمار تمرغ كما تمرغ الدابة لم يأمرهما بالقضاء ، وابو ذر لما كان يحنب ولا يصلي لم يأمره بالقضاء ، والمستحاضة لما استحاضت حيضة شديدة منكرة منعها الصلاة والصوم لم يأمرها بالقضاء .

والذين أكلوا في رمضان حتى يتبين لاحدهم الحبل الأبيض من الحبل الأسود لم يأمرهم بالقضاء ، وكانوا قد غلطوا في معنى الآية فظنوا أن قوله تعالى : (حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر) هو الحبل فقال النبي صلى الله عليه وسلم « إنما هو سواد الليل وبياض النهار » ولم يأمرهم بالقضاء ؛ والمسيء في صلاته لم يأمره بإعادة ما تقدم من الصلوات ، والذين صلوا إلى بيت المقدس بمكة والحبشة وغيرهما بعد أن نسخت (بالأمر بالصلاة إلى الكعبة) وصاروا يصلون إلى الصخرة حتى بلغهم

النسخ لم يأمرهم بإعادة ماصلوا ، وإن كان هؤلاء أعذر من غيرهم لتسكهم .
بشرع منسوخ .

وقد اختلف العلماء في خطاب الله ورسوله هل يثبت حكمه في حق العبيد قبل البلاغ ؟ على ثلاثة أقوال ، في مذهب أحد وغيره . قيل يثبت وقيل لا يثبت وقيل يثبت المبتدأ دون الناسخ . والصحيح ما دل عليه القرآن في قوله تعالى (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا) وقوله (لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل) وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم « ما أحد أحب إليه العذر من الله من أجل ذلك أرسل الرسل مبشرين ومنذرين » .

فالتأول والجاهل المعذور ليس حكمه حكم المعاند والفاجر بل قد جعل الله لكل شيء قدراً .

فصل

أجمع المسلمون على شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وإن ذلك حق يحزم به المسلمون ويقطعون به ولا يرتابون ، وكل ما عليه المسلم وجزم به فهو يقطع به وإن كان الله قادراً على تغييره ، فالمسلم يقطع بما يراه ويسمعه ، ويقطع بأن الله قادر على ما يشاء ، وإذا قال المسلم أنا أقطع بذلك فليس مراده أن الله لا يقدر على تغييره ، بل من قال إن الله لا يقدر على مثل إماتة الخلق وإحيائهم من قبورهم وعلى تسيير الجبال وتبديل الأرض غير الأرض فإنه يستتاب فإن تاب ولا قتل .

والذين يكرهون لفظ القطع من أصحاب أبي عمرو بن مرزوق هم قوم أحدثوا ذلك من عندهم ولم يكن هذا الشيخ ينكر هذا ، ولكن أصل هذا أنهم كانوا يستثنون في الإيمان كما نقل ذلك عن السلف فيقول أحدهم : أنا مؤمن إن شاء الله ، ويستثنون في أعمال البر ، فيقول أحدهم : صليت إن شاء الله . ومراد السلف من ذلك الإستثناء إما لكونه لا يقطع بأنه فعل الواجب كما أمر الله ورسوله ، فيشك في قبول الله لذلك فاستثنى ذلك ، أو للشك في العاقبة ، أو يستثنى لأن الأمور جميعها إنما تكون بمشيئة الله كقوله تعالى : (لتدخلن

المسجد الحرام إن شاء الله) مع أن الله علم بأنهم يدخلون لا شك في ذلك أو ثلاث يركي أحدهم نفسه .

وكان أولئك يمتنعون عن القطع في مثل هذه الأمور ، ثم جاء بعدمه جهال فكرهوا لفظ القطع في كل شيء ، ورووا في ذلك أحاديث مكذوبة وكل من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن أصحابه أو واحد من علم المسلمين أنه كره لفظ القطع في الأمور المجزوم بها فقد كذب عليه . وصح الواحد من هؤلاء يظن أنه إذا أقر بهذه الكلمة فقد أقر بأمر عظيم في الدين وهذا جهل وضلال من هؤلاء الجهال لم يسبقهم إلى هذا أحد من طوائف المسلمين ، ولا كان شيخهم أبو عمرو بن مرزوق ولا أصحابه في حياته ولا أخيه أصحابه بعد موته يمتنعون من هذا اللفظ مطلقاً ، بل إنما فعل هذا طائفة من جهالهم .

كما إن طائفة أخرى زعموا أن من سب الصحابة لا يقبل الله توبته وإتاب ورووا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « سب أصحابي ذنب لا يغفر وهذا الحديث كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يروه أحد من أهل العلم ولا هو في شيء من كتب المسلمين المعتمدة وهو مخالف للقرآن لأن الله قال (إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) هذا في حق من لم يتب . وقال في حق التائبين (قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا

من رحمة الله ان الله يغفر الذنوب جميعاً إنه هو الغفور الرحيم) فثبت بكتاب الله
وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ان كل من تاب تاب الله عليه .

ومعلوم أن من سب الرسول من الكفار المحاريين وقال : هو ساحر
أو شاعر أو مجنون أو معلم أو مفتر وتاب تاب الله عليه . وقد كان طائفة يسبون
النبي صلى الله عليه وسلم من أهل الحرب ثم أسلوا وحسن إسلامهم وقبل النبي
صلى الله عليه وسلم منهم : منهم أبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب بن عم النبي
صلى الله عليه وسلم ، وعبد الله بن سعد بن أبي مروح ، وكان قد ارتد وكان
يكذب على النبي صلى الله عليه وسلم ويقول : أنا كنت أعله القرآن ، ثم تاب
وأسلم وبايعه النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك .

واذا قيل : سب الصحابة حق لآدمي . قيل : المستحل لسبهم كالأرضى يعتقد
ذلك ديناً ، كما يعتقد الكافر سب النبي صلى الله عليه وسلم ديناً . فإذا تاب وصار
يحبه ويثنى عليهم ويدعو لهم بحا الله سيئاته بالחסنات . ومن ظلم انساناً فقفه
أو اغتابه أو شتمه ثم تاب قبل الله توبته . لكن ان عرف المظلوم مكانه من أخذ
حقه ، وان قذفه أو اغتابه ولم يبلغه فقيه قولان للعلماء ، هما روايتان عن احمد :
أصحهما أنه لا يعمله انى اغتبتك وقد قيل بل يحسن اليه في غيبته كما أساء اليه في غيبته .
كما قال الحسن البصري : كفارة الغيبة ان تستغفر لمن اغتبه . فإذا كان الرجل قد
سب الصحابة او غير الصحابة وتاب فانه يحسن اليهم بالدعاء لهم والثناء عليهم بقدر

ما اساء اليهم والحسنات يذهب السيئات . كما ان الكافر الذي كان يسب النبي صلى الله عليه وسلم ويقول انه كذاب اذا تاب ، وشهد ان محمداً رسول الله الصادق المصدوق ، وصار يحبه ويثنى عليه ويصلى عليه : كانت حسناته ماحية لسيئاته ، والله تعالى (يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات ويعلم ما تفعلون) وقد قال تعالى (حم ، تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم * غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذى الطول لا إله إلا هو إليه المصير) وصلى الله على محمد وصحبه وسلم .

سئل شيخ الإسلام قدس الله روحه

هل يجوز الخوض فيما تكلم الناس فيه من مسائل في أصول الدين لم ينقل عن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فيها كلام أم لا ؟ فإن قيل بالجواز : فما وجهه ؟ وقد فهمنا منه عليه السلام النهي عن الكلام في بعض المسائل .

وإذا قيل بالجواز : فهل يجب ذلك ؟ وهل نقل عنه عليه السلام ما يقتضى وجوبه ؟ وهل يكفي في ذلك ما يصل إليه المجتهد من غلبة الظن أو لا بد من الوصول إلى القطع ؟ وإذا تعذر عليه الوصول إلى القطع فهل يعذر في ذلك أو يكون مكلفاً به ؟ وهل ذلك من باب تكليف مالا يطاق والحالة هذه أم لا ؟

وإذا قيل بالوجوب : فما الحكمة في أنه لم يوجد فيه من الشارع نص يعصم من الوقوع في المهالك . وقد كان عليه السلام حريصاً على هدى أمته ؟ والله أعلم .

فأجاب : الحمد لله رب العالمين

(أما المسئلة الاولى) فقول السائل — هل يجوز الخوض فيما تكلم الناس فيه من مسائل في أصول الدين لم ينقل عن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فيها كلام أم لا ؟ — سؤال ورد بحسب ما عهد من الاوضاع المتبدعة الباطلة .

فإن المسائل التي هي من أصول الدين — التي تستحق أن تسمى أصول الدين — اعنى الدين الذى أرسل الله به رسوله ، وأنزل به كتابه : لا يجوز أن يقال : لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها كلام ؛ بل هذا كلام متناقض في نفسه اذ كونها من أصول الدين يوجب أن تكون من أهم أمور الدين ؛ وأنها بما يحتاج اليه الدين ، ثم نفي نقل الكلام فيها عن الرسول يوجب أحد أمرين .

إما أن الرسول أهمل الامور المهمة التي يحتاج الدين اليها فلم يبينها ، أو أنه يبينها فلم تقلها الامة ، وكلا هذين باطل قطعاً . وهو من أعظم مطاعن المنافقين في الدين ؛ وإنما يظن هذا وأمثاله من هو جاهل بحقائق ما جاء به الرسول ، أو جاهل بما يعقله الناس بقلوبهم ، أو جاهل بهما جميعاً .

فإن جهله بالاول : يوجب عدم علمه بما اشتد عليه ذلك من أصول الدين وفروعه . وجهله بالثاني : يوجب أن يدخل في اخفاق المعقولة ما يسميه هو

وأشكاله عقليات ؛ وإنما هي جهليات . وجهله بالامرئين : يوجب أن يظن من أصول الدين ما ليس منها من المسائل والوسائل الباطلة ، وأن يظن عدم بيان الرسول لما ينبغي أن يعتقد في ذلك كما هو الواقع لطوائف من أصناف الناس : حذاقهم ؛ فضلا عن عامتهم .

وذلك أن أصول الدين إما أن تكون مسائل يجب اعتقادها قولاً أو قولاً وعملاً كمسائل التوحيد ، والصفات ، والقدر ، والنبوة ، والمعاد . أو دلائل هذه المسائل .

(أما القسم الأول) فكل ما يحتاج الناس الى معرفته ، واعتقاده ، والتصديق به من هذه المسائل فقد بينه الله ورسوله بيانا شافيا قاطعا للعذر . إذ هذا من أعظم ما بلغه الرسول البلاغ المبين ، وبينه للناس ، وهو من أعظم ما أقام الله به الحجة على عباده فيه بالرسول الذين بينوه وبلغوه . وكتاب الله الذي نقل الصحابة ثم التابعون عن الرسول لفظه ومعانيه ، والحكمة التي هي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي نقلوها أيضا عن الرسول مشتملة من ذلك على غاية المراد ، وتمام الواجب ، والمستحب .

والحمد لله الذي بعث إلينا رسولا من أنفسنا يتلو علينا آياته ، ويزكينا ، ويعلمنا الكتاب والحكمة . الذي أكمل لنا الدين ، وأتم علينا النعمة ، ورضى لنا الإسلام ديننا الذي أنزل الكتاب تفصيلا لكل شيء ، وهدى ورحمة وبشرى

للسلبيين (ما كان حديثا يفترى ، ولكن تصديق الذى بين يديه وتفصيل كل شئ وهدى ورحمة لقوم يؤمنون) .

وانما يظن عدم اشتغال الكتاب والحكمة على بيان ذلك من كان ناقصا في عقله ، وسمعه ، ومن له نصيب من قول أهل النار الذين قالوا : (لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا فى أصحاب السعير) وان كان ذلك كثيرا فى كثير من المتفلسفة ، والمتكلمة ، وجهال أهل الحديث ، والمتفقهة ، والمتصوفة .

(وأما القسم الثانى) وهو دلائل هذه المسائل الأصولية « فإنه وان كان يظن طوائف من المتكلمين ، والمتفلسفة أن الشرع انما يدل بطريق الخبر الصادق . فدلالته موقوفة على العلم بصدق الخبر ، ويجعلون ما يبنى عليه صدق الخبر معقولات محضة . فقد غلطوا فى ذلك غلطا عظيما ؛ بل ضلوا اضلالا ميينا فى ظنهم : أن دلالة الكتاب والسنة انما هى بطريق الخبر المجرد ؛ بل الأمر ما عليه سلف الأمة وأئمتها — أهل العلم والإيمان — من أن الله سبحانه وتعالى بين من الأدلة العقلية التى يحتاج اليها فى العلم بذلك ما لا يقدر أحد من هؤلاء قدره .

ونهاية ما يذكرونه جاء القرآن بخلاصته على أحسن وجه وذلك كالأمثال المضروبة التى يذكرها الله تعالى فى كتابه التى قال فيها (ولقد ضربنا للناس فى هذا القرآن من كل مثل) فإن الأمثال المضروبة هى « الأقيسة العقلية » سواء كانت قياس شمول ، أو قياس تمثيل . ويدخل فى ذلك ما يسمونه براهين وهو

القياس الشمولى المؤلف من المقدمات اليقينية . وان كان لفظ البرهان فى الا
أعم من ذلك كما سعى الله آتى موسى برهانين .

ومما يوضح هذا أن العلم الإلهى لا يجوز أن يستدل فيه بقياس تمثي
يستوى فيه الاصل والفرع ، ولا بقياس شمولى تستوى أفرادها ؛ فإن ا
سبحانه وتعالى ليس كمثل شئ ، فلا يجوز أن يمثل بغيره ، ولا يجوز أ
يدخل هو وغيره تحت قضية كلية تستوى أفرادها — ولهذا لما سلك طوائف
من المتفلسفة والمتكلمة مثل هذه الاقيسة فى المطالب الالهية لم يصلوا بها الى يقين
بل تناقضت أدلتهم ، وغلب عليهم بعد التناهى الحيرة ، والاضطراب ؛ لما يرون
من فساد أدلتهم ، أو تكافئها .

ولكن يستعمل فى ذلك قياس الاولى ، سواء كان تمثيلاً أو شمولاً كما قال
تعالى : (والله المثل الاعلى) مثل أن نعلم أن كل كمال ثبت للممكن ، أو المحدث
لا نقص فيه بوجه من الوجوه : وهو ما كان كمالاً للوجود غير مستلزم للعدم
فالواجب القديم أولى به . وكل كمال لا نقص فيه بوجه من الوجوه ثبت نوعه
للخلق — المربوب المعلول المدبر فإنما استفادة من خالقه وربّه ومدبره — فهو
أحقّ به منه . وأن كل نقص وعيب فى نفسه — وهو ما تضمن سلب هذا الكمال
إذا وجب نفيه عن شئ ما من أنواع المخلوقات والمحدثات والممكنات — فإنه
يجب نفيه عن الرب تبارك وتعالى بطريق الاولى . وأنه أحقّ بالامور الوجودية
من كل موجود ، وأما الامور العدمية فالممكن بها أحقّ ونحو ذلك .

ومثل هذه الطرق هي التي كان يستعملها السلف والأئمة في مثل هذه المطالب، كما استعمل نحوها الإمام أحمد . ومن قبله ، وبعده من أئمة أهل الإسلام وبمثل ذلك جاء القرآن في تقرير «أصول الدين» من مسائل التوحيد، والصفات، والمعاد، ونحو ذلك .

ومثال ذلك أنه سبحانه لما أخبر بالمعاد ؛ والعلم به تابع للعلم بإمكانه ، فإن المتع لا يجوز أن يكون بين سبحانه مكانه أتم بيان ؛ ولم يسلك في ذلك ما يسلكه « طوائف من أهل الكلام » حيث يثبتون الامكان الخارجى بمجرد الإمكان الذهنى ، فيقولون : هذا ممكن لأنه لو قدر وجوده لم يلزم من تقدير وجوده محال فإن الشأن في هذه المقدمة ، فن أين يعلم أنه لا يلزم من تقدير وجوده محال . والمحال هنا أعم من المحال لذاته أو لغيره ، والامكان الذهنى حقيقته عدم العلم بالامتناع . وعدم العلم بالامتناع لا يستلزم العلم بالإمكان الخارجى ؛ بل يبقى الشيء في الذهن غير معلوم الامتناع . ولا معلوم الإمكان الخارجى وهذا هو الإمكان الذهنى .

فالله سبحانه وتعالى لم يكتف في بيان امكان المعاد بهذا . اذ يمكن أن يكون الشيء متمتعاً ولو لغيره وإن لم يعلم الذهن امتناعه ؛ بخلاف الإمكان الخارجى . فإنه إذا علم بطل أن يكون متمتعاً . والإنسان يعلم الامكان الخارجى : تارة بعلمه بوجود الشيء ، وتارة بعلمه بوجود نظيره ، وتارة به أنه بوجود ما هو أبلغ منه فإن وجود الشيء دليل على أن ما هو دونه أولى بالامتناع منه .

ثم انه اذا بين كون الشيء ممكناً فلا بد من بيان قدرة الرب عليه وإلا فجرّد العلم بإمكانه لا يكفي في إمكان وقوعه ان لم تعلم قدرة الرب على ذلك .

فبين سبحانه هذا كله بمثل قوله : (أو لم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض قادر على أن يخلق مثلهم وجعل لهم أجلاً لا ريب فيه فأبى الظالمون إلا كفوراً) وقوله (أوليس الذي خلق السموات والأرض بقادر على أن يخلق مثلهم ؟ بلى . وهو الخلاق العليم) وقوله (أو لم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر على أن يحيي الموتى ؟ بلى انه على كل شيء قدير) . وقوله (لخلق السموات والأرض أكبر من خلق الناس) فإنه من المعلوم بيده العقول أن خلق السموات والأرض أعظم من خلق أمثال بني آدم والقدرة عليه أبلغ - وأن هذا لايسر أولى بالإمكان والقدرة من ذلك .

وكذلك استدلاله على ذلك بالنشأة الأولى في مثل قوله : (وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه) ولهذا قال بعد ذلك : (وله المثل الأعلى في السموات والأرض) وقال : (وإن كنتم في ريب من البعث فإننا خلقناكم من تراب) الآية .

وكذلك ما ذكره في قوله (وضرب لنا مثلاً ونسى خلقه قال من يحيي العظام وهي رميم ؟ قل يحييها الذي أنشأها أول مرة) الآيات . فإن قوله تعالى : (من يحيي العظام وهي رميم) قياس حذف إحدى مقدمتي لظهورها ، والاخرى سائلة كلية قرن معها دليلها ، وهو المثل المضروب الذي ذكره بقوله :

(وضرب لنا مثلاً ونبي خلقه قال من يحيي العظام وهي رميم) وهذا استفهام انكار متضمن للنفي : أى لا أحد يحيي العظام وهي رميم . فإن كونها رميمًا يمنع عنده إحياءها لمصيرها الى حال اليبس والبرودة : المنافية للحياة التي مبناها على الحرارة والرطوبة ، ولتفرق أجزائها ، واختلاطها بغيرها ، ولنحو ذلك من الشبهات . والتقدير هذه العظام رميم ولا أحد يحيي العظام وهي رميم فلا أحد يحييها ولكن هذه السالبة كاذبة ومضمونها امتناع الاحياء .

وبين سبحانه إمكانه من وجوه بيان امكان ما هو أبعد من ذلك وقدرته عليه ، فقال (يحييها الذى أنشأها أول مرة) وقد أنشأها من التراب ، ثم قال : (وهو بكل خلق عليم) ليبين علمه بما تفرق من الاجزاء واستحال .

ثم قال : (الذى جعل لكم من الشجر الاخضر نارا) فيبين أنه أخرج النار الحارة اليابسة من البارد الرطب ، وذلك أبلغ في المنافاة لأن اجتماع الحرارة والرطوبة أيسر من اجتماع الحرارة واليبوسة ؛ فالرطوبة تقبل من الانفعال مالا تقبله اليبوسة .

ثم قال : (وأليس الذى خلق السموات والارض بقادر على أن يخلق مثلهم) وهذه مقدمة معلومة بالبديهة - ولهذا جاء فيها باستفهام التقرير الدال على أن ذلك مستقر معلوم عند المخاطب كما قال سبحانه (ولا يأتونك بمثل إلا جشاك بالحق وأحسن تفسيراً) ثم بين قدرته العامة بقوله (إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون) .

وفى هذا الموضع وغيره من القرآن من الأسرار وبيان الأدلة القطعية على المطالب الدينية ما ليس هذا موضعه وإنما الغرض التنبيه .

وكذلك ما استعمله سبحانه فى تنزيهه وتقديسه عما أضافوه إليه من الولادة سواء سموها حسية أو عقلية كما تزعمه النصارى من تولد الكلمة - التى جعلوها جوهر الابن - منه ، وكما تزعمه الفلاسفة الصابئون من تولد العقول العشرة ، والنفوس الفلكية التسعة : التى هم مضطربون فيها هل هى جواهر أو أعراض ؟ وقد يجعلون العقول بمنزلة الذكور ، والنفوس بمنزلة الاناث ، ويجعلون ذلك آباءهم ، وأمهاتهم ، وآبائهم وأربابهم القريبة وعلمهم بالنفوس أظهر لوجود الحركة الدورية الدالة على الحركة الارادية الدالة على النفس المحركة ، لكن أكثرهم يجعلون النفس الفلكية عرضاً لا جوهرًا قائماً بنفسه وذلك شبيه بقول مشركى العرب وغيرهم : الذين جعلوا له بنين وبنات . قال تعالى (وجعلوا لله شركاء الجن وخلقهم وخرقوا له بنين وبنات بغير علم سبحانه وتعالى عما يصفون) وقال تعالى (ألا انهم من إفكهم ليقولون ولد الله وانهم لكاذبون) وكانوا يقولون الملائكة بنات الله كما يزعم هؤلاء : أن العقول ، أو العقول والنفوس « هى الملائكة » وهى متولدة عن الله فقال الله تعالى : (ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون . وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسوداً وهو كظيم . يتوارى من القوم من سوء ما بشر به ايمسكه على هون ام يدسه فى التراب ألا ساء ما يحكمون . للذين لا يؤمنون بالآخرة مثل السوء والله المثل

الأعلى وهو العزيز الحكيم) الى قوله (ويعجلون لله ما يكرهون وتصف الستهم الكذب أن لهم الحسنى لا جرم أن لهم النار وأنهم مفرطون) وقال تعالى (أم اتخذ مما يخلق بنات وأصفاكم بالبنين وإذا بشر أحدهم بما ضرب للرحمن مثلا ظل وجهه مسودا وهو كظيم أو من ينشأ في الحلية وهو في الخصام غير مبين وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا أشهدوا خلقهم سكتب شهدتهم ويسألون). وقال تعالى (أفرأيتم اللات والعزى) الى قوله (ألكم الذكر وله الانثى تلك اذا قسمة ضيزى) أى جائرة وغير ذلك فى القرآن .

فبين سبحانه أن الرب الخالق أولى بأن ينزهه عن الأمور الناقصة منكم فكيف يجعلون له ما تكرهون أن يكون لكم ، وتستخفون من اضافته اليكم مع أنه واقع لا محالة ، ولا تنزهونه عن ذلك ، وتفونه عنه ، وهو أحق بنق المكروهات المنقصات منكم .

وكذلك قوله فى التوحيد (ضرب لكم مثلا من أنفسكم هل لكم مما ملكت أيمانكم من شركاء فيما رزقناكم فاتم فيه سواء تخافونهم كيقتكم أنفسكم) أى كيفية بعضكم بعضا كما فى قوله (ثم أتم هؤلاء تقتلون أنفسكم) وفى قوله (لولا اذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيرا) وفى قوله (ولا تلبسوا أنفسكم) وفى قوله (فتوبوا الى بارئكم فاقتلوا أنفسكم) وفى قوله (ولا تخرجون أنفسكم من دياركم) الى قوله (ثم أتم هؤلاء تقتلون أنفسكم) فان المراد فى هذا كله من نوع واحد . فبين سبحانه أن المخلوق لا يكون مملوكه شريكه فيما له حتى يحذف مملوكه كما يخاف نظيره ،

بل تمتعون أن يكون المملوك لكم نظيراً ، فكيف ترضون لى أن تجعلوا ما هو مخلوق ومملوك شريكاً لى : يدعى ويعبد — كما أدعى وأعبد — كما كانوا يقولون فى تليتهم لىك لا شريك لك الا شريك هو لك تملكه وما ملك — وهذا باب واسع عظيم جدا ليس هذا موضعه .

وانما الغرض التنبيه على أن فى القرآن والحكمة النبوية عامة أصول الدين من المسائل والدلائل : التى تستحق أن تكون أصول الدين .

وأما ما يدخله بعض الناس فى هذا المسمى من الباطل فليس ذلك من أصول الدين ؛ وان ادخله فيه مثل « المسائل » ، والدلائل ، الفاسدة : مثل نفي الصفات ، والقدر ، ونحو ذلك من المسائل .

ومثل « الاستدلال » على حدوث العالم بحدوث « الاعراض » التى هى صفات الاجسام القائمة بها : إما الاكوان ، وإما غيرها ، وتقرير المقدمات التى يحتاج اليها هذا الدليل : من اثبات « الاعراض » التى هى الصفات أولاً ، أو اثبات « بعضها » كالأكوان التى هى الحركة ، والسكون ، والإجتماع ، والافتراق ، « واثبات حدوثها » ثانياً بإبطال ظهورها بعد الكون وإبطال انتقالها من محل الى محل — ثم اثبات « امتناع خلو الجسم » ثالثاً ؛ إما عن كل جنس من أجناس الاعراض : بإثبات أن الجسم قابل لها ، وان القابل للشيء لا يخلوا عنه ، وعن ضده ؛ وإما عن الاكوان — واثبات « امتناع حوادث لا أول لها » رابعاً ، وهو مبنى على مقدمتين :

(أحدهما) : أن الجسم لا يخلو عن « الاعراض » التي هي الصفات (والثانية) أن ما لا يخلو عن « الصفات » التي هي الاعراض فهو محدث لأن الصفات التي هي الاعراض لا تكون الا محدثة ، وقد يفرضون ذلك في بعض الصفات التي هي الاعراض كالاكوان ، وما لا يخلو عن جنس الحوادث فهو حادث لا متاع حوادث لا تنهاى .

فهذه الطريقة مما يعلم بالاضطرار أن محمداً صلى الله عليه وسلم لم يدع الناس بها الى الاقرار بالخالق ونبوة انبيائه ولهذا قد اعترف حذاق « أهل الكلام » كالاشعرى وغيره بانها ليست طريقة الرسل وأتباعهم ، ولا سلف الامة وأئمتها ، وذكروا أنها محرمة عندهم . بل المحققون على انها طريقة باطلة ، وأن مقدماتها فيها تفصيل وتقسيم يمنع ثبوت المدعى بها مطلقا . ولهذا تجد من اعتمد عليها في أصول دينه فاحد الامرين له لازم ؛ إما أن يطلع على ضعفها ويقابل بينها وبين أدلة القائلين بقدوم العالم فتكافأ عنده الأدلة ، أو يرجح هذا تارة وهذا تارة . كما هو حال طوائف منهم .

وأما أن يلتزم لاجلها لوازم معلومة الفساد في الشرع والعقل . كما التزم جهنم لاجلها فناء الجنة والنار ، والتزم أبو الهذيل لاجلها انقطاع حركات أهل الجنة . والتزم قوم لاجلها - كالاشعرى وغيره - أن الماء والهواء والنار له طعم ولون وريح ونحو ذلك . والتزم قوم لاجلها ، وأجل غيرها : أن جميع « الاعراض » كالطعم واللون وغيرهما لا يجوز بقاؤها بحال لانهم احتاجوا الى جواب النقص

الوارد عليهم لما أثبتوا الصفات لله مع الاستدلال على حدوث الاجسام بصفاتهما . فقالوا : صفات « الاجسام » أعراض أى أنها تعرض وتزول فلا تبقى بحال بخلاف صفات الله فإنها باقية . وأما جمهور عقلاء بنى آدم فقالوا : هذه مخالفة للمعلوم بالحس .

والتزم طوائف من أهل الكلام من المعتزلة وغيرهم لاجلها نفي صفات الرب مطلقاً ، أو نفي بعضها لان الدال عندهم على حدوث هذه الاشياء هو قيام الصفات بها والدليل يجب طرده . والتزموا حدوث كل موصوف بصفة قائمة به وهو أيضاً فى غاية الفساد والضلال . ولهذا التزموا القول بخلق القرآن ، وانكار رؤية الله فى الآخرة ، وعلوه على عرشه . الى أمثال ذلك من اللوازم التى التزمها من طرد مقدمات هذه الحجة التى جعلها المعتزلة ، ومن اتبعهم أصل دينهم

فهذه داخلة فيما سماه هؤلاء أصول الدين ؛ ولكن ليست فى الحقيقة من أصول الدين الذى شرعه الله لعباده .

وأما الدين الذى قال الله فيه (أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله) فذلك له أصول وفروع بحسبه .

وإذا عرف أن مسمى أصول الدين فى عرف الناطقين بهذا الإسم فيه اجمال وإبهام — لما فيه من الاشتراك بحسب الأوضاع والاصطلاحات — تبين أن الذى هو عند الله ورسوله وعباده المؤمنين أصول الدين فهو موروث عن

الرسول . وأما من شرع ديناً لم يأذن به الله فعلوم أن أصوله المستزمنة له لا يجوز أن تكون منقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم اذ هو باطل وملزوم الباطل باطل كما أن لازم الحق حق .

وهذا التقسيم ينبه أيضاً على مراد السلف والأئمة بزم الكلام وأهله : اذ ذلك يتناول لمن استدل بالأدلة الفاسدة أو استدل على المقالات الباطلة . فاما من قال الحق الذي أذن الله فيه حكماً ودليلاً فهو من أهل العلم والإيمان . والله يقول الحق وهو يهدي السبيل .

وأما مخاطبة أهل اصطلاح باصطلاحهم ولغتهم فليس بمكروه - اذا احتج الى ذلك وكانت المعاني صحيحة - كمخاطبة العجم : من الروم ، والفرس ، والترك بلغتهم وعرفهم ، فإن هذا جائز حسن للحاجة .

وانما كرهه الأئمة اذا لم يحتاج اليه ، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لأم خالد بنت خالد بن سعيد بن العاص - وكانت صغيرة ولدت بأرض الحبشة ، لأن أباهما كان من المهاجرين إليها فقال لها - « يا أم خالد هذا سنا ، والسنا بلسان الحبشة الحسن . لأنها كانت من أهل هذه اللغة . وكذلك يُترجم القرآن والحديث لمن يحتاج الى تفهيمه إياه بالترجمة ، وكذلك يقرأ المسلم ما يحتاج اليه من كتب الامم ، وكلامهم بلغتهم . وترجمها بالعربية . كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم زيد بن ثابت أن يتعلم كتاب اليهود ليقراً له ، ويكتب له ذلك حيث لم يأمن من اليهود عليه .

فالسلف والأئمة لم يكرهوا الكلام لمجرد ما فيه من الاصطلاحات المولدة
 كلفظ « الجوهر » و « العرض » و « الجسم » وغير ذلك ؛ بل لأن المعاني التي
 يعبرون عنها بهذه العبارات فيها من الباطل المذموم في الأدلة والأحكام ما يجب
 التنبه عنه لاشتغال هذه الألفاظ على معاني مجملة في النفي والإثبات . كما قال الإمام
 أحمد في وصفه لأهل البدع فقال : هم مختلفون في الكتاب ، مخالفون للكتاب ،
 متفقون على مخالفة الكتاب ، يتكلمون بالمتشابه من الكلام ، ويلبسون على
 جهال الناس بما يتكلمون به من المتشابه .

فإذا عرفت المعاني التي يقصدونها بأمثال هذه العبارات ، ووزنت بالكتاب
 والسنة : بحيث يثبت الحق الذي أثبتته الكتاب والسنة ، وينفي الباطل الذي نفاه
 الكتاب والسنة كان ذلك هو الحق ؛ بخلاف ما سلكه أهل الأهواء من التكلم
 بهذه الألفاظ : نفياً وإثباتاً : في الوسائل والمسائل ؛ من غير بيان التفصيل
 والتقسيم الذي هو الصراط المستقيم . وهذا من مآثرات الشبهة .

فإنه لا يوجد في كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا أحد من الصحابة
 والتابعين ، ولا أحد من الأئمة المتبوعين : أنه علق بمسمى لفظ « الجوهر »
 « والجسم » « والتحيز » « والعرض » ونحو ذلك شيئاً من أصول الدين :
 لا الدلائل ولا المسائل ؛ والمتكلمون بهذه العبارات يختلف مرادهم بها . تارة
 لاختلاف الوضع . وتارة لاختلافهم في المعنى الذي هو مدلول اللفظ كمن يقول
 « الجسم » هو المؤلف ، ثم يتنازعون هل هو الجوهر الواحد بشرط تأليفه ؟

أوالجوهران فصاعدا؟ أو الستة؟ أو الثمانية؟ أو غير ذلك؟ ومن يقول هو الذى يمكن فرض الابعاد الثلاثة فيه ، وانه مركب من المادة والصورة ، ومن يقول هو الموجود ، أو الموجود القائم بنفسه ؛ وأن الموجود لا يكون إلا كذلك .

والسلف والأئمة — الذين ذموا وبدعوا الكلام فى الجوهر والجسم والعرض تضمن كلامهم ذم من يدخل المعانى التى يقصدها هؤلاء بهذه الالفاظ فى أصول الدين : فى دلالته ، وفى مسائله : نفيا وإثباتا .

فاما اذا عرف المعانى الصحيحة الثابتة بالكتاب والسنة ، وعبر عنها لمن يفهم بهذه الالفاظ : ليتبين ما وافق الحق من معانى هؤلاء ، وما خالفه . فهذا عظيم المنفعة ، وهو من الحكم بالكتاب بين الناس فيما اختلفوا فيه كما قال تعالى : (كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه) وهو مثل الحكم بين سائر الامم بالكتاب فيما اختلفوا فيه من المعانى التى يعبرون عنها بوضعهم وعرفهم . وذلك يحتاج الى معرفة معانى الكتاب والسنة . ومعرفة معانى هؤلاء بالفاظهم . ثم اعتبار هذه المعانى بهذه المعانى ليظهر الموافق والمخالف .

وأما قول السائل فإن قيل بالجواز : فما وجهه ، وقد فهمنا منه عليه السلام النهى عن الكلام فى بعض المسائل ؟ فيقال قد تقدم الاستفسار والتفصيل فى جواب السؤال ، وأن ما هو فى الحقيقة أصول الدين الذى بعث الله به رسوله

فلا يجوز أن ينهى عنها بحال ، بخلاف ما سمي أصول الدين وليس هو أصولاً في الحقيقة . لا دلائل ولا مسائل . أو هو أصول لدين لم يشرعه الله بل شرعه من شرع من الدين ما لم يأذن به الله .

وأما ما ذكره السائل من نفيه فالذى جاء به الكتاب والسنة النهى عن أمور .

منها القول على الله بلا علم ، كقوله (قل إنما حرم ربى الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبغى بغير الحق وأن تشرکوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون) وقوله (ولا تقف ما ليس لك به علم) .

ومنها أن يقال عليه غير الحق كقوله (ألم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب أن لا يقولوا على الله الا الحق) وقوله (لا تغلوا فى دينكم ولا تقولوا على الله الا الحق) ومنها الجدل بغير علم كقوله (ها أنتم هؤلاء حاججتم فيما لكم به علم فلم تحاجون فيما ليس لكم به علم) . ومنها الجدل فى الحق بعد ظهوره كقوله (يجادلونك فى الحق بعد ما تبين) .

ومنها الجدل بالباطل كقوله (وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق) . ومنها الجدل فى آياته كقوله (ما يجادل فى آيات الله الا الذين كفروا) وقوله (الذين يجادلون فى آيات الله بغير سلطان أثامهم كبر مقتاً عند الله وعند الذين آمنوا) وقوله (ان فى صدورهم إلا كبر ما هم ببالغيه) وقوله (ويعلم الذين يجادلون فى آياتنا ما لهم من محيص) ونحو ذلك قوله (والذين يحاجون فى الله من بعد ما استجيب

له حجته داحضة عند ربهم) وقوله (وهم يجادلون في الله وهو شديد المحال)
وقوله (ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير) .

ومن الأمور التي نهى الله عنها في كتابه التفرق والاختلاف كقوله :
(واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا) الى قوله (ولا تكونوا كالذين تفرقوا
واختلفوا من بعد ما جاءهم اليينات وأولئك لهم عذاب عظيم يوم تبيض وجوه
وتسود وجوه) . قال ابن عباس تبيض وجوه أهل السنة والجماعة ، وتسود
وجوه أهل البدعة والفرقة ، وقال تعالى : (ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً
لست منهم في شيء) وقال تعالى : (فأقم وجهك للدين حنيفاً فطرة الله التي فطر
الناس عليها لا تبدل خلق الله) الى قوله (ولا تكونوا من المشركين من الذين
فرقوا دينهم وكانوا شيعاً) .

وقد ذم أهل التفرق والاختلاف في مثل قوله (وما تفرق الذين أوتوا
الكتاب الا من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم) وفي مثل قوله (ولا يزالون
مختلفين الا من رحم ربك ولذلك خلقهم) وفي مثل قوله (وان الذين اختلفوا
في الكتاب لفي شقاق بعيد) .

وكذلك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم توافق كتاب الله كالحديث
المشهور عنه الذي روى مسلم بعضه عن عبد الله بن عمرو وسائره معروف
في مسند أحمد وغيره من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم خرج على أصحابه — وهم يتناظرون في القدر — ورجل يقول: ألم يقل الله: كذا، ورجل يقول: ألم يقل الله: كذا فكانا فقيء في وجهه حب الرمان فقال أبهذا أمرتم إنما هلك من كان قبلكم بهذا : ضربوا كتاب الله بعضه ببعض ، وإنما نزل كتاب الله ليصدق بعضه بعضاً ، لا ليكذب بعضه بعضاً انظروا ما أمرتم به فافعلوه ، وما نهيتم عنه فاجتنبوه . هذا الحديث أو نحوه .

وكذلك قوله : « المرآء في القرآن كفر » وكذلك ما أخرجاه في الصحيحين عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ قوله : (هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات . فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله) فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « اذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمي الله فاحذروهم » .

وأما أن يكون الكتاب أو السنة نهى عن معرفة المسائل التي يدخل فيها يستحق أن يكون من أصول دين الله فهذا لا يكون اللهم الا أن تنهى عن بعض ذلك في بعض الأحوال مثل مخاطبة شخص بما يعجز عنه فهمه فيضل . كقول عبد الله بن مسعود « ما من رجل يحدث قوما حديثا لا تبلغه عقولهم الا كان فتنة لبعضهم » وكقول علي رضي الله عنه « حدثوا الناس بما يعرفون ، ودعوا ما ينكرون أتحبون أن يكذب الله ورسوله » . أو مثل قول حق يستلزم فسادا

أعظم من تركه فيدخل في قوله صلى الله عليه وسلم « من رأى منكم منكراً فليغيره يده فإن لم يستطع فليسهه فإن لم يستطع فليقلبه وذلك أضعف الإيمان » رواه مسلم .

وأما قول السائل اذا قيل بالجواز فهل يجب ؟ وهل نقل عنه عليه السلام ما يقتضى وجوبه .

فيقال : لا ريب أنه يجب على كل أحد أن يؤمن بما جاء به الرسول إيماناً عاماً بجملاً ، ولا ريب أن معرفة ما جاء به الرسول على التفصيل فرض على الكفاية فإن ذلك داخل في تبليغ ما بعث الله به رسوله ، وداخل في تدبر القرآن وعقله وفهمه ، وعلم الكتاب ، والحكمة ، وحفظ الذكر ، والدعاء الى سبيل الرب بالحكمة والموعظة الحسنة ، والمجادلة بالتي هي أحسن ، ونحو ذلك — مما أوجه الله على المؤمنين — فهو واجب على الكفاية منهم .

وأما ما يجب على أعيانهم فهذا يتنوع بتنوع قدرهم ، ومعرفتهم ، وحاجتهم وما أمر به أعيانهم فلا يجب على العاجز عن سماع بعض العلم ، أو عن فهم دقيقه ما يجب على القادر على ذلك ، ويجب على من سمع النصوص وفهمها من علم التفصيل ما لا يجب على من لم يسمعها ، ويجب على المفتي ، والمحدث ، والمجادل ما لا يجب على من ليس كذلك .

وأما قوله هل يكفي في ذلك ما يصل اليه المجتهد من غلبة الظن أو لا بد

من الوصول الى القطع؟ فيقال : الصواب في ذلك التفصيل. فانه وان كان طوائف من أهل الكلام يزعمون أن المسائل الخبرية التي قد يسمونها مسائل الاصول يجب القطع فيها جميعها ، ولا يجوز الاستدلال فيها بغير دليل يفيد اليقين ، وقد يوجبون القطع فيها كلها على كل أحد . فهذا الذي قالوه على اطلاقه وعمومه : خطأ مخالف للكتاب ، والسنة ، واجماع سلف الأمة ، وأئمتها .

ثم هم مع ذلك من أبعد الناس عما أوجبوه فانهم كثيراً ما يحتجون فيها بالأدلة التي يزعمونها قطعية ، وتكون في الحقيقة من الأغلوطات فضلا عن أن تكون من الظنيات ؛ حتى ان الشخص الواحد منهم كثيراً ما يقطع بصحة حجة في موضع ، ويقطع بطلانها في موضع آخر ، بل منهم من غاية كلامه كذلك ؛ وحتى قد يدعى كل من المتأخرين العلم الضروري بنقيض ما ادعاه الآخر .

وأما التفصيل فما أوجب الله فيه العلم واليقين وجب فيه ما أوجه الله من ذلك ، كقوله (اعلوا أن الله شديد العقاب وأن الله غفور رحيم) وقوله (فاعلم أنه لا إله إلا الله واستغفر لذنبك) وكذلك يجب الايمان بما أوجب الله الايمان به .

وقد تقرر في الشريعة أن الوجوب معلق باستطاعة العبد كقوله (فاتقوا الله ما استطعتم) وقوله صلى الله عليه وسلم إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم أخرجاه في الصحيحين .

فاذا كان كثير مما تنازعت فيه الأمة — من هذه المسائل الدقيقة — قديكون عند كثير من الناس مشتبهاً لا يقدر فيه على دليل يفيد اليقين ؛ لا شرعى ، ولا غيره لم يجب على مثل هذا في ذلك مالا يقدر عليه ، وليس عليه أن يترك ما يقدر عليه من اعتقاد قوى غالب على ظنه لمجزه عن تمام اليقين ؛ بل ذلك هو الذى يقدر عليه . لا سيما إذا كان مطابقاً للحق . فالاعتقاد المطابق للحق ينفع صاحبه ويثاب عليه ويسقط به الفرض إذا لم يقدر على أكثر منه .

لكن ينبغي أن يعرف أن عامة من ضل في هذا الباب ، أو عجز فيه عن معرفة الحق : فإنما هو لتفريطه في اتباع ما جاء به الرسول ، وترك النظر ، والاستدلال الموصل الى معرفته ، فلما أعرضوا عن كتاب الله ضلوا . كما قال تعالى : (فإما يأتينكم منى هدى فمن اتبع هداى فلا يضل ولا يشقى ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى) قال ابن عباس تكفل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه أن لا يضل فى الدنيا ولا يشقى فى الآخرة ثم قرأ هذه الآية .

وكما فى الحديث الذى رواه الترمذى وغيره عن على عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال «ستكون فتن قلت فما المخرج منها يا رسول الله قال كتاب الله فيه نبأ ما قبلكم وخبر ما بعدكم وحكم ما بينكم هو الفصل ليس بالهزل من تركه من جبار قصمه الله ومن ابتغى الهدى فى غيره أضله الله ، وهو جبل الله المتين وهو الذكر الحكيم وهو الصراط المستقيم ، وهو الذى لا تزيغ به الأهواء ولا التلبيس به

اللسن ولا تنقض عجائبه ولا يخلق عن كثرة الرد ولا تشيع منه العلماء وفي رواية ولا تختلف به الآراء وهو الذى لم تنته الجن اذ سمعته أن قالوا : (إنا سمعنا قرآنا عجبا يهدى الى الرشده) من قال به صدق ومن عمل به أجر ومن حكم به عدل ومن دعا اليه هدى الى صراط مستقيم . قال تعالى : (وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله) وقال تعالى : (المص كتاب أنزل اليك فلا يكن في صدرك حرج منه) الى قوله : (اتبعوا ما أنزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء) وقال تعالى : (وهذا كتاب أنزلناه مبارك فاتبعوه واتقوا لعلكم ترحمون أن تقولوا انما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وان كنا عن دراستهم لغافلين أو تقولوا لو أنا أنزل علينا الكتاب لكنا أهدى منهم فقد جاءكم بينة من ربكم وهدى ورحمة فن أظلم من كذب بآيات الله وصدف عنها سنجزي الذين يصدفون عن آياتنا سوء العذاب بما كانوا يصدفون) .

فذكر سبحانه أنه سيجزي الصادق عن آياته مطلقاً — سواء كان مكذبا أو لم يكن — سوء العذاب بما كانوا يصدفون : بين ذلك ان كل من لم يقر بما جاء به الرسول فهو كافر . سواء اعتقد كذبه ، أو استكبر عن الإيمان به ، أو أعرض عنه اتباعا لما يهواه ، أو ارتاب فيما جاء به فكل مكذب بما جاء به فهو كافر . وقد يكون كافرا من لا يكذبه اذا لم يؤمن به .

ولهذا أخبر الله في غير موضع من كتابه بالضلال والعذاب لمن ترك اتباع ما أنزله وان كان له نظر ، وجدل ، واجتهاد في عقليات وأمور غير ذلك وجعل

ذلك من نعوت الكفار والمنافقين قال تعالى : (وجعلنا لهم سمعاً وأبصاراً وأفئدة
فأغنى عنهم سمعهم ولا أبصارهم ولا أفئدتهم من شيء اذ كانوا يحسدون آيات الله
وحاق بهم ما كانوا به يستهزؤن) وقال تعالى : (فلما جاءتهم رسلهم بالبينات
فرحوا بما عندهم من العلم وحاق بهم ما كانوا به يستهزؤن * فلما رأوا بأسنا قالوا
آمنّا بالله وحده وكفرنا بما كنا به مشركين * فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا
بأسنا سنة الله التي قد خلت في عباده وخسر هنا لك الكافرون) وقال تعالى :
(الذين يجادلون في آيات الله بغير سلطان أتاهم كبر مقتاً عند الله وعند الذين
آمنوا) . وقال تعالى : (ان في صدورهم الا كبر مام يبالغيه فاستعذ بالله)
والسلطان هو الحجة المنزلة من عند الله كما قال تعالى : (أم أنزلنا عليهم سلطاناً
فهم يتكلم بما كانوا به يشركون) وقال تعالى (أم لكم سلطان مبين فأتوا بكتابكم
ان كنتم صادقين) وقال تعالى : (ان هي الا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل
الله بها من سلطان) .

وقد طالب سبحانه من اتخذ ديناً بقوله (اتئوني بكتاب من قبل هذا
أو أنارة من علم) .

فالكتاب الكتاب ، والأنارة كما قال من قال من السلف : هي الرواية ،
والإسناد . وقالوا : هي الخط أيضاً . إذ الرواية والإسناد يكتب بالخط ،
وذلك لان الأنارة من الاثر ؛ فالعلم الذي يقوله من يقبل قوله يؤثر بالإسناد
ويقيد بالخط فيكون كل ذلك من آثاره .

وقال تعالى في نعت المنافقين : (ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالا بعيداً * وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدوداً * فكيف إذا أصابتهم مصيبة بما قدمت أيديهم ثم جأؤك يحلفون بالله إن أردنا إلا إحساناً وتوفيقاً * أولئك الذين يعلم الله ما في قلوبهم فأعرض عنهم وعظمهم وقل لهم في أنفسهم قولاً بليغاً) .

وفي هذه الآيات أنواع من العبر من الدلالة على ضلال من يحاكم إلى غير الكتاب والسنة ، وعلى نفاقه ، وإن زعم أنه يريد التوفيق بين الأدلة الشرعية وبين ما يسميه هو « عقليات » من الأمور المأخوذة عن بعض الطراغيت من المشركين وأهل الكتاب وغير ذلك من أنواع الاعتبار .

فمن كان خطؤه لتفريطه فيما يجب عليه من اتباع القرآن والايمن مثلاً ، أو لتعديه حدود الله بسلوك السبل التي نهى عنها ، أو لاتباع هواه بغير هدى من الله : فهو الظالم لنفسه ، وهو من أهل الوعيد ؛ بخلاف المجتهد في طاعة الله ورسوله باطناً وظاهراً الذي يطلب الحق باجتهاده كما أمره الله ورسوله ؛ فهذا مغفور له خطؤه . كما قال تعالى : (آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا تفرق بين أحد من رسله) إلى قوله : (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت

ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا) . وقد ثبت في صحيح مسلم أن الله قال قد فعلت ، وكذلك ثبت فيه من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقرأ بحرف من هاتين الآيتين ومن سورة الفاتحة إلا أعطى ذلك .

فهذا يبين استجابة هذا الدعاء للنبي والمؤمنين وأن الله لا يؤاخذهم إن نسوا أو أخطوا .

وأما قول السائل هل ذلك من باب تكليف ما لا يطاق - والحال هذه - فيقال : هذه العبارة وإن كثر تنازع الناس فيها نفيًا وإثباتًا فينبغي أن يعرف أن الخلاف المحقق فيها نوعان :

(أحدهما) ما اتفق الناس على جوازه ، ووقوعه ، وإنما تنازعوا في إطلاق القول عليه بأنه لا يطاق .

(والثاني) ما اتفقوا على أنه لا يطاق ؛ لكن تنازعوا في جواز الامر به ، ولم يتنازعوا في عدم وقوعه . فأما أن يكون أمر اتفق أهل العلم والایمان على أنه لا يطاق ، وتنازعوا في وقوع الامر به ؛ فليس كذلك .

(فالنوع الاول) كتنازع المتكلمين من مثبتة القدر ونفاته في « استطاعة العبد » ، وهي قدرته ، وطاقته . هل يجب أن تكون مع الفعل لا قبله ، أو يجب أن تكون متقدمة على الفعل أو يجب أن تكون معه وإن كانت متقدمة عليه . ؟ فن قال بالاول لزمه أن يكون كل عبد لم يفعل ما أمر به قد كلف ما لا يطيقه

إذا لم يكن عنده قدرة الاعم الفعل . ولهذا كان الصواب الذى عليه محققوا المتكلمين ، وأهل الفقه ، والحديث ، والتصوف ، وغيرهم ما دل عليه القرآن ، وهو أن « الاستطاعة » التى هى مناط الامر والنهى وهى المصححة للفعل لا يجب أن تقارن الفعل . وأما « الاستطاعة » التى يجب معها وجود الفعل فهى مقارنة له .

« فالأولى » كقوله (والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً) . وقول النبي صلى الله عليه وسلم لعمران بن حصين : « صلّ قائماً ، فإن لم تستطع فقاعداً ، فإن لم تستطع فعلى جنب » ومعلوم أن الحج والصلاة يجب على المستطيع سواء فعل ، أو لم يفعل . فلم أن هذه الاستطاعة لا يجب أن تكون مع الفعل .

« والثانية » كقوله تعالى : (ما كانوا يستطيعون السمع وما كانوا يبصرون) . وقوله تعالى : (وعرضنا جهنم يومئذ للكافرين عرضاً » الذين كانت أعينهم فى غطاء عن ذكرى وكانوا لا يستطيعون سمعاً) على قول من يفسر الاستطاعة بهذه ، وأما على تفسير السلف والجمهور ، فالمراد بعدم الاستطاعة مشقة ذلك عليهم وصعوبته على نفوسهم . فنفوسهم لا تستطيع إرادته ؛ وإن كانوا قادرين على فعله لو أرادوه وهذه حال من صده هواه ورأيه الفاسد عن استماع كتب الله المنزل ، واتباعها : فقد أخبر أنه لا يستطيع ذلك وهذه « الاستطاعة » هى المقارنة للفعل الموجبة له .

وأما « الأولى » ، فلولا وجودها لم يثبت التكليف بقوله : (فاتقوا الله ما استطعتم) وقوله تعالى : (والذين آمنوا وعملوا الصالحات لا نكلف نفساً إلا وسعها) وأمثال ذلك ، فهؤلاء المفرطون والمعتدون في أصول الدين اذا لم يستطيعوا سماع ما أنزل الى الرسول فهم من هذا القسم .

وكذلك أيضاً تنازعهم في « المأمور به » الذي علم الله أنه لا يكون أو أخبر مع ذلك أنه لا يكون . فمن الناس من يقول ان هذا غير مقدور عليه .

كما أن غالبية القدرية يمنعون أن يتقدم علم الله ، وخبره ، وكتابه بأنه لا يكون . وذلك لانفاق الفريقين على أن خلاف المعلوم لا يكون ممكناً ، ولا مقدوراً عليه . وقد خالفهم في ذلك جمهور الناس . وقالوا : هذا منقوض عليهم بقدره الله تعالى وقالوا ان الله يعلمه على ما هو عليه فيعلمه ممكناً مقدوراً للعبد ؛ غير واقع ، ولا كائن : لعدم ارادة العبد له ، أو لبغضه إياه ، ونحو ذلك ، لا لعجزه عنه ، وهذا النزاع يزول بتنويع القدرة عليه كما تقدم ، فانه غير مقدور القدرة المقارنة للفعل ، وان كان مقدوراً « القدرة المصححة للفعل » التي هي مناط الأمر والنهي .

(وأما النوع الثاني) فكانتفاهم على أن العاجز عن الفعل لا يطيقه كما لا يطيق الأعمى ، والقاطع والزمن نقط المصحف وكتابه والطيران ، فثل هذا النوع قد اتفقوا على أنه غير واقع في الشريعة .

ولما تنازعوا في جواز الأمر به عقلا ، حتى نازع بعضهم في «المتع لذاته» كالجمع بين الصدين والقيضين هل يجوز الأمر به من جهة العقل مع أن ذلك لم يرد في الشريعة ؟ ومن غلا فزعم وقوع هذا الضرب في الشريعة - كمن يزعم أن أبا لهب كلف بأن يؤمن بأنه لا يؤمن - فهو مبطل في ذلك عند عامة أهل القبلة من جميع الطوائف . بل إذا قدر أنه أخبر بصلية النار - المستلزم لموته على الكفر - وأنه أسمع هذا الخطاب : ففي هذا الحال انقطع تكليفه ، ولم ينفعه الإيمان حيثئذ كإيمان من يؤمن بعد معاناة العذاب قال تعالى : (فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا) وقال تعالى : (الآن وقد عصيت قبل وكنت من المفسدين) .

والمقصود هنا التنبيه على أن النزاع في هذا الأصل يتنوع تارة الى الفعل المأمور به وتارة الى جواز الأمر . ومن هنا شبه من شبه من المتكلمين على الناس حيث جعل القسمين قسما واحداً وادعى تكليف ما لا يطاق مطلقاً : لوقوع بعض الأقسام التي لا يجعلها عامة المسلمين من باب ما لا يطاق . والنزاع فيها لا يتعلق بمسائل الأمر والنهي ؛ وإنما يتعلق بمسائل القضاء والقدر .

ثم إنه جعل جواز هذا القسم مستلزما لجواز القسم الذي اتفق المسلمون على أنه غير مقدور عليه ، وقاس أحد النوعين بالآخر . وذلك من «الآيسة» التي اتفق المسلمون ؛ بل وسائر أهل الملل ؛ بل وسائر العقلاء على بطلانها - فإن من قاس الصحيح المأمور بالأفعال - كقوله إن القدرة مع الفعل أو أن الله

علم أنه لا يفعل - على العاجز الذي لو أراد الفعل لم يقدر عليه فقد جمع بين ما يعلم الفرق بينهما بالاضطرار عقلا ودينا وذلك من ماثرات الاهواء بين القدرية واخوانهم الجبرية ، واذا عرف هذا فاطلاق القول بتكليف ما لا يطاق من البدع الحادثة في الإسلام . كاطلاق القول : بأن الناس مجبورون على أفعالهم ، وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها على انكار ذلك ، وضم من يطلقه ؛ وان قصد به الرد على « القدرية » الذين لا يقرون بأن الله خالق أفعال العباد ، ولا بأنه شاء الكائنات . وقالوا هذا ردٌ بدعة بيدعة ، وقابل الفاسد بالفاسد والباطل بالباطل ؛ ولولا أن هذا الجواب لا يحتمل البسط لذكرت من نصوص أقوالهم في ذلك ما يبين ردهم لذلك .

وأما اذا فصل مقصود القائل ، وبين بالعارة التي لا يشتبه فيها الحق بالباطل : ما هو الحق ، وميز بين الحق والباطل : كان هذا من الفرقان ، وخرج الميين حيثنذ بما نزم به أمثال هؤلاء الذين وصفتهم الأئمة بأنهم مختلفون في كتاب الله مخالفون لكتاب الله متفقون على ترك كتاب الله ، وأنهم يتكلمون بالمتشابهة من الكلام ، ويحرفون الكلم عن مواضعه ، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم .

ولهذا كان يدخل عندهم المجبرة في مسمى القدرية المذمومين لخصهم في القدر بالباطل اذ هذا جماع المعنى الذي ذمت به القدرية ، ولهذا ترجم الإمام أبو بكر الحلال في « كتاب السنة » فقال : (ارد على القدرية ، وقولهم ان الله

أجبر العباد على المعاصي) . ثم روى عن عمرو بن عثمان عن بقية بن الوليد قال : سألت الزيدى والأوزاعى عن الجبر ؛ فقال الزيدى : أمر الله أعظم وقدرته أعظم من أن يجبر أو يعضل ، ولكن يقضى ويقدر ، ويخلق ويحبل عبده على ما أحب . وقال الأوزاعى : ما أعرف للجبر أصلاً فى القرآن ولا فى السنة ؛ فأهاب أن أقول ذلك ؛ ولكن القضاء والقدر والخلق والجبل ، فهذا يعرف فى القرآن والحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ وإنما وضعت هذا مخافة أن يرتاب رجل تابعى من أهل الجماعة والتصديق .

فهذان الجوابان اللذان ذكرهما هذان الإمامان فى عصر تابعى التابعين من أحسن الأجوبة .

أما « الزيدى » فمحمد بن الوليد صاحب الزهري فإنه قال : أمر الله أعظم وقدرته أعظم من أن يجبر أو يعضل ، ففى الجبر ، وذلك لأن الجبر المعروف فى اللغة هو إلزام الإنسان بخلاف رضاء . كما تقول الفقهاء فى « باب النكاح » هل تجبر المرأة على النكاح أو لا تجبر ؟ وإذا عضلها الولي ماذا تصنع ؟ فيعنون بجبرها إنكاحها بدون رضاها واختيارها ، ويعنون بعضلها منعها مما ترضاء وتختاره . فقال : الله أعظم من أن يجبر أو يعضل ؛ لأن الله سبحانه قادر على أن يجعل العبد محباً راضياً لما يفعله ، ومبغضاً وكارهاً لما يتركه . كما هو الواقع ، فلا يكون العبد مجبوراً على ما يختاره ويرضاء ويريده وهى : « أفعاله

الاختيارية ، ولا يكون معضولا عما يتركه فيغضه ويكرهه ولا يريد به وهي
« تروكه الاختيارية » .

وأما «الأوزاعي» فإنه منع من اطلاق هذا اللفظ ، وإن عني به هذا المعنى
حيث لم يكن له أصل في الكتاب والسنة : فيفضي الى اطلاق لفظ مبتدع
ظاهر في ارادة الباطل . وذلك لا يسوغ . وإن قيل : انه اريد به معنى صحيح .

قال الحلال : أنبأنا المروزي قال سمعت بعض المشيخة يقول : سمعت عبد
الرحمن بن مهدي يقول : أنكر سفيان الثوري الجبر ، وقال : الله تعالى جبل
العباد . قال المروزي : أظنه أراد قول النبي صلى الله عليه وسلم لاشج عبد القيس
- يعني قوله الذي في صحيح مسلم - « إن فيك لخلقين يحبهما الله الحلم والأناة .
فقال : أخلقين تخلقت بهما ، أم خلقين جبلت عليهما . فقال : « بل خلقين
جبلت عليهما » فقال : الحمد لله الذي جبلني على خلقين يحبهما الله تعالى . ولهذا
احتج البخاري وغيره على خلق الافعال بقوله تعالى : (إن الإنسان خلق هلوعا
إذا مسه الشر جزوعا وإذا مسه الخير منوعا) فآخبر تعالى أنه خلق الإنسان
على هذه الصفة .

وجواب الاوزاعي أقوم من جواب الزيدى . لأن الزيدى نفي الجبر ،
والاوزاعي منع اطلاقه إذ هذا اللفظ يحتمل معنى صحيحا ففيه قد يقتضى نفي الحق
والباطل ، كما ذكر الحلال ما ذكره عبد الله بن أحمد في كتاب السنة ، فقال : ثنا

محمد بن بكارتنا أبو معشر حدثنا يعلى عن محمد بن كعب انه قال انما سعى الجبار
لأنه يجبر الخلق على ما أراد . فإذا امتنع من اطلاق اللفظ المجمل المحتمل المشبه
زال المحذور، وكان أحسن من نفيه وان كان ظاهرا في المحتمل المعنى الفاسد خشية
أن يظن أنه يننى المعنيين جميعاً .

وهكذا يقال في ننى الطاقة على المأمور : فإن اثبات الجبر في المحذور نظير
سلب الطاقة في المأمور . وهكذا كان يقول الامام أحمد وغيره من أئمة السنة :
قال الحلال : أنبأنا الميموني قال سمعت أبا عبد الله - يعنى أحمد بن حنبل - يناظر
خالد بن خدّاش يعنى فى القدر - فذكروا رجلا فقال أبو عبد الله : انما أكره
من هذا أن يقول أجبر الله . وقال أنبأنا المروذى قلت لابي عبد الله رجل يقول
إن الله أجبر العباد : فقال هكذا لا تقل . وانكر هذا ، وقال يضل من يشاء
ويهدى من يشاء .

وقال أنبأنا المروذى قال كتب الى عبد الوهاب فى أمر حسن بن خلف
العكبرى وقال إنه تنزه عن ميراث أبيه ؛ فقال رجل قدرى : إن الله لم يجبر
العباد على المعاصى فرد عليه أحمد بن رجاء فقال : إن الله جبر العباد على ما أراد
أراد بذلك اثبات القدر ، فوضع أحمد بن على كتابا : يحتج فيه ، فادخلته على أبى
عبد الله ، فاخبرته بالقصة فقال : ويضع كتابا وانكر عليهما جميعا : على ابن رجاء
حين قال جبر العباد ، وعلى القدرى الذى قال لم يجبر ، وانكر على أحمد بن
على فى وضعه الكتاب واحتجاجه ، وأمر بهجرانه لوضعه الكتاب ، وقال

لى : يجب على ابن رجاء أن يستغفر ربه لما قال جبر العباد . فقلت لأبى عبد الله
فما الجواب فى هذه المسئلة ؟ قال يضل الله من يشاء ، ويهدى من يشاء .

قال المروذى فى هذه المسئلة ؟ إنه سمع أبا عبد الله لما أنكر على الذى قال لم
يجبر ، وعلى من رد عليه جبر فقال أبو عبد الله : كلما ابتدغ رجل بدعة اتسعوا
فى جوابها ، وقال : يستغفر ربه الذى رد عليهم بمحدثه ، وأنكر على من رد
بشئ من جنس الكلام ؛ اذا لم يكن له فيها إمام مقدم . قال المروذى فما كان
باسرع من أن قدم أحمد بن على من عكبر ومعه مشيخة ، وكتاب من أهل عكبر
فادخلت أحمد بن على على أبى عبد الله . فقال : يا أبا عبد الله هو ذا الكتاب
ادفعه الى أبى بكر حتى يقطعه وأنا أقوم على منبر عكبر وأستغفر الله عز وجل
فقال : أبو عبد الله لى : ينبغى أن تقبلوا منه فرجعوا اليه .

وقد بسطنا الكلام فى هذا المقام فى غير هذا الموضع وتكلمنا على الأصل
الفاسد الذى ظنه المتفردون من أن اثبات المعنى الحق الذى يسمونه جبراً ينافى
الأمر والنهى . حتى جعله القدريّة منافياً للأمر والنهى مطلقاً .

وجعله طائفة من الجبرية منافياً لحسن الفعل وقبحه ، وجعلوا ذلك بما
اعتمدوه فى نقي حسن الفعل وقبحه القائم به المعلوم بالعقل ؛ ومن المعلوم
أنه لا ينافى ذلك . إلا كما ينافيه بمعنى كون الفعل ملائماً للفاعل ونافعا له ؛
وكونه منافياً للفاعل وضارا له .

سئل شيخ الإسلام

أبو العباس بن تيمية رحمه الله تعالى :-

ما الذى يجب على المكلف اعتقاده ؟ وما الذى يجب عليه ؟ وما هو العلم المرغب فيه ؟ وما هو اليقين ؟ وكيف يحصل ؟ وما العلم بالله ؟

فأجاب :-

الحمد لله رب العالمين ، أما قوله : ما الذى يجب على المكلف اعتقاده ، فهذا فيه إجمال وتفصيل .

أما الإجمال فإنه يجب على المكلف أن يؤمن بالله ورسوله ، ويقر بجميع ما جاء به الرسول : من أمر الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، وما أمر به الرسول ونهى ؛ بحيث يقر بجميع ما أخبر به وما أمر به . فلا بد من تصديقه فيما أخبر ؛ والإتيان له فيما أمر .

وأما التفصيل فعلى كل مكلف أن يقر بما ثبت عنده ؛ من أن الرسول أخبر به وأمر به ، وأما ما أخبر به الرسول ولم يبلغه أنه أخبر به ؛ ولم يمكنه العلم بذلك ؛ فهو لا يعاقب على ترك الإقرار به مفصلاً ، وهو داخل فى إقراره

بالمجمل العام ، ثم إن قال خلاف ذلك متأولاً كان مخطئاً يغفر له خطأه ؛ إذا لم يحصل منه تفريط ولا عدوان ، ولهذا يجب على العلماء من الإعتقاد ما لا يجب على آحاد العامة ، ويجب على من نشأ بدار علم وإيمان من ذلك ما لا يجب على من نشأ بدار جهل . وأما ما علم ثبوته بمجرد القياس العقلي دون الرسالة ؛ فهذا لا يعاقب إن لم يعتقده .

وأما قول طائفة من أهل الكلام : إن الصفات الثابتة بالعقل هي التي يجب الإقرار بها ؛ ويكفر تاركها بخلاف ما ثبت بالسمع ؛ فإنهم تارة ينفونه ، وتارة يتأولونه ، أو يفوضون معناه ، وتارة يثبتونه ، لكن يجعلون الإيمان والكفر متعلقاً بالصفات العقلية ، فهذا لا أصل له عن سلف الأمة وأئمتها ، إذ الإيمان والكفر هما من الأحكام التي ثبتت بالرسالة ؛ وبالأدلة الشرعية يميز بين المؤمن والكافر ؛ لا بمجرد الأدلة العقلية .

وأما قوله : ما الذي يجب عليه علمه ؟ فهذا أيضاً يتنوع ، فإنه يجب على كل مكلف أن يعلم ما أمر الله به ، فيعلم ما أمر بالإيمان به ؟ وما أمر بعلمه ؛ بحيث لو كان له ما تجب فيه الزكاة لوجب عليه تعلم علم الزكاة ، ولو كان له ما يحجب به لوجب عليه تعلم علم الحج ، وكذلك أمثال ذلك ! .

ويجب على عموم الأمة علم جميع ما جاء به "سور صلى الله عليه وسلم ، بحيث لا يضيع من العلم الذي بلغه النبي صلى الله عليه وسلم أمته شيء ، وهو ما دل

عليه الكتاب والسنة ، لكن القدر الزائد على ما يحتاج اليه المعين فرض على الكفاية : اذا قامت به طائفة سقط عن الباقي .

وأما « العلم المرغب فيه جملة » فهو العلم الذى علّمه النبي صلى الله عليه وسلم أمته لكن يرغب كل شخص فى العلم الذى هو اليه أحوج ؛ وهو له أنفع ، وهذا يتنوع ؛ فرغبة عموم الناس فى معرفة الواجبات والمستحبات من الاعمال والوعود والوعيد أنفع لهم . وكل شخص منهم يرغب فى كل ما يحتاج إليه من ذلك ، ومن وقعت فى قلبه شبهة فقد تكون رغبته فى عمل ينافيها أنفع من غير ذلك .

وأما « اليقين » فهو طمأنينة القلب ؛ واستقرار العلم فيه ، وهو [معنى] ما يقولون : « ما يقن » اذا استقر عن الحركة . وضد اليقين الريب ، وهو نوع من الحركة والإضطراب ، يقال : رابى يربى ، ومنه فى الحديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بظبي حاقف ، فقال : لا يريه أحد .

ثم اليقين ينتظم منه أمران : علم القلب . وعمل القلب . فإن العبد قد يعلم علماً جازماً بأمر ؛ ومع هذا فيكون فى قلبه حركة واختلاج من العمل الذى يقتضيه ذلك العلم ، كعلم العبد أن الله رب كل شىء ومليكه ؛ ولا خالق غيره ؛ وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ؛ فهذا قد تصحبه الطمأنينة الى الله والتوكل عليه ، وقد لا يصحبه العمل بذلك ؛ إما لغفلة القلب عن هذا العلم ، والغفلة هى ضد العلم التام وإن لم يكن ضد الأصل العلم ، واما للخواطر التى تسح فى القلب من الالتفات الى الاسباب ، واما لغير ذلك .

وفي الحديث المشهور الذي رواه أبو بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « سلوا الله اليقين والعافية ، فإعطى أحد بعد اليقين شيئاً خيراً من العافية ، فسلوهما الله ، فأهل اليقين إذا ابتلوا ثبتوا ؛ بخلاف غيرهم فإن الإبتلاء قد يذهب لإيمانه أو ينقصه . قال تعالى : (وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون) ألا ترى الى قوله تعالى : (الذين قال لهم الناس : إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم ! فزادهم إيماناً وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل) . فهذه حال هؤلاء .

وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اذكروا نعمة الله عليكم ! إذ جاءكم جنود فأرسلنا عليهم ريحاً وجنوداً لم تروها وكان الله بما تعملون بصيراً) ، الى قوله : (هنالك ابتلى المؤمنون وزلزلوا زلزلاً شديداً ، وإذا يقول المنافقون والذين في قلوبهم مرض : ما وعدنا الله ورسوله الا غروراً) ١ . وقال تعالى : (وما جعلنا أصحاب النار الا ملائكة وما جعلنا عدتهم الا فتنة للذين كفروا ليستيقن الذين أوتوا الكتاب) الآيتين .

وأما كيف يحصل اليقين فبثلاثة أشياء :

أحدها : تدبر القرآن .

والثاني : تدبر الآيات التي يتحدثها الله في الأنفس و الآفاق التي تبين أنه حق .

والثالث : العمل بموجب العلم ، قال تعالى : (سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق ، أولم يكف بربك أنه على كل شيء شهيد ؟) ، والضمير عائد على القرآن . كما قال تعالى : (قل أرأيتم أن كان من عند الله ثم كفرتم به من أضل ممن هو في شقاق بعيد ، سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق) الآية .

وأما قول طائفة من المتفلسفة ومن تبعهم من المتكلمة والتصوفة : أن الضمير عائد الى الله ؛ وأن المراد ذكر طريق معرفته بالاستدلال بالعقل ؛ ف تفسير الآية بذلك خطأ من وجوه كثيرة ، وهو مخالف لما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها .

فبين سبحانه أنه يرى الآيات المشهودة ليعين صدق الآيات المسموعة ، مع أن شهادته بالآيات المسموعة كافية ، لأنه سبحانه لم يدل عباده بالقرآن بمجرد الخبر — كما يظنه طوائف من أهل الكلام يظنون أن دلالة القرآن إنما هو بطريق الخبر ، والخبر موقوف على العلم بصدق الخبر الذي هو الرسول ، والعلم بصدقه موقوف على إثبات الصانع ، والعلم بما يجب ويجوز ويمتنع عليه ؛ والعلم بجواز بعثة الرسل ؛ والعلم بالآيات الدالة على صدقهم ، ويسمون هذه الأصول العقلية . لأن السمع عندهم موقوف عليها ، وهذا غلط عظيم ، وهو من أعظم ضلال طوائف من أهل الكلام والبدع .

فإن الله سبحانه بين في كتابه كلها يحتاج اليه في أصول الدين ، قرأ فيه

التوحيد ؛ والنوبة ؛ والمعاد بالبراهين التي لا ينتهى الى تحقيقها نظر ؛ خلاف المتكلمين من المسلمين والفلاسفة وأتباعهم ، واحتج فيه بالأمثال الصمدية ؛ التي هى المقاييس العقلية المفيدة لليقين ، وقد بسطنا الكلام فى غير هذا الموضع .

وأما الآيات المشهودة فإن ما يشهد ، وما يعلم بالتواتر : من عقوبات مكذبى الرسل ومن عصاهم ، ومن نصر الرسل واتباعهم على الوجه الذى وقع ، وما علم من إكرام الله تعالى لأهل طاعته وجعل العاقبة له ، وانتقامه من أهل معصيته وجعل الدائرة عليهم : فيه عبرة تبين أمره ونهيه ؛ ووعدته ووعيده ؛ وغير ذلك ، مما يوافق القرآن .

ولهذا قال تعالى : (هو الذى أخرج الذين كفروا من أهل الكتاب من ديارهم لأول الحشر ، ما ظننتم أن يخرجوا :) الى قوله : (فاعتبروا يا أولى الأبصار) .

فهذا بين الإعتبار فى أصول الدين ، وان كان قد تناول الإعتبار فى فروعه وكذلك قوله : (قد كانت لكم آية فى فتين التقنا ، فته تقتاتل فى سبيل الله وأخرى كافرة) الى قوله : (ان فى ذلك لعبرة لأولى الأبصار) .

وأما العمل ؛ فإن العمل بموجب العلم يثبت ويقرره ومخالفته تضعفه ؛ بل قد تذهبه ، قال الله تعالى : (فلما زاغوا أزاغ الله قلوبهم) ، وقال تعالى : (وتقلب أفئدتهم وأبصارهم كما لم يؤمنوا به أول مرة) ، وقال تعالى : (ولو أنهم

فعلوا ما يوعدون به لكان خيراً لهم وأشدّ تثبيتاً) الآيات . وقال : (قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين ، يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السلام) الآية . وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وآمنوا برسوله يؤتكم كفلين من رحمته ويجعل لكم نوراً تمشون به ويغفر لكم) الآية .

وأما العلم فيراد به في الأصل نوعان :

أحدهما : العلم به نفسه ؛ وبما هو متصف به من نعوت الجلال والإكرام وما دلت عليه أسمائه الحسنى . وهذا العلم اذا رسخ في القلب أوجب خشية الله لا محالة ، فإنه لا بد أن يعلم أن الله يثيب على طاعته ؛ ويعاقب على معصيته ؛ كما شهد به القرآن والعيان ، وهذا معنى قول أبي حنبل التيمي - أحد أتباع التابعين - العلماء ثلاثة :

عالم بالله ليس عالماً بأمر الله . وعالم بأمر الله ليس عالماً بالله . وعالم بالله وبأمر الله . فالعالم بالله الذي يخشى الله ، والعالم بأمر الله الذي يعرف الحلال والحرام .

وقال رجل للشعبي : أيها العالم ! فقال : إنما العالم من يخشى الله . وقال - عبد الله بن مسعود : كفى بخشية الله علماً ، وكفى بالإغترار بالله جهلاً .

والنوع الثاني يراد بالعلم بالله : العلم بالأحكام الشرعية ، كما في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه ترخص في شيء فبلغه أن أقواماً تنزهوا عنه ،

فقال : « ما بال أقوام يتزهون عن أشياء أُرخص فيها ! والله انى لأعلمكم بالله وأخشاكم له » ، وفى رواية « والله انى لأخشاكم لله وأعلمكم بحدوده ، فجعل العلم به هو العلم بحدوده .

وقريب من ذلك قول بعض التابعين فى صفة أمير المؤمنين على بن أبى طالب - رضى الله عنه - حيث قال : إن كان الله فى صدرى لعظيما ، وإن كنت بذات الله لعليما ، أراد بذلك أحكام الله .

فإن لفظ الذات فى لغتهم لم يكن كلفظ الذات فى اصطلاح المتأخرين ، بل يراد به ما يضاف الى الله ، كما قال خبيب رضى الله عنه .

وذلك فى ذات الإله وإن يشأ يبارك على أو صال شلو بمنزع

ومنه الحديث : « لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات كلها فى ذات الله » .
ومنه قوله تعالى : (فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم) (وهو علم بذات الصدور)
ونحو ذلك . فإن ذات تأنيث ذو ، وهو يستعمل مضافا يتوصل به الى الوصف بالاجناس ، فإذا كان الموصوف مذكرا قيل ذو كذا ؛ وإن كان مؤنثا قيل ذات كذا ، كما يقال ذات سوار . فإن قيل أصيب فلان فى ذات الله فالمنى فى جهته ووجهته : أى فيما أمر به وأجبه ؛ ولأجله .

ثم إن الصفات لما كانت مضافة الى النفس فيقال فى النفس أيضا إنها ذات علم وقدر وكلام ونحو ذلك ، حذفوا الاضافة وعرفوا فقالوا : الذات الموصوفة

أى النفس الموصوفة ، فإذا قال هؤلاء المؤكدون « الذات » فإنما يعنون به النفس الحقيقية ؛ التى لها وصف ولها صفات .

والصفة والوصف تارة يراد به الكلام الذى يوصف به الموصوف ؛ كقول الصحابى فى (قل هو الله أحد) أحبها لأنها صفة الرحمن ، وتارة يراد به المعانى التى دل عليها الكلام : كالعلم والقدرة . والجهمية والمعتزلة وغيرهم تنكر هذه ، وتقول : إنما الصفات مجرد العبارة التى يعبر بها عن الموصوف . والكلاية ومن اتبعهم من الصفاتية قد يفرقون بين الصفة والوصف ، فيجعلون الوصف هو القول ؛ والصفة المعنى القائم بالموصوف .

وأما جماهير الناس فيعملون أن كل واحد من لفظ الصفة والوصف مصدر فى الأصل ؛ كالوعد والعدة ؛ والوزن والزنة ؛ وأنه يراد به تارة هذا ؛ وتارة هذا .

ولما كان أولئك الجهمية ينفون أن يكون الله وصف قائم به علم أو قدرة ؛ أو إرادة أو كلام — وقد أثبتنا المسلمون — صاروا يقولون : هؤلاء أثبتوا صفات زائدة على الذات . وقد صار طائفة من مناظرهم الصفاتية يوافقونهم على هذا الإطلاق ، ويقولون : الصفات زائدة على الذات التى وصفوا — لها صفات ووصف — فيشعرون الناس أن هناك ذاتاً متميزة عن الصفات ، وأن لها صفات متميزة عن الذات . ويشنع نفاة الصفات بشناعات ليس هذا موضعها ، وقد ينال فسادها فى غير هذا الموضع .

والتحقيق أن الذات الموصوفة لا تنفك عن الصفات أصلاً ، ولا يمكن وجود ذات خالية عن الصفات . فدعوى المدعى وجود حى عليم قدير بصير بلا حياة ولا علم ولا قدرة ؛ كدعوى قدرة وعلم وحياة لا يكون الموصوف بها حياً عليهما قديرأ ، بل دعوى شئ موجود قائم بنفسه قديم أو محدث ، عرى عن جميع الصفات بمتنع فى صريح العقل .

ولكن الجهمية المعتزلة وغيرهم ؛ لما أثبتوا ذاتاً مجردة عن الصفات صار مناظرهم يقول : أنا أثبت الصفات زائدة على ما أثبتوه من الذات ؛ أى لا أقصر على مجرد إثبات ذات بلا صفات . ولم يعن بذلك أنه فى الخارج ذات ثابتة بنفسها ؛ ولا مع ذلك صفات هى زائدة على هذه الذات متميزة عن الذات ولهذا كان من الناس من يقول : الصفات غير الذات . كما يقوله المعتزلة ؛ والكرامية ؛ ثم المعتزلة تنفيها ، والكرامية تثبتها .

ومنهم من يقول : الصفة لا هى الموصوف ولا هى غيره . كما يقوله طوائف من الصفاتية ، كأبي الحسن الأشعري وغيره .

ومنهم من يقول كما قالت الأئمة : لا نقول الصفة هى الموصوف ؛ ولا نقول : هى غيره ؛ لأننا لا نقول : لا هى هو ؛ ولا هى غيره ، فإن لفظ الغير فيه إجمال ، قد يراد به المبين للشئ أو ما قارن أحدهما الآخر ؛ وما قاربه بوجود أو زمان أو مكان ؛ ويراد بالغيران : ما جاز العلم بأحدهما مع عدم العلم بالآخر .

وعلى الأول فليست الصفة غير الموصوف ، ولا بعض الجملة غيرها .

وعلى الثاني فالصفة غير الموصوف ، وبعض الجملة غيرها .

فامتنع السلف والأئمة من إطلاق لفظ الغير على الصفة نفيًا أو إثباتًا ؛ لما في ذلك من الإجمال والتليس ؛ حيث صار الجهمي يقول : القرآن هو الله أو غير الله . فتارة يعارضونه بعله فيقولون : علم الله هو الله أو غيره ؛ إن كان ممن يثبت العلم ؛ أو لا يمكنه نفيه .

وتارة يحلون الشبهة ويثبتون خطأ الإطلاقين : النفي والإثبات ، لما فيه من التليس ، بل يستفصل السائل فيقال له : ان أردت بالغير ما يباين الموصوف فالصفة لا تباينه ؛ فليست غيره . وإن أردت بالغير ما يمكن فهم الموصوف على سبيل الإجمال ؛ وان لم يكن هو فهو غير بهذا الاعتبار والله تعالى أعلم وصلى الله على محمد .

فصل

ولما أعرض كثير من أرباب الكلام والحروف ، وأرباب العمل والصوت ، عن القرآن والإيمان : تجدم في العقل على طريق كثير من المتكلمة ، يجعلون العقل وحده أصل عليهم ، ويفردونه ، ويجعلون الإيمان والقرآن تابعين له .

والمعقولات عندهم هي الأصول الكلية الأولية ، المستغنية بنفسها عن الإيمان والقرآن .

وكثير من المتصوفة يذمون العقل ويعيونه ، ويرون أن الاحوال العالية ، والمقامات الرفيعة ، لا تحصل إلا مع عدمه ، ويقرون من الامور بما يكذب به صريح العقل .

ويمدحون السكر والجنون والوله ، وأمورا من المعارف والاحوال التي لا تكون إلا مع زوال العقل والتمييز ، كما يصدقون بأموار يعلم بالعقل الصريح بطلانها ، ممن لم يعلم صدقه ، وكلا الطرفين مذموم .

بل العقل شرط في معرفة العلوم ، وكمال صلاح الاعمال ، وبه يكمل العلم

والعمل ؛ لكنه ليس مستقلاً بذلك ؛ لكنه غريزة في النفس ، وقوة فيها ، بمنزلة
قوة البصر التي في العين ؛ فإن اتصل به نور الإيمان والقرآن ، كان كنور العين
إذا اتصل به نور الشمس والنار .

وان انفراد نفسه لم يبصر الامور التي يعجز وحده عن دركها ، وان عزل
بالكلية : كانت الاقوال ، والافعال مع عدمه : أموراً حيوانية ، قد يكون فيها
محبة ، ووجد ، وذوق ، كما قد يحصل للبهيمة .

فالاحوال الحاصلة مع عدم العقل ناقصة ، والاقوال المخالفة للعقل باطلة .

والرسل جاءت بما يعجز العقل عن دركه . لم تأت بما يعلم بالعقل امتناعه ،
لكن المسرفون فيه قضوا بوجوب أشياء وجوازها ، وامتاعها للحجج عقلية
بزعمهم اعتقدوها حقاً ، وهي باطل ، وعارضوا بها النبوات وما جاءت به ،
والمعرضون عنه صدقوا بأشياء باطلة ، ودخلوا في أحوال ، وأعمال فاسدة ،
وخرجوا عن التمييز الذي فضل الله به نبي آدم على غيرهم .

وقد يقترب من كل من الطائفتين بعض أهل الحديث تارة بعزل العقل
عن محل ولايته ، وتارة بمعارضة السنن به .

فهذا الانحراف الذي بين الحرفية ، والصوتية في العقل التمييزي بمنزلة
الانحراف الذي بينهم في الوجد القلبي فإن الصوتية صدقوا وعظموه ، وأسرفوا

فيه ، حتى جعلوه هو الميزان ، وهو الغاية ، كما يفعل أولئك في العقل ،
والحرفية أعرضت عن ذلك ، وطغت فيه ولم تعد من صفات الكمال .

وسبب ذلك أن أهل الحرف لما كان مطلوبهم العلم ، وبابه هو العقل ،
وأهل الصوت لما كان مطلوبهم العمل وبابه الحب : صار كل فريق يعظم
ما يتعلق به ، ويذم الآخر ، مع أنه لا بد من علم ، وعمل : عقل على .
وعلى ذهنى ، وحب . تمييز ، وحركة . قال ، وحال . حرف ، وصوت .
وكلاهما إذا كان موزونا بالكتاب والسنة كان هو الصراط المستقيم ، والحمد لله
رب العالمين ، وصلى الله على محمد وآله وسلم .

قال شيخ الإسلام قدس الله روحه

فصل

وإذا كانت الشهادتان هي أصل الدين . وفرعه ، وسائر دعائمه ، وشعبه :
داخلة فيهما . فالعبادة متعلقة بطاعة الله ورسوله ، كما قال تعالى : (ومن يطع
الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء
والصالحين) وقال في الآية المشروعة في خطبة الحاجة : (يا أيها الذين آمنوا
اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع
الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً) .

وفي الخطبة : « من يطع الله ورسوله فقد رشد ، ومن يعصهما فإنه لا يضر
إلا نفسه ، ولا يضر الله شيئاً » وقال : (ومن يطع الله ورسوله ويخش الله
ويتقاه ، فأولئك هم الفائزون) وقال : (ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات
من تحتها الأنهار خالدون فيها وذلك الفوز العظيم . ومن يعص الله ورسوله
ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مهين) .

وكذلك علق الأمور بمحبة الله ورسوله ، كقوله : (أحب إليكم من الله

(ورسوله). وبرضا الله ورسوله ، كقوله : (والله ورسوله أحق أن يرضوه)
 وتحكيم الله ورسوله ، كقوله : (وإذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم)
 وقوله : (وإذا قيل لهم تعالوا الى ما أنزل الله والى الرسول) وأمر عند التنازع
 بالرد الى الله ، والرسول ، فقال : (وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى
 الأمر منكم فإن تنازعتم فى شئ فردوه الى الله والرسول) وجعل المغانم لله
 والرسول ، فقال : (يسألونك عن الانفال قل الانفال لله والرسول) ونظائر
 هذا متعددة .

* فتعليق الأمور من المحبة والبغضة ، والموالاة والمعادات ، والنصرة
 والخذلان ، والموافقة والمخالفة ، والرضا والغضب ، والعطاء والمنع ؛ بما
 يخالف هذه الأصول المنزل من عند الله عما هو « أخص منها » أو « أعم منها »
 أو « أعم من وجه وأخص من وجه » .

فالأعم : ما عليه المتفلسفة ، ومن اتبعهم - من ضلال المتكلمة والمتصوفة
 والممالك المؤسسة على ذلك كملك الترك وغيرهم . - فى تسوية الدين ، بغير
 ما جاء به محمد رسول الله ، وإن عظم محمدا وجعل دينه أفضل الأديان ، وكذلك
 من سوغ النجاة والسعادة بعد مبعثه بغير شريعته .

و « الأعم من وجه الأخص من وجه » : مثل الانساب . والقبائل ؛
 والاجناس العربية ، والفارسية ، والرومية ، والركية أو الامصار والبلاد .

و « الاخص مطلقاً » : الانتساب الى جنس معين من أجناس بعض شرائع الدين كالتيجد للجهادين ، والفقہ للعلماء ، والفقر والتصوف للعباد . أو الانتساب الى بعض فرق هذه الطوائف كإمام معين ، أو شيخ ، أو ملك ، أو متكلم من رؤوس المتكلمين ، أو مقالة ، أو فعل تتميز به طائفة ، أو شعار هذه الفرق من اللباس من عمام أو غيرها ، كما يتعصب قوم للخرقة ، أو [اللبسه^(١)] يعنون الخرقة الشاملة للفقهاء ، والفقراء ، أو المختصة بأحد هذين ، أو بعض طوائف أحد هؤلاء أو لباس التيجند ، أو نحو ذلك . كل ذلك من أمور الجاهلية المفرقة بين الامة ؛ وأهلها : خارجون عن السنة والجماعة ، داخلون في البدع والفرقة ؛ بل دين الله تعالى : أن يكون رسوله محمد صلى الله عليه وسلم : هو المطاع أمره ، ونهيه ، المتبوع في محبته ومعصيته ، ورضاه ، وسخطه ، وعطائه ، ومنعه ، وموالاته ، ومعاداته ، ونصره وخذلانه .

ويعطى كل شخص أو نوع من أنواع العالم ، من الحقوق : ما أعطاه إياه الرسول . فالمقرب من قربه ، والمقصى من أقصاه ، والمتوسط من وسطه . ويجب من هذه الامور : أعيانها ، وصفاتها ما يحبه الله ورسوله منها ، ويكره منها ما كرهه الله ورسوله منها ، ويترك منها - لا محبوا ولا مكروها - ما تركه الله ، ورسوله كذلك - لا محبوا ولا مكروها .

ويؤمر منها بما أمر الله به ورسوله ، وينهى عما نها الله عنه ورسوله

(١) كذا بالأصل .

ورباح منها ما أباحه الله ورسوله ، ويعفى عما عفا الله عنه ورسوله ويفضل منها ما فضله الله ورسوله ، ويقدم ما قدمه الله ورسوله ، ويؤخر ما أخره الله ورسوله ، ويرد ما توزع منها الى الله ورسوله . فواضح اتباع ، وما اشتباه بين فيه .

وما كان منها من الاجتهادات المتنازع فيها التي أقرها الله ورسوله ، كاجتهاد الصحابة في تأخير العصر عن وقتها يوم قريظة ، أو فعلها في وقتها ، فلم يعنف النبي صلى الله عليه وسلم واحدة من الطائفتين ، وكما قطع بعضهم نخل بني النضير ، وبعضهم لم يقطع ، فأقر الله الأمرين . وكما ذكر الله عن داود وسليمان : — أنهما حكما في الحرث ، ففهم الحكومة أحدهما ، وأثنى على كل منهما بالعلم والحكم به . وكما قال صلى الله عليه وسلم : « اذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران ، واذا اجتهد فأخطأ فله أجر » .

فما وسعه الله ورسوله وسع ، وما عفى الله عنه ورسوله عفى عنه . وما اتفق عليه المسلمون من إيجاب . أو تحريم ، أو استحباب ، أو إباحة ، أو عفو بعضهم لبعض عما أخطأ فيه ، واقرار بعضهم لبعض فيما اجتهدوا به ، فهو مما أمر الله به ورسوله ؛ فإن الله ورسوله أمر بالجماعة ، ونهى عن الفرقة .

ودل على أن الأمة لا تجتمع على ضلالة ، على ما هو مسطور في مواضعه .

وسئل شيخ الإسلام أحمد بن تيمية - قدس الله روحه -

عن قوله صلى الله عليه وسلم : « تفترق أمتي ثلاثة وسبعين فرقة » . ما الفرق ؟
وما معتقد كل فرقة من هذه الصنوف ؟ .

فأجاب : -

الحمد لله . الحديث صحيح مشهور في السنن والمساند ؛ كسنن أبي داود
والترمذي والنسائي وغيرهم ، ولفظه « افترقت اليهود على احدى وسبعين فرقة
كلها في النار إلا واحدة » ، وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة كلها في
النار الا واحدة ، وستفترق هذه الامة على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار
الا واحدة » وفي لفظ « على ثلاث وسبعين ملة : وفي رواية قالوا : يا رسول الله
من الفرقة الناجية ؟ قال : « من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي » وفي
رواية قال « هي الجماعة يد الله على الجماعة » .

ولهذا وصف الفرقة الناجية بأنها أهل السنة والجماعة ، وهم الجمهور الاكبر
والسواد الاعظم .

وأما الفرق الباقية فإنهم أهل الشذوذ والتفرق والبدع والاهواء ولا تبلغ
الفرقة من هؤلاء قريبا من مبلغ الفرقة الناجية فضلا عن أن تكون بقدرها ،
بل قد تكون الفرقة منها في غاية القلة . وشعار هذه الفرق مفارقة الكتاب والسنة
والإجماع . فمن قال بالكتاب والسنة والإجماع كان من أهل السنة والجماعة .

وأما تعيين هذه الفرق فقد صنف الناس فيهم مصنفات، وذكرهم في كتب
المقالات ؛ لكن الجزم بأن هذه الفرقة الموصوفة^(١) هي إحدى الثنتين والسبعين
لا بد له من دليل ، فإن الله حرم القول بلا علم عموما ؛ وحرم القول عليه بلا
علم خصوصا ؛ فقال تعالى : (قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن
والإثم والبغى بغير الحق وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وأن تقولوا
على الله ما لا تعلمون) ، وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا آمنوا كلكم بما في الأرض
حلالا طيبا ولا تتبعوا خطوات الشيطان انه لكم عدو مبين ، إنما يأمركم بالسوء
والفحشاء وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون) ، وقال تعالى : (ولا تقف ما ليس
لك به علم) . وأيضاً فكثير من الناس يخبر عن هذه الفرق بحكم الظن والهوى
فيجعل طائفته والمنتسبة الى متبوعه الموالية له هم أهل السنة والجماعة ؛ ويجعل من
خالفها أهل البدع ، وهذا ضلال مبين . فإن أهل الحق والسنة لا يكون متبوعهم
الارسل الله صلى الله عليه وسلم ، الذي لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحى
يوحى ، فهو الذي يجب تصديقه في كل ما أخبر؛ وطاعته في كل ما أمر ، وليست

(١) كلمة لم تظهر .

هذه المنزلة لغيره من الأئمة ، بل كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم . فمن جعل شخصاً من الأشخاص غير رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحبه وواقفه كان من أهل السنة والجماعة ومن خالفه كان من أهل البدعة والفرقة - كما يوجد ذلك في الطوائف من اتباع أئمة في الكلام في الدين وغير ذلك - كان من أهل البدع والضلال والتفرق .

وبهذا يتبين أن أحق الناس بأن تكون هي الفرقة الناجية أهل الحديث والسنة ؛ الذين ليس لهم متوع يتعصبون له إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم أعلم الناس بأقواله وأحواله وأعظمهم تمييزاً بين صحيحها وسقيمها وأئمتهم فقهاء فيها [وأهل] معرفة بمعانيها واتباعاً لها : تصديقاً وعملاً وجباً وموالاتاً لمن والاهها ومعاداة لمن عاداهها ، الذين يروون المقالات المحملة الى ما جاء به من الكتاب والحكمة ؛ فلا ينصبون مقالة ويجعلونها من أصول دينهم وجمل كلامهم ان لم تكن ثابتة فيما جاء به الرسول بل يجعلون ما بعث به الرسول من الكتاب والحكمة هو الأصل الذي يعتمدونه ويعتمدونه .

وما تنازع فيه الناس من مسائل الصفات والقدر والوعيد والأسماء والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغير ذلك يردونه الى الله ورسوله ، ويفسرون الالفاظ المحملة التي تنازع فيها أهل التفرق والاختلاف ؛ فما كان من معانيها موافقاً للكتاب والسنة أثبتوه ؛ وما كان منها مخالفاً للكتاب والسنة

أبطلوه ؛ ولا يتبعون الظن وما تهوى الانفس ، فإن اتباع الظن جهل ، واتباع
هوى النفس بغير هدى من الله ظلم .

وجماع الشر الجهل والظلم ، قال الله تعالى : (وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً
جهولاً) الى آخر السورة . وذكر التوبة لعلبه سبحانه وتعالى أنه لا بد لكل إنسان
من أن يكون فيه جهل وظلم ثم يتوب الله على من يشاء ، فلا يزال العبد المؤمن
دائماً يتبين له من الحق ما كان جاهلاً به ، ويرجع عن عمل كان ظالماً فيه .

وأدناه ظلمه لنفسه كما قال تعالى : (الله ولى الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات
الى النور) ، وقال تعالى (هو الذى ينزل على عبده آيات بينات ليخرجكم من
من الظلمات الى النور) وقال تعالى (الركناب أنزلناه إليك لتخرج الناس من
الظلمات الى النور) .

ومما ينبغى أيضاً أن يعرف أن الطوائف المنتسبة الى متبوعين فى أصول
الدين والكلام: على درجات ، منهم من يكون قد خالف السنة فى أصول عظيمة
ومهم من يكون إنما خالف السنة فى أمور دقيقة .

ومن يكون قد رد على غيره من الطوائف الذين هم أبعد عن السنة منه ؛
فيكون محموداً فيما رده من الباطل وقاله من الحق ؛ لكن يكون قد جاوز
العدل فى رده بحيث جحد بعض الحق وقال بعض الباطل ، فيكون قد رد بدعة
كبيرة يبدع أخف منها ؛ ورد بالباطل باطلاً يباطل أخف منه ، وهذه حال
أكثر أهل الكلام المنتسبين إلى السنة والجماعة .

ومثل هؤلاء إذالم يجعلوا ما ابتدعوه قولاً يفارقون به جماعة المسلمين ؛
يوالون عليه ويعادون ؛ كان من نوع الخطأ . والله سبحانه وتعالى يغفر
للمؤمنين خطأهم في مثل ذلك .

ولهذا وقع في مثل هذا كثير من سلف الامة وأئمتها : لهم مقالات قالوها
باجتهاد ، وهى تخالف ما ثبت في الكتاب والسنة ؛ بخلاف من وإلى موافقه
وعادى مخالفه وفرق بين جماعة المسلمين ، وكفر وفسق مخالفه دون موافقه في
مسائل الآراء والإجتهادات ؛ واستحل قتال مخالفه دون موافقه فهؤلاء من
أهل التفرق والإختلافات .

ولهذا كان أول من فارق جماعة المسلمين من أهل البدع « الخوارج »
المارقون . وقد صح الحديث في الخوارج عن النبي صلى الله عليه وسلم من
عشرة أوجه خرجها مسلم في صحيحه ؛ وخرج البخارى منها غير وجه .

وقد قاتلهم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مع أمير المؤمنين على بن
أبي طالب ، فلم يـُـتلفوا في قاتلهم كما اختلفوا في قتال الفتنة يوم الجمل وصفين
إذ كانوا في ذلك ثلاثة أصناف : صنف قاتلوا مع هؤلاء ؛ وصنف قاتلوا مع
هؤلاء ؛ وصنف أمسكوا عن القتال وقعدوا . وجاءت النصوص بترجيح
هذه الحال .

فالخوارج لما فارقوا جماعة المسلمين وكفروهم واستحلوا قتالهم جاءت السنة

بما جاء فيهم ؛ كقول النبي صلى الله عليه وسلم « يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم ، يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم ، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية ، أينما لقيتموهم فاقتلوهم ! فإن في قتلهم أجراً عند الله لمن قتلهم يوم القيامة » .

وقد كان أولهم خرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما رأى قسمة النبي صلى الله عليه وسلم قال : يا محمد إعدل فإنك لم تعدل ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم « لقد خبت وخسرت إن لم أعدل » فقال له بعض أصحابه : دعني يا رسول الله أضرب عنق هذا المنافق ، فقال : « انه يخرج من ضنئي » هذا أقوام يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم ، الحديث .

فكان مبدأ البدع هو الطعن في السنة بالظن والهوى ؛ كما طعن إبليس في أمر ربه برأيه وهواه .

وأما تعيين الفرق الهالكة فأقدم من بلغنا أنه تكلم في تضليلهم يوسف بن أسباط ، ثم عبد الله بن المبارك ، وهما — إمامان جليلان من أجلاء أئمة المسلمين قالوا : أصول البدع أربعة : الروافض ، والخوارج ، والقدرية ، والمرجئة . فقل لابن المبارك : والجهمية ؟ فأجاب : بأن أولئك ليسوا من أمة محمد . وكان يقول : انا لنحكي كلام اليهود والنصارى ولا نستطع أن نحكي كلام الجهمية . وهذا الذي قاله اتبعه عليه طائفة من العلماء من أصحاب أحمد وغيرهم ، قالوا :

ان الجهمية كفار فلا يدخلون في الإثنين والسبعين فرقة ، كما لا يدخل فيهم -
النافقون الذين يطنون الكفر ويظهرون الإسلام ، وهم الزنادقة .

وقال آخرون من أصحاب أحمد وغيرهم : بل الجهمية داخلون في الإثنين
والسبعين فرقة وجعلوا أصول البدع خمسة ، فعلى قول هؤلاء : يكون كل طائفة
من « المبتدعة الخمسة » اثنا عشر فرقة ، وعلى قول الأولين : يكون كل طائفة من
« المبتدعة الأربعة » ثمانية عشر فرقة .

وهذا يبني على أصل آخر ، وهو « تكفير أهل البدع » فن أخرج الجهمية
منهم لم يكفرهم ، فإنه لا يكفر سائر أهل البدع بل يجعلهم من أهل الوعيد بمنزلة
الفساق والعصاة ، ويجعل قوله هم في النار مثل ما جاء في سائر الذنوب ، مثل
أكل مال اليتيم وغيره ، كما قال تعالى : (إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً
إنما يأكلون في بطونهم نارا) .

ومن أدخلهم فيهم فهم على قولين :

منهم من يكفرهم كلهم ، وهذا إنما قاله بعض المستأخرين المنتسبين الى الأئمة
أو المتكلمين .

وأما السلف والأئمة فلم يتنازعوا في عدم تكفير « المرجئة » و « الشيعة »
المفضلة ونحو ذلك ، ولم تختلف نصوص أحد في أنه لا يكفر هؤلاء ، وإن كان
من أصحابه من حكي في تكفير جميع أهل البدع — من هؤلاء وغيرهم — خلافاً

عنه ، أوفى مذهبه ، حتى أطلق بعضهم تخليد هؤلاء وغيرهم ، وهذا غلط على مذهبه ، وعلى الشريعة .

ومنهم من لم يكفر أحداً من هؤلاء الخاقاً لأهل البدع بأهل المعاصي ، قالوا : فكما أن من أصول أهل السنة والجماعة أنهم لا يكفرون أحداً بذنب فكذلك لا يكفرون أحداً ببدعة .

والمأثور عن السلف والأئمة اطلاق أقوال بتكفير «الجهمية المحضة» الذين ينكرون الصفات ، وحقيقة قولهم أن الله لا يتكلم ولا يرى ؛ ولا يبين الخلق ؛ ولا له علم ولا قدرة ، ولا سمع ولا بصر ولا حياة ، بل القرآن مخلوق ، وأهل الجنة لا يرونه كما لا يراه أهل النار ، وأمثال هذه المقالات .

وأما الحوارج والروافض ففي تكفيرهم نزاع وتردد عن أحمد وغيره .

وأما القدرية الذين ينفون [الكتابة] والعلم فكفروهم ، ولم يكفروا من أثبت العلم ولم يثبت خلق الأفعال .

وفصل الخطاب ، في هذا الباب بذكر أصليين :

أحدهما : أن يعلم أن الكافر في نفس الأمر من أهل الصلاة لا يكون إلا منافقاً ، فإن الله منذ بعث محمداً صلى الله عليه وسلم وأنزل عليه القرآن وهاجر الى المدينة صار الناس ثلاثة أصناف : مؤمن به ، وكافر به مظهر الكفر ،

ومنافق مستخف بالكفر . ولهذا ذكر الله هذه الأصناف الثلاثة في أول سورة البقرة ، ذكر أربع آيات في نعت المؤمنين ؛ وآيتين في الكفار ؛ وبضع عشر آية في المنافقين .

وقد ذكر الله الكفار والمنافقين في غير موضع من القرآن ، كقوله : (ولا تطع الكافرين والمنافقين) . وقوله : (ان الله جامع المنافقين والكافرين في جهنم جميعاً) . وقوله : (فالיום لا يُوخَذُ منكم فدية ولا من الذين كفروا) . وعطفهم على الكفار ليعزهم عنهم بإظهار الإسلام ، والا فهم في الباطن شر من الكفار كما قال تعالى : (ان المنافقين في الدرك الأسفل من النار) . وكما قال : (ولا تصل على أحد منهم مات أبداً ولا تقم على قبره ، انهم كفروا بالله ورسوله) . وكما قال : (قل أنفقوا طوعاً أو كرهاً لن يتقبل منكم إنكم كنتم قوماً فاسقين . وما منعهم أن تقبل منهم نفقاتهم الا أنهم كفروا بالله وبرسوله ولا يأتون الصلاة الا وهم كسالى ولا ينفقون الا وهم كارهون) .

واذا كان كذلك فأهل البدع فيهم المنافق الزنديق فهذا كافر ، ويكثر مثل هذا في الرافضة والجمية ، فإن رؤسائهم كانوا منافقين زنادقة . وأول من ابتدع الرفض كان منافقاً . وكذلك النجهم فإن أصله زندقة ونفاق . ولهذا كان الزنادقة المنافقون من القرامطة الباطنية المتفلسفة وأمثالهم يميلون الى الرافضة والجمية لقربهم منهم .

ومن أهل البدع من يكون فيه إيمان باطناً وظاهراً ، لكن فيه جهل وظلم

حتى أخطأ ما أخطأ من السنة ؛ فهذا ليس بكافر ولا منافق ، ثم قد يكون منه عدوان وظلم يكون به فاسقاً أو عاصياً ؛ وقد يكون مخطئاً متأولاً مغفوراً له خطأه ؛ وقد يكون مع ذلك مع من الإيمان والتقوى ما يكون معه من ولاية الله بقدر إيمانه وتقواه ، فهذا أحد الأصلين .

والأصل الثاني : أن المقالة تكون كفرآ : كجحد وجوب الصلاة والزكاة والصيام والحج ، وتحليل الزنا والخمر والميسر ونكاح ذوات المحارم ، ثم القائل بها قد يكون بحيث لم يبلغه الخطاب وكذا لا يكفر به جاحده ، كمن هو حديث عهد بالإسلام ، أو نشأ يادية بعيدة لم تبلغه شرائع الإسلام ، فهذا لا يحكم بكفره بمجرد شيء مما أنزل على الرسول اذالم يعلم أنه أنزل على الرسول ، ومقالات الجهمية هي من هذا النوع ، فإنها جحد لما هو الرب تعالى عليه ولما أنزل الله على رسوله .

وتغلظ مقالاتهم من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن النصوص المخالفة لقولهم في الكتاب والسنة والإجماع كثيرة جداً مشهورة وانما يردونها بالتحريف .

الثاني : ان حقيقة قولهم تعطيل الصانع ، وان كان منهم من لا يعلم أن قولهم مستلزم تعطيل الصانع . فكما أن أصل الإيمان بالإقرار بالله فأصل الكفر الإنكار لله .

الثالث : أنهم يخالفون ما اتفقت عليه الملل كلها وأهل الفطر السليمة كلها ؛ لكن مع هذا قد يخفى كثير من مقالاتهم على كثير من أهل الإيمان حتى يظن أن الحق معهم ، لما يوردونه من الشبهات . ويكون أولئك المؤمنون مؤمنين بالله ورسوله باطناً وظاهراً ؛ وإنما التبس عليهم واشتبه هذا كما التبس على غيرهم من أصناف المبتدعة ، فهؤلاء ليسوا كفاراً قطعاً ، بل قد يكون منهم الفاسق والعاصي ؛ وقد يكون منهم المخطيء المغفور له ؛ وقد يكون معه من الإيمان والتقوى ما يكون معه به من ولاية الله بقدر إيمانه وتقواه .

وأصل قول أهل السنة الذي فارقوا به الخوارج والجهمية والمعتزلة والمرجئة أن الإيمان يتفاضل ويتبعض ؛ كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان ، وحينئذ تتفاضل ولاية الله وتتبعض بحسب ذلك .

وإذا عرف أصل البدع فأصل قول الخوارج انهم يكفرون بالذنوب ويعتقدون ذنباً ما ليس بذنوب ويرون اتباع الكتاب دون السنة التي تخالف ظاهر الكتاب . وإن كانت متواترة . ويكفرون من خالفهم ويستحلون منه لارتداده عندهم ما لا يستحلونه من الكافر الأصلي ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم فيهم « يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان » ولهذا كفروا عثمان وعلياً وشيعتهما ؛ وكفروا أهل صفين — الطائفتين — في نحو ذلك من المقالات الخبيثة .

وأصل قول الرافضة : ان النبي صلى الله عليه وسلم نص على نصا قاطعاً للعدو ؛ وانه إمام معصوم ومن خالفه كفر ؛ وان المهاجرين والأنصار كتموا النص وكفروا بالإمام المعصوم ؛ واتبعوا أهواءهم وبدلوا الدين وغيروا الشريعة وظلموا واعتدوا ؛ بل كفروا إلا نقرأ قليلا : إما بضعة عشر أو أكثر ، ثم يقولون : إن أبا بكر وعمر ونحوهما ما زالا منافقين . وقد يقولون : بل آمنوا ثم كفروا .

وأكثرهم يكفر من خالف قولهم ويسمون أنفسهم المؤمنين ومن خالفهم كفاراً ، ويجعلون مدائن الإسلام التي لا تظهر فيها أقوالهم دار ردة أسوأ حالا من مدائن المشركين والنصارى ، ولهذا يوالون اليهود والنصارى والمشركين على بعض جمهور المسلمين . ومعاداتهم ومحاربتهم : كما عرف من موالاتهم الكفار المشركين على جمهور المسلمين ؛ ومن موالاتهم الأفرنج النصارى على جمهور المسلمين ؛ ومن موالاتهم اليهود على جمهور المسلمين .

ومنهم ظهرت أمهات الزندقة والنفاق ، كزندقة القرامطة الباطنية وأمثالهم ، ولا ريب أنهم أبعد طوائف المبتدعة عن الكتاب والسنة ، ولهذا كانوا هم المشهورين عند العامة بالخلافة للسنة ، لجمهور العامة لا تعرف ضد السنة إلا الرفضى ، فإذا قال أحدهم : أنا سنى فإنما معناه لست رافضياً .

ولا ريب أنهم شر من الخوارج : لكن الخوارج كان لهم فى مبدىء الإسلام سيف على أهل الجماعة ، وموالاتهم كمنار أعظم من سيوف

الخوارج ، فإن القرامطة والاسماعيلية ونحوهم من أهل المحاربة لأهل الجماعة ، وهم منتسبون إليهم ، وأما الخوارج فهم معروفون بالصدق ؛ والروافض معروفون بالكذب . والخوارج مرقوا من الإسلام وهؤلاء نابذوا الإسلام .

وأما القدريّة المحضة فهم خير من هؤلاء بكثير وأقرب إلى الكتاب والسنة لكن المعتزلة وغيرهم من القدريّة هم جهميّة أيضا ، وقد يكفرون من خالفهم ويستحلون دماء المسلمين فيقربون من أولئك .

وأما المرجئة فليسوا من هذه البدع المعطلة ، بل قد دخل في قولهم طوائف من أهل الفقه والعبادة ؛ وما كانوا يعدون إلا من أهل السنة ؛ حتى تغلظ أمرهم بما زادوه من الأقوال المغلظة .

ولما كان قد نسب إلى الأرجاء والتفضيل قوم مشاهير متبعون : تكلم أئمة السنة المشاهير في ذم المرجئة المفضلة تنفيرا عن مقالاتهم ، كقول سفيان الثوري : من قدم عليا على أبي بكر . والشيخين فقد أزرى بالمهاجرين والأَنْصار ؛ وما أرى يصعد له إلى الله عمل مع ذلك . أو نحو هذا القول . قاله لما نسب إلى تقديم علي بعض أئمة الكوفيين . وكذلك قول أيوب السخيتاني : من قدم عليا على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأَنْصار قاله لما بلغه ذلك عن بعض أئمة الكوفيين . وقد روى أنه رجع عن ذلك . وكذلك قول الثوري ومالك والشافعي وغيرهم في ذم المرجئة لما نسب إلى الإرجاء بعض المشهورين .

وكلام الإمام أحمد في هذا الباب جار على كلام من تقدم من أئمة الهدى ،
ليس له قول ابتدعه ولكن أظهر السنة وبينها ؛ وذب عنها وبين حال مخالفها
وجاهد عليها ؛ وصبر على الأذى فيها لما أظهرت الأهواء والبدع ؛ وقد قال الله
تعالى : (وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون) ، فالصبر
واليقين بهما تال الإمامة في الدين ، فلما قام بذلك قرنت باسمه من الإمامة في السنة
ما شهر به وصار متبوعاً لمن بعده ، كما كان تابِعاً لمن قبله .

والأفالسنة هي ما تلقاه الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتلقاه
عنهم التابعون ثم تابعوهم إلى يوم القيامة وإن كان بعض الأئمة بها أعلم وعليها
أصبر . والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم . والله أعلم .

فصل

قاعدة:

الإنحراف عن الوسط كثير في أكثر الأمور، في أغلب الناس . مثل تقابلهم في بعض الأفعال ، يتخذها بعضهم ديناً واجباً ، أو مستحباً ، أو مأموراً به في الجملة . وبعضهم يعتقدها حراماً مكروهاً ، أو محرماً ، أو منهيًا عنه في الجملة .

مثال ذلك « سماع الغناء » فإن طائفة من المتصوفة ، والمتفكرة تتخذة ديناً ، وإن لم تقل بالسُّتْها ، أو تعتقد بقلوبها أنه قربة — فإن دينهم حال ؛ لا اعتقاد : فالحلم ، وعلمهم ، هو استحسانها في قلوبهم ، ومحبتهم لها ، ديانة وتقرباً إلى الله . وإن كان بعضهم قد يعتقد ذلك ، ويقول بلسانه .

وفيه من يعتقد ، ويقول : ليس قربة — لكن حالهم هو كونه قربة ، ونافعاً في الدين ، ومصلحاً للقلوب .

ويغلو فيه من يغلو ؛ حتى يجعل التاركين له كلهم خارجين عن ولاية الله ، وثمراتها من المنازل العلية .

ويازأهم من ينكر جميع أنواع الغناء ويحرمه ، ولا يفصل بين غناء الصغير والنساء في الأفراح ، وغناء غيرهن وغنائهن في غير الأفراح .

ويغلو من يغلو في فاعليه حتى يجعلهم كلهم فساقا أو كفارا .

وهذان الطرفان من اتخاذ ما ليس بمشروع دينا ، أو تحريم ما لم يحرم ، دين الجاهلية ، والنصارى : الذى عابه الله عليهم كما قال تعالى : (سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما عبدنا من دونه من شيء . نحن ولا آباؤنا ولا حرمنا من دونه من شيء) وقال تعالى فيما رواه مسلم فى صحيحه من حديث عياض بن حمار : « إني خلقت عبادى حنفاء فاجتالهم الشياطين ، وحرمت عليهم ما أحللت لهم ، وأمرتهم أن يشركوا بى ما لم أنزل به سلطانا » وقال فى حق النصارى : (ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله . ولا يدينون دين الحق) .

ومثال ذلك : أن يحصل من بعضهم « تقصير فى المأمور » أو « اعتداء فى المنهى » : إما من جنس الشبهات ، وإما من جنس الشهوات : فيقابل ذلك بعضهم بالاعتداء فى الامر بالمعروف ، والنهى عن المنكر ، أو بالتقصير ، فى الامر بالمعروف والنهى عن المنكر .

والتقصير والاعتداء : إما فى المأمور به والمنهى عنه شرعا ، وإما فى نفس أمر الناس ونهيمهم : هو الذى استحق به أهل الكتاب العقوبة حيث قال : (وضربت عليهم الذلة والمسكنة وباؤوا بغضب من الله وضربت عليهم المسكنة)

ذلك بأنهم كانوا يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير الحق ذلك بما عصوا
وكانوا يعتدون (فجعل ذلك بالمعصية ، والاعتداء . والمعصية : مخالفة الامر ،
وهو التقصير ، والاعتداء مجاوزة الحد .

وكذلك يضمن كل « مؤتمن على مال » اذا قصر وفرط في ما أمر به وهو
المعصية ، إذا اعتدى بخيانة أو غيرها ؛ ولهذا قال : (ولا تعاونوا على الاثم
والعدوان) فالإثم هو المعصية والله أعلم .

وقال النبي صلى الله عليه وسلم « إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها وحرم
محارم فلا تنتهكوها وحد حدودا فلا تعتدوها وسكت عن أشياء رحمة لكم من
غير نسيان فلا تسألوا عنها » فالمعصية تضيع الفرائض ، وانتهاك المحارم : وهو
مخالفة الامر والنهي والاعتداء مجاوزة حدود المباحات .

وقال تعالى : (يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات
ويحرم عليهم الخبائث) فالمعصية مخالفة أمره ونهيه والاعتداء مجاوزة ما أحله
الى ما حرمه وكذلك قوله - والله أعلم - : (ربنا اغفر لنا ذنوبنا واسرافنا في
أمرنا) فالذنوب : المعصية ، والإسراف : الاعتداء ومجاوزة الحد .

واعلم أن « مجاوزة الحد » هي نوع من مخالفة النهي لان اعتداء الحد
محرم منهي عنه فيدخل في قسم المنهي عنه ؛ لكن المنهي عنه قسمان :
منهي عنه مطلقاً كالكفر ، فهذا فعله إثم ، ومنهي عنه .

وقسم أبيع منه أنواع ومقادير ، وحرّم الزيادة على تلك الأنواع والمقادير
فهذا فعله عدوان .

وكذلك قد يحصل العدوان في الأمور به كما يحصل في المباح فإن الزيادة
على الأمور به قد يكون عدواناً محرماً وقد يكون مباحاً مطلقاً وقد يكون مباحاً
إلى غاية فالزيادة عليها عدوان .

ولهذا التقسيم قيل في « الشريعة » هي الأمر والنهي ، والحلال والحرام ،
والفرائض والحدود ، والسنن والاحكام .

« فالفرائض » هي المقادير في الأمور به . و« الحدود » النهايات لما يجوز
من المباح الأمور به وغير الأمور به .

وقال سبغ الاسباب

قدس الله روحه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

من أحمد بن تيمية إلى من يصل إليه هذا الكتاب^(١) من المسلمين المنتسبين إلى السنة والجماعة ؛ المتمين إلى جماعة الشيخ العارف القدوة . « أبي البركات عدى بن مسافر الأموى » - رحمه الله - ومن نحى نحوهم - وفقهم الله لسلوك سبيله ، وأعانهم على طاعته وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وجعلهم معتمدين بحبله المتين ؛ مهتدين لصراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين ، وجنبهم طريق أهل الضلال والإعوجاج ؛ الخارجين عما بعث الله به رسوله صلى الله عليه وسلم من الشريعة والمنهاج ؛ حتى يكونوا بمن أعظم الله عليهم المنة ؛ بمتابعة الكتاب والسنة .

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وبعد : فانا نحمد إياكم الله الذى لا إله إلا هو ، وهو لنحمد أهل ؛ وهو

(١) تسمى الوصية الكبرى .

على كل شئ قدير . ونسأله أن يصلى على خاتم النبيين وسيد ولد آدم - صلى الله عليه وسلم - وأكرم الخلق على ربه وأقربهم إليه زلفى ؛ وأعظمهم عنده درجة ؛ محمد عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

أما بعد : فإن الله بعث محمداً صلى الله عليه وسلم بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ، وكفى بالله شهيداً ، وأنزل عليه الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ، ومهيئنا عليه ، وأكمل له ولأمته الدين ، واتم عليهم النعمة وجعلهم خير أمة أخرجت للناس ، فهم يوفون سبعين أمة هم خيرها وأكرمها على الله .

وجعلهم أمة وسطاً أى عدلاً خياراً ، ولذلك جعلهم شهداء على الناس ، هداً لما بعث به رسله جميعهم من الدين الذى شرعه لجميع خلقه ، ثم خصهم ، بعد ذلك بما ميزهم به وفضلهم من الشرعة والمنهاج الذى جعله لهم .

(فالأول) مثل « أصول الايمان » وأعلاها وأفضلها هو « التوحيد » وهو شهادة أن لا إله الا الله . كما قال تعالى : (وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي اليه أنه لا اله الا أنا فاعبدون) وقال تعالى : (ولقد بعثنا فى كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت) ، وقال تعالى : (واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا أجعلنا من دون الرحمن ^٣ لهة يعبدون) وقال تعالى : (شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به ابراهيم

وموسى وعيسى) وقال تعالى : (يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا
انى بما تعملون عليم . وإن هذه امتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون) .

ومثل الإيمان بجميع كتب الله ، وجميع رسله ، كما قال تعالى : (قولوا
آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى ابراهيم واسماعيل وإسحاق ويعقوب والاسباط
وما أوتى موسى وعيسى وما أوتى النبيون من ربهم ؛ لا نفرق بين أحد منهم
ونحن له مسلمون) ، ومثل قوله تعالى : (قل آمنت بما أنزل الله من كتاب وأمرت
لا أعدل بينكم) ، ومثل قوله تعالى : (آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه
والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا نفرق بين أحد من رسله
وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير) إلى آخرها .

ومثل الإيمان باليوم الآخر وما فيه من الثواب والعقاب ، كما أخبر عن
إيمان من تقدم من مؤمنى الأمم به حيث قال : (ان الذين آمنوا والذين هادوا
والنصارى والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلهم أجرهم
عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون) .

ومثل أصول الشرائع كما ذكر فى سورة « الأنعام » و « الأعراف »
و « سبحان » وغيرهن من السور المكية : من أمره بعبادته وحده لا شريك
له ، وأمره ببر الوالدين وصلة الأرحام والوفاء بالعهود والعدل فى المقال ؛
وتوفية الميزان والمكيال ؛ وإعطاء السائل والمحروم ؛ وتحريم قتل النفس بغير

الحق وتحريم الفواحش مآظهر منها وما بطن ؛ وتحريم الاثم والبغى بغير الحق
وتحريم الكلام فى الدين بغير علم ؛ مع ما يدخل فى التوحيد من اخلاص
الدين لله ، والتوكل على الله والرجاء لرحمة الله ، والخوف من الله والصبر
لحكم الله والقيام لأمر الله ؛ وأن يكون الله ورسوله أحب الى العبد من أهله
وماله والناس أجمعين .

الى غير ذلك من أصول الإيمان التى أنزل الله ذكرها فى مواضع من القرآن
كالسور المكية وبعض المدنية .

(وأما الثانى) فأنزله الله فى السور المدنية من شرائع دينه ، وما سنه
الرسول صلى الله عليه وسلم لأمته . فإن الله سبحانه أنزل عليه الكتاب والحكمة
وامتن على المؤمنين بذلك ، وأمر أزواج نبيه بذكر ذلك فقال : (وأنزل عليك
الكتاب والحكمة وعلمك ما لم تكن تعلم) وقال : (لقد من الله على المؤمنين
إذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب
والحكمة) وقال : (واذكرن ما يتلى فى بيوتكن من آيات الله والحكمة) .

قال غير واحد من السلف : الحكمة هى السنة . لان الذى كان يتلى فى
بيوت أزواجه رضى الله عنهن سوى القرآن هو سنته صلى الله عليه وسلم ؛
ولهذا قال صلى الله عليه وسلم : « الا وانى أوتيت الكتاب ومثله معه » وقال
حسان بن عطية : كان جبريل عليه السلام ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم
بالسنة كما ينزل بالقرآن فيعلمه اياها كما يعلمه القرآن .

وهذه « الشرائع » التي هدى الله بها هذا النبي وأُمَّته مثل : الوجهة ، والمنسك ، والمنهاج ، وذلك مثل الصلوات الخمس في أوقاتها بهذا العدد ، وهذه القراءة ، والركوع ، والسجود ، واستقبال الكعبة .

ومثل فرائض الزكاة ونصبتها التي فرضها في أموال المسلمين : من الماشية والحبوب ، والثمار ، والتجارة ، والذهب ، والفضة ، ومن جعلت له ؛ حيث يقول : (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم) .

ومثل صيام شهر رمضان ، ومثل حج البيت الحرام ، ومثل الحدود التي حددها لهم : في المناكح ، والمواثيق ، والعقوبات والمبايعات ، ومثل السنن التي سنّها لهم : من الأعياد ، والجمعات ، والجماعات في المكتوبات ، والجماعات في الكسوف ، والاستسقاء ، وصلاة الجنازة والتراويح .

وما سنّه لهم من العادات ، مثل : المطاعم ، والملابس ، والولادة ، والموت ، ونحو ذلك : من السنن ، والآداب ، والأحكام التي هي حكم الله ورسوله بينهم : في الدماء ، والأموال ، والأبضاع ، والأعراض ، والمنافع ، والأبشار ، وغير ذلك من الحدود والحقوق ، إلى غير ذلك مما شرعه لهم على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم ،

وجب اليهم الإيمان وزينه في قلوبهم ؛ فجعلهم متبعين لرسوله صلى الله عليه وسلم ؛ وعصمهم أن يجتمعوا على ضلالة كما ضلت الأمم قبلهم ؛ إذ كانت كل أمة إذا ضلت أرسل الله تعالى رسولا اليهم ؛ كما قال تعالى : (ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن أعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت) ، وقال تعالى (وإن من أمة إلا خلا فيها نذير) .

ومحمد صلى الله عليه وسلم خاتم الأنبياء لا نبي بعده ، فعصم الله أمته أن تجتمع على ضلالة . وجعل فيها من تقوم به الحجة الى يوم القيامة . ولهذا كان إجماعهم حجة كما كان الكتاب والسنة حجة . ولهذا امتاز أهل الحق من هذه الأمة والسنة والجماعة : عن أهل الباطل ؛ الذين يزعمون أنهم يتبعون الكتاب ، ويعرضون عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ وعما مضت عليه جماعة المسلمين .

فإن الله أمر في كتابه باتباع سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ولزوم سبيله ، وأمر بالجماعة والاتلاف ، ونهى عن الفرقة والاختلاف ، فقال تعالى : (من يطع الرسول فقد أطاع الله) ، وقال تعالى : (وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا ليطيع ياأذن الله) ، وقال تعالى : (قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم) ، وقال تعالى : (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلووا تسلياً) . وقال تعالى : (واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا) ، وقال تعالى :

(ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم في شيء) ، وقال تعالى : (ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءتهم البينات) (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة) ، وقال تعالى : (وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله) ، وقال تعالى في أم الكتاب : (اهدنا الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعمت عليهم ، غير المغضوب عليهم ولا الضالين) .

وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « اليهود مغضوب عليهم والنصارى ضالون » .

فأمر سبحانه في « أم الكتاب » التي لم ينزل في التوراة ولا في الإنجيل ولا في الزبور ولا في الفرقان مثلاً ، والتي أعطيها نبينا صلى الله عليه وسلم من كنز تحت العرش ، التي لا تجزى صلاة إلا بها : أن نسأله أن يهدينا الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعم عليهم غير المغضوب عليهم : كاليهود ، ولا الضالين كالنصارى .

وهذا « الصراط المستقيم » هو دين الإسلام المحض ، وهو ما في كتاب الله تعالى ، وهو « السنة والجماعة » فإن السنة المحضة هي دين الإسلام المحض ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم روى عنه من وجوه متعددة رواها أهل السنن والمسائيد كالإمام أحمد وأبي داود والترمذي وغيرهم أنه قال : « ستفرق هذه

الامة على ثنتين وسبعين فرقة كلها فى النار الا واحدة ، وهى الجماعة ، وفى رواية
« من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابى » .

وهذه الفرقة الناجية « أهل السنة » وهم وسط فى النحل ؛ كما أن ملة
الإسلام وسط فى الملل ، فالمسلمون وسط فى أنبياء الله ورسله وعباده الصالحين ؛
لم يغفلوا فيهم كما غلت النصارى فاتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله
والمسيح بن مريم وما أمروا الا ليعبدوا الهاً واحداً لا اله الا هو سبحانه
عما يشركون .

ولا جفوا عنهم كما جفت اليهود ؛ فكانوا يقتلون الانبياء بغير حق ،
ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس ، وكلما جاءهم رسول بما لا تهوى
أنفسهم كذبوا فريقاً وقتلوا فريقاً .

بل المؤمنون آمنوا برسل الله وعزروهم ونصروهم ووقروهم وأجروهم
وأطاعوهم ، ولم يعبدوهم ولم يتخذوهم أرباباً ، كما قال تعالى : (ما كان
لبشر أن يوتيّه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عباداً لى
من دون الله ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم
تدرسون ، ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً أيا أمركم بالكفر بعد
إذ أتتم مسلمون ؟) .

ومن ذلك أن المؤمنين توسطوا فى « المسيح » فلم يقولوا هو الله ولا ابن الله

ولا ثالث ثلاثة ، كما تقوله النصارى ، ولا كفروا به ، وقالوا على مريم بهتاناً عظيماً ، حتى جعلوه ولد بغية كما زعمت اليهود ، بل قالوا هذا عبده الله ورسوله وكلته ألقاها إلى مريم العذراء البتول وروح منه .

وكذلك المؤمنون « وسط في شرائع دين الله » فلم يحرموا على الله أن ينسخ ما شاء ويمحو ما شاء . ويثبت ، كما قاله اليهود كما حكى الله تعالى ذلك عنهم بقوله : (سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها) ، وبقوله : (وإذا قيل لهم : آمنوا بما أنزل الله قالوا : تؤمن بما أنزل علينا ويكفرون بما وراءه وهو الحق مصدقاً لما معهم) .

ولا جوزوا لأكابر علمائهم وعبادهم أن يغيروا دين الله ، فأمرُوا بما شاؤوا وبنهوا عما شاؤوا ، كما يفعله النصارى ، كما ذكر الله ذلك عنهم بقوله : (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله) . قال عدى بن حاتم رضى الله عنه : قلت : يا رسول الله ما عبدوهم ؟ قال : « ما عبدوهم ؛ ولكن أحلوا لهم الحرام فأطاعوهم ، وحرموا عليهم الحلال فأطاعوهم » .

والمؤمنون قالوا : « لله الخلق والأمر » فكما لا يخلق غيره لا يأمر غيره . وقالوا : سمعنا وأطعنا ؛ فاطاعوا كل ما أمر الله به . وقالوا : (إن الله يحكم ما يريد) . وأما المخلوق فليس له أن يبدل أمر الخالق تعالى ولو كان عظيماً .

وكذلك في صفات الله تعالى : فإن اليهود وصفوا الله تعالى بصفات المخلوق

الناقصة ؛ فقالوا : هو فقير ونحن أغنياء . وقالوا : يد الله مغلولة . وقالوا : انه تعب من الخلق فاستراح يوم السبت . الى غير ذلك .

والنصارى وصفوا المخلوق بصفات الخالق المختصة به ، فقالوا : انه يخلق ويرزق ؛ ويغفر ويرحم ، ويتوب على الخلق ويثيب ويعاقب .

والمؤمنون آمنوا بالله سبحانه وتعالى ، ليس له سمي ولا ند ، ولم يكن له كفواً أحد ، وليس كمثل شيء . فإنه رب العالمين وخالق كل شيء ، وكل ما سواه عباد له فقراء اليه (ان كل من في السموات والأرض إلا آت الرحمن عبداً . لقد أحصاهم وعدهم عدأ ، وكلهم آتية يوم القيامة فردأ) .

ومن ذلك أمر الحلال والحرام . فإن اليهود كما قال الله تعالى : (فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم) ؛ فلا يأكلون ذوات الظفر ؛ مثل الابل والبط . ولا شحم الثرب والكيتين ؛ ولا الجدى في لبن أمه . الى غير ذلك مما حرم عليهم من الطعام واللباس وغيرهما ؛ حتى قيل : إن المحرمات عليهم ثلاثمائة وستون نوعا . والواجب عليهم مئتان وثمانية وأربعون أمراً ، وكذلك شدد عليهم في النجاسات حتى لا يؤاكلوا الحائض ولا يجامعوها في البيوت .

وأما النصارى فاستحلوا الخبائث وجميع المحرمات ، وباشروا جميع النجاسات ، وإنما قال لهم المسيح ، ولا حل لكم بعض الذي حرم عليكم .

ولهذا قال تعالى : (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق ، من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون).

وأما المؤمنون فكما نعتهم الله به في قوله : (ورحمتي وسعت كل شيء ، فأسأ كتبها للذين يتقون ويؤتون الزكاة والذين هم بآياتنا يؤمنون ، الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدهونه مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل ، يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ، ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه أولئك هم المفلحون).

وهذا باب يطول وصفه .

وهكذا أهل السنة والجماعة في الفرق . فهم في « باب أسماء الله وآياته ، وصفاته » وسط بين « أهل التعطيل » الذين يلحدون في أسماء الله وآياته ، ويعطلون حقائق ما نعت الله به نفسه : حتى يشبهوه بالعدم والموات ، وبين « أهل التمثيل » الذين يضربون له الأمثال ويشبهونه بالمخلوقات .

فيؤمن أهل السنة والجماعة بما وصف الله به نفسه وما وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم ؛ من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكيف وتمثيل .

وهم في « باب خلقه وأمره » وسط بين المكذبين بقدرة الله ؛ الذين

لا يؤمنون بقدرته الكاملة ومشيتته الشاملة وخلقه لكل شيء ؛ وبين المفسدين لدين الله الذين يجعلون العبد ليس له مشيئة ولا قدرة ولا عمل . فيعطلون الامر والنهى والثواب والعقاب ، فيصرون بمنزلة المشركين الذين قالوا : (لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء) .

فيؤمن أهل السنة بأن الله على كل شيء قدير . فيقدر أن يهدى العباد ويقلب قلوبهم ، وأنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن . فلا يكون في ملكه ما لا يريد ولا يعجز عن انفاذ مراده ، وأنه خالق كل شيء من الاعدان والصفات والحركات .

ويؤمنون أن العبد له قدرة ومشيئة وعمل ، وأنه مختار ، ولا يسمونه مجبوراً ؛ إذ المجبور من أكره على خلاف اختياره ، والله سبحانه جعل العبد مختاراً لما يفعله فهو مختار مريد ، والله خالقه وخالق اختياره ، وهذا ليس له نظير . فإن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله .

وهم في « باب الاسماء والاحكام والوعد الوعيد » وسط بين الوعيدية ؛ الذين يجعلون أهل الكبائر من المسلمين مخلدين في النار ، ويخرجونهم من الإيمان بالكلية ، ويكذبون بشفاععة النبي صلى الله عليه وسلم . وبين المرجئة الذين يقولون : إيمان الفساق مثل إيمان الأنبياء ، والاعمال الصالحة ليست من الدين والإيمان . ويكذبون بالوعد والعقاب بالكلية .

فيؤمن من أهل السنة والجماعة بأن فساد المسلمين معهم بعض الإيمان وأصله ،
وليس معهم جميع الإيمان الواجب الذي يستوجبون به الجنة ، وأنهم لا يخلدون
في النار . بل يخرج منها من كان في قلبه مثقال حبة من إيمان أو مثقال خردلة من
إيمان ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم ادخر شفاعته لأهل الكبائر من أمته .

وهم أيضاً في « أصحاب رسول الله » صلى الله عليه وسلم ورضى عنهم وسط
بين الغالية . الذين يغالون في علي رضي الله عنه ، فيفضلونه على أبي بكر وعمر
رضي الله عنهما ويعتقدون أنه الامام المعصوم دونهما ، وأن الصحابة ظلوا
وفسقوا ، وكفروا الأمة بعدهم كذلك ، وربما جعلوه نبياً أو إلهاً ، وبين الجافية
الذين يعتقدون كفره ، وكفر عثمان رضي الله عنهما ، ويستحلون دماءهما ودماء
من تولاهما . ويستحبون سب علي وعثمان ونحوهما ، ويقدمون في خلافة
علي رضي الله عنه وإمامته .

وكذلك في سائر « أبواب السنة » هم وسط . لانهم متمسكون بكتاب الله
وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم . وما اتفق عليه السابقون الأولون من المهاجرين
والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان .

فصل

وأتم أصلحكم الله قد من الله عليكم بالانتساب إلى الإسلام الذى هو دين الله ، وعافاكم الله مما ابتلى به من خرج عن الإسلام من المشركين وأهل الكتاب . والإسلام أعظم النعم وأجلها ، فإن الله لا يقبل من أحد ديناً سواه (ومن يتبع غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو فى الآخرة من الخاسرين) .

وعافاكم الله بانتسابكم إلى السنة من أكثر البدع المضلة ، مثل كثير من بدع الروافض والجهمية والخوارج والقدرية ، بحيث جعل عندكم من البغض لمن يكذب بأسماء الله وصفاته ، وقضائه وقدره ، أو يسب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هو من طريقة أهل السنة والجماعة ، وهذا من أكبر نعم الله على من أنعم عليه بذلك ، فإن هذا من تمام الإيمان وكال الدين ولهذا كثر فيكم من أهل الصلاح والدين وأهل القتال المجاهدين مالا يوجد مثله فى طوائف المبتدعين ، وما زال فى عساكر المسلمين المنصورة وجنود الله المؤيدة منكم من يؤيد الله به الدين ، ويعز به المؤمنين .

وفى أهل الزهادة والعبادة منكم من له الأحوال الزكية والطريقة المرضية ، وله المكاشفات والتصرفات .

وفيك من أولياء الله المتقين من له لسان صدق في العالمين ، فإن :
المشائخ الذين كانوا فيكم ، مثل الملقب بشيخ الإسلام « أبي الحسن علي بن أحمد
ابن يوسف القرشي الهكاري » وبعده الشيخ العارف القدوة « عدى بن مسافر
الأموى » ومن سلك سبيلهما فيهم من الفضل والدين والصلاح والاتباع لسنة
ما عظم الله به أقدارهم ، ورفع به منارهم .

والشيخ « عدى » قدس الله روحه كان من أفاضل عباد الله
الصالحين وأكابر المشائخ المتبعين ، وله من الأحوال الزكية والمناقب العلية
ما يعرفه أهل المعرفة بذلك . وله في الأمة صيت مشهور ولسان صدق
مذكور ، وعقيدته المحفوظة عنه لم يخرج فيها عن عقيدة من تقدمه من
المشائخ الذين سلك سبيلهم ، كالشيخ الإمام الصالح « أبي الفرج عبد الواحد
ابن محمد بن علي الأنصاري الشيرازي ، ثم « الدمشقي » وكشيخ الإسلام
« الهكاري » ونحوهما .

وهؤلاء المشائخ لم يخرجوا في الأصول الكبار عن أصول « أهل
السنة والجماعة » بل كان لهم من الترويج في أصول أهل السنة والدعاء إليها
والحرص على نشرها ومنابذة من خالفها مع الدين والفضل والصلاح
مارفع الله به أقدارهم ، وأعلى منارهم ، وغالب ما يقولونه في أصولها الكبار
جيد ، مع أنه لا بد وأن يوجد في كلامهم وكلام نظرائهم من المسائل

المرجوحة والدلائل الضعيفة ؛ كأحاديث لا تثبت ، ومقاييس لا تطرد ما يعرفه أهل البصيرة .

وذلك أن كل أحد يؤخذ من قوله ويترك الا رسول الله صلى الله عليه وسلم لا سيما المتأخرون من الأمة الذين لم يحكموا معرفة الكتاب والسنة ، والفقه فيهما ، ويميزوا بين صحيح الأحاديث وسقيمها وناتج المقاييس وعقيمها ، مع ما ينضم الى ذلك من غلبة الأهواء ، وكثرة الآراء ، وتغلظ الاختلاف والافتراق ، وحصول العداوة والشقاق .

فإن هذه الأسباب ونحوها مما يوجب « قوة الجهل والظلم » للذين نعت الله بهما الإنسان في قوله : (وحملها الإنسان انه كان ظلوماً جهولاً) فإذا من الله على الإنسان بالعلم والعدل أنقذه من هذا الضلال ، وقد قال سبحانه : (والعصران الانسان لني خسر . الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر) ، وقد قال تعالى : (وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون) .

وأنتم تعلمون — أصلحكم الله — أن « السنة » التي يجب اتباعها ، ويحمد أهلها ويذم من خالفها : هي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم : في أمور الاعتقادات ، وأمور العبادات ، وسائر أمور الديانات . وذلك انما يعرف بمعرفة أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم الثابتة عنه في أقواله وأفعاله ، وما تركه من قول وعمل . ثم ما كان عليه السابقون والتابعون لهم بإحسان .

وذلك « في دواوين الاسلام المعروفة » : مثل صحيح البخارى ومسلم ، وكتب السنن . مثل سنن أبى داود ، والنسائى ، وجامع الترمذى ، وموطأ الامام مالك ، ومثل المسانيد المعروفة ؛ كمثل مسند الامام احمد وغيره . ويوجد فى كتب « التفسير » و « المغازى » وسائر « كتب الحديث » جملها وأجزائها من الآثار ما يستدل ببعضها على بعض . وهذا أمر قد أقام الله له من أهل المعرفة من اعتنى به حتى حفظ الله الدين على أهله .

وقد جمع طوائف من العلماء الاحاديث والآثار المروية فى أبواب « عقائد أهل السنة » مثل : حماد بن سبله ، وعبد الرحمن بن مهدى ، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمى ؛ وعثمان بن سعيد الدارمى ، وغيرهم فى طبقتهم . ومثلها ما بوب عليه البخارى ، وأبو داود ، والنسائى ، وابن ماجه وغيرهم فى كتبهم .

ومثل مصنفات أبى بكر الأثرم ، وعبد الله بن أحمد ، وأبى بكر الخلال وأبى القاسم الطبرانى ، وأبى الشيخ الاصبهاني ، وأبى بكر الآجرى ، وأبى الحسن الدارقطنى ، وأبى عبد الله بن منده ، وأبى القاسم اللالكائى ، وأبى عبد الله ابن بطه ؛ وأبى عمرو الطليكنى ، وأبى نعيم الاصبهاني ، وأبى بكر البيهقي ، وأبى ذر الهروى . وان كان يقع فى بعض هذه المصنفات من الاحاديث الضعيفة ما يعرفه أهل المعرفة .

وقد يروى كثير من الناس : فى الصفات ، وسائر أبواب الاعتقادات

وعامه ابواب الدين : أحاديث كثيرة تكون مكذوبة ، موضوعة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي قسمان : —

منها ما يكون كلاما باطلا لا يجوز أن يقال ، فضلا عن أن يضاف إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

والقسم الثاني من الكلام : ما يكون قد قاله بعض السلف أو بعض العلماء أو بعض الناس ، ويكون حقا . أو مما يسوغ فيه الاجتهاد ، أو مذهبا لقائله ، فيعزى إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا كثير عند من لا يعرف الحديث ، مثل المسائل التي وضعها الشيخ « أبو الفرج عبد الواحد بن محمد بن علي الانصاري » وجعلها محنة يفرق فيها بين السني والبدعي ، وهي « مسائل معروفة » عملها بعض الكذابين وجعل لها اسنادا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعلها من كلامه ، وهذا يعلمه من له أدنى معرفة أنه مكذوب مفترى .

وهذه المسائل وإن كان غالبها موافقا لاصول السنة ففيها ما إذا خالفه الانسان لم يحكم بأنه مبتدع ، مثل أول نعمة أنعم بها على عبده ، فإن هذه المسئلة فيها نزاع بين أهل السنة ، والنزاع فيها لفظي لأن مبناها على أن اللذة [التي] يعقبها ألم ؛ هل تسمى نعمة أم لا ؟ وفيها أيضاً أشياء مرجوحة .

فالواجب أن يفرق بين الحديث الصحيح والحديث الكذب ، فإن السنة هي الحق دون الباطل ؛ وهي الاحاديث الصحيحة دون الموضوعة : فهذا « أصل عظيم » لاهل الاسلام عموما ولمن يدعى السنن خصوصا .

فصل

وقد تقدم ان دين الله وسط بين الغالى فيه . والجاني عنه . والله تعالى ما أمر عباده بأمر الا اعترض الشيطان فيه بأمرين لا يبالى بأيهما ظفر : إما افراط فيه ، وإما تفريط فيه . واذا كان الاسلام الذى هو دين الله لا يقبل من أحد سواه ، قد اعترض الشيطان كثيراً ممن ينتسب اليه ؛ حتى أخرجه عن كثير من شرائعه ؛ بل أخرج طوائف من أعبد هذه الامة وأورعها عنه ، حتى مرقوا منه كما يمرق السهم من الرمية .

وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتال المارقين منه ؛ فثبت عنه فى الصحاح وغيرها من رواية أمير المؤمنين «على بن أبى طالب وأبى سعيد الخدرى ، وسهل بن حنيف ، وأبى ذر الغفارى ، وسعد بن أبى وقاص ، وعبدالله بن عمر ، وابن مسعود» رضى الله عنهم ، وغير هؤلاء . أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الخوارج فقال «يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم ، يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية ، أينما لقيتموهم فاقتلوهم أو فقتلوه ؛ فإن فى قتلهم أجرأ عند الله لمن قتلهم يوم القيامة لأن أدركتهم لأقتلهم قتل عاد» ، وفى رواية «شر قتيل تحت أديم السماء ، خير

قتيل من قتلوه» وفي رواية «لو يعلم الذين يقاتلونهم ما زوى لهم على لسان محمد صلى الله عليه وسلم لنكلوا عن العمل» .

وهؤلاء لما خرجوا في خلافة أمير المؤمنين على بن أبي طالب — رضى الله عنه — قاتلهم هو وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم « بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وتحضيضه على قتالهم . واتفق على قتالهم جميع أئمة الإسلام .

وهكذا كل من فارق جماعة المسلمين وخرج عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وشريعته من أهل الأهواء المضلة والبدع المخالفة .

ولهذا قاتل المسلمون أيضاً « الرافضة » الذين هم شر من هؤلاء ، وهم الذين يكفرون جماهير المسلمين . مثل الخلفاء الثلاثة وغيرهم . ويزعمون أنهم هم المؤمنون ومن سواهم كافر ، ويكفرون من يقول : ان الله يرى في الآخرة ، أو يؤمن بصفات الله وقدرته الكاملة ومشيتته الشاملة ، ويكفرون من خالفهم في بدعهم التي هم عليها .

فإنهم يمسحون القدمين ولا يمسحون على الخف ، ويؤخرون الفطور والصلاة إلى طلوع النجم ، ويجمعون بين الصلاتين من غير عذر ، ويقتنون في الصلوات الخمس ، ويحرمون الفقاع ، وذبح أهل الكتاب ، وذباح من خالفهم من المسلمين ، لأنهم عندهم كفار ، ويقولون على الصحابة رضى

الله عنهم أقوالاً عظيمة لا حاجة إلى ذكرها هنا ، إلى أشياء آخر . فقائلهم
المسلمون بأمر الله ورسوله .

فإذا كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين ، قد
انتسب إلى الاسلام من مرق منه مع عبادته العظيمة ؛ حتى أمر النبي صلى الله عليه
وسلم بقتالهم ، فيعلم أن المنتسب إلى الاسلام أو السنة في هذه الازمان قد يمرق
أيضاً من الاسلام والسنة ، حتى يدعى السنة من ليس من أهلها ، بل قد مرق
منها وذلك «بأسباب» :-

منها الغلو الذي ذمه الله تعالى في كتابه حيث قال : (يا أهل الكتاب
لا تغلوا في دينكم ولا تقولوا على الله الا الحق ، انما المسيح عيسى بن مريم
رسول الله وكنيته ألقاها الى مريم وروح منه) إلى قوله : (وكفى بالله وكيلًا)
وقال تعالى . (يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم غير الحق ، ولا تتبعوا أهواء
قوم قد ضلوا من قبل وأضلوا كثيراً وضلوا عن سواء السبيل) ؛ وقال النبي
صلى الله عليه وسلم : «ياكم والغلو في الدين ، فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو
في الدين» وهو حديث صحيح .

ومنها التفرق والاختلاف الذي ذكره الله تعالى في كتابه العزيز :

ومنها أحاديث تروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وهي كذب عليه باتفاق
أهل المعرفة ، يسمعون الجاهل بالحديث فيصدق بها الموافقة ظنه وهوواه .

« وأضل الضلال ، اتباع الظن والهوى ، كما قال الله تعالى فى حق من ذمهم : (ان يتبعون الا الظن وما تهوى الانفس ؛ ولقد جاءهم من ربهم الهدى) وقال فى حق نبيه صلى الله عليه وسلم : (والنجم اذا هوى ، ما ضل صاحبكم وما غوى ، وما ينطق عن الهوى ، ان هو الا وحي يوحى) ، فزفه عن الضلال والغواية اللذين هما الجهل والظلم ، فالضال هو الذى لا يعلم الحق ، والغاوى الذى يتبع هواه . وأخبر أنه ما ينطق عن هوى النفس : بل هو وحي أوحاه الله اليه ، فوصفه بالعلم ونزفه عن الهوى .

وأنا أذكر جوامع من أصول الباطل التى ابتدعتها طوائف عن يتنسب الى السنة وقد مرق منها ، وصار من أكابر الظالمين . وهى فصول : —

الفصل الأول

أحاديث رويها في الصفات زائدة على الأحاديث التي في دواوين الاسلام
مما نعلم باليقين القاطع انها كذب وبهتان ، بل كفر شنيع .

وقد يقولون من أنواع الكفر مالا يروون فيه حديثاً ؛ مثل حديث
يروونه: ان الله ينزل عشية عرفة على جمل أورق ، يصافح الركبان ويعاتق المشاة .
وهذا من أعظم الكذب على الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ، وقائله من أعظم
القائلين على الله غير الحق ، ولم يرو هذا الحديث أحد من علماء المسلمين أصلاً ،
بل أجمع علماء المسلمين وأهل المعرفة بالحديث على أنه مكذوب على رسول الله
صلى الله عليه وسلم . وقال أهل العلم — كابن قتيبة وغيره — هذا وأمثاله إنما
وضعه الزنادقة الكفار ليشينوا به [على] أهل الحديث ، ويقولون: انهم يروون
مثل هذا .

وكذلك حديث آخر : فيه أنه رأى ربه حين أفاض من مزدلفة يمشي أمام
الحجيج وعليه جبة صوف ، أو ما يشبه هذا البهتان والافتراء على الله ، الذي
لا يقوله من عرف الله ورسوله صلى الله عليه وسلم .

وهكذا حديث فيه « أن الله يمشي على الأرض ، فإذا كان موضع خضرة قالوا : « هذا موضع قدميه » ، ويقرءون قوله تعالى : (فانظر إلى آثار رحمة الله كيف يحيي الأرض بعد موتها) هذا أيضاً كذب باتفاق العلماء . ولم يقل الله فانظر إلى آثار خطي الله ، وإنما قال : آثار رحمة الله) ورحمته هنا النبات .

وهكذا أحاديث في بعضها « أن محمداً صلى الله عليه وسلم رأى ربه في الطواف ، وفي بعضها « أنه رآه وهو خارج من مكة » وفي بعضها « أنه رآه في بعض سكك المدينة ، إلى أنواع أخر .

وكل حديث فيه « أن محمداً صلى الله عليه وسلم رأى ربه بعينه في الأرض ، فهو كذب باتفاق المسلمين وعلمائهم ، هذا شيء لم يقله أحد من علماء المسلمين ولا رواه أحد منهم .

وإنما كان النزاع بين الصحابة في أن محمداً صلى الله عليه وسلم هل رأى ربه ليلة المعراج ؟ فكان ابن عباس رضي الله عنهما وأكثر علماء السنة يقولون : إن محمداً صلى الله عليه وسلم رأى ربه ليلة المعراج ، وكانت عائشة رضي الله عنها وطائفة معها تنكر ذلك ، ولم ترو عائشة رضي الله عنها في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً ، ولا سأله عن ذلك . ولا نقل في ذلك عن الصديق رضي الله عنه ، كما يروونه ناس من الجهال : « أن أباهما سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال : نعم . وقال لعائشة : لا ، فهذا الحديث كذب باتفاق العلماء .

ولهذا ذكر القاضي « أبو يعلى » وغيره : أنه اختلفت الراوية عن الإمام

أحمد - رحمه الله - هل يقال : إن محمدا صلى الله عليه وسلم رأى ربه بعيني رأسه ؟
أو يقال بعين قلبه . أو يقال : رآه ولا يقال بعيني رأسه ولا بعين قلبه ؟ على
ثلاث روايات .

وكذلك الحديث الذى رواه أهل العلم انه قال : « رأيت ربى فى صورة كذا
وكذا » يروى من طريق ابن عباس ومن طريق أم الطفيل وغيرها وفيه « أنه
وضع يده بين كتفى » حتى وجدت برد أنامله على صدرى ، هذا الحديث لم يكن
ليلة المعراج . فإن هذا الحديث كان بالمدينة . وفى الحديث : أن النبي صلى الله عليه
وسلم نام عن صلاة الصبح ثم خرج اليهم ، وقال : « رأيت كذا وكذا » وهو
من رواية من لم يصل خلفه إلا بالمدينة كأم الطفيل وغيرها ، والمعراج انما كان
من مكة باتفاق أهل العلم وبنص القرآن والسنة المتواترة ، كما قال الله تعالى :
(سبحان الذى أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى) .

فلم أن هذا الحديث كان رؤيا منام بالمدينة ، كما جاء مفسرا فى كثير من
طرقه « انه كان رؤيا منام » مع أن رؤيا الأنبياء وحى ، لم يكن رؤيا يقظة
ليلة المعراج .

وقد اتفق المسلمون على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ير ربه بعينه فى
الأرض ، وأن الله لم ينزل له إلى الأرض ، وليس عن النبي صلى الله عليه
وسلم قط حديث فيه « أن الله نزل له إلى الأرض » بل الأحاديث الصحيحة :
« ان الله يدنو عشية عرفة » ، وفى رواية « الى سماء الدنيا كل ليلة حين يقى

ثلك الليل الآخر ، فيقول : من يدعونى فاستجيب له ؟ من يسألنى فأعطيه ؟
من يستغفرنى فأغفر له ؟ » .

وثبت فى الصحيح : أن الله يدنو عشيّة عرفة ، وفى رواية « الى سماء
الدنيا ، فيأهى الملائكة باهل عرفة ، فيقول : أنظروا الى عبادى ! أتونى شعنا
غبرا ، ما أراد هؤلاء ؟ وقد روى « أن الله ينزل ليلة النصف من شعبان ، إن صح
الحديث فإن هذا مما تكلم فيه أهل العلم .

وكذلك ما روى بعضهم : « أن النبي صلى الله عليه وسلم لما نزل من حراء
تبدى له ربه على كرسى بين السماء والأرض » غلط باتفاق أهل العلم . بل الذى
فى الصحاح : « أن الذى تبدى له الملك الذى جاءه بحراء فى أول مرة ، وقال
له : « اقرأ ! فقلت : لست بقارىء ، فاخذنى فغطنى حتى بلغ منى الجهد ؛ ثم
أرسلنى ، فقال : اقرأ فقلت : لست بقارىء ، فاخذنى فغطنى حتى بلغ منى الجهد ؛
ثم أرسلنى ، فقال : (اقرأ باسم ربك الذى خلق . خلق الإنسان من علق ،
إقرأ وربك الأكرم . الذى علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم) فهذا أول
ما نزل على النبي صلى الله عليه وسلم .

ثم جعل النبي صلى الله عليه وسلم يحدث عن فترة الوحي . قال : « فينا
أنا أمشى إذ سمعت صوتا ؛ فرفعت رأسى فإذا الملك الذى جاءنى بحراء جالس
على كرسى بين السماء والأرض » رواه جابر رضى الله عنه فى الصحيحين .
فأخبر أن الملك الذى جاءه بحراء رآه بين السماء والأرض ، وذكر أنه رعب

منه ، فوقع في بعض الروايات الملك فظن القارىء أنه الملك ، وأنه الله وهذا غلط وباطل .

وبالجملة أن كل حديث فيه « أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى ربه بعينه في الأرض » وفيه « أنه نزل له إلى الأرض » وفيه « أن رياض الجنة من خطوات الحق » وفيه « أنه وطئ على صخرة بيت المقدس » كل هذا كذب باطل باتفاق علماء المسلمين من أهل الحديث وغيرهم .

وكذلك كل من ادعى أنه رأى ربه بعينه قبل الموت فدعواه باطل باتفاق أهل السنة والجماعة ؛ لأنهم اتفقوا جميعهم على أن أحداً من المؤمنين لا يرى ربه بعينه رأسه حتى يموت . وثبت ذلك في صحيح مسلم عن النواس ابن سمعان عن النبي صلى الله عليه وسلم ؛ أنه لما ذكر الدجال قال : « واعلموا أن أحداً منكم لن يرى ربه حتى يموت » .

وكذلك روى هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه آخر : يحذراً منه فتنة الدجال ، وبين لهم « أن أحداً منهم لن يرى ربه حتى يموت » فلا يظن أحد أن هذا الدجال الذي رآه هو ربه .

ولكن الذي يقع لأهل حقائق الإيمان من المعرفة بالله وبقين القلوب ومشاهدتها وتجلياتها هو على مراتب كثيرة ؛ قال النبي صلى الله عليه وسلم لما سأله جبريل عليه السلام عن الإحسان قال : « الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك » .

وقد يرى المؤمن ربه في المنام في صور متنوعة على قدر إيمانه و يقينه ؛ فإذا كان إيمانه صحيحاً لم يره إلا في صورة حسنة ، وإذا كان في إيمانه نقص رأى ما يشبه إيمانه . ورؤيا المنام لها حكم غير رؤيا الحقيقة في اليقظة ، ولها « تعبير وتأويل » ، لها فيها من الأمثال المضروبة للحقائق .

وقد يحصل لبعض الناس في اليقظة أيضاً من الرؤيا نظير ما يحصل للنائم في المنام : فيرى بقلبه مثل ما يرى النائم . وقد يتجلى له من الحقائق ما يشهده بقلبه ، فهذا كله يقع في الدنيا .

وربما غلب أحدهم ما يشهده قلبه وتجمعه حواسه فيظن أنه رأى ذلك بعيني رأسه ، حتى يستيقظ فيعلم أنه منام ، وربما علم في المنام أنه منام .

فهكذا من العباد من يحصل له مشاهدة قلبية تغلب عليه حتى تفنيه عن الشعور بحواسه ، فيظنها رؤية بعينه وهو غالط في ذلك ، وكل من قال من العباد المتقدمين أو المتأخرين أنه رأى ربه بعيني رأسه فهو غالط في ذلك بإجماع أهل العلم والإيمان .

نعم رؤية الله بالابصار هي للؤمنين في الجنة ، وهي أيضاً للناس في عرصات القيامة ؛ كما تواترت الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال : « إنكم سترون ربكم كما ترون الشمس في الظهيرة ليس دونها سحاب ، وكما ترون القمر ليلة البدر صحوّاً ليس دونه سحاب » .

وقال صلى الله عليه وسلم : « جنات الفردوس أربع : جتان من ذهب
آيتهما وحليتهما وما فيهما . وجتان من فضة آيتهما وحليتهما وما فيهما . وما
بين القوم وبين أن ينظروا الى ربهم إلا رداء الكبرياء على وجهه في جنة عدن »
وقال صلى الله عليه وسلم : « اذا دخل أهل الجنة الجنة نادى مناد : يا أهل الجنة
ان لكم عند الله موعداً يريد أن ينجزكموه ! فيقولون : ما هو ؟ ألم يبيض وجوهنا
ويثقل موازيننا ويدخلنا الجنة ويخرنا من النار ؛ فيكشف الحجاب فينظرون
إليه ، فما أعطاهم شيئاً أحب اليهم من النظر إليه ، وهى الزيادة .

وهذه الأحاديث وغيرها فى الصحاح ؛ وقد تلقاها السلف والأئمة
بالقبول ؛ واتفق عليها أهل السنة والجماعة ، وانما يكذب بها أو يحرفها « الجهمية »
ومن تبعهم من المعتزلة والرافضة ونحوهم : الذين يكذبون بصفات الله تعالى
وبرؤيته وغير ذلك ، وهم المعطلة شرار الخلق والخليقة .

ودين الله وسط بين تكذيب هؤلاء بما أخبر به رسوله صلى الله
عليه وسلم فى الآخرة ؛ وبين تصديق الغالية ؛ بأنه يرى بالعيون فى الدنيا ،
وكلاهما باطل .

وهؤلاء الذين يزعم أحدهم أنه يراه بعينى رأسه فى الدنيا هم ضلال كما
تقدم ، فإن ضموا الى ذلك أنهم يرونه فى بعض الأشخاص : اما بعض
الصالحين ، أو بعض المردان ، أو بعض الملوك أو غيرهم ، عظم ضلالهم

وكفرهم ، وكانوا حيثذ أضل من النصارى الذين يزعمون أنهم رأوه فى صورة
عيسى بن مريم .

بل هم أضل من اتباع الدجال الذى يكون فى آخر الزمان ، ويقول للناس
أنا ربكم ! ويأمر السماء فتمطر والأرض فتنبث ! ويقول للخربة : أخرجى
كنوزك فتبعه كنوزها ! وهذا هو الذى حذر منه النبى صلى الله عليه وسلم أمته .
وقال : « ما من خلق آدم الى قيام الساعة فتنة أعظم من الدجال » وقال :
« إذا جلس أحدكم فى الصلاة فليستعذ بالله من أربع ؛ ليقول : اللهم إنى أعوذ
بك من عذاب جهنم ، وأعوذ بك من عذاب القبر . وأعوذ بك من فتنة المحيا
والممات ، وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال » .

فهذا ادعى الربوبية وأتى بشبهات فتن بها الخلق ، حتى قال فيه النبى صلى الله
عليه وسلم : « انه أعور ؛ وإن ربكم ليس بأعور ، واعلموا أن أحداً منكم لن يرى
ربه حتى يموت » ، فذكر لهم علامتين ظاهرتين يعرفهما جميع الناس ؛ لعله
صلى الله عليه وسلم بأن من الناس من يضل فيجوز أن يرى ربه فى الدنيا
فى صورة البشر ، كهؤلاء الضلال الذين يعتقدون ذلك ، وهؤلاء قد يسمون
« الحلولية » و « الاتحادية » .

وهم صنفان :—

« قوم » يخصوصونه بالحلول أو الاتحاد فى بعض الأشياء . كما يقوله النصارى

فى المسيح عليه السلام ، والغالية فى على رضى الله عنه ونحوه ؛ وقوم فى أنواع
من المشائخ ، وقوم فى بعض الملوك ، وقوم فى بعض الصور الجميلة ؛ الى غير
ذلك من الأقوال التى هى شر من مقالة النصارى .

و « صنف » يعمون فىقولون بحلوله أو اتحاده فى جميع الموجودات
— حتى الكلاب والخنزير والنجاسات وغيرها — كما يقول ذلك قوم من الجهمية
ومن تبعهم من الاتحادية : كأصحاب ابن عربى ، وابن سبعين ، وابن الفارض ،
والتلسانى ، والبليانى ، وغيرهم .

ومذهب جميع المرسلين ومن تبعهم من المؤمنين وأهل الكتب أن الله
سبحانه خالق العالمين ، ورب السموات والأرض وما بينهما ؛ ورب العرش
العظيم ، والخلق جميعهم عباده وهم فقراء إليه .

وهو سبحانه فوق سمواته على عرشه بأئن من خلقه ؛ ومع هذا
فهو معهم أينما كانوا ؛ كما قال سبحانه وتعالى : (هو الذى خلق السموات
والأرض وما بينهما فى ستة أيام ثم استوى على العرش ، يعلم ما يلج فى الأرض
وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها ، وهو معكم أينما كنتم !
والله بما تعملون بصير) .

فهؤلاء « الضلال الكفار » الذين يزعم أحدهم أنه يرى ربه بعينه ،
وربما زعم أنه جالسه وحادثه أو ضاجعه ! وربما يعين أحدهم آدمياً إما شخصاً ؛

أوصياً ؛ أو غير ذلك ؛ ويزعم أنه كلمهم ، يستأبون . فان تابوا والا ضربت أعناقهم وكانوا كفاراً ؛ اذ هم أكفر من اليهود والنصارى الذين قالوا (ان الله هو المسيح بن مريم) فان المسيح رسول كريم وجيه عند الله في الدنيا والآخرة ومن المقربين ، فاذا كان الذين قالوا : إنه هو الله وانه اتحد به أو حل فيه قد كفرهم وعظم كفرهم ؛ بل الذين قالوا انه اتخذ ولدا حتى قال : (وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا ادا ، تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هداً ، أن دعوا للرحمن ولداً ، وما ينبغي للرحمن أن يتخذ ولداً ، إن كل من في السموات والارض إلا آت الرحمن عبداً) ، فكيف بمن يزعم في شخص من الأشخاص أنه هو ؟ هذا أكفر من الغالية الذين يزعمون أن علياً رضى الله عنه ؛ أو غيره من أهل البيت هو الله .

وهؤلاء هم « الزنادقة » الذين حرقهم على - رضى الله عنه - بالنار ، وأمر بأخاديد خدت لهم عند باب كندة ، وقذفهم فيها بعد أن أجلهم ثلاثاً ليتوبوا ، فلما لم يتوبوا أحرقهم بالنار ، وانفقت الصحابة - رضى الله عنهم - على قتلهم ؛ لكن ابن عباس - رضى الله عنهما - كان مذهبه أن يقتلوا بالسيف بلا تحريق ، وهو قول أكثر العلماء ، وقصتهم معروفة عند العلماء .

فصل

وكذلك الغلو في بعض المشائخ : إما في الشيخ « عدى » ويونس القتي أو الحلاج وغيرهم ؛ بل الغلو في علي بن أبي طالب - رضى الله عنه - ونحوه ، بل الغلو في المسيح عليه السلام ونحوه .

فكل من غلا في حى ؛ أو في رجل صالح كئشل على - رضى الله عنه - أو « عدى » أو نحوه ؛ أو في من يعتقد فيه الصلاح ؛ كالحلاج أو الحاكم الذى كان بمصر ، أو يونس القتي ونحوهم ، وجعل فيه نوعاً من الإلهية مثل أن يقول : كل رزق لا يرزقنيه الشيخ فلان ما أريده ، أو يقول إذا ذبح شاة : باسم سيدى ، أو يعبد بالسجود له أو لغيره ، أو يدعوه من دون الله تعالى ؛ مثل أن يقول : يا سيدى فلان اغفرلى أو ارحمنى أو انصرنى أو ارزقنى ، أو أغثنى أو أجرنى ، أو توكلت عليك ، أو أنت حسبي ؛ أو أنا فى حسبك ؛ أو نحو هذه الأقوال والأفعال ؛ التى هى من خصائص الربوبية التى لا تصلح إلا لله تعالى ، فكل هذا شرك وضلال يستتاب صاحبه ، فإن تاب والا قتل . فإن الله انما أرسل الرسل وأنزل الكتب ليعبد الله وحده لا شريك له ولا يجعل مع الله الهاً آخر .

والذين كانوا يدعون مع الله آلهة أخرى — مثل : الشمس والقمر والكواكب ، والعزير والمسيح والملائكة ، واللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى ، ويفوث ويعوق ونسر ، أو غير ذلك — لم يكونوا يعتقدون أنها تخلق الخلاق ؛ أو أنها تنزل المطر ، أو أنها تنبت النبات ، وإنما كانوا يعبدون الآنياء والملائكة والكواكب والجن والتماثيل المصورة هؤلاء ، أو يعبدون قبورهم ، ويقولون : إنما نعبدهم ليقربونا إلى الله زلفى . ويقولون : هم شفعاؤنا عند الله .

فأرسل الله رسله تنهى أن يدعى أحد من دونه ، لا دعاء عبادة ؛ ولا دعاء استغاثة . وقال تعالى : (قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلا ، أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ؟ ويرجون رحمته ويخافون عذابه ؛ إن عذاب ربك كان محذورا) .

قال طائفة من السلف : كان أقوام يدعون المسيح وعزيرا والملائكة ؛ فقال الله لهم : هؤلاء الذين تدعونهم يتقربون إلى كما تتقربون ، ويرجون رحمتي كما ترجون رحمتي ، ويخافون عذابي كما تخافون عذابي ، وقال تعالى : (قل : ادعوا الذين زعمتم من دون الله لا يملكون مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض ؛ وما لهم فيها من شرك وما له منهم شئ ، ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له) فأخبر سبحانه : أن ما يدعى من دون الله ليس له مثقال ذرة

فى الملك ولا شرك فى الملك ، وأنه لىس له من الخلق عون ىستعین به ، وأنه لا تنفع الشفاعة عنده إلا بإذنه .

وقال تعالى : (وكم من ملك فى السموات لا تغنى شفاعتهم شیاً ؛ إلا من بعد أن يأذن الله لمن یشاء ویرضى) وقال تعالى : (أم اتخذوا من دون الله شفعاء ، قل : أو لو كانوا لا یملكون شیئاً ولا یعقلون ، قل : لله الشفاعة جمیعاً له ملك السموات والأرض ثم الیه ترجعون) وقال تعالى : (وعبدون من دون الله ما لا یضرهم ولا ینفعهم ویقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله . قل : أتنبؤن الله بما لا یعلم فى السموات ولا فى الأرض) الآیة .

وعبادۃ الله وحده : هی أصل الدین ، وهو التوحید الذى بعث الله به الرسل وأنزل به الکتب ، فقال تعالى : (واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا : أ جعلنا من دون الرحمن آلهة یعبدون) ؟ وقال تعالى : (ولقد بعثنا فى کل أمة رسولاً أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت) وقال تعالى : (وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحی الیه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون) .

وكان النبی صلی الله علیه وسلم یحقق التوحید ویعلیه أمته ، حتى قال له رجل : ما شاء الله وشئت . فقال : « أ جعلت لی نداء ؟ ! بل ما شاء الله وحده » وقال : « لا تقولوا : ما شاء الله وشاء محمد ؛ ولكن ما شاء الله ثم شاء محمد » ، ونهى عن الحلف بغير الله فقال : « من كان حالفاً فلیحلف بالله أو لیصمت »

وقال : « من حلف بغير الله فقد أشرك » ، وقال : « لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى بن مريم ، إنما أنا عبد ، فقولوا : عبد الله ورسوله » .

ولهذا اتفق العلماء على انه ليس لأحد أن يحلف بمخلوق ، كالكلبة ونحوها .

ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن السجود له ، ولما سجد بعض أصحابه نهاه عن ذلك وقال : « لا يصلح السجود إلا لله » ، وقال : « لو كنت أمرا أحدا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها » ، وقال لمعاذ بن جبل — رضى الله عنه — : « رأيت لو مررت بقبرى أكنت ساجداً له » ؟ قال : لا . قال : « فلا تسجد لى » .

ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن اتخاذ القبور مساجد ؛ فقال فى مرض موته : « لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد يحذر ما فعلوا » قالت عائشة رضى الله عنها : ولولا ذلك لابرز قبره ، ولكن كره أن يتخذ مسجدا .

وفى الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال قبل أن يموت بخمس : « ان من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ، ألا فلا تتخذوا بيتى عيداً ولا بيوتكم قبوراً ، وصلوا على حيثما كنتم فان صلاتكم تبلغنى » ، ولهذا اتفق أئمة الاسلام على أنه لا يشرع بناء المسجد على القبور ، ولا تشرع الصلاة عند القبور ؛ بل كثير من العلماء يقول الصلاة عندها باطلة .

والسنة في زيارة قبور المسلمين نظير الصلاة عليهم قبل الدفن ، قال الله تعالى
في كتابه عن المنافقين (ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره)
فكان دليل الخطاب أن المؤمنين يصلى عليهم ويقام على قبورهم .

وكان النبي صلى الله عليه وسلم يعلم أصحابه إذا زاروا القبور أن يقولوا :
« السلام عليكم أهل دار قوم مؤمنين . وإنا إن شاء الله بكم لاحقون ، يرحم
الله المستقدمين منا ومنكم والمستأخرين . نسأل الله لنا ولكم العافية . اللهم
لا تجرمننا أجرهم ؛ ولا تفتنا بعدهم ؛ واغفر لنا ولهم » .

وذلك أن من أكبر أسباب عبادة الأوثان كان التعظيم للقبور بالعبادة
ونحوها ، قال الله تعالى في كتابه : (وقالوا : لا تذرن آلهتكم ؛ ولا تذرن ودا
ولا سواعا ؛ ولا يغوث ويعوق ونسرا) . قال طائفة من السلف : كانت هذه
أسماء قوم صالحين ؛ فلما ماتوا عكفوا على قبورهم ثم صوروا تماثيلهم وعبدوها .

ولهذا اتفق العلماء على أن من سلم على النبي صلى الله عليه وسلم عند قبره
أنه لا يتمسح بحجره ولا يقبلها ، لأن الثقل والاستلام إنما يكون لأركان بيت
الله الحرام ، فلا يشبه بيت المخلوق بيت الخالق .

وكذلك الطواف والصلاة والاجتماع للعبادات إنما تقصد في سيوت الله
وهي المساجد التي أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه . فلا تقصد بيوت المخلوقين
فتتخذ عيدا ، كما قال صلى الله عليه وسلم « لا تتخذوا بيتي عيدا » كل هذا لتحقيق

التوحيد الذى هو أصل الدين ورأسه الذى لا يقبل الله عملا إلا به ، ويغفر
لصاحبه ولا يغفر لمن تركه ، وكما قال تعالى : (ان الله لا يغفر أن يشرك به
ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ، ومن يشرك بالله فقد افترى أثما عظيما) .

ولهذا كانت كلمة التوحيد أفضل الكلام وأعظمه ، فاعظم آية فى القرآن
آية الكرسي (الله لا اله الا هو الحى القيوم ، لا تأخذه سنة ولا نوم) . وقال صلى
الله عليه وسلم : (من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة) . والإله : الذى
يأله القلب عبادة له ، واستعانة ، ورجاء له ، وخشية ، واجلالا ، وأكراما .

فصل

ومن ذلك الاقتصاد في السنة ؛ واتباعها كما جاءت — بلا زيادة ولا نقصان —
مثل الكلام : في (القرآن) و (سائر الصفات) فإن مذهب سلف الأمة وأهل
السنة أن القرآن كلام الله ؛ منزل غير مخلوق ، منه بدأ وإليه يعود . هكذا قال غير
واحد من السلف . روى عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار — وكان من
التابعين الأعيان — قال : ما زلت أسمع الناس يقولون ذلك .

والقرآن الذي أنزله الله على رسوله صلى الله عليه وسلم هو هذا القرآن الذي
يقرؤه المسلمون ويكتبونه في مصاحفهم ، وهو كلام الله لا كلام غيره ؛ وإن
تلاه العباد وبلغوه بحركاتهم وأصواتهم . فإن الكلام لمن قاله مبتدئاً لا لمن قاله
مبلغاً مؤدياً ، قال الله تعالى : (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى
يسمع كلام الله ؛ ثم أبغنه مأمنه) ، وهذا القرآن في المصاحف ، كما قال تعالى :
(بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ) وقال تعالى : (يتلو صحفا مطهرة ؛ فيها
كتب قيمة) . وقال : (إنه لقرآن كريم في كتاب مكنون) .

والقرآن كلام الله بحروفه ونظمه ومعانيه ، كل ذلك يدخل في القرآن
وفي كلام الله . وإعراب الحروف هو من تمام الحروف ؛ كما قال النبي صلى الله

عليه وسلم : « من قرأ القرآن فأعربه فله بكل حرف عشر حسنات » وقال أبو بكر وعمر رضي الله عنهما : حفظ إعراب القرآن أحب إلينا من حفظ بعض حروفه .

وإذا كتب المسلمون مصحفاً فإن أجوا أن لا ينقطوه ولا يشكلوه جاز ذلك ؛ كما كان الصحابة يكتبون المصاحف من غير تنقيط ولا تشكيل ؛ لأن القوم كانوا عرباً لا يلحنون . وهكذا هي المصاحف التي بعث بها عثمان رضي الله عنه إلى الأمصار في زمن التابعين .

ثم فشا « اللحن » فنقطت المصاحف وشكلت بالنقط الحمر ، ثم شكلت بمثل خط الحروف ؛ فتنازع العلماء في كراهة ذلك . وفيه خلاف عن الإمام أحمد رحمه الله وغيره من العلماء ، قيل : يكره ذلك لأنه بدعة ؛ وقيل : لا يكره للحاجة إليه . وقيل يكره النقط دون الشكل لبيان الإعراب . والصحيح أنه لا بأس به .

والتصديق بما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم : أن الله يتكلم بصوت ؛ وينادي آدم عليه السلام بصوت ؛ إلى أمثال ذلك من الأحاديث . فهذه الجملة كان عليها سلف الأمة وأئمة السنة .

وقال أئمة السنة : القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق . حيث تلى وحيث

كتب . فلا يقال لتلاوة العبد بالقرآن : إنها مخلوقة ، لان ذلك يدخل فيه القرآن المنزل ، ولا يقال : غير مخلوقة ، لان ذلك يدخل فيه أفعال العباد .

ولم يقل قط أحد من أئمة السلف : إن أصوات العباد بالقرآن قديمة ، بل أنكروا على من قال : لفظ العبد بالقرآن غير مخلوق .

وأما من قال ان المداد قديم : فهذا من أجهل الناس وأبعدهم عن السنة ، قال الله تعالى : (قل : لو كان البحر مداداً لكلمات ربى لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربى ، ولو جئنا بمثله مدداً) فأخبر أن المداد يكتب به كلماته .

وكذلك من قال ليس القرآن فى المصحف ؛ وإنما فى المصحف مداد الورق ، أو حكاية وعبرة . فهو مبتدع ضال . بل القرآن الذى أنزله الله على محمد صلى الله عليه وسلم هو ما بين الدفتين . والكلام فى المصحف - على الوجه الذى يعرفه الناس - له خاصة يمتاز بها عن سائر الاشياء .

وكذلك من زاد : على السنة فقال : إن الفاظ العباد واصواتهم قديمة فهو مبتدع ضال . كمن قال : ان الله لا يتكلم بحرف ولا بصوت فانه أيضاً مبتدع منكر للسنة .

وكذلك من زاد وقال : إن المداد قديم ، فهو ضال . كمن قال : ليس فى المصاحف كلام الله .

وأما من زاد على ذلك من الجهال الذين يقولون إن الورق ، والجلد ،
والوند ، وقطعة من الحائط : كلام الله ، فهو بمنزلة من يقول : ما تكلم الله
بالقرآن ولا هو كلامه . هذا الغلو من جانب الإثبات يقابل التكذيب من جانب
النفي ، وكلاهما خارج عن السنة والجماعة .

وكذلك أفراد الكلام في النقطة والشكلة بدعة فنيا وإثباتا ، وإنما حدثت
هذه البدعة من مائة سنة أو أكثر بقليل ، فإن من قال : إن المداد الذي تنقط
به الحروف ويشكل به قديم ، فهو ضال جاهل ، ومن قال : إن إعراب
حروف القرآن ليس من القرآن فهو ضال مبتدع .

بل الواجب أن يقال : هذا القرآن العربي هو كلام الله . وقد دخل في ذلك
حروفه بإعرابها كما دخلت معانيه ، ويقال : ما بين اللوحين جميعه كلام الله .
فإن كان المصحف منقوفا مشكولا أطلق على ما بين اللوحين جميعه أنه كلام الله .
وإن كان غير منقوط ولا مشكول : كالمصاحف القديمة التي كتبها الصحابة ، كان
أيضاً ما بين اللوحين هو كلام الله . فلا يجوز أن تلقى الفتنة بين المسلمين بأمر
محدث ونزاع لفظي لا حقيقة له ، ولا يجوز أن يحدث في الدين ما ليس منه .

فصل

وكذلك يجب الاقتصاد والاعتدال في أمر « الصحابة » و « القرابة »
- رضى الله عنهم - فإن الله تعالى أثنى على أصحاب نبيه صلى الله عليه وسلم من
السابقين والتابعين لهم بإحسان . وأخبر أنه رضى عنهم ورضوا عنه ؛ وذكرهم
في آيات من كتابه ؛ مثل قوله تعالى : (محمد رسول الله والذين معه أشداء على
الكفار رحماء بينهم تراهم ركعاً سجداً يبتغون فضلاً من الله ورضواناً ؛ سيأثم في
وجوههم من أثر السجود ، ذلك مثلهم في التوراة ؛ ومثلهم في الانجيل كزرع
أخرج شطأه فآزره فاستغلظ فاستوى على سوقه يعجب الزراع ليغيظ بهم
الكفار ؛ وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة وأجرًا عظيمًا)
وقال تعالى : (لقد رضى الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما في
قلوبهم ، فأنزل السكينة عليهم وأثابهم فتحاً قريباً) .

وفي الصحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا تسبوا أصحابي ،
فوالذى نفسى بيده لو أن أحداكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم
ولا نصيفه » .

وقد أنفق أهل السنة والجماعة على ما تواتر عن أمير المؤمنين على بن أبي

طالب - رضى الله عنه - أنه قال : خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر رضى الله عنهما ، واتفق أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على يعة عثمان بعد عمر رضى الله عنهما ، وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « خلافة النبوة ثلاثون سنة ثم قصير ملكا » وقال صلى الله عليه وسلم : « عليكم بستی وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى ، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة » . وكان أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه آخر الخلفاء الراشدين المهديين .

وقد اتفق عامة أهل السنة من العلماء والعباد والأمرء والأجناد على أن يقولوا : أبو بكر ثم عمر ؛ ثم عثمان ؛ ثم على رضى الله عنهم . ودلائل ذلك ، وفضائل الصحابة كثير ؛ ليس هذا موضعه .

وكذلك تؤمن « بالإمساك عما شجر بينهم » ونعلم أن بعض المنقول فى ذلك كذب . وهم كانوا مجتهدين ؛ اما مصيبين لهم أجران ؛ أو مشايين على علمهم الصالح مغفور لهم خطوهم ؛ وما كان لهم من السيئات — وقد سبق لهم من الله الحسنى — فإن الله يغفرها لهم : إما بتوبة أو بحسنات ماحية ، أو مصائب مكفرة ؛ أو غير ذلك . فإنهم خير قرون هذه الأمة كما قال صلى الله عليه وسلم : « خير القرون قرنى الذى بعثت فيه ؛ ثم الذين يلونهم » وهذه خير أمة أخرجت للناس .

ونعلم مع ذلك أن علي بن أبي طالب رضى الله عنه كان أفضل وأقرب إلى الحق من معاوية وعن قاتله معه لما ثبت في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري — رضى الله عنه — عن النبي صلى الله عليه أنه قال : « تترق مارقة على حين فرقة من المسلمين ؟ تقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق » . وفي هذا الحديث دليل على أنه مع كل طائفة حق ؛ وأن علياً رضى الله عنه أقرب إلى الحق .

وأما الذين قعدوا عن القتال في الفتنة ؛ كسعد بن أبي وقاص ، وابن عمر ، وغيرهما رضى الله عنهم ؛ فاتبعوا النصوص التي سمعوها في ذلك عن القتال في الفتنة ، وعلى ذلك أكثر أهل الحديث .

وكذلك « آل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم » لهم من الحقوق ما يجب رعايتها ، فإن الله جعل لهم حقاً في الخمس والنيء ، وأمر بالصلاة عليهم مع الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال لنا : « قولوا : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، كما صليت على آل إبراهيم ، انك حميد مجيد . وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم ، انك حميد مجيد » . وآل محمد هم الذين حرمت عليهم الصدقة ، هكذا قال الشافعي وأحمد بن حنبل ؛ وغيرهما من العلماء رحمهم الله ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن الصدقة لا تحل لمحمد ولا لآل محمد » وقد قال الله تعالى في كتابه : (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً) وحرّم الله عليهم الصدقة لأنها

أوساخ الناس ، وقد قال بعض السلف : حب أبي بكر وعمر إيمان ؛ وبغضهما
تفارق . وفي المسانيد والسنن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للعباس — لما
شكا إليه جفوة قوم لهم قال : « والذى نفسى بيده لا يدخلون الجنة حتى يحبواكم
من أجلي » .

وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ان الله اصطفى بنى
اسماعيل ؛ واصطفى بنى كنانة من بنى اسماعيل ؛ واصطفى قريشا من كنانة ، واصطفى
بنى هاشم من قريش ؛ واصطفانى من بنى هاشم » .

وقد كانت الفتنة لما وقعت بقتل عثمان وافتراق الامة بعده ، صار قوم
من يحب عثمان ويغلوا فيه ينحرف عن على رضى الله عنه ، مثل كثير من أهل
الشام ؛ بمن كان اذ ذلك يسب علياً رضى الله عنه ويغضه .

وقوم من يحب علياً رضى الله عنه ويغلوا فيه ينحرف عن عثمان
رضى الله عنه ، مثل كثير من أهل العراق ؛ بمن كان ييغض عثمان ويسبه رضى
الله عنه .

ثم تغلظت بدعتهم بعد ذلك ؛ حتى سبوا أبا بكر وعمر رضى الله عنهما
وزاد البلاء بهم حينئذ .

والسنة محبة عثمان وعلى جميعا ، وتقديم أب بكر وعمر عليهما رضى الله

عنهم ؛ لما خصهما الله به من الفضائل التي سبقا بها عثمان وعلياً جميعاً . وقد نهى الله في كتابه عن التفرق والنشنت ؛ وأمر بالإعتصام بحبله .

فهذا موضع يجب [على] المؤمن أن يتثبت فيه ويعتصم بحبل الله . فإن السنة مبناها على العلم والعدل ؛ والاتباع لكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم .

فالرافضة لما كانت تسب « الصحابة » صار العلماء يأمرون بعقوبة من يسب الصحابة ، ثم كفرت الصحابة وقالت عنهم أشياء قد ذكرنا حكمهم فيها في غير هذا الموضع .

ولم يكن أحد إذ ذاك يتكلم في « يزيد بن معاوية » ولا كان الكلام فيه من الدين ، ثم حدث بعد ذلك أشياء ، فصار قوم يظهرون لعنة يزيد بن معاوية . وربما كان غرضهم بذلك التطرق إلى لعنة غيره ، فكره أكثر أهل السنة لعنة أحد بعينه ، فسمع بذلك قوم ممن كان يتسنن ؛ فاعتقد أن يزيد كان من كبار الصالحين وأئمة الهدى .

وصار الغلاء فيه على طرفي نقيض ، هؤلاء يقولون : انه كافر زنديق ، وانه قتل ابن بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقتل الانصار وأبناءهم بالحرّة ليأخذ بثأر أهل بيته الذين قتلوا كفاراً ، مثل جده لأمه عتبة بن ربيعة . وخاله الوليد ؛ وغيرهما ويذكرون عنه من الاشتهار بشرب الخمر واظهار الفواحش أشياء .

وأقوام يعتقدون أنه كان اماماً عادلاً هادياً مهدياً ، وأنه كان من الصحابة أو أكابر الصحابة ، وأنه كان من أولياء الله تعالى . وربما اعتقد بعضهم أنه كان من الأنبياء ! ويقولون: من وقف في يزيد وقفه الله على نار جهنم. ويروون عن الشيخ «حسن بن عدى» أنه كان كذا وكذا ولياً ، ومن وقفوا فيه وقفوا على النار: لقولهم في يزيد . وفي زمن الشيخ حسن زادوا أشياء باطلة نظماً ونثراً . وغلوا في الشيخ «عدى» ، وفي «يزيد» بأشياء مخالفة لما كان عليه الشيخ «عدى» الكبير - قدس الله روحه - فإن طريقته كانت سليمة لم يكن فيها من هذه البدع ، وابتلوا بروافض عادوهم ، وقتلوا الشيخ حسناً ، وجرت قن لا يحبها الله ولا رسوله .

وهذا الغلو في يزيد من الطرفين خلاف لما أجمع عليه أهل العلم والإيمان .

فإن يزيد بن معاوية ولد في خلافة عثمان بن عفان - رضى الله عنه - ولم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم ؛ ولا كان من الصحابة باتفاق العلماء ؛ ولا كان من المشهورين بالدين والصلاح ، وكان من شبان المسلمين ؛ ولا كان كافراً ولا زنديقاً ؛ وتولى بعده أليه على كراهة من بعض المسلمين ورضا من بعضهم ، وكان فيه شجاعة وكرم ، ولم يكن مظهراً للفواحش كما يحكى عنه خصومه .

وجرت في إمارته أمور عظيمة :-

أحدها مقتل الحسين رضى الله عنه ؛ وهو لم يأمر بقتل الحسين ، ولا أظهر

الفرح بقتله ؛ ولا نكت بالقضيب على ثناياه - رضى الله عنه - ولا حمل رأس الحسين - رضى الله عنه - الى الشام ، لكن أمر بمنع الحسين رضى الله عنه ، وبدفعه عن الأمر . ولو كان بقتاله ، فزاد الثواب على أمره ؛ وحض « الشمرى » الجيوش على قتله لعيد الله بن زياد ؛ فاعتدى عليه عيد الله ابن زياد ، فطلب منهم الحسين رضى الله عنه أن يجيء إلى يزيد ؛ أو يذهب إلى الثغر مرابطاً ؛ أو يعود إلى مكة . فنعوه رضى الله عنه ، إلا أن يستأسر لهم ، وأمر عمر بن سعد بقتاله — فقتلوه مظلوماً — له ولطائفة من أهل بيته . رضى الله عنهم .

وكان قتله - رضى الله عنه - من المصائب العظيمة ، فان قتل الحسين ، وقتل عثمان قبله : كانا من أعظم أسباب الفتن في هذه الأمة ، وقتلتهما من شرار الخلق عند الله .

ولما قدم أهلهم رضى الله عنهم على يزيد بن معاوية أكرمهم وسيرهم إلى المدينة ، وروى عنه أنه لعن ابن زياد على قتله . وقال : كنت أرضى من طاعة أهل العراق بدون قتل الحسين ، لكنه مع هذا لم يظهر منه انكار قتله . والانتصار له ، والأخذ بثأره : كان هو الواجب عليه ، فصار أهل الحق يلومونه على تركه للواجب مضافاً إلى أمور أخرى . وأما خصومه فيزيدون عليه من الفرية أشياء .

وأما (الأمر الثاني) : فإن أهل المدينة النبوية نقضوا بيعته وأخرجوا نوابه وأهله ، فبعث إليهم جيشاً ؛ وأمره إذا لم يطيعوه بعد ثلاث أن يدخلها بالسيف ويبيحها ثلاثاً ، فصار عسكره في المدينة النبوية ثلاثاً يقتلون وينهبون ، ويفتضون الفروج المحرمة . ثم أرسل جيشاً إلى مكة المشرقة ، فحاصروا مكة ، وتوفي يزيد وهم محاصرون مكة ، وهذا من العدوان والظلم الذي فعل بأمره .

ولهذا كان الذي عليه معتقد أهل السنة وأئمة الأمة أنه لا يسب ولا يجب قال « صالح بن أحمد بن حنبل » قلت لأبي : إن قوما يقولون : إنهم يحبون يزيد . قال : يا بني ! وهل يحب يزيد أحد يؤمن بالله واليوم الآخر ؟ فقلت : يا أبت ! فلماذا لا تلغنه ؟ قال : يا بني ! ومتى رأيت أباك يلعن أحداً ؟ .

وروى عنه قيل له : أتكتب الحديث عن يزيد بن معاوية ؟ فقال : لا . ولا كرامة . أو ليس هو الذي فعل بأهل المدينة ما فعل ؟ .

فيزيد عند علماء أئمة المسلمين ملك من الملوك . لا يحبونه محبة الصالحين وأولياء الله ؛ ولا يسبونهم . فإنهم لا يحبون لعنة المسلم المعين . لما روى البخاري في صحيحه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه : أن رجلاً كان يدعى حماراً ، وكان يكثر شرب الخمر ، وكان كلما أتى به إلى النبي صلى الله عليه وسلم ضربه . فقال

رجل : لعنه الله ما أكثر ما يؤتى به إلى النبي صلى الله عليه وسلم : فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تلعنه فإنه يحب الله ورسوله » .

ومع هذا فطائفة من أهل السنة يميزون لعنه ، لأنهم يعتقدون أنه فعل من الظلم ما يجوز لعن فاعله .

وطائفة أخرى ترى محبته ، لأنه مسلم تولى على عهد الصحابة ؛ وبايعه الصحابة . ويقولون : لم يصح عنه ما نقل عنه وكانت له محاسن أو كان مجتهداً فيما فعله .

والصواب هو ما عليه الأئمة : من أنه لا يخص بمحبة ولا يلعن . ومع هذا فإن كان فاسقاً أو ظالماً فالله يغفر للفاسق والظالم ، لا سيما إذا أتى بحسنات عظيمة . وقد روى البخارى فى صحيحه عن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أول جيش يغزوا القسطنطينية مغفور له » وأول جيش غزاها كان أميرهم يزيد بن معاوية ، وكان معه أبو أيوب الانصارى رضى الله عنه .

وقد يشبه يزيد بن معاوية بعمه يزيد بن أبي سفيان ، فإن يزيد بن أبي سفيان كان من الصحابة وكان من خيار الصحابة ، وهو خير آل حرب . وكان أحد أمراء الشام الذين بعثهم أبو بكر رضى الله عنه فى فتوح الشام ، ومثى أبو بكر فى ركابه يوصيه مشيعاً له ، فقال له : يا خليفة رسول الله : إما أن تركب وإما أن أنزل . فقال : لست براكب ولست بنازل ، انى أحسب خطاى هذه

في سبيل الله . فلما توفي بعد فتوح الشام في خلافة عمر ، ولى عمر رضى الله عنه مكانه أخاه معاوية ، وولد له يزيد في خلافة عثمان بن عفان ، وأقام معاوية بالشام إلى أن وقع ما وقع .

فالواجب الاختصار في ذلك والإعراض عن ذكر يزيد بن معاوية وامتحان المسلمين به ، فإن هذا من البدع المخالفة لأهل السنة والجماعة ، فإنه بسبب ذلك اعتقد قوم من الجهال أن يزيد بن معاوية من الصحابة ، وأنه من أكابر الصالحين وأئمة العدل ، وهو خطأ بين .

فصل

وكذلك التفريق بين الأمة وامتحانها بما لم يأمر الله به ولا رسوله : مثل أن يقال للرجل : أنت شكيلي . أو قرفندي . فإن هذه أسماء باطلة ما أنزل الله بها من سلطان ، وليس في كتاب الله ولا سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، ولا في الآثار المعروفة عن سلف الأئمة لا شكيلي ولا قرفندي . والواجب على المسلم إذا سئل عن ذلك أن يقول : لا أنا شكيلي ولا قرفندي ؛ بل أنا مسلم متبع لكتاب الله وسنة رسوله .

وقد روينا عن معاوية بن أبي سفيان : أنه سأل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما فقال : أنت على ملة علي ، أو ملة عثمان ؟ فقال : لست على ملة علي ، ولا على ملة عثمان ، بل أنا على ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكذلك كان كل من السلف يقولون : كل هذه الأهواء في النار : ويقول أحدهم : ما أبالي أي التعمتين أعظم ؟ على أن هداني الله للإسلام ، أو أن جنتي هذه الأهواء ، والله تعالى قد سمانا في القرآن : المسلمين المؤمنين عباد الله ، فلا نعدل عن الأسماء التي سمانا الله بها إلى أسماء أحدثها قوم - وسموها هم وآباؤهم - ما أنزل الله بها من سلطان .

بل الأسماء التي قد يسوغ التسمي بها مثل انتساب الناس الى امام كالحنفي والمالكي ، والشافعي ، والحنبلي أو الى شيخ ، كالقادري ، والعدوي ونحوهم ، أو مثل الانتساب الى القبائل : كالقيسي واليماني ، وإلى الأمصار كالشامي والعراقي والمصري .

فلا يجوز لأحد أن يمتحن الناس بها ، ولا يوالى بهذه الأسماء ولا يعادى عليها ، بل أكرم الخلق عند الله أتقاهم من أى طائفة كان .

وأولياء الله الذين هم أوليائوه هم الذين آمنوا وكانوا يتقون ، فقد أخبر سبحانه أن أوليائه هم المؤمنون المتقون وقد بين المتقين في قوله تعالى : (ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبين وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفى الرقاب ، وأقام الصلاة وآتى الزكاة ، والموفون بعهدهم إذا عاهدوا ، والصابرين فى البأساء والضراء وحين البأس ، أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون) والتقوى هى فعل ما أمر الله به وترك ما نهى الله عنه .

وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم عن حال أولياء الله وما صاروا به أولياء ، فى صحيح البخارى عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يقول الله تبارك وتعالى : من عادى لى ولياً فقد بارزنى

بالمحاربة ، وما تقرب الى عبدى بمثل أداء ما افترضت عليه ، ولا يزال عبدى يتقرب الى بالنوافل حتى أحبه ، فإذا أحببته كنت سمعه الذى يسمع به ، وبصره الذى يبصر به ، ويده التى يبطش بها ، ورجله التى يمشى بها ، فبى يسمع . وبى يبصر . وبى يبطش . وبى يمشى ولئن سألتى لآعطينه ، ولئن استعاذنى لأعيننه ، وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددى عن قبض نفس عبدى المؤمن ، يكره الموت وأكره مساءته ولا بد له منه .

فقد ذكر فى هذا الحديث أن التقرب الى الله تعالى على درجتين : إحداهما التقرب إليه بالفرائض . والثانية هى التقرب الى الله بالنوافل بعد أداء الفرائض .

فالأولى درجة «المقتصدین» الأبرار أصحاب اليمين . والثانية درجة «السابقين» المؤمنين ، كما قال الله تعالى : (ان الأبرار لى نعيم على الأرائك ينظرون ، تعرف فى وجوههم نضرة النعيم ، يسقون من رحيق مختوم ختامه مسك وفى ذلك فليتنافس المتنافسون) .

قال ابن عباس رضى الله عنهما : يمزج لأصحاب اليمين مزجاً ، ويشربه المقربون صرفاً .

وقد ذكر الله هذا المعنى فى عدة مواضع من كتابه ، فكل من آمن بالله ورسوله واتقى الله فهو من أولياء الله .

والله سبحانه قد أوجب موالة المؤمنين بعضهم لبعض ، وأوجب عليهم معاداة الكافرين . فقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا : لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ، ومن يتولهم منهم فإنه منهم إن الله لا يهدي القوم الظالمين ، فترى الذين في قلوبهم مرض يسارعون فيهم يقولون : نخشى أن تصيننا دائرة ؛ فعسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده فيصبحوا على ما أسروا في أنفسهم نادمين . ويقول الذين آمنوا : أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعكم ؟ حبطت أعمالهم فأصبحوا خاسرين ، يا أيها الذين آمنوا : من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين ، يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم ، ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم . إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون ، ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا فإن حزب الله هم الغالبون) .

فقد أخبر سبحانه أن ولي المؤمن هو الله ورسوله وعباده المؤمنين ، وهذا عام في كل مؤمن موصوف بهذه الصفة ، سواء كان من أهل نسبة أو بلدة أو مذهب أو طريقة أو لم يكن ، وقال الله تعالى : (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض) ، وقال تعالى : (إن الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله والذين آووا ونصروا أولئك بعضهم أولياء بعض) الى

قوله (والذين آمنوا من بعد وهاجروا وجاهدوا معكم فأولئك منكم) ، وقال تعالى : (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا) الى قوله تعالى : (فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين . إنما المؤمنون أخوة فأصلحوا بين أخويكم ، واتقوا الله لعلكم ترحمون) .

وفي الصحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال . « مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد ، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحى والسهر ، وفي الصحاح أيضاً أنه قال : « المؤمن للؤمن كالبيان يشد بعضه بعضاً ، وشبك بين أصابعه ، وفي الصحاح أيضاً أنه قال : « والذى نفسى بيده لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه » وقال صلى الله عليه وسلم : « المسلم أخو المسلم لا يسله ولا يظله » وأمثال هذه النصوص فى الكتاب والسنة كثيرة .

وقد جعل الله فيها عباده المؤمنين بعضهم أولياء بعض . وجعلهم أخوة ، وجعلهم متناصرين متراحمين متعاطفين ، وأمرهم سبحانه بالإئتلاف ونهاهم عن الافتراق والاختلاف ، فقال : (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا) . وقال : (إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم فى شيء) ، إنما أمرهم الى الله (الآية) .

فكيف يجوز مع هذا لامة محمد صلى الله عليه وسلم أن تفرق وتختلف ،

حتى يوالى الرجل طائفة ويعادى طائفة أخرى بالظن والهوى ؛ بلا برهان من الله تعالى . وقد برأ الله نبيه صلى الله عليه وسلم عن كان هكذا .

فهذا فعل أهل البدع ؛ كالخوارج الذين فارقوا جماعة المسلمين واستحلوا دماء من خالفهم .

وأما أهل السنة والجماعة فهم معتصمون بحبل الله ، وأقل ما فى ذلك أن يفضل الرجل من يوافقه على هواه وإن كان غيره أبقى لله منه .

وانما الواجب أن يقدم من قدمه الله ورسوله ، ويؤخر من أخره الله ورسوله ويجب ما أحبه الله ورسوله ويغض ما أبغضه الله ورسوله ؛ وينهى عما نهى الله عنه ورسوله ، وأن يرضى بما رضى الله به ورسوله ؛ وأن يكون المسلمون يداً واحدة ، فكيف إذا بلغ الأمر ببعض الناس إلى أن يضلل غيره ويكفره ، وقد يكون الصواب معه وهو الموافق للكتاب والسنة ؛ ولو كان أخوه المسلم قد أخطأ فى شيء من أمور الدين فليس كل من أخطأ يكون كافراً ولا فاسقاً ، بل قد عفا الله لهذه الأمة عن الخطأ والنسيان ، وقد قال تعالى فى كتابه فى دعاء الرسول صلى الله عليه وسلم والمؤمنين : (ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا) وثبت فى الصحيح أن الله قال : قد فعلت .

لا سيما وقد يكون من يوافقكم فى أخص من الإسلام ، مثل أن يكون مثلكم

على مذهب « الشافعي » ، أو منتسباً الى الشيخ « عدى » ، ثم بعد هذا قد يخالف في شيء ، وربما كان الصواب معه ، فكيف يستحل عرضه ودمه أو ماله ؟ مع ما قد ذكر الله تعالى من حقوق المسلم والمؤمن ! .

وكيف يجوز التفريق بين الامة باسماء مبتدعة لا أصل لها في كتاب الله ولا سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ؟

وهذا التفريق الذي حصل من الامة علمائها ومشائخها ؛ وأمرائها وكبرائها هو الذي أوجب تسلط الاعداء عليها . وذلك بتركهم العمل بطاعة الله ورسوله ، كما قال تعالى : (ومن الذين قالوا : انا نصارى أخذنا ميثاقهم فنسوا حظاً مما ذكروا به ؛ فأغرينا بينهم العداوة والبغضاء) .

فتى ترك الناس بعض ما أمرهم الله به وقعت بينهم العداوة والبغضاء واذا تفرق القوم فسدوا وهلكوا ، واذا اجتمعوا صلحوا وملكوا ؛ فان الجماعة رحمة والفرقة عذاب .

وجماع ذلك في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، كما قال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وأنتم مسلمون ، واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا) ، الى قوله : (ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون) ، فن الامر بالمعروف : الامر بالاتلاف والاجتماع ؛ والنهي

عن الاختلاف والفرقة ، ومن النهى عن المنكر إقامة الحدود على من خرج من شريعة الله تعالى .

فمن اعتقد في بشر أنه إله ؛ أو دعا ميتاً ؛ أو طلب منه الرزق والنصر والهداية ، وتوكل عليه أو سجد له ، فإنه يستتاب . فإن تاب وإلا ضربت عنقه .

ومن فضل أحداً من « المشائخ » على النبي صلى الله عليه وسلم ، أو اعتقد أن أحداً يستغنى عن طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، استتاب . فإن تاب وإلا ضربت عنقه .

وكذلك من اعتقد أن أحداً من « أولياء الله » يكون مع محمد صلى الله عليه وسلم كما كان الحضر مع موسى عليه السلام ، فإنه يستتاب فإن تاب وإلا ضربت عنقه . لأن الحضر لم يكن من أمة موسى عليه السلام ، ولا كان يجب عليه طاعته ، بل قال له : إني على علم من علم الله علمنيه الله لا تعلمه ؛ وأنت على علم من علم الله علمه الله لا أعلمه . وكان مبعوثاً إلى بني إسرائيل . كما قال نبينا صلى الله عليه وسلم : « وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة ، وبعث إلى الناس عامة » .

ومحمد صلى الله عليه وسلم مبعوث إلى جميع الثقلين : انهم وجنهم . فمن اعتقد أنه يسوغ لأحد الخروج عن شريعته وطاعته فهو كافر يجب قتله .

وكذلك من كفر المسلمين أو استحل دماءهم وأموالهم ، يبدعة ابتدعها
ليست في كتاب الله ولا سنة رسوله ، فإنه يجب نهيهم عن ذلك وعقوبته بما يزرجه ،
ولو بالقتل أو القتال . فإنه إذا عوقب المعتدون من جميع الطوائف ، وأكرم
المتقون من جميع الطوائف ؛ كان ذلك من أعظم الأسباب التي ترضى الله
ورسوله صلى الله عليه وسلم . وتصلح أمر المسلمين .

ويجب على أولى الأمر وهم علماء كل طائفة وأمرؤها ومشائخها أن يقوموا
على عامتهم ، ويأمرهم بالمعروف وينهونهم عن المنكر ؛ فيأمرهم بما أمر
الله به ورسوله ، وينهونهم عما نهى الله عنه ورسوله صلى الله عليه وسلم .

(فالأول) مثل شرائع الإسلام : وهي الصلوات الخمس في مواقيتها ،
 وإقامة الجمعة والجماعات من الواجبات ، والسنن الراتبات : كالأعياد ، وصلاة
الكسوف ، والاستسقاء ، والتراويح ، وصلاة الجنائز ، وغير ذلك . وكذلك
الصدقات المشروعة ، والصوم المشروع ، وحج البيت الحرام . ومثل الإيمان
بالله ، وملائكته وكتبه ، ورسله ، واليوم الآخر ، والإيمان بالقدر
خيرهُ وشَرهُ ؛ ومثل الإحسان ، وهو أن تعبد الله كأنك تراه ، فإن لم تكن
تراه فإنه يراك .

ومثل سائر ما أمر الله به ورسوله من الأمور الباطنة والظاهرة . ومثل
اخلاص الدين لله ، والتوكل على الله ، وأن يكون الله ورسوله أحب إليه مما

سواهما ، والرجاء لرحمة الله والخشية من عذابه ؛ والصبر لحكم الله ، والتسليم لأمر الله ، ومثل صدق الحديث ، والوفاء بالعهود ، وأداء الامانات إلى أهلها ؛ وبر الوالدين ، وصلة الارحام ، والتعاون على البر والتقوى ، والاحسان الى الجار واليتيم والمسكين ، وابن السبيل والصاحب والزوجة والمملوك ، والعدل في المقال والفعال ؛ ثم التدب إلى مكارم الاخلاق ؛ مثل أن تصل من قطعك ، وتعطي من حرمك ، وتعفو عن ظلمك ؛ قال الله تعالى : (وجزاء سيئة سيئة مثلها ؛ فمن عفا وأصلح فأجره على الله انه لا يحب الظالمين . ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل ، انما السبيل على الذين يظلمون الناس ويغيثون في الارض بغير الحق أولئك لهم عذاب أليم ، ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور) .

وأما « المنكر » الذي نهى الله عنه ورسوله فاعظمه الشرك بالله ، وهو أن يدعو مع الله إلها آخر ؛ إما الشمس وإما القمر أو الكواكب ؛ أو ملكا من الملائكة أو نبيا من الأنبياء ؛ أو رجلا من الصالحين أو أحدا من الجن ، أو تمثيل هؤلاء أو قبورهم ، أو غير ذلك مما يدعى من دون الله تعالى ، أو يستغاث به أو يسجد له ، فكل هذا وأشباهه من الشرك الذي حرمه الله على لسان جميع رسله .

وقد حرم الله قتل النفس بغير حقها ، وأكل أموال الناس بالباطل ، إما

بالغضب وإما بالربا أو الميسر ، كالبيع والمعاملات التي نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكذلك قطعة الرحم وعقوق الوالدين ، وتطفيف المكيال والميزان ، والاثم والبغى بغير الحق .

وكذلك مما حرمه الله تعالى ، أن يقول الرجل على الله ما لا يعلم ، مثل أن يروى عن الله ورسوله أحاديث يجزم بها وهو لا يعلم صحتها ، أو يصف الله بصفات لم ينزل بها كتاب من الله ولا إثارة من علم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، سواء كانت من صفات النفي والتعطيل ، مثل قول الجهمية : إنه ليس فوق العرش ولا فوق السموات ؛ وأنه لا يرى في الآخرة ؛ وأنه لا يتكلم ولا يجب ، ونحو ذلك مما كذبوا به الله ورسوله ، أو كانت من صفات الإثبات والتمثيل ، مثل من يزعم أنه يمشي في الأرض أو يجالس الخلق ، أو أنهم يرونه باعينهم أو أن السموات تحويه وتحيط به ، أو أنه سار في مخلوقاته ، إلى غير ذلك من أنواع الفرية على الله .

وكذلك العبادات المبتدعة التي لم يشرعها الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ، كما قال تعالى : (أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله) ، فإن الله شرع لعباده المؤمنين عبادات ؛ فحدث لهم الشيطان عبادات ضاهاها بها ، مثل أنه شرع لهم عبادة الله وحده لا شريك له ؛ فشرع لهم شركاء ؛ وهي عبادة ما سواه والأشراك به . وشرع لهم الصلوات الخمس وقراءة القرآن فيها والاستماع

له ؛ والاجتماع لسماع القرآن خارج الصلاة أيضاً ، فأول سورة أنزلها على نبيه صلى الله عليه وسلم : (إقرأ باسم ربك الذى خلق) أمر فى أولها بالقراءة ؛ وفى آخرها بالسجود ، بقوله تعالى : (واسجد واقترب).

ولهذا كان أعظم الاذكار التى فى الصلاة قراءة القرآن ؛ وأعظم الافعال السجود لله وحده لا شريك له ، وقال تعالى : (وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهوداً) ، وقال تعالى : (وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون) .

وكان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اجتمعوا أمروا واحداً منهم أن يقرأ والباقي يستمعون ، وكان عمر بن الخطاب يقول لأبي موسى رضى الله عنهما : ذكرنا ربنا . فيقرأ وهم يستمعون ، ومر النبي صلى الله عليه وسلم بأبي موسى رضى الله عنه وهو يقرأ ؛ فجعل يستمع لقراءته ، فقال : يا أبا موسى : مررت بك البارحة فجعلت استمع لقراءتك ، فقال : لو علمت لخبرت لك تحييراً وقال : « لله أشد أذناً » أى استماعاً « الى الرجل يحسن الصوت بالقرآن من صاحب القينة الى قينته » .

وهذا هو سماع المؤمنين وسلف الامة وأكابر المشائخ ، كمعروف الكرخي والفضيل بن عياض ، وأبي سليمان الداراني ، وموحيهم . وهو سماع المشائخ

المتأخرين الاكابر ، كالشيخ عبد القادر ، والشيخ عدى بن مسافر ، والشيخ
أبى مدين ، وغيرهم من المشائخ رحمهم الله .

وأما المشركون فكان سماعهم كما ذكره الله تعالى فى كتابه ؛ بقوله تعالى :
(وما كان صلاتهم عند البيت الا مكاء وتصدية) . قال السلف : المكاء الصغير .
والتصدية التصفيق باليد ، فكان المشركون يجتمعون فى المسجد الحرام يصفقون
ويصوتون يتخذون ذلك عبادة وصلاة ، فذمهم الله على ذلك : وجعل ذلك من
الباطل الذى نهى عنه .

فمن اتخذ نظير هذا السماع عبادة وقربة يتقرب بها إلى الله فقد ضاهى هؤلاء
فى بعض أمورهم ، وكذلك لم تفعله القرون الثلاثة التى أتت عليها النبى صلى الله
عليه وسلم ، ولا فعله أكابر المشائخ .

وأما سماع الغناء على وجه اللعب ، فهذا من خصوصية الافراح للنساء
والصبيان كما جاءت به الآثار ، فان دين الإسلام واسع لا حرج فيه .

وعمداد الدين الذى لا يقوم الا به هو الصلوات الخمس المكتوبات ، ويجب
على المسلمين من الاعتناء بها ما لا يجب من الاعتناء بغيرها . كان عمر بن الخطاب
رضى الله عنه يكتب الى عماله : ان أهم أمركم عندى الصلاة ، فمن حفظها وحافظ
عليها حفظ دينه ، ومن ضيعها كان لما سواها من عمله أشد اضرعة .

وهى أول ما أوجه الله من العبادات ، والصلوات الخمس تولى الله إيجابها بمخاطبة رسوله ليلة المعراج ، وهى آخر ما وصى به النبي صلى الله عليه وسلم أمته وقت فراق الدنيا ، جعل يقول : « الصلاة الصلاة ! وما ملكت أيمانكم ! » ، وهى أول ما يحاسب عليه العبد من عمله ؛ وآخر ما يفقد من الدين . فإذا ذهب ذهب الدين كله ؛ وهى عمود الدين فتنى ذهب سقط الدين .

قال النبي صلى الله عليه وسلم « رأس الأمر الاسلام وعموده الصلاة ، وذروة سنامه الجهاد فى سبيل الله » ، وقد قال الله فى كتابه : (تخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا) .

قال عبد الله بن مسعود رضى الله عنه وغيره : اضاعتها تأخيرها عن وقتها ؛ ولو تركوها كانوا كفاراً . وقال تعالى : (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى) ، والمحافظة عليها : فعلها فى أوقاتها ، وقال تعالى : (فويل للصلين . الذين هم عن صلاتهم ساهون) ، وهم الذين يؤخرونها حتى يخرج الوقت .

وقد اتفق المسلمون على أنه لا يجوز تأخير صلاة النهار الى الليل ولا تأخير صلاة الليل الى النهار ؛ للمسافر ولا للمريض ولا غيرهما . لكن يجوز عند الحاجة أن يجمع المسلم بين صلاتى النهار وهى الظهر والعصر فى وقت احدهما . ويجمع بين صلاتى الليل وهى المغرب والعشاء فى وقت إحدهما ، وذلك لمثل المسافر والمريض وعند المطر ، ونحو ذلك من الاعذار .

وقد أوجب الله على المسلمين أن يصلوا بحسب طاقتهم . كما قال الله تعالى :
(فاتقوا الله ما استطعتم) ، فعلى الرجل أن يصلى بطهارة كاملة وقراءة كاملة ،
وركوع وسجود كامل ، فإن كان عادماً للماء ؛ أو يتضرر باستعماله لمرض أو برد
أو غير ذلك ؛ وهو يحدث أو جنب يتيمم الصعيد الطيب ؛ وهو التراب . يسمح
به وجهه ويديه ويصلى ؛ ولا يؤخرها عن وقتها باتفاق العلماء .

وكذلك إذا كان مجبوساً أو مقيداً أو زمنياً أو غير ذلك صلى على حسب
حاله ؛ وإذا كان بازاء عدوه صلى أيضاً صلاة الخوف ، قال الله تعالى : (وإذا
ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن
يفتكم الذين كفروا ؛ إن الكافرين كانوا لكم عدواً مبيناً . وإذا كنت فيهم فأقمت
لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك) إلى قوله : (وليأخذوا حذرهم وأسلحتهم)
إلى قوله : (فإذا اطمأننتم فأقيموا الصلاة ؛ إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً
موقوتاً) .

ويجب على أهل القدرة من المسلمين أن يأمروا بالصلاة كل أحد من
الرجال والنساء حتى الصبيان . قال النبي صلى الله عليه وسلم « مروهم بالصلاة
لسبع ؛ واضربوهم على تركها لعشر ؛ وفرقوا بينهم في المضاجع » .

والرجل البالغ إذا امتنع من صلاة واحدة من الصلوات الخمس أو ترك
بعض فرائضها المتفق عليها . فإنه يستتاب ، فإن تاب والا قتل . فمن العلماء من

يقول : يكون مرتدأ كافرأ لا يصلى عليه ولا يدفن بين المسلمين . ومنهم من يقول يكون كقاطح الطريق وقاتل النفس ، والزاني المحصن .

وأمر الصلاة عظيم شأنها أن تذكرهنا ، فإنها قوام الدين وعماده ، وتعظيمه تعالى لها فى كتابه فوق جميع العبادات ؛ فإنه سبحانه يخصها بالذكر تارة ، ويقرنها بالزكاة تارة ، وبالصبر تارة ، وبالنسك تارة ، كقوله تعالى : (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) ، وقوله : (واستعينوا بالصبر والصلاة) ، وقوله : (فصل لربك وانحر) وقوله : (ان صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى لله رب العالمين ؛ لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين) . وتارة يفتح بها أعمال البر ويختتمها بها ؛ كما ذكره فى سورة (سأل سائل) وفى أول سورة « المؤمنين » . قال تعالى : (قد أفلح المؤمنون الذين هم فى صلاتهم خاشعون ، والذين هم عن اللغو معرضون ، والذين هم للزكاة فاعلون ، والذين هم لفروجهم حافظون ، إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين ، فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون ، والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون ، والذين هم على صلواتهم يحافظون ، أولئك هم الوارثون ، الذين يرثون الفردوس هم فيها خالدون) .

فنسأل الله العظيم أن يجعلنا وإياكم من الذين يرثون الفردوس هم فيها خالدون ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، والحمد لله وحده . وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا .

(آخر كتاب مجمل اعتقاد السلف)

ويليه

(كتاب مفصل الاعتقاد)

فهرس المجلد الثالث

الصفحة	الموضوع
١٢٨ - ١	(الرسالة التدمرية) أو « تحقيق الإثبات للأسماء والصفات ، وبيان حقيقة الجمع بين الشرع والقدر »
٢٠١	مقدمة المؤلف .
٢	الكلام في باب الصفات من باب الخبر ، والكلام في الشرع والقدر من باب الطلب والإرادة ، توضيح الفرق بين أقسام البابين .
٣٠٢	ما يجب على العبد في باب الصفات والقدر .
٣	الأصل الأول من هذه الرسالة في الكلام على التوحيد في الصفات .
٤٠٣	الأصل في الصفات ومذهب السلف فيها .
٥٠٤	الرسائل جاءت بالنفي المجل في نفي النقائص ونفي التمثيل عن الله .
٧ - ٥	وجاءت الرسائل بالإثبات المفصل في الأسماء والصفات ، آيات في هذا المعنى .
٧	من حاد عن طريقة الرسائل — من أصناف المعطلة — وصف الله بالسلب المفصل والإثبات المجل .
٨٠٧	غلاة هؤلاء ينفون عنه النفي والإثبات فيشبهونه بالمتعنت .

الصفحة	الموضوع
٨	ويقاربهم طائفة تصفه بالسلوب والإضافات فتشبهه بالمعدومات .
٨	طائفة من أهل الكلام ثبت الأسماء دون الصفات .
٩	ما وقعت فيه هذه الطوائف من التشبيه والتناقض .
٩ ، ٨	ما يحتاج به على هذه الطوائف ما علم بضرورة العقل من أنه لا بد من موجود غنى عما سواه .
١٠ - ١٦	لا يلزم من اتفاق أسماء الله أو أسماء صفاته مع أسماء بعض خلقه أو صفاتهم في اسم عام أو صفة عامة تماثل المسميات ؛ بل الإضافة ونحوها تميز ما يختص به الخالق وما يختص به المخلوق .
١٦	يتبين تحقيق الإنبات للأسماء والصفات والنقض على أهل التعطيل والتمثيل (بأصلين) و (مثلين) و (خاتمة) فيها سبع قواعد .
١٧	الأصل الأول : القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر منها
١٧ - ٢١	ما يلزم به المنتسبون الى الاشعري اذا نفوا المحبة والرحمة والغضب ونحو ذلك ، مع اثباتهم للصفات السبع .
٢٠	ما يلزم المعتزلة من التناقض لما نفوا الصفات وأثبتوا الاسماء .
٢٠ ، ٢١	ما يخصم به من نفي الاسماء والصفات ، أو نفي النفي والإنبات أو قال ليس بقابل للإتصاف بالصفات .
٢٢ ، ٢٣	اتفاق المسميين في بعض الاسماء والصفات ليس هو التشبيه المنفي

بالادلة السمعية والعقلية وأما المنى ما يستلزم الاشتراك فيما يجب ويجوز ويمتنع .

٢٣ تسمية النفاة لما دل عليه الشرع والعقل من الإثبات تشبيهاً وتجيماً تمويه على الجهال .

٢٣ ، ٢٤ إذا قالت المعطلة إثبات الصفات يستلزم التعدد والتعدد يستلزم التركيب والتركيب ممتنع .

٢٤ - ٢٧ كل من نى شيئاً من الصفات أو العقليات لزمه فيما فرأيه من التشبيه نظير ما فر منه أو أشد .

٢٧ لا طريق للتخلص من التشبيه إلا بالإثبات اللائق بجلال الله .

٢٥ - ٢٨ الاصل الثانى : القول فى الصفات كالقول فى الذات . فإذا قال المعطل كيف استوى قيل له كيف هو ؟ .

٢٨ - ٣٠ (المثل الأول) : أن ما أخبر الله عنه من النعيم فى الجنة يوافق فى الاسماء للنعيم الموجود فى الدنيا مع نى التمثيل ، فنى التمثيل عن صفات الخالق أولى .

٢٨ ، ٢٩ افترق الناس فى اثبات الصفات وفيما أخبر به عن اليوم الآخر ثلاث فرق .

٢٩ ، ٣٠ كثير من الباطنية والفلاسفة ونحوهم يتأولون الأمر والنهى أيضاً . ويرفعون التكليف عن عارفهم .

٣٠ حكم هذه الفرق ، وما يحتاج به عليهم يحتاج به على الجهمية في نفي الصفات .

٣٠ لا يجوز أن تضرب لله الامثال التي فيها مشابة للخلق فيما يجب له ، أو يجوز عليه ، أو يتمتع عليه ؛ لكن يستعمل في حقه قياس الاولى .

٣٥ - ٣٠ (المثل الثاني) « الروح » متصفة بصفات يوصف بها بعض الخلق ولا يوجب ذلك تمثيلاً . ومن نفي عنها الصفات فهو معطل لها فصفات الخالق أولى .

٣١ - ٣٥ اضطراب الناس في ماهية الروح وصفاتها وسببه .

٣٢ - اختلاف أهل الكلام في معنى الجسم .

٣٥ - (الخاتمة الجامعة) فيها سبع قواعد نافعة .

٣٥ - ٤٠ (القاعدة الاولى) : أن الله موصوف بالإثبات والنفي جميعاً ؛ وما وصف به نفسه من النفي متضمن لإثبات مدح ؛ توضيح ذلك .

٣٩ ، ٤٠ - من وصفه بالنفي المحض أو نفي عنه التقيضين فقد شبهه بالمعدوم أو المستحيل ؛ وجه ذلك .

٤١ - ٤٣ (القاعدة الثانية) : ما أخبر به الرسول وجب الإيمان به وإن لم نعرف معناه ؛ ما تنازع فيه المتأخرون ؛ كلفظ الجهة والتحيز يتوقف في إطلاق لفظه ويستفسر عن المعنى من أثبت أو نفي .

٤٣ - ٤٨ (القاعدة الثالثة) في إطلاق لفظ الظاهر : هل يقال ظاهر النصوص مراد أو يقال ليس بمراد .

٤٣ ، ٤٤ قد يعتقد بعض من أطلق هذه العبارة أن ظاهر النصوص يقتضى التمثيل والذين يعتقدون ذلك تارة يجعلون اللفظ محتاجاً للتأويل ولا يكون كذلك . وتارة يردون المعنى الحق الذى هو ظاهر اللفظ لا اعتقادهم أنه باطل .

٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ أمثلة النوع الاول حديث «عبدى مرضت» و «إن قلوب العباد» . ٤٥ ، ٤٦ خطأ أهل التعطيل فى التنظير بين قوله : (يدي) وبين قوله : (عما عملت أيدينا) وتحقيق الفرق بينهما .

٤٦ - ٤٨ إن كان المطلق لهذا اللفظ يقر بأن ظاهر الصفات السبع لا يقتضى التشبيه فليقر بظواهر ما عداها مع نفي التشبيه وإلا لزمه التناقض ٤٣ ، ٤٧ ، ٤٨ السلف وعموم المسلمين لم يكونوا يعتقدون إذا أطلقوا نصوص . الصفات أن ظاهرها يماثل صفات المخلوقين ولا أن مفهومها اللائق بحلال الله غير مراد .

٤٨ - ٥٤ (القاعدة الرابعة) وهى كالتوضيح للقاعدة الثالثة . ٤٨ الأربعة المحاذير التى وقع فيها من توهم فى الصفات أو بعضها التمثيل بصفات الخلق .

- ٤٩ التمثيل لذلك بصفة العلو والاستواء (والسماء بنيانها بأيد) .
- ٥٢، ٥١ السماء والأرض والهواء والسحاب ليس شيء منها محتاجا في حمله إلى الشيء الآخر .
- ٥٢ حرف (في) في قولنا : الشمس والقمر في السماء يقتضى أن يكونا داخل السماء ولا يقتضى قوله : (أأنتم من في السماء) أن يكون الله في جوف السموات وجه التفريق .
- ٥٤ - ٦٩ (القاعدة الخامسة) .
- ٥٤ ما أخبر الله به عن نفسه فيه ألفاظ تشبه معانيها من بعض الوجوه ما نعلمه من صفات الخالق ولا يقتضى ذلك تمثيلا .
- ٥٥، ٥٤ دفع التعارض بين الوقف على قوله : (إلا الله) والوقف على قوله : (في العلم) .
- ٥٦، ٥٥ أصبح لفظ التأويل - بحسب الإصطلاحات - يستعمل في ثلاثة معان (١) صرف اللفظ عن الإحتمال الراجح إلى الإحتمال المرجوح . (٢) التفسير (٣) الحقيقة التي يؤول إليها الكلام .
- ٥٧-٥٩-٦٤-٦٦ العلم بكيفيات صفات الله وكيفيات ما أعده الله في الآخرة من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله ، وأما علم معنى الكلام الذي أخبر الله به عن ذلك فهو من التأويل الذي يهـ انراسخون .

- ٥٨ ، ٥٧ لو لم تعلم معاني الأسماء التي سمي بها خلقه لم تفهم معاني ماسمي به نفسه وما سمي به ما في الآخرة .
- ٥٩ أسماء الله تنوعت معانيها واتفقت في دلالتها على ذات الله وكذلك أسماء النبي وأسماء القرآن .
- ٥٩ نظير اتفاق أسماء الله مع أسماء بعض خلقه وصف القرآن في مواضع بأنه محكم وفي مواضع بأنه متشابه .
- ٥٩ - ٦٣ معنى الإحكام والتشابه الذي يعم القرآن والإحكام والتشابه الذي يخص بعضه .
- ٥٩ قد يكون التشابه نسبياً أى بالنسبة الى بعض الناس .
- ٦٣ معظم ضلال بني آدم كان من قبيل التشابه والقياس الفاسد .
- ٦٣ أعظم الناس ضلالاً بالمتشابه من اشتبه عليهم وجود الخالق بوجود المخلوق .
- ٦٤ طائفة أخرى اشتبه عليها مسمى الوجود فضنت أن في الخارج عن الأذهان موجوداً مشتركاً وكليات مطلقة .
- ٦٤ ، ٦٥ التشابه يكون في الألفاظ المتواطئة ، كما يكون في الألفاظ المشتركة ، ما يزيل هذا الاشتباه .
- ٦٦ لم ينف الإمام أحمد مطلق لفظ التأويل .
- ٦٦ - ٦٨ غلط وتناقض من نفاه مطلقاً ، بحث في اطلاق الظاهر .

- ٦٧ التأويل المذموم والباطل .
- ٦٩ - ٨٨ (القاعدة السادسة) .
- ٦٩ ، ٧٤ لا يكفي في باب الصفات نفي التشبيه ولا مطلق الإثبات من غير تشبيه .
- ٦٩ اصطلاح طوائف من أهل البدع على جعل التشبيه مفسراً بمعنى ، ثم يجعلون كل من أثبت ذلك المعنى مشبهاً .
- ٧٠ قد يفرق بين لفظ التشبيه والتشليل .
- ٧١ أخص وصف الله ما هو ؟ جعل بعضهم القديم من أسمائه .
- ٧١ ، ٧٢ قد تطلق المعتزلة على الصفاتية ، والصفاتية على أهل السنة اسم التشبيه والتشليل لأجل ذلك الاصطلاح .
- ٧١-٧٣ و٧٨ من طرق النفي الباطلة الإعتماد في نفي ما ينفي عن الله على مجرد نفي التشبيه .
- ٧٢ ، ٧٣ إبطال قولهم إن إثبات الصفات يقتضى التجسيم ، وقولهم إن الأجسام متماثلة .
- ٧٤ ، ٨١ الطريق الصحيحة والتي يعتمد عليها في نفي ما ينفي عن الله هي نفي النقص والعيب ونفي مماثلة غيره له في صفات الكمال .
- ٧٤ الجواب عن قول من زعم أن الشيء إذا شابه غيره من وجه جاز عليه ما يجوز عليه ... إلخ

٧٥، ٧٦ من نفي القدر المشترك بين المسميات لزمه تعطيل وجود كل موجود ولذلك سمي أهل السنة الجهمية : المعطلة .

٧٦ تحقيق حول القدر المشترك بين المسميات .

٧٦-٧٨ كثر من أئمة النظار الإضطراب في أشياء (١) هل وجود الرب عين ماهيته؟ (٢) هل لفظ الوجود مقول بالاشتراك اللفظي أو بالتواطؤ أو التشكيك؟ (٣) إنبات الاحوال ونفيها (٤) هل المعدم شيء أم لا؟ (٥) وجود الموجودات هل هو زائد على ماهيتها أم لا ؟ التحقيق في هذه المباحث .

٧٩ « فصل » أبطل من المسلك الاول مسلك من نفي التشبيه معتمداً على نفي التجسيم والتحيز .

٧٩ هذا المسلك لا يحصل به تنزيه الله لوجوده أحدها .

٨٠، ٨١ الوجه الثاني، والثالث، والرابع .

٨٢ - ٨٨ «فصل» وأما في طرق الإنبات فلا يكفي مجرد نفي التشبيه في الإنبات ايضاح ذلك .

٨٣ - ٨٥ طرق تنزيه البارئ متسعة لا تحتاج الى الاقتصار على مجرد نفي التشبيه والتجسيم . منها أن كل ما ضاد أسمائه الحسنى فهو منزّه عنه .

٨٥ عود على القاعدة السابقة ؛ وهى أن كل نفي يتضمن إنباتاً .

٨٥ - ٨٧ من طرق النبي الصحيحة أن يقال: كل نقص تنزه عنه المخلوق فالخالق أولى بتنزيهه عنه .

٨٧ لو ما تلك صفات الخالق صفات المخلوق لجاز عليه ما يجوز على المخلوق من العدم ... وبهذا يعلم بطلان مذهب المشبهة .

تبع صفحة ٨٨ من ١ - س (القاعدة السابعة)

- ١ - كثير مما دل عليه السمع يعلم بالعقل .
- ١ - الامثال المضروبة هي أقيسة عقلية .
- ١ - كثير من أهل الكلام يسمى هذه الاصول العقلية لاعتقاده أنها لا تعلم إلا بالعقل فقط .
- ب - تنازع أهل الكلام في الاصول التي يتوقف إثبات النبوة عليها .
- ب - فطائفة تزعم أن تحسين العقل وتقويحه داخل في هذه الاصول .
- ب - دليل بعض أهل الكلام على حدوث العالم والعلم بالصانع وإثبات النبوة .
- ب - هؤلاء لا يقبلون الإستدلال بالسمع لظنهم أن العقل عارضه .
- ب ، ج - ضلال هؤلاء من وجوه .
- ج ، د - كيف تعلم الصفات الآتية بالعقل ؛ الحياة ، الرحمة . الخ
- د - من الطرق التي يسلكها الأئمة في اثبات الصفات أنه لو لم يكن موصوفاً يا حدى الصفتين المتقابلتين للزم اتافه بالآخرى .
- د - طريقة أخرى لإثبات صفات الكمال .

الصفحة	الموضوع
د -	قد اعترض على الطريقة الاولى وأجاب المؤلف عنه بسبعة أوجه .
هـ ، و -	حقيقة التقابل وأقسامه .
و -	التناقض .
ز -	الوجه الثاني . . . العدم والمملكة .
ز ، ي -	جوابان عما إذا قال لا يتقابلان تقابل السلب والإيجاب .
ي ، ك -	الوجه الثالث .
ك -	الوجه الرابع .
ل ، م ، ن -	الوجه الخامس .
ن -	الوجه السادس .
ن ، س -	الوجه السابع .
٨٩	« فصل » في الاصل الثاني وهو التوحيد في العبادات .
٨٩	يجب الإيمان بالشرع والقدر جميعاً .
٩٠ ، ٨٩	أمر تعالى بعبادته وحده ، وأرسل الرسل وأنزل الكتب بذلك .
٩٠ : ٩١ - ٩٤ ، ٩٥	اتفقت الانبياء على الدعوة الى التوحيد ، دين الرسل واحد وهو الإسلام وشرائعهم متنوعة .
٩٢ ، ٩١	معنى الاسلام ، أول الرسل يبشر بآخريهم ويؤمن به .
٩٤ ، ٩٣	يجب الإيمان بجميع الرسل ، من لم يؤمن برسالة محمد الى عموم الناس فهو كافر وكذا من لم يحج .

- ٩٤ تنازع الناس فيمن تقدم من الامم - وهم على دين الانبياء - هل يقال فيهم مسلمون .
- ٩٤ رأس الإسلام مطلقاً شهادة أن لا إله الا الله .
- ٩٥ أصل الشرك وأنواعه .
- ٩٦ ، ٩٧ الإقرار بتوحيد الربوبية عام في البشر ، ولم يدع أحد منهم أن العالم له صانعان .
- ٩٦ - ٩٨ ، ٩٩ أكثر ما نقل عن بعض الناس القول بعدم شمول الربوبية كقول المجوس والقدرية .
- ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ بيان غلط عامة المتكلمين في مسمى التوحيد وأنواعه الثلاثة .
- ٩٩ الجهمية أدرجوا نفي الصفات في مسمى التوحيد .
- ١٠٠ غلاة الفلاسفة والقرامطة قالوا من أثبت أسماءه فليس بموحد وسموا أنفسهم الموحدين .
- ١٠١ ، ١٠٢ - ١٠٤ غاية ما عند كثير من الصوفية تحقيق توحيد الربوبية ، والإعراض عن توحيد الالهية ، وسلوك مذهب القدرية وبعضهم يقر بإثبات الصفات وبعضهم ينفىها .
- ١٠٢ مذهب جهنم في الصفات والقدر والإيمان .
- ١٠٢ مذهب التجارية والضرارية .

الصفحة	الموضوع
١٠٣	مذهب الكلالية والأشعرية في الصفات والقدر والأسماء والأحكام
١٠٣	مذهب ابن كلاب وأصحابه في تلك الأبواب
١٠٣	مذهب الكرامية في الإيمان والصفات والقدر والوعيد
١٠٣ - ١٠٤	مذهب المعتزلة في الصفات .
١٠٤	لم يكن في زمن الصحابة والتابعين جبرية وإنما نبغ فيهم القدرية النفاة والخوارج .
١٠٤	السر في ظهور البدع واختفائها .
١٠٥	الإقرار بتوحيد الربوبية لا ينجي من العذاب إن لم يقترن به أصلان (١) شهادة أن لا إله الا الله (٢) شهادة أن محمداً رسول الله .
١٠٩	الكلام حول الاصل الاول وتحقيقه وبيان أنواعه .
١٠٩ ، ١١٠	الاصل الثاني الإيمان بالرسول وطاعته .
١١١ - ١١٣	فصل « يجب الإيمان بالقدر والشرع » ، أهل الهدى يؤمنون بهما جميعاً .
١١١ ، ١١٢	الضلال في القدر ثلاث فرق (١) مجوسية (٢) مشركية (٣) ابليسية ، مذهب كل فرقة .
١١٢	من مذهب أهل السنة اثبات الاسباب .
١١٢	القول بأن الله يفعل عند الاسباب من مذاهب أهل البدع .

- ١١٢ من جعل الاسباب هي المبدعة للأشياء ، فقد أشرك في الربوبية .
- ١١٢ ، ١١٣ كل سبب فهو مفتقر الى سبب آخر وله مانع ان لم يدفعه الله عنه .
- ١١٣ بطلان قول الفلاسفة : الواحد لا يصدر عنه الا واحد .
- ١١٤ ضرورة الخلق الى الشرع لتمييزوا به بين ما يفعلونه ويتركونه .
- ١١٤ ليس الشرع مجرد العدل بين الناس في المعاملات .
- ١١٤ - ١١٦ هل يعرف حسن الافعال وقيحها بالعقل أو بالشرع أو بهما .
- ١١٦ تنازع بعض أهل البدع هل تنزه الله عن فعل ما هو قبيح منه لعدم قدرته عليه أم لا ؟
- ١١٦ ، ١١٧ - ١١٩ ، ١٢٠ يلزم من نظر الى القدر وعطل الشرع المناقضة .
- ١١٧ - ١١٩ الفناء يراد به ثلاثة أمور ، صاحب الفناء لا يسقط عنه التمييز مطلقاً .
- ١٢٠ المؤمن مأمور بأن يفعل المأمور ، ويترك المحذور ويصبر على المقدور .
- ١٢٠ ، ١٢١ حاجة العباد الى كثرة الاستغفار .
- ١٢١ ، ١٢٢ جماع ما تقدم أن العبد لا بد له في الامر من أصلين ولا بد له في القدر من أصلين .
- ١٢٢ ، ١٢٣ لا حجة لقدرى من قوله فحج آدم موسى
- ١٢٣ جمع تعالى بين الامر والقدر في مواضع من القرآن .

١٢٤ لا بد للإنسان في عبادته من أصلين أحدهما إخلاص الدين . الثاني موافقة الامر .

١٢٤ ، ١٢٥ : الناس في عبادة الله واستعانتة على أربعة أقسام يان هذه الاقسام .
١٢٥ ، ١٢٦ : شر أهل البدع في باب التقدر .

١٢٦-١٢٨ الوصية باتباع طريق السلف وأفضليتهم .
١٢٩-١٥٩ « العقيدة الوسطية » .

١٢٩ اعتقاد أهل السنة على سبيل الإجمال ما أجاب به النبي جبريل لما سأله عن الإيمان .

١٢٩ ، ١٣٠ الإيمان بصفات الله داخل في الإيمان بالله ، قول أهل السنة الشامل في باب الصفات .

١٣٠ ، ١٣١ جمع تعالى فيما وصف وسمى به نفسه بين النفي والاثبات في نحو (قل هو الله أحد) وآية الكرسي .

١٣١ - ١٣٨ ذكر آيات تشتمل على جملة مما سمي الله به نفسه ووصف به نفسه .
١٣١ آيات في اثبات صفة العلم .

١٣٢ آيات في اثبات صفة القوة والمثانة ، والسمع ، والبصر ، والخشية ، والارادة ، والمحبة ، والرحمة .

١٣٣ الرضا ، الغضب ، اللعن ، السخط ، الكراهة ، الانتقام ، المقت ، الاتيان ، الوجه ، الدين ، العينين .

- ١٣٣ ، ١٣٤ يسمع الأصوات اذا أوجدها ، ويرى المخلوقات اذا خلقها . شدة
 الماحلة ، المكر ، الكيد ، العفو ، القدرة ، العزة ، البركة ،
 نفي السمي عن الله والكفر والند .
- ١٣٥ نفي الولد والشريك والولى من الذل ، تنزيه الله وتقديسه ، نفي
 الآلهة ، نفي الأمثال ، اثبات صفة الاستواء .
- ١٣٦ صفة العلو ، المعية .
- ١٣٦ ، ١٣٧ صفة الكلام ، القرآن من كلام الله ، منزل من الله ، إثبات
 رؤية الله فى الآخرة .
- ١٣٨-١٤١ أحاديث فى صفات الله .
- ١٣٨ صفة النزول ، الفرح ، الضحك .
- ١٣٩ العجب ، الرجل ، القدم ، النداء بصوت ، العلو ، الإستواء
 على العرش .
- ١٤٠ المعية ، القرب ، تفسير النبي للأسماء الأربعة . . ، السمع ، الرؤية .
- ١٤١ هذه الامة خير الامم ، أهل السنة أعدل فرق هذه الامة فى باب
 الصفات وأفعال الله والوعيد والأسماء والأحكام والصحابة .
- ١٤٢ ، ١٤٣ « فصل » فى معنى العلو والمعية وأن اتصافه بالمعية لا ينافى دوام
 اتصافه بالعلو .
- ١٤٣ « فصل » فى القرب ويان أنه لا ينافى العلو .

الصفحة	الموضوع
١٤٤	« فصل » في أن الله تكلم بالقرآن حروفه ومعانيه .
١٤٥	« فصل » في إثبات الرؤية في القيامة وفي الجنة .
١٤٥-١٤٨	« فصل » من الإيمان باليوم الآخر الإيمان بفتنة القبر وعذابه ونعيمه .
١٤٦ ، ١٤٧	والإيمان بالميزان ووزن الأعمال فيه ونشر الصحف ؛ محاسبة الله لخلقه ؛ والحوض ؛ والصراط .
١٤٧	الإيمان بشفاعة الرسول وغيره لأهل الكبائر وغيرهم دون أهل الشرك .
١٤٨-١٥١	(القدر) .
١٤٨	الإيمان بالقدر يشمل أربعة أشياء .
١٤٩	ما كتب بعد ذلك مطابق لما في اللوح .
١٤٩ . ١٥٠	لا منافاة بين القدر والشرع ولا مساواة بين كل ما أوجده وأمر به .
١٥٠	أهل السنة يؤمنون مع ذلك بأن للعبد أفعالاً وقدرة واختياراً حقيقة . الفرق التي تقابلت في باب القدر .
١٥١	« فصل » في حد الإيمان عند أهل السنة وأن المؤمن لا يكفر بالذنوب ولا يخلد بها في النار ولا يخرج بها من الإيمان بالكلية .

الصفحة	الموضوع
١٥٢	« فصل » في مذهب أهل السنة في الصحابة وتفضيل بعضهم على بعض .
١٥٣	شهادتهم بالجنة لمن شهد له الرسول بعينه .
١٥٣	مراتب الخلفاء الاربعة في الفضل والخلافة .
١٥٤	مذهب أهل السنة في أهل بيت الرسول وأزواجه وحقوق الجميع .
١٥٤	مسلك الزوافض والنواصب في أهل البيت .
١٥٤ ، ١٥٥	امساك أهل السنة عما شجر بين بعض الصحابة . وقولهم في الآثار المروية في مساوئهم .
١٥٥ . ١٥٦	فضائلهم توجب مغفرة ذنوبهم إن كانت لهم ذنوب نادرة .
١٥٥	الاسباب التي تدفع موجب العذاب عن من استحقه .
١٥٦	يصدق أهل السنة بكرامات الاولياء . الاولياء ، الكرامات . أنواعها .
١٥٧	« فصل » من طريقة أهل السنة التمسك بها وبما كان عليه السابقون وتعظيم كلام الله وهدى رسوله لذلك سموا أهل الكتاب والسنة دون غيرهم .
١٥٧	سبب تسميتهم الجماعة ، حد الإجماع المعلوم .
١٥٨ ، ١٥٩	« فصل » في اعتدال أهل السنة في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وبيان محاسنهم وأخلاقهم .
١٥٩	طريقة أهل السنة هي الإسلام ، الأبدال : هم أئمة الدين .

- ١٦٠-١٩٤ (مناظرة في العقيدة الواسطية)
- ١٦٠ سبب كتابة المناظرة .
- ١٦١، ١٦٢ اعتذار المؤلف عن الكتابة في المعتقد .
- ١٦٢ ما كتبه المؤلف من يحمل الاعتقاد لما طلب منه الأمير ذلك .
- ١٦٣ قال للأمير إن قوماً يكذبون على ، وطلب الإنصاف ، إخبار الشيخ عن علمه بالمذاهب وقيامه بالدين وحده في زمانه .
- ١٦٣ ، ١٦٤ وصفه للواسطية ، وسبب كتابتها .
- ١٦٥ جواب الشيخ عن ما اعترض عليه في قوله : « ولا تحريف » .
- ١٦٥ ، ١٦٦ سبب عدول المؤلف عن لفظ التأويل الى لفظ التحريف .
- ١٦٦-١٦٨ وسبب عدوله عن لفظ التشبيه والتجسيم الى لفظ التكيف والتثيل .
- ١٦٩، ١٧٠، ١٨٩ حاول الأمير فصل النزاع فقال أنت صفت اعتقاد الإمام أحمد .
- ١٦٩ ، ١٧٠ سبب تسمية أحمد بن حنبل إمام أهل السنة .
- ١٧٠ جوابه للأمير لما طلب منه الكلام في مسألة الحرف والصوت .
- ١٧٠ ، ١٧١ لم يقل أحمد إن صوت القارئ ومداد المصاحف قديم .
- ١٧١ مسألة اللفظ بالقرآن . وهل هو حرف وصوت .
- ١٧٢-١٧٤ ذم الشيخ لابن الوكيل ويان كثرة تناقضه وسعيه في إيجاد الفرقة .
- ١٧٤-١٧٦ نازعوا الشيخ في كون القرآن بدأ من الله واليه يعود .
- ١٧٦ استحسان الخصوم لكثير مما في الواسطية .

- ١٧٧ خلاصة ما اعترض به المنازعون لما أكملت قراءتها : أربعة أمور (الأول) على قوله : « الناجية » .
- ١٧٨ (الثاني) أنه لا يصلح ابدال لفظ الصفة بلفظ يرادفه ولا يفهم له معنى ولا يقال انه يدل على صفة .
- ١٧٨ (الثالث) وقالوا التشبيه بالقمر فيه تشبيه كون الله في السماء بكون القمر في السماء .
- ١٧٨ (الرابع) قالوا قولك في الاستواء حق على حقيقته لا يفهم منه إلا استواء الأجسام وأنت تنى التجسيم .
- ١٧٩—١٩٤ جواب الشيخ عن الإيرادات الأربعة السابقة .
- ١٨٢—١٨٤ مناظرتهم له في تسمية المعتزلة معتزلة والمتكلمين متكلمين .
- ١٨٤—١٨٦ جوابه عن قول أحد المناظرين قد انتسب الى أحمد أناس ابتدعوا أشياء ومنهم حشوية ومشبهة .
- ١٨٦ نسب ابن الخطيب الى أهل السنة القول بأن الله لا يرى وأن القرآن القديم .. الخ .
- ١٨٧ اعتراف مخالف للشيخ له بالصواب .
- ١٨٨، ١٩٠، ١٩١ بحث في لفظ الوجود هل هو مقول على الخالق والمخلوق بطريق الإشتراك؟ وهل وجود كل شيء عين ما به أو قدر زائد على ماهيته؟
- ١٩١ حد الأسماء المتواطئة والتثليل لها .

- ١٩٢ جواب الشيخ عن طعنهم في حديث الأوعال .
- ١٩٣ رده على من زعم أن قوله : (فم وجه الله) من آيات الصفات وأن السلف تأولوها .
- ١٩٤-٢٠٢ حكاية الشيخ علم الدين للنظرة في الواسطية ، وهي معنى المناظرة الاولى ؛ لكن باختصار .
- ٢٠٢-٢١١ كتب عبد الله بن تيمية لأخيه زين الدين عن حاصل المناظرة في المجلس الثاني وهو معنى ما تقدم أيضاً .
- ٢٠٧ سأله عن لفظ الظاهر هل هو مراد فقال ليس في العقيدة وتبرع بالجواب عليه .
- ٢١١-٢٤٨ جواب عن ورقة أرسلت إليه في السجن .
- ٢١١-٢١٤ عاقبة الصبر . النصر لا يكون إلا بعد امتحان . تحذيره للامير بما يفسد الدين والدولة . أعداء الإسلام هم الذين أثاروا الفتنة على الشيخ
- ٢١٤-٢١٦ تصرّحه بأنه لن ينكس راية المسلمين وأنه ليس له ما يخاف الناس عليه
- ٢١٦ الشيخ لم يسئ إلى أحد لكن كان فيهم من يسمع كلام المنافقين .
- ٢١٧ جوابه لما قالوا له أنت تخالف المذاهب الأربعة .
- ٢١٨ حكاية الشيخ لأقوال معارضيه في صفى العلو والاستواء وأنهم يقولون بالنقي الصرف .
- ٢١٨ اعتراف الأمير بأن الشيخ على الحق وأن معارضيه قد ضيعوا الله .

- ٢١٨ ، ٢١٩ الباطنية يتكرون أن تكون أسماء الله وصفاته حقيقة .
- ٢١٩-٢٢٧ نقول عن علماء الطوائف الذين حكوا مذهب السلف في مسألة
العلو والإستواء .
- ٢٢٠ قول ابن عبد البر ؛ في سند حديث النزول ، مناظرة الهمداني
للجويني .
- ٢٢١ لا يعرف أيام الأسبوع الا المقرون بالنبوات .
- ٢٢٧ الشيخ كان من أعظم الناس طلباً لتأليف قلوب المسلمين .
- ٢٢٨ ، ٢٢٩ « الأشعري وابن عقيل » ما لها وما عليهما .
- ٢٢٨ ، ٢٢٩ انما نفقت الاشعرية عند الناس باتسابهم الى الحنابلة .
- ٢٢٩ لم يدع المؤلف الى مذهب من المذاهب الاربعة في أصول الدين
وانما دعا الى ما اتفق عليه السلف .
- ٢٢٩-٢٣١ المؤلف من أعظم الناس نهياً عن تكفير أو تفسيق المعين الذي
لم تقم عليه الحجة وكذلك السلف .
- ٢٣١ قصة الذي أوصى أن يحرق بعد موته خوفاً من الله .
- ٢٣٢-٢٣٤ « فصل » ما ذكرتم من لين الكلام فلم تكن مأمورين به مع
عدوان المتكلم .
- ٢٣٢ ، ٢٣٣ لا يسوغ طلب رضى المخلوقين لوجهين .

٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٧ « فصل » ما ذكرتم من طلب تفويض الحكم الى

« بدر الدين » .

٢٣٥ ، ٢٣٦ ذم الشيخ لخصمه ابن مخلوف وفساد حكمه .

٢٣٦ يحكم في هذه المسألة من كان من أهل العلم بها والتقوى : السلطان أو غيره .

٢٣٧ إحجام الحكام عن الكلام في قضية الشيخ كان من أجل الملك .

٢٣٨ ليس للخصم المدعى عليه أن يختار حكمًا كما معين .

٢٣٨ مسائل العلم الكلية لا ينفذ فيها حكم الحاكم إنما ينفذ في الأمور المعينة .

٢٣٨ — ٢٤٠ المسائل التي لا يرفع النزاع فيها حكم الحكام .

٢٣٩ ، ٢٤٠ ما يلزم السلطان في مسائل النزاع بين الامة .

٢٤١ لا يكره الشيخ المحافة فيما كذب عليه في المحاضر ، ابن مخلوف الحاكم بها خارج عن شريعة الإسلام في حكمه .

٢٤٣ « فصل » القوم مستضعفون عن المحافة .

٢٤٣ ليعينوا للناس ما دعواهم اليه ، ويكتبوا ما ينكرون .

٢٤٥ ليس لاحد أن يأمر بشيء أو ينهى عن شيء إلا بحجة .

٢٤٥ — ٢٤٧ سعة صدر المؤلف لمن يخالفه واستعداده للجواب بالحجج .

٢٤٨ — ٢٧٨ محنة شيخ الإسلام في سجنه .

٢٤٨، ٢٤٩ الشيخ لا يجد بداً من قيامه، بالحق ولا يطلب خطأ، ولا يقابل من يؤذيه، ولا يخرج على ولاية الامر.

٢٥٠ أولوا الامر المذكورون في الآية.

٢٥١، ٢٥٢ الشيخ من أطول الناس روحاً وأصبرهم على مر الكلام لكنه لم ير من يستوجب الرد عليه بالتالي هي أحسن.

٢٥٣، ٢٥٤ ابن مخلوف وحده يحكم عليه وعلى غيره من بين قضاة المذاهب بما يخالف الشرع.

٢٥٤ سوء الحبس الذي كان فيه الشيخ وكذبات ابن مخلوف عليه.

٢٥٦ لا يسمع للشيخ كلام ولا يحكم عليه الا الخصوم بشهادة الزور.

٢٥٨-٢٧٨ «فصل» معترض ذكر فيه المؤلف ما قال للطبرسي رسول نائب السلطان وهو يشبه ما تقدم في المناظرات.

٢٦٠-٢٦٣ ما نقله الأئمة عن السلف، وعموم المسلمين في معنى الإستواء على العرش.

٢٦٣، ٢٦٤ دفع احتجاج الجهمية بآيات المعية على نفي العلو.

٢٦٧ ما يمكن أن يسلم به الشيخ من شراب مخلوف وأشباهه.

٢٦٧، ٢٦٨ أحد القولين في تفسير: (ومن لم يحكم بما أنزل الله).

٢٦٨ لفظ الشرع في عرف الناس يقال على ثلاثة معان.

٢٦٨-٢٧٠ نقد المؤلف لأحكام ابن مخلوف.

- ٢٦٩-٢٧١ إحصان الشيخ الى خصومه .
- ٢٧٢ إجماع المسلمين على أنه لا يجوز أن يعبد غير الله ، كما علم ذلك بالضرورة من دين الإسلام .
- ٢٧٢-٢٧٧ الفرق بين حقوق الله وحقوق رسله على خلقه .
- ٢٧٤ اتخاذ القبور مساجد ، وما ينهى عنه زوار القبور .
- ٢٧٥ ، ٢٧٦ حكم من اتخذ نفسية أو غيرها ربا يدعوها .
- ٢٧٨-٢٩٢ (قاعدة أهل السنة والجماعة الاعتصام بالكتاب والسنة وعدم الفرقة)
- ٢٧٨-٢٨٩ تفسير : (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته) الى قوله :
- (خالدون) .
- ٢٧٩ أول بدعة حدثت في الاسلام بدعة الخوارج والشيعة ، مذهب الخوارج ، وصفتهم ، وقتالهم .
- ٢٨٠-٢٨٢ « فصل » من أصول أهل السنة الصلاة مع الامام ولو لم يعلم باطن حاله .
- ٢٨٠ . ٢٨١ حكم الصلاة خلف المبتدع والمستور مع إمكان الصلاة خلف غيره أو عدم الامكان .
- ٢٨٠ ، ٢٨١ استحباب بعض الناس أن لا يصلى إلا خلف من يعرف حاله لا ينقئ القول بصحتها خلف من لا يعرف حاله .

- ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ « فصل » لا يجوز تكفير المؤمن بذنب فعله ، ولا بتأويل تأوله ولا يستحل دم طائفة وماله بذلك .
- ٢٨٢ قتال الخوارج وعدم تكفيرهم .
- ٢٨٣ الأصل في دماء المسلمين وأموالهم التحريم .
- ٢٨٥ كان السلف مع الاقتال يتعاملون معاملة المسلم مع المسلم .
- ٢٨٥ لم يرفع بأس الامة فيما بينهم .
- ٢٨٥ ، ٢٨٦ أمر الله بالجماعة ونهى عن الفرقة .
- ٢٨٦ من تستحب ، أو تجوز ، أو لا تجوز ، أو تجب : الصلاة خلفه .
- ٢٨٦ هجر المظهر للبدعة والفجور إذا كان في هجره مصلحة .
- ٢٨٦ بحث في صحة الصلاة خلف الفاجر .
- ٢٨٧ ، ٢٨٨ من صلى بحسب استطاعته في هذه المسائل ونحوها فلا إعادة عليه .
- ٢٨٧ الذين غلطوا في تفسير : (الخيط) لم يأمرهم بالقضاء .
- ٢٨٨ هل ثبت حكم خطاب الله ورسوله في حق العبد قبل أن تبلغه الحجة .
- ٢٨٩-٢٩٢ « فصل » أجمع المسلمون على الشهادتين وهم يقطعون بذلك ولا يرتابون .
- ٢٨٩ ، ٢٩٠ الذين كرهوا لفظ القطع في هذه الأمور بعض المرازقة .
- ٢٨٩ ، ٢٩٠ وجه استثناء من استثنى من السلف في الايمان .
- ٢٩٠ ، ٢٩١ زعمت طائفة أن من سب الصحابة لم تقبل له توبة .

- ٢٩١ التوبة تأتي على جميع الذنوب حتى ساب الرسول .
- ٢٩١ جواب من علل قبول توبة من سب الصحابة بأنه حق لا دى .
- ٢٩١ صفة توبة من سب صحابيا أو غيره ثم تاب .
- ٢٩٢-٣٢٧ سئل هل يجوز الخوض فيما تكلم الناس فيه من مسائل أصول الدين الخ .
- ٢٩٤ الجواب : المسائل التى تستحق أن تسمى أصول الدين قد بينها الرسول ، وقد تناقلتها الأمة .
- ٢٩٤ ، ٢٩٥ ما يلزم من زعم أن الرسول لم بينها أو أن الأمة لم تنقلها عنه .
- ٢٩٥ ، ٢٩٦ أصول الدين قسمان : (١) كسائل التوحيد والصفات والقدر والنبوة والمعاد . (٢) دلائل هذه المسائل .
- ٢٩٦ كيفية بيان النبي للقسم الاول .
- ٢٩٦ ، ٢٩٧ ظن طوائف من المتكلمة والمتفلسفة أن النبي إنما بين دلائل مسائل أصول الدين بطريق الخبر المجرد .
- ٢٩٦ ، ٢٩٧ والصواب أنه بين ذلك بالدلة العقلية أيضاً . وهى الامثال المضروبة فى القرآن .
- ٢٩٦ ، ٢٩٧ الامثال هى الاقيسة العقلية سواء كانت قياس تمثيل أو قياس شمول .
- ٢٩٦ ، ٢٩٧ تعريف البرهان وقياس التمثيل والشمول .

٢٩٧ لا يجوز أن يستدل في العلم الإلهي بالقياسين ولا يوصل الاستدلال بهما إلى يقين .

٢٩٧ ، ٢٩٨ إنما يستعمل في العلم الإلهي قياس الاولى سواء كان تمثيلاً أو شمولاً .
٢٩٨ ، ٣٠١ هذا النوع من القياس هو الذى كان يستعمله السلف والأئمة وبمثله جاء القرآن في تقرير أصول الدين .

٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ أمثلة لورود ذلك في تقرير المعاد .

٣٠١ ، ٣٠٣ من استعمال قياس الاولى في تنزيه الله وتقديسه عما نسب إليه من الولادة والشركاء .

٣٠١ اضطراب فلاسفة الصابئين في العقول العشرة والنفوس التسعة .

٣٠١ قال المشركون الملائكة بنات الله ، وقال الصابئون العقول والنفوس متولدة عن الله .

٣٠٣ أدخل بعض أهل البدع في مسمى أصول الدين نفى الصفات والقدر والاستدلال على حدوث العالم بحدوث الاجسام وتقرير المتقدمات التى يحتاج اليها هذا الدليل .

٣٠٣ الاعراض في اصطلاحهم .

٣٠٤ الإستدلال على الإقرار بالخالق والنبوة بهذه الطريقة ليس من طريقة الرسل والسلف وحرموها .

٣٠٤، ٣٠٥ من اعتمد عليها اما أن يطلع على ضعفها فتكافأ أدلته . واما أن يلتزم لاجلها لوازم فاسدة .

٣٠٤-٣٠٦ ما التزم بهم وأبو الهذيل والاشعري والمعتزلة من اللوازم الباطلة لاجل اعتمادهم عليها .

٣٠٥، ٣٠٦ أصول الدين عند الله موروث عن الرسول بخلاف الدين الذي لم يأذن به الله .

٣٠٦ يتناول ذم السلف للكلام وأهله لمن استدل بالادلة الفاسدة على المقالات الباطلة .

٣٠٦ مخاطبة أهل الاصطلاح باصطلاحهم ليس بمكروه عند الحاجة إذا كانت المعاني صحيحة .

٣٠٧ ٣٠٨ السلف لم يكرهوا الكلام لما فيه من الاصطلاحات المولدة بل لاجل ما فيه من المعاني الباطلة .

٣٠٧ لم يعلق النبي ولا السلف بمسمى لفظ الجوهر ونحوه شيئاً من أصول الدين .

٣٠٧، ٣٠٨ النزاع في معنى الجسم .

٣٠٨ ما يحتاج إليه من يريد بيان ما وافق الحق من معاني هذه الإصطلاحات .

٣٠٨ جواب قول السائل : فإن قيل بالجواز فإوجهه ؟

- ٣٠٩-٣١٢ جواب قوله قد نهى عليه السلام عن الكلام في بعض المسائل .
- ٣٠٩ المنهى عنه أمور ليس منها معرفة أصول الدين .
- ٣٠٩ من المنهى عنه القول على الله بلا علم ، القول على الله غير الحق ،
الجدل في الحق بعد ظهوره ، الجدل بالباطل .
- ٣١٠، ٣١١ التفرق والاختلاف ، المراء في الدين .
- ٣١١ قد ينهى في بعض الاحيان عن مخاطبة شخص بما يعجز عن فهمه
أو قول حق يستلزم فساداً أعظم .
- ٣١٢ جواب قول السائل : ان قلنا بالجواز فهل يجب .
- ٣١٢-٣١٤ ما يجب على كل أحد ، فرض الكفاية ، ما يجب على أعيان الناس
يتنوع بتنوع قدرهم والحاجة .
- ٣١٢، ٣١٣ الجواب عن قوله : هل يكفي في ذلك ما يصل اليه المجتهد من
غلبة الظن .
- ٣١٣ بعض أهل الكلام أوجبوا القطع فيما يسمونه أصول الدين وهم
يستدلون فيها بالأغلوطات .
- ٣١٤-٣١٧ عامة من ضل في أصول الدين ، أو عجز عن معرفة الحق فيها
لتفريطه .
- ٣١٦، ٣١٧ تفسير (أثارة من علم) .
- ٣١٦-٣١٧ آيات فيها عبر من الدلالة على ضلال من يحاكم الى غير الشرع .

- ٣١٧ المجتهد يغفر له خطئه .
- ٣١٨-٣٢٦ الجواب عن قول السائل هل ذلك من « تكليف ما لا يطاق ؟ » .
- ٣١٨ الخلاف المحقق في هذه العبارة نوعان : فالاول النزاع في استطاعة العبد . هل يجب أن تكون مع الفعل .. الخ .
- ٣١٩ الصواب أن الإستطاعة المصححة للفعل لا يجب أن تقارنه والإستطاعة التي يجب معها وجوده تقارنه .
- ٣٢٠ عند القدريّة أن خلاف المعلوم لا يكون ممكناً ولا مقدوراً عليه .
- ٣٢٠ ، ٣٢١ النوع الثاني اتفاقهم على أن غير المطبق للفعل لا يؤمر به شرعاً لكن تنازعوا في جواز الأمر به عقلاً .
- ٣٢١ نازع بعضهم في الممتنع لذاته هل يؤمر به عقلاً ، من زعم وقوع هذا في الشريعة فهو مبطل .
- ٣٢١ خلاصة ذلك : أن النزاع في تكليف ما لا يطاق يتنوع بالنسبة الى الفعل ، وبالنسبة الى الأمر به .
- ٣٢١ والنزاع في ذلك لا يتعلق بمسائل الأمر والنهي وإنما يتعلق بمسائل القضاء والقدر .
- ٣٢٢ فيإطلاق القول بتكليف ما لا يطاق من البدع الحادثة كإطلاق الجبر .
- ٣٢٢ الجبرية يدخلون في القدريّة .
- ٣٢٣ ، ٣٢٤ جواب الزيدى والاوزاعى لما سئلا عن الجبر .

- ٣٢٤ ، ٣٢٥ جواب الازاعي أقوم ، معنى الجوابين .
- ٣٢٥ ، ٣٢٦ وجه إنكار أحمد على من قال جبر ومن قال لم يجبر .
- ٣٢٧ — ٣٣٨ سئل ، ما الذى يجب على المكلف اعتقاده ، وما الذى يجب عليه علمه ، وما هو العلم المرغب فيه ، وما هو اليقين وكيف يحصل وما العلم بالله .
- ٣٢٧ ، ٣٢٨ الذى يجب على المكلف اعتقاده فيه لإجمال وتفصيل .
- ٣٢٨ زعم بعض المتكلمين أن الصفات العقلية هى التى يجب الإيمان بها ، ما يجب على المكلف علمه يتنوع . بحسب حاجة الفرد والعموم .
- ٣٢٩ العلم المرغب فيه هو ما جاء به الرسول . وكل شخص يرغب فيما يحتاجه .
- ٣٢٩ ، ٣٣٠ معنى اليقين .
- ٣٣٠ يحصل اليقين بتدبر القرآن ، وما يحدث فى الانفس والآفاق والعمل بالعلم .
- ٣٣١ — ٣٣٤ ذكر طائفة من المتفلسفة أن الضمير فى قوله (أنه الحق) عائد إلى الله وأن المراد ذكر طريق معرفته بالاستدلال بالعقل وهو خطأ .
- ٣٣٣ ، ٣٣٤ العلم يراد به نوعان : الأول العلم بالله . الثانى العلم بشرعه .
- ٣٣٤ ، ٣٣٥ الذات فى لغة السلف : والنفس .
- ٣٣٥ بحث فى الصفة والوصف هل بينهما فرق
- ٣٣٥ من تشنيع الجهمية على المثبتة .

- ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ هل الصفات هي الذات ، والصفة هي الموصوف ؟ .
- ٣٣٨ - ٣٤١ « فصل » ولما أعرض كثير عن القرآن والايان تجدهم يجعلون العقل أصل علمهم .
- ٣٣٨ هذه طريقة كثير من أهل الكلام والحروف وأرباب العمل والصوت .
- ٣٣٨ . ٣٣٩ كثير من المنصوفة يذمون العقل ويمدحون الأحوال .
- ٣٣٨ ، ٣٣٩ الحق أن العقل شرط في معرفة العلوم ، وليس مستقلا بها .
- ٣٣٩ ، ٣٤٠ تقابل الحرفية والصوتية في الوجد القلبي ، سبب ذلك .
- ٣٤١ - ٣٤٥ « فصل » وإذا كانت الشهادتان هي أصل الدين .
- ٣٤١ ، ٣٤٢ العبادة متعلقة بطاعة الله ومحبه .
- ٣٤٢ حكم تسويغ التدين بغير الشريعة ، والانتساب الى الأنساب والقبائل والأجناس .
- ٣٤٣ حكم الانتساب الى جنس من أجناس بعض شرائع الدين كالتنفقه والتصوف ، أو الى امام معين .. أو مقالة .
- ٣٤٣ يعطى كل شخص ما أعطاه الرسول إياه من الحقوق .
- ٣٤٤ يقر المتنازعون في المسائل الاجتهادية على اجتهادهم .
- ٣٤٥ - ٣٥٩ « سئل » عن قوله : « تفرق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة » ما الفرق ، وما معتقد كل فرقة .
- ٣٤٥ لفظ هذا الحديث ومخرجه . أهل السنة هم السواد الأعظم .

- ٣٤٦ ذم الفرق الباقية ، الجزم على فرقة بعينها .
- ٣٤٦ كثير من الناس يجعل طائفته هم أهل السنة .
- ٣٤٧ ، ٣٤٨ أحق الناس بأن تكون هي الفرقة الناجية أهل الحديث والسنة .
- ٣٤٨ ، ٣٤٩ الطوائف المنتسبة الى متبوعين على درجات .
- ٣٤٩ ، ٣٥٠ ذم من كفر أو فسق أو قاتل مخالفه في مسائل الاجتهاد .
- ٣٥٠ أقدم من تكلم في تعيين الفرق الهالكة وأصولها .
- ٣٥٠-٣٥٤ الخلاف في تكفير الجهمية ، والشيعة ، والمرجئة ، والخوارج ،
والقدرية .
- ٣٥٣-٣٥٥ أول من ابتدع الرفض ، تغلظ مقالة الجهمية بثلاثة أوجه .
- ٣٥٣ قول أهل السنة في الإيمان مخالف لقول الجهمية .
- ٣٥٥-٣٥٧ أصل قول الخوارج التكفير بالذنوب واعتقاد ما ليس بذنوب
ذنبا . الخ .
- ٣٥٧ مذهب الرافضة إجمالا .
- ٣٥٧ القدرية خير من أولئك .
- ٣٥٧ المرجئة ليسوا من أهل البدع المعضلة .
- ٣٥٧ ذم المفضلة لعل على عثمان .
- ٣٥٨ فضل الامام أحمد ، سبب قرن الامامة باسمه .
- ٣٥٩-٣٦٢ قال : « فصل » قاعدة الانحراف عن الوسط في أغلب الناس .

الصفحة	الموضوع
٣٥٩	مثال ذلك سماع الغنا .
٣٦٠	التقصير في المأمور والاعتداء في المنهى من الانحراف .
٣٦١	يضمن كل مؤتمن على مال ، مجاوزة الحد .
٣٦٢	تعريف الشريعة .
٣٦٣-٤٣٠	(الوصية الكبرى) وهى رسالته الى عدى بن مسافر .
٣٦٤	النبي بعث (١) بأصول الايمان (٢) فروعه ، جعلت أمته وسطا في الفرق .
٣٦٤	أعلا أصول الايمان توحيد العبادة .
٣٦٥	الايمان بالكتب والرسل واليوم الآخر من أصول الايمان .
٣٦٥ ، ٣٦٦	من أصول الايمان أصول الشرائع المذكورة في سورة .
٣٦٦	من فروع الايمان ما أنزل في المدينة ، وما سنه الرسول .
٣٦٦	تفسير الحكمة المذكورة في القرآن .
٣٦٧	من فروع الدين الصلاة وما شرع فيها . الزكاة .
٣٦٨ ، ٣٦٩	حجية الاجماع ، النهى عن الفرق .
٣٦٩	تفسير الصراط .
٣٧٠	أهل الاسلام في المسيح خير أهل الملل .
٣٧١	لا يجوز للأكابر أن يشرعوا ما شاءوا كما فعلت النصارى .
٣٧١ ، ٣٧٢	المؤمنون وسط في صفات الله وفي التحليل والتحريم بين اليهود والنصارى .

٣٧٣، ٣٧٤ أهل السنة وسط بين فرق الأمة في أسماء الله وفي القدر
والأمر وصفاته .

٣٧٤ وفي الأسماء والأحكام والوعد والوعيد .

٣٧٥ وفي باب الصحابة ، وفي سائر أبواب السنة .

٣٧٦، ٣٧٧ « فصل » في ثناء المؤلف على الشيخ عدى وبعض أتباعه .

٣٧٧، ٣٧٨ هؤلاء المشائخ لم يخرجوا عن مذهب السلف في الأصول الكبار .

٣٧٨ قد يوجد عند هؤلاء أشياء مرجوحة .

٣٧٨ السنة موجودة في دواوين الإسلام .

٣٧٩ من جمع من العلماء الأحاديث والآثار في أبواب العقائد .

٣٧٩، ٣٨٠ أحاديث مكذوبة في عامة أبواب الدين .

٣٨١ « فصل » ما أمر الله بأمر إلا اعترض الشيطان فيه .

٣٨١، ٣٨٢ قصة خروج الخوارج ، وقتال عليّ لهم .

٣٨٢، ٣٨٣ مذهب الرافضة . ومقاتلة المسلمين لهم .

٣٨٣ قد يخرج من الإسلام من انتسب إليه بأسباب منها ... الخ

٣٨٤ اتباع الظن والهوى أكبر الضلال ، تفسير : (ان يتبعون الا الظن)

٣٨٤-٤٣٠ « فصول » في بيان أصول الباطل التي ابتدعها من مرق من السنة .

٣٨٥ « الفصل (أ) » أحاديث رويها في الصفات وهي كذب .

٣٨٦-٣٩٠ فصل النزاع في رؤية الرسول ربه .

- ٣٨٩—٣٩٤ من ادعى أنه رأى ربه في الدنيا فهو كاذب ضال .
- ٣٩٠ قد يرى المؤمن ربه في المنام في صور متنوعة على حسب عمله .
- ٣٩٠ ، ٣٩١ روية الله بالابصار في الجنة وفي الموقف .
- ٣٩١ من كذب بأحاديث الرؤية .
- ٣٩٢ حذر النبي من الدجال وذكر منه علامتين .
- ٣٩٢ القائلون بالحلول صنفان : قوم يخصونه ببعض الاشياء وقوم يعمون .
- ٣٩٤ كفر الاتحادية أعظم من كفر اليهود والنصارى وزنادقة الرافضة .
- ٣٩٥—٤٠١ « فصل » ومن ذلك الغلو في بعض المشايخ
- ٣٩٦ الذين كانوا يدعون الالهة لم يعتقدوا أنها تخلق وإنما .
- ٣٩٧ عبادة الله هي أصل دين الرسل وأساس دعوتهم .
- ٣٩٧—٣٩٩ النبي حقق التوحيد ودعا الأمة إلى ذلك .
- ٣٩٩ ، ٤٠٠ أسباب عبادة الأوثان : التعظيم للقبور .
- ٤٠١ ، ٤٠٣ « فصل » قول أهل السنة المفصل في القرآن .
- ٤٠٢ حكم تنقيط المصاحف وتشكيلها ومتى حدث .
- ٤٠٣ ، ٤٠٤ من قال إن أصوات العباد بالقرآن ومداده قديم أو لفظهم به مخلوق أو ليس في المصحف إلا مداد أو ورق أو حكاية أو عبارة أو أن الله لا يتكلم بحرف ولا بصوت .
- ٤٠٤ وأن جلد المصحف أو الورد أو قطعة من الحائط من كلام الله .

الصفحة	الموضوع
٤٠٤	نفي أن تكون النقطة أو الشكل من كلام الله أو إثبات ذلك بدعة .
٤٠٤	من قال ان اعراب القرآن ليس منه فهو ضال .
٤٠٥	« فصل » يجب الإقتصاد في أمر الصحابة والقراءة :
٤٠٥	من أدلة فضائل الصحابة .
٤٠٦	المفاضلة بين الاربعة ووجوب الامساك عما شجر بين الصحابة .
٤٠٧	على أفضل وأقرب إلى الحق ممن قاتله .
٤٠٧	الذين قعدوا عن القتال اتبعوا النصوص .
٤٠٧ ، ٤٠٨	حقوق أهل البيت .
٤٠٨	لما قتل عثمان غلا فيه قوم ، وغلا في عليّ قوم .
٤٠٨	ثم تغلظت بدعة الشيعة حتى سبوا الشيخين .
٤٠٨ ، ٤٠٩	السنة محبة عثمان وعلي ، وتقديم أبي بكر وعمر عليهما .
٤٠٩	العلماء يأمرزون بعقوبة من سب الصحابة .
٤٠٩ — ٤١٤	يزيد بن معاوية ماله وما عليه وأعدل الاقوال فيه .
٤١١ — ٤١٣	من قتل الحسين بن علي ، إكرام يزيد لاهله .
٤١٤	يزيد بن أبي سفيان .
٤١٥ ، ٤١٦	« فصل » وكذلك التفريق بين الامة بالزاهم بالإنتساب الى طريقة كشكيل
٤١٦ — ٤٢١	قد يسوغ انتساب الناس الى امام كالحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي ،
	أو الى شيخ كالقادري والعدوي أو الى العباطل أو الامصار .

- ٤١٦ ، ٤١٧ أولياء الله وما يكون به الشخص ولياً .
- ٤١٨ ، ٤١٩ أوجب الله على المؤمنين التناصر والتعاقد ومعادات الكفار من
أى بلد أو نسبة أو مذهب أو طريقة .
- ٤٢٢ حكم من اعتقد في بشر أنه اله ، أو فضل أحداً على النبي .
- ٤٢٣ أو اعتقد أن أحداً يستغنى عن طاعة رسول الله أو شريعته .
- ٤٢٤ من اعتقد أن أحداً يكون مع محمد كما كان موسى مع الخضر .
- ٤٢٥ يجب على ولاية الامور أن يقوموا على عامة الناس ويأمروهم
بالمعروف وينهونهم عن المنكر .
- ٤٢٦ ، ٤٢٧ أنواع ما يؤمرون به .
- ٤٢٨ — ٤٢٩ أصناف المنكر الذى نهى الله عنه .
- ٤٣٠ بما شرعه الله الاجتماع لسماع القرآن ، وكان الصحابة .
- ٤٣١ سماع المشركين الصغير والتصفيق باليد .
- ٤٣٢ سماع الغنا على وجه اللعب يجوز في الافراح للنساء والصبيان فقط .
- ٤٣٣ يجب على المسلمين الاعتناء بالصلوات الخمس .
- ٤٣٤ — ٤٣٥ أحاديث وآثار في تأكيد المحافظة على الصلوات في أوقاتها
في الجماعة .
- ٤٣٦ يجب الصلاة على المعذور على حسب حاله .
- ٤٣٧ حكم البالغ إذا امتنع من صلاة أو ترك بعض فرائضها .

